

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد وحدوي بنكي

الموضوع:

دور التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية لمشاريع الصناعات الغذائية
تجارب دولية وسبل الاستفادة منها

إشراف الأستاذ (ة):

◉ نزهة هاروليد

إعداد الطالب (ة):

◉ بوبرة فارس

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
بوعبيطة عبد الرزاق	أستاذ محاضر	جامعة برج بوعريريج	رئيساً
زهاروليد	أستاذ محاضر	جامعة برج بوعريريج	مشرفاً ومقرراً
كفي مريم	أستاذ محاضر	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
عامر عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
مومني إسماعيل	أستاذ	جامعة سطيف	ممتحناً
غويوني سمير	أستاذ	جامعة الجلفة	ممتحناً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بكل فخر وامتنان، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مشرفي الكريم، الذي لم يبخل عليّ بعلمه وتوجيهه، وكان لي نعم الداعم والموجه طوال مراحل إعداد هذه الأطروحة.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على قبولهم قراءة العمل وملاحظاتهم العلمية القيمة.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لكل الأساتذة الذين تلقيت عنهم العلم، وكان لهم الأثر الكبير في تكويني الأكاديمي.

أشكر أيضًا إدارة الكلية وكل الطاقم الإداري الذين سهلوا لي الكثير من الإجراءات وذلّلوا العقبات. خالص التقدير إلى كل زملائي وأصدقائي الذين شجعوني وشاركوا معي لحظات الجهد والنجاح.

وأخص بالشكر كل من ساندني بكلمة، بدعاء، أو بموقف لن ينسى.

لكم جميعًا أرفع أسمى عبارات الشكر والعرفان.

جزاكم الله عني خير الجزاء.

إهداء

إلى والديَّ العزيزين، من غرسا في نفسي حب العلم، وكانا دوماً السند والعون، أهديكما ثمرة هذا الجهد المتواضع.

إلى والدتي الحبيبة، نبع الحنان والدعاء الصادق، وإلى والدي، قدوتي ومصدر إلهامي.
إلى شريكة حياتي، زوجتي الغالية، التي صبرت ووقفت إلى جانبي في كل لحظات التعب والسهر، جزاك الله عني كل خير.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين لم يبخلوا بتشجيع أو دعاء، دمتم سنداً ووعواً.
إلى أساتذتي الأفاضل، منارات العلم الذين وجَّهوني وساعدوني بصبرهم وتوجيهاتهم النبيلة.
إلى كل من كان له أثر جميل في رحلتي العلمية...
لكم جميعاً أهدي هذه الأطروحة عرفاناً وامتناناً.

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة دور التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية لمشاريع الصناعات الغذائية، باعتبار أن هذا القطاع الحيوي يشكل ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة، لاسيما في الدول التي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي مثل الجزائر. وتنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة إلى تطوير نماذج تمويلية تتسم بالفعالية، والاستدامة، والانسجام مع القيم الدينية والاجتماعية، وهو ما يتيح نظام التمويل الإسلامي بمختلف صيغه وآلياته. كما حاولت الدراسة تحقيق عدة أهداف من أبرزها: التوسع في تعريف وشرح صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في تمويل المشاريع؛ وتحليل مدى مساهمة هذا النظام في تمويل مشاريع الصناعات الغذائية بكفاءة؛ إلى جانب تقييم آثاره الإيجابية والسلبية، ومقارنته بالتمويل التقليدي من حيث القدرة على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو هذا القطاع الاستراتيجي.

وقد خلّصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي، إذا ما تم تفعيله وفق بيئة قانونية ومؤسسية داعمة، قادر على تحسين الكفاءة التمويلية لمشاريع الصناعات الغذائية، من خلال تقديم بدائل تمويلية أكثر مرونة، وتقاسم المخاطر، وتشجيع الاستثمار المنتج، خلافاً لهيمنة التمويل التقليدي القائم على الفائدة. كما توصلت إلى جملة من التوصيات أبرزها: ضرورة تطوير الأطر التشريعية للتمويل الإسلامي في الجزائر، وتكثيف التكوين والابتكار المالي، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في توجيه التمويلات نحو مشاريع الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الصناعات الغذائية، الكفاءة التمويلية، الأمن الغذائي،

الموارد المالية.

Abstract

Abstract:

This dissertation aims to examine the role of Islamic finance in enhancing the funding efficiency of food industry projects, given that this vital sector represents a fundamental pillar in achieving food security and sustainable economic development—especially in countries seeking self-sufficiency, such as Algeria. The importance of this study stems from the urgent need to develop financing models that are effective, sustainable, and aligned with religious and social values, which Islamic finance—through its various instruments and mechanisms—can provide.

The study sought to achieve several objectives, most notably: expanding the definition and explanation of Islamic financing modes used in project financing; analyzing the extent to which this system contributes to efficiently funding food industry projects; and assessing its positive and negative impacts, in addition to comparing it with conventional finance in terms of its capacity to mobilize and direct financial resources toward this strategic sector.

The study concluded that Islamic finance—if implemented within a supportive legal and institutional environment—can improve the financing efficiency of food industry projects by offering more flexible financing alternatives, enabling risk-sharing, and encouraging productive investment, in contrast to the dominance of interest-based conventional finance. It also reached several recommendations, the most important of which are: the need to develop the legislative frameworks for Islamic finance in Algeria, intensify training and financial innovation, and strengthen cooperation between the public and private sectors in directing financing toward food security projects.

Keywords: Islamic finance, food industry, Financing efficiency, Food security, financial resources.

Résumé

Résumé :

Cette thèse vise à étudier le rôle de la finance islamique dans l'amélioration de l'efficacité du financement des projets de l'industrie agroalimentaire, étant donné que ce secteur vital constitue un pilier essentiel pour la réalisation de la sécurité alimentaire et du développement économique durable, notamment dans les pays qui cherchent à atteindre l'autosuffisance, comme l'Algérie. L'importance de cette étude découle du besoin urgent de développer des modèles de financement efficaces, durables et cohérents avec les valeurs religieuses et sociales, ce que permet le système de finance islamique à travers ses différentes formules et mécanismes.

L'étude a cherché à atteindre plusieurs objectifs, parmi lesquels : approfondir la définition et l'explication des modes de financement islamiques utilisés dans le financement des projets ; analyser la contribution de ce système à un financement efficace des projets de l'industrie agroalimentaire ; ainsi qu'évaluer ses impacts positifs et négatifs, et le comparer au financement conventionnel en termes de capacité à mobiliser et orienter les ressources financières vers ce secteur stratégique.

L'étude a conclu que la finance islamique, lorsqu'elle est mise en œuvre dans un environnement juridique et institutionnel favorable, est capable d'améliorer l'efficacité du financement des projets agroalimentaires grâce à des alternatives de financement plus flexibles, au partage des risques, et à l'encouragement de l'investissement productif, contrairement à la prédominance du financement conventionnel basé sur l'intérêt. Elle a également formulé plusieurs recommandations, dont les plus importantes sont : la nécessité de développer le cadre législatif de la finance islamique en Algérie, de renforcer la formation et l'innovation financière, et de promouvoir la coopération entre les secteurs public et privé pour orienter les financements vers les projets de sécurité alimentaire

Mots-clés : finance islamique, industrie agroalimentaire, efficacité du financement, sécurité alimentaire, ressources financières.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
iii	شكر وتقدير
iv	إهداء
v	الملخص
xi	فهرس المحتويات
xv	قائمة الأشكال والملاحق
أ-ط	مقدمة
	الفصل الأول: أساسيات حول التمويل الاسلامي
10	تمهيد
11	المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي
11	المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه
14	المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي
16	المطلب الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي
19	المطلب الرابع: القواعد الفقهية المنظمة لعقود التمويل الإسلامي
23	المبحث الثاني: العقود في المعاملات المالية الإسلامية
23	المطلب الأول: مفهوم العقد وأركانه
33	المطلب الثاني: أنواع العقود
42	المبحث الثالث: مفاهيم حول كفاءة التمويل الإسلامي
42	المطلب الأول: مفهوم الكفاءة الاقتصادية والتمويلية
51	المطلب الثاني: مفهوم كفاءة التمويل في المؤسسة المصرفية
56	المطلب الثالث: كفاءة التمويل الإسلامي وأسسها.
66	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: أساليب التمويل الإسلامي
67	تمهيد
67	المبحث الأول: أساليب التمويل الإسلامي المصرفي
67	المطلب الأول: عقود التمليك
101	المطلب الثاني: عقود المنفعة
107	المطلب الثالث: عقود المشاركة
126	المبحث الثاني: أساليب التمويل الإسلامي في السوق المالية
126	المطلب الأول: الصكوك الإسلامية
132	المطلب الثاني: التأمين التكافلي

136	المطلب الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامية
140	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: أساسيات حول الصناعات الغذائية
142	تمهيد:
144	المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية
144	المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية وأهميتها
150	المطلب الثاني: نشأة الصناعات الغذائية وتطورها
155	المبحث الثاني: علاقة الصناعات الغذائية ببقية الفروع والقطاعات ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي
155	المطلب الأول: علاقة الصناعات الغذائية مع أنماط التصنيع الأخرى ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي
159	المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى
171	المبحث الثالث: قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
171	المطلب الأول: التطور الهيكلي للصناعات الغذائية في الجزائر
180	المطلب الثاني: سوق الصناعات الغذائية في الجزائر
201	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: التجربة الماليزية ومؤشرات تطور التمويل الإسلامي
201	تمهيد
203	المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور التمويل الإسلامي في العالم
203	المطلب الأول: المؤشرات الرئيسية لتطور التمويل الإسلامي في العالم
218	المطلب الثاني: مؤشر تنمية التمويل الإسلامي: IFDI
222	المبحث الثاني: التجربة الماليزية في تمويل الصناعات الغذائية عن طريق التمويل الإسلامي
224	المطلب الأول: التمويل الإسلامي في ماليزيا
238	المطلب الثاني: الصناعات الغذائية في ماليزيا
243	المطلب الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في ماليزيا
249	خلاصة الفصل
	الفصل الخامس: التجربة السعودية والإماراتية والدروس المستفادة
249	تمهيد
250	المبحث الأول: التجربة السعودية في تمويل الصناعات الغذائية عن طريق التمويل الإسلامي
250	المطلب الأول: التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية
265	المطلب الثاني: الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية
271	المطلب الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية
276	المبحث الثاني: التجربة الإماراتية في تمويل الصناعات الغذائية عن طريق التمويل الإسلامي

276	المطلب الأول: التمويل الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة
289	المطلب الثاني: الصناعات الغذائية في الإمارات العربية المتحدة
294	المطلب الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في الامارات العربية المتحدة
298	المبحث الثالث: سبل الاستفادة من التجارب المدروسة
298	المطلب الأول: سبل الاستفادة من التجربة الماليزية
302	المطلب الثاني: سبل الاستفادة من التجربة السعودية
306	المطلب الثالث: سبل الاستفادة من التجربة الإماراتية
310	خلاصة الفصل
312	خاتمة
317	قائمة المراجع

قائمة الأشكال والملاحق

قائمة الأشكال والملاحق

أولا قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	شعب الصناعات الغذائية في الجزائر	171-170
02	التطور السنوي لإنتاج قطاع الصناعات الغذائية 2014-2023	174
03	ترتيب الدول في مؤشر تنمية التمويل الإسلامي لسنة 2024	207
04	تطور أصول التمويل الإسلامي في ماليزيا في الفترة 2017-2024	210
05	صادرات المملكة العربية السعودية من المنتجات الزراعية والحيوانية لسنة 2022	258-256
06	النصوص التنظيمية لصناعة التمويل الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة	265

ثانيا: قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الفرق بين عقد الاستصناع وعقد السلم	78
02	تطور أصول التمويل الإسلامي في العالم في الفترة 2017-2023	193
03	توزيع الأصول المالية للتمويل الإسلامي حسب القطاعات لسنة 2023	194
04	تطور أصول المصرفية الإسلامية في الفترة 2017-2023	197
05	تطور أصول التأمين التكافلي في الفترة 2017-2023	199
06	تطور الأصول المالية لفرع الصكوك الإسلامية في الفترة 2017-2023	201
07	تطور الأصول المالية لفرع الصناديق الإسلامية في الفترة 2017-2023	203

قائمة الأشكال والملاحق

205	تطور المؤسسات المالية الإسلامية خارج قطاع البنوك والتأمين التكافلي في الفترة 2017-2023	08
208	ترتيب الدول حسب مؤشرات تنمية التمويل الإسلامي لسنة 2024	09
215	تطور اصول الصيرفة الإسلامية في ماليزيا في الفترة 2017-2024	10
217	منحنى تطور اجمالي اصدارات الصكوك في ماليزيا في الفترة 2017-2024	11
220	إصدارات صكوك الشركات في ماليزيا لسنة 2023	12
221	اجمالي قيمة الصكوك حسب القطاع الاقتصادي لسنة 2023	13
228	الميزان التجاري للأغذية المصنعة في ماليزيا في الفترة 2010-2020	14
232	التمويل الإسلامي مقابل التمويل المصرفي التقليدي في القطاع المصرفي حسب الشركات الحاصلة على شهادة الحلال حسب الحجم	15
234	قيمة التمويل الإسلامي الموجه لقطاع الزراعة والصناعات التحويلية في ماليزيا في الفترة 2018-2024	16
243	تطور أصول التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية في الفترة 2024-2017	17
263	قيمة التمويل الإسلامي الموجه لقطاع الزراعة والصناعات التحويلية في المملكة العربية في الفترة 2018-2024	18
269	التمويل الممنوح من قبل قطاع الصيرفة الإسلامية	19
284	قيمة التمويل الإسلامي الموجه لقطاع الزراعة والصناعات التحويلية في الإمارات في الفترة 2018-2024	20

مقدمة

مقدمة:

تعد مشكلة الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول في الوقت الراهن لاسيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي وتزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار، الأمر الذي دفع الحكومات إلى البحث عن آليات وإجراءات فعالة للوصول إلى الأمن الغذائي والحد من التبعية للأسواق الدولية.

ويعتبر فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي التحويلي قدرة على تحقيق هذا الهدف من خلال دوره في إشباع الحاجات الاستهلاكية المتنامية بطرح منتجات غذائية في غير مواسم إنتاجها بالكمية والنوعية التي تلبي احتياجات المستهلكين بصورة مستمرة، وكباقي مثيلاتها من الدول حاولت الجزائر منذ سبعينيات القرن الماضي التركيز على تطوير قطاع الصناعة الغذائية وجعله أحد ركائز الصناعات التحويلية خاصة في ظل الضغوطات لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والناجمة عن زيادة عدد السكان و تنوع احتياجاتهم وما يتطلبه ذلك من جهود لحشد وتوفير المزيد من الأموال لتطوير و تنمية هذا القطاع والسعي نحو إحلال الواردات الغذائية والزراعية بمثيلاتها المنتجة محليا لتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات من ناحية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية أخرى.

يمثل مشكل التمويل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الجزائر في تطوير قطاع الصناعة الغذائية لما له من أهمية في هذا القطاع بدرجة أكبر من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وما يفرضه من عمل دؤوب لإيجاد مصادر تمويلية مختلفة، ولعل التوجه نحو أساليب التمويل الإسلامية يعتبر من أبرز التغيرات الحديثة في النظم المالية على الساحة العالمية، وذلك لما أثبتته هذا النوع من التمويل من كفاءة في المشاريع الاقتصادية والتنموية المختلفة وكذا فعاليته في مواجهة الانتكاسات المتوالية لنظام التمويل التقليدي والأزمات

المالية المتكررة، وقد عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة على غرار باقي الدول الإسلامية اهتماما متصاعدا بهذا النوع من التمويل، وقد ظهر ذلك جليا في قانون النقد والقرض 09/23 الذي سمح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة ومختلطة مما أعطى الضوء الأخضر لتأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر ناهيك عن الإصلاحات التي طالت عمل البنوك التقليدية المتمثلة في العمل على فتح الشبائيك الإسلامية وتعميم خدمات الصيرفة الإسلامية على مستوى مختلف المؤسسات المالية وكذا محاولة إيجاد خدمات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية وإطلاق صيغ تمويل إسلامية جديدة.

انطلاقا مما سبق، وللوقوف على قدرة نظام التمويل الإسلامي على إعطاء القيمة المضافة في مجال الصناعة الغذائية فإنه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو دور التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية لمشاريع الصناعات الغذائية؟

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم التمويل الإسلامي وفيما يكمن اختلافه عن التمويل التقليدي؟
2. ما هي أهم صيغ التمويل الإسلامي وماهي آلياته؟
3. ما لمقصود بالكفاءة التمويلية للمشاريع وما مدى ارتباطها بالكفاءة الاقتصادية؟
4. من خلال دراسة عينة من التجارب المختارة، هل تعتمد مشاريع الصناعة الغذائية على التمويل الإسلامي كمصدر لتوفير الأموال اللازمة؟
5. هل يساهم التمويل الإسلامي في تطور قطاع الصناعات الغذائية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة ننطلق من جملة الفرضيات التالية:

1. يعمل نظام التمويل الإسلامي اعتمادا على مختلف صيغه وآلياته بشكل فعال على رفع الكفاءة التمويلية لمشاريع الصناعات الغذائية.
2. الكفاءة التمويلية لأساليب التمويل الإسلامي تفعل الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الصناعات الغذائية.
3. تعاني مشاريع الصناعات الغذائية من مشكل ضعف تنوع مصادر التمويل وقلتها.
4. تركز معظم مشاريع الصناعات الغذائية على نظام التمويل التقليدي وندرة الاعتماد على التمويل الاسلامي كمصدر للتمويل.
5. تساهم منتجات التمويل الإسلامي بنسبة ضئيلة من مجموع التمويل المصرفي للمشاريع الصناعية.

أهمية الدراسة:

- انطلاقا من التساؤلات والفرضيات المطروحة، تبرز لنا أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:
1. أهمية قطاع الصناعة الغذائية في اقتصاديات الدول على وجه العموم والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص لا سيما في ظل تطورات عالمية تتطوي على قدر كبير من عدم اليقين بشأن الآفاق المستقبلية لمخزونات الغذاء في العالم وأسعار المواد الغذائية والمنتجات الزراعية.
 2. أهمية أساليب التمويل الإسلامي في النظام المالي والاقتصادي والتي فرضت نفسها كبديل لأساليب التمويل التقليدية خاصة ونحن نعيش في مجتمع مسلم.
 3. تزايد نمو القطاع المصرفي الإسلامي وثبوت ضعف كفاءة نظام الصيرفة التقليدي وقصوره.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
1. التوسع في تعريف وشرح مختلف آليات وصيغ التمويل الإسلامي.

2. التعرف على مساهمة التمويل الإسلامي في رفع كفاءة مشاريع الصناعة الغذائية.
3. تحليل الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق نظام التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع.
4. إبراز مدى تنافسية نظام التمويل الإسلامي مع أنظمة التمويل التقليدي في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشاريع.
5. تقييم مدى إمكانية التحول إلى نظام التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع الصناعة الغذائية.
6. تسليط الضوء على واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.
7. إيجاد حلول تمويلية للدفع بقطاع الصناعة الغذائية في الجزائر والنهوض بها وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
8. دراسة التجارب الدولية الناجحة ومحاولة عمل إسقاط على الجزائر.

منهج الدراسة:

حتى يستوفي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء عليه للتمكن من بلورة تصور يساعد على معالجة الإشكالية والاجابة على التساؤلات المطروحة سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري فيما يخص تبيان المفاهيم الأساسية لكل من التمويل الإسلامي وآلياته وكذا المفاهيم المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية والكفاءة التمويلية وأيضا المفاهيم الأساسية للصناعة الغذائية، كما سنعتمد على المنهج الاحصائي من أجل تقييم الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي في مجال الصناعات الغذائية.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

1. تماشي موضوع البحث مع تخصص وشعبة الدراسة.

2. قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع خاصة ما يتعلق بتقييم دور التمويل الإسلامي في الجزائر.

3. محاولة البحث عن حلول تمويلية لرفع كفاءة مشاريع الصناعة الغذائية في الجزائر.

4. وجود كم هائل من الموارد غير الموظفة في الأنظمة المالية الإسلامية بسبب تعامل أنظمة التمويل التقليدية بالربا، والبحث عن سبل لاستغلال هذه الموارد وضخها في الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة على الجوانب الاقتصادية أكثر منها على الجوانب الدينية، كما لا تقدم وصفا كاملا ومفصلا لنظام التمويل الإسلامي ولا عن مختلف أساليبه وآلياته، ولكن يركز البحث على الخصائص التحليلية لنظام التمويل الإسلامي سواء كان مطبقا من قبل بنك إسلامي أو مؤسسة مالية إسلامية متخصصة أو بنك تقليدي، كما تتمثل الحدود المكانية للدراسة عينة من الدول المختارة.

الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات التي تتصل بموضوع البحث:

1- سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية

المستدامة: دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،

الجزائر، 2015. الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير قام الباحث من خلالها بتحديد دور صيغ التمويل

بالمشاركة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار هذا النوع من

اشكال التمويل يعتبر المخرج لمجموعة العوائق التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بسبب الشروط التي تفرض عليها من البنوك التجارية، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج

أبرزها أن البنوك الإسلامية يمكنها أن تلعب دورا هاما في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الخصائص التمويلية لهذه البنوك، كما أكد الباحث على أن استخدام معيار الربح بدل معيار الفائدة يعد محفزا للمستثمرين لضخ المزيد من الأموال في هذا النوع من المشاريع، كما أوصت الدراسة بالعمل على توسيع استخدام صيغ التمويل الإسلامي سواء المشاركة أو المضاربة أو المزارعة وغيرها من الصيغ في حيز التطبيق العملي والتوسع في دراسة هذه الصيغ دراسة دقيقة.

2- مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، جامعة وهران، الجزائر، 2012. الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير عمد الباحث من خلالها إلى تقييم مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأساليب التمويلية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، كما تطرق الباحث إلى مختلف العوائق والمشاكل التي تصادف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تجاوزها، وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن التمويل هو المشكل الأهم الذي يواجه إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل غياب سوق مالي فعال ومنظم، وأوصى الباحث في نهاية بحثه على ضرورة تبني نظام التمويل الإسلامي وإنشاء البنوك الإسلامية التي تتناسب مع مبادئ المجتمع المسلم وتشريعاته بدلا من البنوك التقليدية التي تعتمد على تأجير الأموال.

3- ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي: التجربة الماليزية نموذجا، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017. الدراسة عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، وقد هدفت الباحثة من خلاله إلى تحليل الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق نظام التمويل

الإسلامي وإبراز مدى مساهمة هذا النوع من التمويل في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي وهذا بالتعريض على المؤسسات المصرفية من منظور الشريعة الإسلامية وإبراز حجم التحدي الذي يمثله إدخال النوع من الأنشطة المالية المتخلف منها وممارسة عن النظام البنكي التقليدي، وقد وصلت الباحثة في نهاية دراستها إلى جملة من النتائج من أبرزها أن المشاركة في رأس المال تعتبر من أهم أساليب التمويل في المصارف الإسلامية والبديل عن القرض الربوي، كما خلصت إلى بروز أهمية البيع بالمربحة وبيع السلم والإجارة والاستصناع وغيرها من الصيغ، وأكدت الدراسة على أن نظام المشاركة ليس قادراً فقط على تحقيق كفاءة أعظم في تخصيص الموارد بل هو قادر كذلك على الحد من تركيز السلطة والثروة، وفي نهاية بحثها أوصت الباحثة على ضرورة تحقيق المستلزمات الواجب توفرها لنجاح النظام المصرفي الإسلامي المنشود كالالتزام بالضوابط الشرعية الأخلاقية والسلوكية، والتأكيد على أهمية وجود مؤسسات قانونية وتنظيمية تشرف عليها الدولة لتعزيز وتقوية الالتزام بهذه الضوابط.

4- زحاف حبيبة، دور التمويل الإسلامي في الاستثمار - دراسة مقارنة بالتمويل الربوي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2018. الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه سعت من خلالها الباحثة إلى تحليل دور صيغ التمويل الإسلامي، لا سيما صيغ التمويل بالمشاركة، في تحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مقارنة هذه الصيغ بنظيرتها الربوية التقليدية. وتناولت الباحثة أهمية التمويل الإسلامي كبديل حقيقي لتجاوز العوائق التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل القيود التي تفرضها البنوك التجارية التقليدية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن البنوك الإسلامية يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تمويل هذا النوع من المؤسسات، وأن اعتماد معيار الربح بدلاً من الفائدة يُعد دافعاً قوياً لتشجيع

المستثمرين. وأوصت الباحثة بضرورة توسيع نطاق استخدام صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمضاربة والمزارعة في المجال التطبيقي، مع تعزيز البحث العلمي في هذا المجال.

5- Ledhem Mohammed Ayoub, **Islamic Finance Performance and Economic Growth: An Empirical Evidence from the Southeast of Asia**, University Centre of Maghnia, Algeria, 2022.

الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه سعى من خلالها الباحث إلى تحليل العلاقة بين أداء التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دراسة تجريبية شملت كل من ماليزيا، إندونيسيا، وبروناي دار السلام، وذلك خلال الفترة الممتدة من الربع الأخير لسنة 2013 إلى الربع الأخير لسنة 2019. اعتمد الباحث على مؤشرات مالية لقياس الأداء كالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الربح، مع استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، مدعوماً بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى. وتهدف الدراسة إلى اختبار فرضية "التمويل يقود النمو" في إطار التمويل الإسلامي، وقد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين أداء البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في الدول المدروسة. وأوصى الباحث بضرورة تعزيز البنية المؤسسية للتمويل الإسلامي وتوسيع استخدامه كبديل فعال يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

هيكل الدراسة:

من أجل التوسع في البحث في ضوء الفرضيات المقدمة، تم تقسيم الأطروحة إلى خمسة فصول

كالتالي:

الفصل الأول تحت عنوان "أساسيات حول التمويل الإسلامي" يتناول ماهية التمويل الإسلامي من خلال المفهوم، الخصائص، والأنواع. كما يضم مدخل إلى العقود في المعاملات المالية الإسلامية، ويتطرق في الأخير الى مفاهيم تتعلق بالكفاءة الاقتصادية والتمويلية وكفاءة التمويل الإسلامي.

أما الفصل الثاني بعنوان " أساليب التمويل الإسلامي " فيتطرق إلى تقسيمات العقود التمويلية في المصارف الإسلامية، كما يتناول مفاهيم حول أنواع وأساليب التمويل الإسلامي الأخرى على رأسها الصكوك الإسلامية والتأمين التكافلي وصناديق الاستثمار الإسلامية.

الفصل الثالث المعنون ب "أساسيات حول الصناعات الغذائية" يضم مبحثين: الأول خاص بماهية الصناعات الغذائية من حيث المفهوم والنشأة والتطور مروراً بأهمية الصناعات الغذائية وعلاقتها مع بقية فروع التصنيع الأخرى وصولاً إلى علاقة هذا الفرع الصناعي بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة تطور الصناعات الغذائية في الجزائر من حيث النشأة وأهم المحطات في تاريخ هذه الصناعة، ثم يستعرض نظرة عامة حول سوق الصناعات الغذائية الجزائرية وأبرز المعوقات والعراقيل التي تواجه هذه الصناعة في الجزائر.

الفصل الرابع والخامس تضمن دراسة تجارب دولة وسبل الاستفادة منها ويستعرض أهم التطورات في سوق التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، ويتطرق إلى تجربة ثلاث دول رائدة في هذا المجال هي " ماليزيا، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة" مع محاولة ربط مساهمة هذه التجارب بنجاح مشاريع الصناعات الغذائية لهذه الدول، مع تحليل تجربة كل دولة وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر.

الفصل الأول:

أساسيات حول التمويل الاسلامي

تمهيد:

يشكل التمويل الإسلامي أحد الأسس الجوهرية في المنظومة الاقتصادية الإسلامية، حيث يجمع بين الالتزام بالأحكام الشرعية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. وقد أضحت هذا النمط من التمويل محل اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، بالنظر إلى قدرته على الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المالية المعاصرة. ويعتمد التمويل الإسلامي في جوهره على مبادئ فقه المعاملات، من خلال أدوات وصيغ تعاقدية تتجنب الربا والممارسات غير المشروعة، وتسعى إلى بناء علاقات عادلة ومتوازنة بين الأطراف المتعاملة.

وتتجلى خصوصية التمويل الإسلامي أيضًا في ربطه الوثيق بالأصول الحقيقية، وفي تبني فلسفة المشاركة في المخاطر والعوائد، وهو ما يميزه عن النظام المالي التقليدي القائم على الفائدة. كما يُعد نظام العقود جزءًا محوريًا في تنظيم هذه المعاملات، سواء من حيث الأركان والشروط، أو من حيث التصنيف والوظيفة. وبالنظر إلى أهمية الكفاءة الاقتصادية والتمويلية في تقييم أداء هذا النظام، فإن تحليل المفاهيم المرتبطة بها يوفر رؤية أعمق لجدوى التمويل الإسلامي ومردوديته العملية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التمهيدي التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي، وشرح ما جاء فيه على العموم من حيث المرتكزات النظرية والضوابط الشرعية والقانونية، إلى جانب توضيح العلاقة بين طبيعة العقود المالية ومفاهيم الكفاءة في النظام التمويلي الإسلامي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، على النحو الآتي:

❖ **المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي.**

❖ **المبحث الثاني: العقود في المعاملات المالية الإسلامية.**

❖ **المبحث الثالث: مفاهيم حول كفاءة التمويل الإسلامي.**

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

سيتناول هذا المبحث تعريف التمويل الإسلامي من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، مع تصنيف أنواعه تبعاً لطبيعة العلاقة بين الممول والمتمول، بالإضافة إلى إبراز أهم خصائصه التي تعكس طبيعته الأخلاقية والتنموية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وأنواعه

يعد تحديد مفهوم التمويل الإسلامي نقطة انطلاق أساسية لفهم الإطار النظري لهذا النظام، لما له من خصوصية تستمدّها من المبادئ الشرعية التي تحكمه.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

مصطلح التمويل الإسلامي هو مصطلح مركب، فكلمة "تمويل" مشتقة من لفظ "مُول" بمعنى قدّم المال لمن يحتاجه، والممول هو مانح المال، أما المتمول فهو طالب المال¹. واصطلاحاً، يُقصد بالتمويل الإسلامي بمعناه الواسع: تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد إما الحصول على ربح، أو التبرع، أو الارتفاق، وذلك مع التقيد بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية. كما يُعرّف أيضاً على أنه تمويل يتم عن طريق عقود التمويل الإسلامية، بما في ذلك عقود التبرع، والارتفاق، وعقود الاستثمار، ليشمل بذلك التمويل الربحي والتمويل الخيري أما التمويل الإسلامي بمفهومه الضيق، فيُقصد به علم الإدارة المالية الإسلامية، والذي يُعتبر فرعاً من فروع الاقتصاد الإسلامي، ويُعنى بدراسة أحسن السبل للحصول على الموارد المالية اللازمة، والاستخدام الأمثل لهذه الموارد من أجل الوصول إلى أهداف المنظمة². فمفهوم التمويل الإسلامي بمعناه الواسع يرتبط بالتعريف الشرعي للمال، والذي يشتمل على كل ما له قيمة اقتصادية وكان الانتفاع به جائزاً شرعاً. هذا المفهوم يشمل

¹ ابن منظور، لسان العرب، المجلد 04، الجزء 32، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 4300.

² عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص 16-17.

التمويل المالي بالأصول المالية، والتمويل الحقيقي كالصدقة، والهبة، والوقف، وغيرها، بينما يركز المفهوم الثاني بشكل خاص على الأصول المالية.

كما يمكن وضع مفهوم للمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي على أنهما نشاط مصرفي تمويلي يتوافق مع روح ومنظومة القيم الإسلامية، بالإضافة إلى قواعد الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر، وفقاً للمبادئ التي جاءت بها الشريعة الإسلامية¹.

ويتمحور مفهوم التمويل الإسلامي حول حرمة أي عائد على الدين (الربا) ومشروعية الربح. والربا أو الفائدة يمثل العائد على المعاملات التي تنطوي على مبادلة نقد بنقد، أو أي إضافة ناجمة عن التأخر في الدفع. ويُعتبر نظاماً مالياً قائماً على الدين، ويستمد أسسه وضوابطه من الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، التي تحتكم إلى التشريع الإلهي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في تعاملاتها، وتحل محل الأساليب الوضعية والقرارات البشرية².

ويعرّف الدكتور منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه ثروة عينية أو نقدية تُقدّم إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها بقصد تحقيق عائد لمالكها الأصلي، مقابل ربح يتقاضاه يُحدّد وفقاً للأحكام الشرعية³. من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول إن التمويل الإسلامي عبارة عن نشاط تمويلي يتمشى مع القيم والمبادئ التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، ويعمل على تقديم ثروة عينية أو نقدية إلى شخص آخر له الحرية في استثمارها والتصرف فيها بقصد تحقيق ربح، وذلك مقابل عائد مباح وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

¹ Muhammad Ayub، **Understanding Islamic Finance**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2007, p 73.

² Syeda Fahmida Habib، **Fundamentals of Islamic Finance and Banking**، Wiley Finance Series, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom, 2018, p 02.

³ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 12.

الفرع الثاني: أنواع التمويل الإسلامي

تختلف أنواع التمويل الإسلامي باختلاف الأطراف التي لها السلطة في التصرف بالمال والحقوق والالتزامات المترتبة عن ذلك. فنُطلق ما يُعرف باسم "التمويل المالي (financial credit)" على مختلف الصيغ التي تكون فيها سلطة رب المال أو الممول ضئيلة، بحيث يكون عبء اتخاذ القرار الاستثماري والإداري على عاتق الطرف الذي يُقدّم الجهد (التمويل) وحده، وينحصر دور المالك فيما يضعه من تمويل تحت تصرف وسلطة الممول، وبذلك لا يكون له الحق في التدخل في قرارات الإدارة والاستثمار. ومن أمثلة ذلك نجد صيغ المضاربة، والمزارعة، والمساواة¹.

في حين نجد بعض الصيغ الأخرى، كالإجارة مثلاً، يكون للممول فيها دور أوسع وسلطة أكبر بتحمّله مختلف المسؤوليات والالتزامات، مثل تحديد نوع السلعة، وامتلاكها في المخازن، وتحضيرها طبقاً للمواصفات المطلوبة من طرف طالب التمويل، وبذلك يكون متمتعاً بكل صفات التاجر، ويُطلق على هذا النوع من التمويل "التمويل التجاري (commercial credit)".

وانطلاقاً من هذا التقسيم، يمكن تلخيص سلطة الممول في النوع الأول، المعروف بالتمويل المالي، في اختيار الطرف المدير للمشروع أو المسير، والذي يكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات الاستثمارية انطلاقاً من خبرته في مجال نشاطه، كما يُحدّد الشروط العامة للعلاقة التمويلية، ومنها نوع النشاط المستثمر فيه كما هو الحال في صيغة المضاربة. كما يقع على عاتقه اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره، إضافة إلى اختيار الطرف المسير للمشروع، ونجد أمثلة عديدة على ذلك في صيغ المزارعة والمساواة وغيرها.

¹ منذر قحف، مرجع سابق، ص 15.

وعلى النقيض من ذلك، نجد في النوع الثاني، المعروف بالتمويل التجاري، أن رب المال يكون مسؤولاً عن اتخاذ القرار الاستثماري كاملاً، ويدخل بصفته تاجرًا في تحديد نوع السلعة وتملكها وتخزينها وتسويقها، ثم بيعها أو تأجيرها لطالب التمويل، في حين ينحصر دور المتمول في هذا النوع من التمويلات في استخدام السلعة بعد الحصول عليها، تحت مسؤوليته الكاملة وقراره المنفرد، مع التزامه بما يترتب في ذمته عن ذلك لرب المال¹.

المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص يشترك فيها كل عقود ومعاملاته وسنتطرق لدراسة هذه الخصائص والسمات كالتالي²:

1- القاعدة الشرعية (الأساس الديني):

يقوم التمويل الإسلامي على القواعد والتنظيمات المستمدة من العقيدة الإسلامية والشرعية السماوية، في حين أن التمويل التقليدي لا يستند إلى أي أساس عقائدي أو ديني، ولهذا نجد أن جميع المعاملات المالية الإسلامية أو العقود التمويلية يجب أن تكون جائزة بموجب الشريعة الإسلامية.

2- تحريم الفائدة (تحريم الربا):

يتمحور جوهر المعاملات المالية الإسلامية حول حرمة الربا، أو ما يُعرف بالفائدة، والربا لغة هو مطلق الزيادة والنمو، أما اصطلاحاً فقد عرّفه الفقهاء بأنه فضل مالٍ خالٍ من العوض في معاوضة مالٍ بمالٍ، والمقصود بالفضل هنا كل زيادة لا يقابلها عوض، وتكون مستحقة لأحد الطرفين دون الآخر. كما يمكن التعبير عنه بأنه كل زيادة تُضاف إلى أصل القرض نظير المدة الزمنية التي يستفيد منها المتمول لإرجاع المبلغ

¹ منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، كولالمبور، ماليزيا، 2011، ص 30.

² Syeda Fahmida Habib، Op.Cit، 03-04.

المقترض، وهذا ما يُعتبر عملياً تأجيلاً للأموال، وهو محرم في الشريعة الإسلامية، حيث يعتبر الإسلام المال وسيلة للتبادل، وليس له قيمة جوهرية تمكّن من كسب مال إضافي بواسطته. وبالمقابل، نجد أن أساس العملية التمويلية في التمويل التقليدي يعتمد على عنصر الفائدة مقابل المدة الزمنية لإرجاع القرض¹.

3- ارتباط التمويل بالأصول الحقيقية:

نجد أن جميع التمويلات الإسلامية ترتبط بأصول حقيقية ويوجد إنتاج وتبادل حقيقي للسلع والخدمات مما يجعل هذا النوع من التمويلات أقل خطورة من التمويل التقليدي المبني على تقلبات أسعار الفائدة.

4- دخول المصرف كشريك:

تعتمد البنوك التقليدية في نشاطها على آلية تتمثل في جمع الودائع من العملاء ثم إعادة إقراضها لطالبي التمويل من أفراد وشركات، مقابل فائدة محددة. أما المصارف الإسلامية، فتعتمد نموذجاً مختلفاً يقوم على مبدأ الشراكة، حيث تتعامل مع المودعين والممولين كشركاء في الاستثمار، وتشاركهم في العائد حسب نتائج النشاط الاقتصادي. كما قد تلعب المصارف الإسلامية دور التاجر في بعض المعاملات، من خلال شراء السلع وتملكها ثم بيعها أو تأجيرها للعملاء، وهو ما سنفصل الحديث عنه لاحقاً في هذه الدراسة².

5- المشاركة في الربح والخسارة:

يعتمد النظام التمويلي التقليدي على مبدأ الفائدة، حيث تُدفع فوائد للمودعين مقابل ودائعهم، وتُحصّل فوائد من المقترضين على القروض الممنوحة لهم. وعلى النقيض من ذلك، يحرم التمويل الإسلامي أي مدفوعات ثابتة مسبقاً ترتبط بالقروض، إذ يُبنى هذا النظام على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. فالبنك الإسلامي

¹ سليمان هناء، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 03-دراسة مقارنة-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2023، ص 102.

² منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص 31.

لا يضمن عائداً ثابتاً للمودعين، بل يتقاسم معهم نتائج الاستثمار وفقاً لحصصهم في التمويل. كما يشارك المصرف الإسلامي في أرباح العمل الممول، ويتحمل جزءاً من الخسائر المحتملة، بما يعكس طبيعة الشراكة الحقيقية التي يقوم عليها هذا النموذج¹.

6- الكفاءة في انتقاء المشاريع الممولة:

نظراً لكون المصرف الإسلامي يُعد شريكاً للعمل في عملية التمويل، فإنه يتحمل جزءاً من الربح أو الخسارة الناتجة عن المشروع الممول. وهذا يفرض على المصارف الإسلامية اعتماد معايير أكثر دقة وانتقائية عند اختيار المشاريع وتقييم أصحابها. ففي حين تعتمد المصارف التقليدية على نظام الفائدة الثابتة التي تحصل عليها من المقترضين بغض النظر عن مآلات المشروع، فإن تركيزها ينصبّ أساساً على الجدارة الائتمانية للعمل وقدرته على تقديم الضمانات اللازمة. أما المصارف الإسلامية، فإنها تولي أهمية أكبر لدراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للمشروع ذاته، بالإضافة إلى تقييم كفاءة وقدرة صاحب المشروع على تنفيذه بنجاح في الواقع العملي.

المطلب الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

لعل من أهم مواطن التحدي والابتكار في التمويل الإسلامي خلق صيغة للاندماج بين التمويل والتبادل، ومعرفة عند أي نقطة يمكن أن يندمج التمويل بدوره في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأرباح من خلال عملية التمويل، وأيضاً خلق القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي، وهو ما يستوجب معرفة كبيرة بالدورة الاقتصادية. ونجد مجموعة متنوعة من الصيغ التي تحقق هذا التكامل بين التمويل والدورة الاقتصادية حسب

¹ أنس البقاعي وآخرون، تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 01، سوريا، ص 702-703.

النشاط الاقتصادي والبيئة وحسب الظروف السائدة، وهو ما يظهر جلياً في تطبيقات منتجات التمويل الإسلامي عبر التاريخ¹.

ويختلف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي في عدة فروق جوهرية يمكن حصرها فيما يلي²:

1- ملكية رأس المال:

تنتقل ملكية رأس المال في صيغ التمويل التقليدي من طرف لآخر على عكس عقود التمويل الإسلامي أين يظل رأس المال ملكاً للممول أو صاحب التمويل.

2- العائد والخسارة:

أ/ في عقود التمويل الإسلامي يشترك الطرفان، سواء الممول أو المتمول، في الربح، أي إن حصة كل طرف منهما تزداد بزيادة مداخيل المشروع، وذلك حسب الاتفاق بينهما، على عكس التمويل التقليدي الذي يكون فيه الربح ثابتاً مهما كانت نتيجة المشروع وبغض النظر عن حصة الطرفين فيه.

ب/ أما في حالة فشل وإفلاس المشروع، فتقع الخسارة في حالة التمويل الإسلامي على عاتق الممول أو رب المال، ولا يتحمل المتمول أي مسؤولية مالية إلا إذا كانت هذه الخسارة نتيجة التعدي أو التقصير الثابت عليه، بينما لا يتحمل رب المال في حالة التمويل التقليدي أي خسارة، وتكون له فائدة معلومة طيلة فترة التمويل بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله.

¹ سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط 02، بيروت، ص 104.

² محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، المملكة العربية السعودية، ص 35-36.

ج/ يمكن اعتبار الربح في التمويل التقليدي وهميًا، كونه لا يحقق أي زيادة في عناصر الإنتاج، بل يكون عبارة عن تراكم فوائد مالية طويلة فترة التمويل، على عكس التمويل الإسلامي الذي يعتبر تمويلًا حقيقيًا يعمل على الرفع من عناصر الإنتاج ويقدم قيمة مضافة في النشاط الاقتصادي.

3- طبيعة النشاط الاستثماري:

أ/ نظرًا لطبيعة التمويل الإسلامي التي تقضي بدخول أرباب المال كشركاء في المشاريع الاستثمارية سواء في العائد أو الخسارة، فنجد أن هذا الأخير يستهدف المشاريع الناجحة أو التي يُتَوَقَّع ربحها، وذلك بعد دراسة معمقة لجدوى المشروع، على عكس التمويل التقليدي الذي لا يُولي أهمية لنجاح المشروع أو فشله، كون الفائدة على رأس المال معلومة لا تتغير بتغير نتيجة المشروع، وبهذا يكون صالحًا لتمويل أي نوع من الأعمال الاستثمارية.

ب/ يخضع التمويل الإسلامي لمبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية ومعتقداتها، وبناء على هذا فهو يعمل على تمويل المشاريع المتوافقة مع الشرع، فلا يمكن على سبيل المثال تمويل مسلخ للحوم الخنازير أو مصنع للخمور أو غيرها مما لا يتفق مع أحكام الشرع، بينما لا يفرق التمويل التقليدي بين المشاريع الاستثمارية حسب المنهج أو الدين أو العقيدة.

ج/ يُشترط في التمويل الإسلامي التركيز على المشاريع التي تمتاز فيها عناصر الإنتاج، بينما لا يُشترط ذلك في التمويل التقليدي، فقد يستخدم المستفيد من التمويل هذه الأموال في عملية إقراض لصالحه مقابل فائدة معلومة يجنيها من ذلك.

4- طبيعة التمويل:

يكون التمويل الإسلامي تمويلًا ماليًا عن طريق النقود أو تمويلًا عينيًا عن طريق الأصول والمعدات وغيرها، بينما يكون التمويل التقليدي تمويلًا ماليًا فقط عن طريق النقود.

المطلب الرابع: القواعد الفقهية المنظمة لعقود التمويل الإسلامي

يقصد بالقاعدة لغة الأساس وجمعها قواعد، وهي مأخوذة من القعود وهو الجلوس، والأساس يكون حسيًا كقواعد البناء أو معنويًا كقواعد الدين، أما اصطلاحًا، فالقاعدة أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته، وذكر في كتاب التلويح على التوضيح للتفتازاني: "القاعدة حكم كلي ينطبق على جزئياتها ليتعرف أحكامها منه"¹.

يقوم التمويل الإسلامي في مجمل تعاملاته على القواعد الفقهية التي جاء بها الدين الإسلامي ومقاصد الشريعة التي راعاها الإسلام، ويمكن تقسيم هذه القواعد إلى قواعد عامة أساسية تدخل في جميع الأبواب الفقهية، وقواعد تعنى بباب واحد تختص به، وهو ما يطلق عليه لفظ الضوابط المنظمة.

القواعد الفقهية العامة:

1- الأمور بمقاصدها:

مصدقًا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)، والمقصود من هذه القاعدة كما فسرها الفقهاء أن حكم الأمور يكون بمقاصد فاعلها، والحكم الشرعي للفعل إنما يتقرر بحسب قصد الفاعل منه. وتستخدم هذه القاعدة في عديد من الأبواب الفقهية، على رأسها المعاوضات والتملكات وغيرها².

¹ عطية رمضان، موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية الإسلامية ودورها في توجيه النظم المعاصرة، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، ط 01، الإسكندرية، 2007، ص 17-18.

² علي أحمد الندوي، موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي، المجلد 01، دار عالم المعرفة، الإسكندرية، ص 40.

2- اليقين لا يزول بالشك:

والمقصود من هذه القاعدة أنه ما ثبت من الأمور يقينًا وقطعًا، وحصل بعدها شك في وجود ما ينفيه، فالأصل في ذلك أن اليقين يغلب الشك، ويكون الأمر المتيقن منه هو المأخوذ به والمعتبر، إلى أن يحصل واقع ينفي أو يبطل ذلك اليقين. أي إن الإنسان متى ما تحقق من شيء معين، ثم ساوره الشك فيه، فالأصل بقاء الأمر على ما كان متحققًا¹.

3- لا ضرر ولا ضرار:

تُعد هذه القاعدة من القواعد الخمس الكبرى، وقد دخلت في عديد من الفروع وضبطت كثيرًا من الأحكام. والمقصود منها النهي عن الضرر وما يدخل ضمنه من التعدي على الأموال، والأنفس، والأعراض، والابتعاد عن مختلف أشكال الظلم والغصب. وذهب أغلب الفقهاء إلى التفريق بين الضرر والضرار؛ فالضرر كما ورد عن بعضهم هو الأمر الذي فيه منفعة لأحد الطرفين ومضرة على الآخر، أما الضرار فلا منفعة فيه لكلا الطرفين، بل تحدث المضرة لأحدهما دون أن يرجو الطرف الآخر منها نفعًا. وقد تفرعت عن هذه القاعدة مجموعة من القواعد الفقهية التي تضبط الكثير من التعاملات في الإسلام، من بينها التعاملات المالية، والخلاصة منها وجوب الوقاية من الضرر ودفعه قبل وقوعه، وإزالته إذا وقع فعلاً².

4- المشقة تجلب التيسير:

من المعلوم أن شريعة الإسلام قد نزلت للناس كافة، سهلة ميسرة، تدفع الغبن والحرَج والعسرة، كما أنها جاءت متفقة مع الفطرة البشرية وخلقتها، لا تصادم الإنسان في غرائزه وحاجاته الطبيعية. بالإضافة إلى أن هذه الأحكام، وعلى الرغم من يسرها، قد أتت برخص تُلبّي الأعذار وتخفف ما تُثقل منها على النفس البشرية.

¹ عطية رمضان، مرجع سابق، ص 39.

² عطية رمضان، مرجع سابق، ص 48-55.

والقصد من قاعدة "المشقة تجلب التيسير" أنه عند وقوع مشقة في الحكم أو حصول الضيق أو الحرج أو العنت، فهذا يقتضي استجلاب رخص الشرع وتخفيفاته دفعا للمشقة ورفعاً للحرج والعنت وتيسيراً لكل صعب وعسير¹.

والقول إنما يُقصد به المشقة التي تكون فوق العادة، ولا يطبق الإنسان حملها إلا بجهد كبير، فحياة الإنسان الطبيعية لا تخلو من الجهد والتعب في جوانبها اليومية المختلفة. وقد تفرعت عن هذه القاعدة جملة من القواعد المتممة، نذكر منها:

*الضرورات تبيح المحظورات

*لا واجب مع العجز ولا حرام مع الضرورة

*الحاجة تنزل منزل الضرورة عامة وخاصة

*الضرورات تقدر بقدرها

*ما جاز لعذر بطل بزواله

*إذا زال المانع عاد الممنوع

5- العادة محكمة:

والعادة هي ما اعتاد عليه الناس، أو كل ما اعتيد حتى صار يُفعل من غير جهد، وهي مأخوذة من لفظ المعاودة أو الرجوع إلى الأمر الأول.

والعادة مرادفة لمصطلح العرف، وهو ما تعارف عليه الناس في معاملاتهم وتعاملاتهم.

¹ أبو عبيدة أحمد محمد، القاعدة الفقهية: المشقة تجلب التيسير معناها ودليلها: تطبيقاً على ما يخرج من تخفيفات في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 32، العدد 01، جانفي 2017، جامعة الأزهر، مصر، ص 343.

أما لفظ "محكمة" فيُقصد بها أنها مسلّطة، لها قضاء وحكم وفصل. واصطلاحاً يُقصد بقاعدة "العادة محكمة" أن الأمور التي اعتادها الناس وصارت عُرفاً من أعرافهم في تعاملاتهم وحياتهم تكون معتبرة في الشرع، نافذة إذا لم تكن مخالفة لنص صريح أو قاعدة شرعية، ولم يكن إجماع واتفاق على خلاف هذه العادة، وكل هذا عند عدم وجود ضابط أو حكم في المسألة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم¹.

والرجوع إلى الأعراف والعادات أمر شائع عند سائر الأئمة والفقهاء، ومن ذلك في أبواب الفقه كالنقود والسلم والمرابحة والآجال والوكالة وغيرها².

من خلال ما سبق، يتبين أن التمويل الإسلامي يمثل نظاماً مالياً متكاملًا يقوم على أسس شرعية واقتصادية تُميّزه عن التمويل التقليدي، سواء من حيث آليات العمل أو الأهداف المنشودة. وقد تناولنا مفهومه من الجانبين اللغوي والاصطلاحي، مع عرض مختلف أنواعه وتصنيفاته حسب طبيعة العلاقة بين الأطراف. كما تم استعراض أبرز خصائصه التي تجعله أكثر عدالة وارتباطاً بالواقع الاقتصادي، من خلال التركيز على الأصول الحقيقية وتجنّب المعاملات الربوية. وتُعد هذه الخصائص ركيزة أساسية لفهم فعالية التمويل الإسلامي وقدرته على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

¹ مختاري بلعيد وقشبي قويدر، قاعدة العادة محكمة وأثرها في فضّ النزاع بين الزوجين المادة 73 من قانون الأسرة الجزائري -نموذجاً-، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، 2024/06/01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص 211.

² عطية رمضان، مرجع سابق، ص 62-63.

المبحث الثاني: العقود في المعاملات المالية الإسلامية

تُعدّ العقود في المعاملات المالية الإسلامية من الركائز الجوهرية التي يقوم عليها النظام التمويلي الإسلامي، فهي الإطار الذي تنتظم من خلاله العلاقات المالية بين الأطراف، وتُبنى عليها الالتزامات والحقوق في مختلف صور التعامل المالي. وقد أولى الفقه الإسلامي اهتمامًا بالغًا للعقود، تنظيرًا وتفصيلًا، حيث وضع لها ضوابط دقيقة وشروطًا محددة تضمن مشروعيتها وتحقيق مقاصدها، بما ينسجم مع قواعد العدل والشفافية، ويمنع الظلم والغرر والربا.

ويُعنى هذا المبحث بتأصيل الجوانب المتعلقة بالعقود من حيث المفهوم والأركان والتقسيمات، قصد توضيح الأساس الذي تتبني عليه الصيغ التمويلية الإسلامية المعاصرة، وبيان مدى توافقها مع الضوابط الفقهية.

المطلب الأول: مفهوم العقد وأركانه:

يحتل العقد مكانة مركزية في الفقه الإسلامي، كونه الإطار الذي تُبنى عليه مختلف المعاملات المالية والتجارية. وقد اهتم الفقهاء بتحديد أركانه وشروطه بما يضمن ضبط التعاملات وتحقيق العدالة بين الأطراف. ويُعد فهم البناء العقدي مدخلًا أساسيًا لاستيعاب الصيغ التمويلية الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم العقد

أولاً: العقد لغة

العقد في اللغة هو الجمع بين أطراف الشيء وتقويتها، ويقال: عقد طرفي الحبل، أي ربط أحدهما بالآخر بعقدة تمسكهما، فأحكم وصلهما. وتطلق لفظة العقد على الضمان والعهد، ويقال: عاقدت فلانًا على

كذا، أي عاهدته عليه. كما يقصد بالعقد الوجوب، فنقول: عقد البيع، أي أوجبه. وكل هذه المعاني تدور حول الربط والإحكام والإبرام بين طرفي الشيء، سواء كان هذا الربط حسياً أو معنوياً¹.

ثانياً: العقد اصطلاحاً

اجتمع الفقهاء على أن للعقد معنيين: أحدهما عام، والآخر خاص. فالعقد في معناه العام هو كل ما عزم الشخص على فعله، ويدخل فيه العقد بالإرادة المنفردة للعازم، كاليمين، والطلاق، والوقف، وغيرها، وكذلك العقود التي تكون بإرادتين، أي إرادة طرفين في الاتفاق على العقد، ومن ذلك البيع، والإجارة، وغيرها. وقد ذكر أبو بكر الجصاص في هذا الباب أن للعقد معنيين، فقال: العقد ما يعقده العاقد على أمر يفعله هو، أو ما يعقده على غيره ليفعله على وجه إلزامه إياه. فنسمي البيع والنكاح وسائر عقود المعاوضات "عقوداً" لأن كل واحد من طرفي العقد ألزم نفسه الوفاء به. وسميت اليمين على المستقبل عقداً، لأن الحالف ألزم نفسه الوفاء بما حلف عليه من الفعل أو الترك، وكذلك العهد والأمانة، لأن معطيها قد ألزم نفسه الوفاء بها. وكذلك كل ما يشترطه الإنسان على نفسه في شيء يفعله في المستقبل، فهو عقد، وكذلك النذر وما جرى مجرى ذلك².

ومن هنا يمكن القول إن العقد بالمعنى العام يُقصد به الالتزام بصفة عامة، سواء كان هذا الالتزام من طرف شخص واحد أو من طرفين، وتدخل فيه جميع الالتزامات الشرعية.

أما العقد بالمعنى الخاص، فيرتبط فيه الالتزام بإرادتين، أي بإرادة طرفين، ولا يتحقق التعاقد فيه إلا بصدور الإيجاب من أحد المتعاقدين، بشرط أن يقابله قبول من المتعاقد الآخر على وجه مشروع؛ بمعنى ارتباط

¹ عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي، دار كنز اشبيليا للنشر والتوزيع، ط 01، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 17.

² عباس حسني محمد، العقد في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الوضعي تكشف تفصيلاً عن تفوق التشريع الإسلامي، الجزء 01، الطبعة 01، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 22.

الإيجاب بالقبول الصادر من شخصين مؤهلين شرعاً. ومثال ذلك عقد البيع، حيث يصدر الإيجاب من البائع بصيغة "بعثك هذا الشيء"، ويصدر القبول من المشتري بقوله "اشتريت"، فتنتقل بذلك ملكية الشيء المبيع من البائع إلى المشتري، مع دفع الثمن المستحق عن هذه السلعة للبائع.

ثالثاً: العقد قانوناً

ذهب المشرعون في القانون إلى أن العقد هو ارتباط وتوافق إرادتين أو أكثر على إنشاء رابطة قانونية أو تعديلها أو إنهاؤها. وقد جاء في المادة 54 من التقنين المدني الجزائري: "العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما"¹.

ويظهر من خلال التعاريف السابقة أن التعريف الاصطلاحي للعقد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعريف اللغوي، ونفس الأمر ينطبق على التعريف الذي ورد في مصادر التشريع القانوني، والتي نصت على ارتباط لفظة العقد بالالتزام والإرادة، سواء كانت من طرف شخص واحد أو من طرفين. ويبقى وجه الاختلاف بين التعريف الفقهي والتعريف القانوني في أن التعريف الفقهي ينفي الالتزامات المترتبة عن الاتفاقات غير المشروعة، كارتباط المتعاقدين في عقد الربا وغير ذلك من المحرمات.

اصطلاحات مرتبطة بالعقد:

يجدر بالذكر أنه توجد مجموعة من المصطلحات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقد وقد تلتبس به ومنها:

1/ التصرف:

يقصد بالتصرف لغة التقلب في الأمور والسعي في طلب الكسب، وقد ذهب الفقهاء إلى أن مصطلح التصرف يقصد به كل تعبير عن الإرادة، سواء بالقول أو الفعل، يترتب عليه حكم شرعي.

¹ قانون رقم: 05-07 المؤرخ في: 2007/05/13، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 1975/09/26، يتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية العدد 31 لسنة 2007.

ومن هذا التعريف نجد أن التصرف أشمل من العقد، الذي يكون التزاماً وإرادة، أما التصرف فقد يكون فعلياً يحصل في الواقع، وقد يكون قولاً كالإقرار بالحق أو الدعوى أمام القضاء.

2/ الالتزام والحق:

عرف الالتزام لغةً بأنه الثبوت والوجوب، وقد عرفه الفقهاء على أنه كل ما ألزم به الشخص نفسه ما لم يكن ملزماً أو واجباً عليه من قبل. كما ذهب بعض الفقهاء إلى أن الالتزام يقصد به إيقاع المرء أمراً على نفسه بصفة اختيارية بمحض إرادته، أو إلزامه من الشارع.

وبالمقارنة بين مفهومي العقد والالتزام، نجد أن العقد بمعناه العام يكون مرادفاً للالتزام، فالعقد كما تم تعريفه في المعنى العام يقصد به كل ما ألزم به الشخص نفسه بإرادته المحضة. كما نجد أن العقد من أحد أسباب الأخذ بالالتزام، فالعقد مولد للالتزام، والعلاقة بينهما علاقة السبب بالمسبب.

3/ العهد:

يطلق لفظ "العهد" في اللغة على الوصية، ونقول: "عهد إليه بعهد" أي أوصاه. والعهد هو الأمان والذمة والموثق. كما نجد العهد بمعنى كل ما عاهد الله عليه، وكذا ما بين العباد من موثيق. وجاء في التنزيل: (وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) (الأعراف: 102).

أما اصطلاحاً، فيطلق الفقهاء لفظ العهد في ضمان الثمن، فيقال ضمان العهدة أو ضمان الدرك، أي إدراك العيب، ويقصد به ضمان الثمن عن المشتري إذا لم يكن البائع قد حصل هذا الثمن من المشتري، ثم جاء وقت استحقاقه ولم يستطع البائع تحصيله، فيرجع على الضامن.

فنقول إذن إن للعهد معانٍ متقاربة يرجع أغلبها إلى العقد، غير أن العقد إلزام باستيثاق، أما العهد فإنه يحتمل أن يكون موثقاً كما قد يكون غير ذلك¹.

الفرع الثاني: أركان العقد

يقصد بالركن في اللغة الجانب القوي الذي يمسك الشيء، أما في الاصطلاح فنقصد بأركان العقد مجموع العناصر التي لا بد من وجودها لتصور العقد ووقوعه، سواء كانت هذه الأركان جزءاً من ماهية العقد أو خارجة عنه.

وقد اجتمع أئمة المذاهب من الشافعية والمالكية والحنابلة على أن أركان العقد هي العاقد ومحل العقد وصيغة العقد، وأما الحنفية فقد ذهبوا إلى أن هذه الأركان مخصصة في صيغة العقد والتي تتكون من الإيجاب والقبول أو الإيجاب وحده في حالة ما إذا كان العقد بالإرادة المنفردة.

وفيما يلي شرح لأركان العقد والشروط الواجب توفرها في هذه الأركان:

1- صيغة العقد:

وفي صيغة العقد نميز بين حالتين: الأولى إذا كان العقد بإرادتين، فإن الصيغة تتكون من طلب يتقدم به أحد الطرفين يشتمل على بيان العقد بكافة محتوياته وشروطه، ويقترن هذا الطلب برد من الطرف الثاني دون أي تعديل على هذا الطلب، مصطلح الإيجاب، كما يُطلق على الرد لفظ القبول.

وقد ذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن الإيجاب هو ما يتلفظ به الممتلك، كالبائع والمؤجر، سواء صدر هذا الإيجاب مقدماً أو مؤخراً، فيما يرى أئمة الحنفية أن الإيجاب هو ما صدر أولاً من العاقد، أما القبول فهو ما صدر من العاقد الثاني.

¹ عباس حسني محمد، مرجع سابق، ص 26.

والأصل في معنى العقد اتفاق الإرادتين، وليست الألفاظ إلا ترجمة لهذا التوافق. وشدد التشريع الإسلامي على وجوب بيان الإرادتين وظهورهما بشكل واضح، وذلك من خلال توفر ثلاث شروط أساسية في صيغة العقد، وهي¹:

أ/ جلاء المعنى:

ويقصد من جلاء المعنى في صيغة العقد وجوب استعمال لفظ الإيجاب والقبول ذي مدلول واضح، حسب نوع العقد المتفق عليه بين المتعاقدين، وذلك لأن العقود متنوعة وتختلف عن بعضها البعض في الموضوع والأحكام. وإذا لم يُعرف نوع العقد المقصود في الصيغة، فإنه لا يمكن إلزام الطرفين بهذا العقد.

ب/ توافق الإيجاب والقبول:

والمقصود بالتوافق هو تطابق الإيجاب والقبول في جميع الأوجه والنواحي المندرجة في العقد، وإذا اختلف المتعاقدان في أي من هذه الأوجه، فلا يُعتبر توافقاً في الإيجاب ولا في القبول، ولا يكون العقد مؤسساً ولا ينبرم.

ج/ جزم الإرادتين:

والمقصود من جزم الإرادتين أن تكون صيغة الإيجاب والقبول قطعية، تقضي بالبت في العقد بصورة لا تردد فيها ولا تسويف، وإلا انتفت بذلك نية الاتفاق والارتباط في العقد، لأن التردد في حكم الرفض. ومن هنا نميز بين مصطلح الوعد، الذي تقتزن فيه عبارة الإيجاب والقبول بأداة تأخير وتسويف، وبهذا لا يلزم صاحبه بشيء لانتهاء دلالة الصيغة على وقوع التعاقد والارتباط².

¹ مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام اخراج جديد بتطوير في الترتيب والتبويب وزيادات، الجزء 01، دار القلم، ط 02، سوريا، 2004، ص 405.

² كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، فتح القدير، الجزء 03، دار الفكر، ص 344.

2- مجلس العقد:

ويُعرف مجلس العقد بأنه المكان الذي ينعقد فيه التعبير عن صيغة العقد بالإيجاب والقبول من طرفي العقد، فيتفقان ويتطابقان ويتم إبرام العقد بينهما.

كما يمكن وصف مجلس العقد بأنه الحال التي يكون فيها طرفا العقد منشغلين بشأن العقد بالكلام، إما حقيقةً في واقع الحال أو حكمًا.

والأصل في مجلس العقد أن يجتمع المتعاقدان حقيقةً بأبدانهما من أجل تحقق توافق الإيجاب والقبول وارتباطهما المراد. ولهذا نجد أن جمهور الفقهاء قد أجازوا التعاقد بصيغ أخرى كالرسالة والهاتف وغيرها من الوسائل¹.

ويشترط لإتمام العقد أن تكون صيغة الإيجاب والقبول في مجلس واحد فإذا اختلف المجلس لا يبرم العقد، ويختلف مجلس العقد باختلاف حالة المتعاقدين وطبيعة العقد وطريقة التعاقد.

3- العاقدان:

اجتمع الفقهاء على أن العاقلين ركن من أركان العقد لا يكون واقعا إلا بهما. ويقصد بالعاقد كل من يتولى العقد ويلتزم به، إما أصالة عن نفسه أو وكالة عن غيره. والوكالة تكون بتفويض من شخص ما في حياته، أو وصاية، كأن يستخلف ويتصرف عن الغير في شؤون الأولاد بعد وفاة الولي، وهذا لا يكون إلا بإذن من المتوفى أو بعد تفويض من ولي الأمر².

ولكي يكون العقد صحيحا واقعا يجب أن يتوفر في العاقلين مجموعة من الشروط يمكن ذكرها كما

يلي:

¹ عباس حسني محمد، مرجع سابق، ص 135.

² وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية، الجزء 30، مطابع دار الصفوة، ط 01، الكويت، 1994، ص 219.

أ/ الأهلية:

وتُعرف الأهلية في قواميس اللغة على أنها الصلاحية، ونقول: فلان أهل لهذا العمل، بمعنى أنه صالح للقيام به. أما الأهلية في الاصطلاح فتتقسم إلى:

• **أهلية الوجوب:** ويقصد بها صلاحية الشخص لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه، وأهليته لذلك. والأهلية لوجوب الحقوق المشروعة للإنسان يقصد بها صلاحيته لإلزام الغير، بمعنى التزام الغير برضاهم نحو الشخص المؤهل. أما الأهلية لوجوب الحقوق المشروعة على الإنسان، فيقصد بها صلاحيته للالتزام برضاه نحو الغير بأمور وشروط معينة.

• **أهلية الأداء:** أهلية الأداء يقصد بها صلاحية الشخص للممارسة حقوقه وواجباته المخولة طبقاً لأهلية الوجوب المتحققة فيه¹.

ن خلال هذه التعاريف، يمكن تلخيص مفهوم الأهلية بأن يكون العاقد أهلاً للتصرف، والشخص الأهل هو البالغ الرشيد العاقل، فلا يصح العقد مع الصغير غير المميز ولا المجنون غير العاقل.

ب/ الولاية:

الولاية وتُقرأ بفتح الواو وكسرهما، وتأتي من الفعل ولي، ويُقال: ولي الشيء بمعنى ملك أمره وكان له القيام عليه، وكذلك إذا قام به فهو وليه، وولي على الشيء فهو وال. أما اصطلاحاً، فيُعرف الولي بأنه صاحب السلطة الشرعية على النفس وعلى المال، وما يترتب عن هذه السلطة التي تخول الولي التصرف فيها شرعاً. وبهذا يكون للعاقد سلطة شرعية في مباشرة عقده وتوليهِ الولاية، أي أن يكون للشخص سلطة شرعية ينفذ بها عقد صاحبها وتصرفه فتترتب عليه آثارها الشرعية.

¹ عباس حسني محمد، مرجع سابق، ص 185.

ويجدر القول بأن العقد لا يكون صحيحاً نافذاً تترتب عليه آثار شرعية إلا باجتماع الولاية في التعاقد بجانب أهلية الأداء، وبهذا يكون للعقد السلطة والتصرف ليعقد العقد ويبرمه ويلزم ويلتزم به.

4- محل العقد:

يعرف محل العقد بأنه ما يقع عليه العقد وتظهر فيه أحكامه وآثاره، كما يسمى أيضاً المعقود عليه، وهو ما يثبت فيه أثر العقد وحكمه. وبهذا يكون هناك اختلاف في محل العقد بين عقد وآخر باختلاف أنواع العقود.

فمحل العقد في عقود الهبات هو الشيء الموهوب، وأيضاً محل العقد في عقود البيع هو الشيء المبيع أو السلعة، وفي عقود الرهن يكون المحل هو المرهون. كما قد يكون محل العقد عملاً من الأعمال، كعمل المزارع في عقود المزارعة، وعمل الأجير في عقود الإجارة. وقد يكون محل العقد هو نفسه أحد طرفي العقد كما هو الحال في عقود الزواج، فمحل العقد فيه هو الزوجة، وهي في حين أنها عاقدة تمثل أحد أطراف العقد، تكون في نفس الوقت معقوداً عليها، أي يسري فيها حكم العقد، وهي بالتالي محل للعقد¹.

هذا وقد وضع الفقهاء شروطاً وجب توفرها في محل العقد حسب نوع المعقود، وذكروا بعض الشروط العامة التي تسري في مجمل العقود عامة لا على التخصيص. ومن هذه الشروط نذكر:

أ/ وجود المحل:

تختلف إلزامية وجود المحل من عقد لآخر باختلاف أنواع هذه العقود، فوجود محل العقد في عقود البيع مثلاً يعد واجباً لإتمام العقد، وهذا باتفاق جمهور العلماء. وقد حرمت الشريعة الإسلامية بيع ما لا تملك، لما

¹ علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء 06، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط02، بيروت، لبنان، 2003، ص 542.

يقع على المشتري في ذلك من غرر وجهالة في السلعة المبيعة. كما نبه الشرع الحنيف كذلك إلى بطلان بيع المضامين والملاقيح وحبل الحيلة¹.

ب/ تعيين المحل:

كد الفقهاء على ضرورة معلومية المحل للعاقدين، بما يمنع وقوع الخداع والغرر لأحدهما، وتجنباً للمنازعة والمعارضة. ويُعين محل العقد بكل ما يتعلق بصفاته وما يميزه عن غيره، ويكون ذلك إما بوصفه وصفاً شاملاً دقيقاً يكشف عن كل تفاصيله، أو بالإشارة إليه، أو عن طريق تفحصه بالعين أو رؤية بعضه. وهذا الشرط فيه إجماع عند مجمل الفقهاء في عقود المعاوضات، فلا يصح مثلاً بيع شاة من القطيع، ولا التعاقد على إجارة إحدى دارين دون تعيين، لما ينجم عن ذلك من جهالة في محل العقد، وهو ما قد يفضي إلى الخلاف والنزاع².

ج/ قابلية محل العقد لحكمه:

ذهب الفقهاء إلى أن من شروط صحة محل العقد أن يكون قابلاً لحكمه وشرعه، وإذا انتفى هذا الشرط فإن المحل لا يكون صالحاً لإبرام العقد، وبذلك يكون العقد باطلاً. فمن غير الممكن إبرام عقد بيع ما ليس بمال شرعاً، كالجيفة مثلاً، ولا بيع المال الموقوف، فالأصل تملك المشتري للسلعة أو المال المباع، والمال الموقوف محجور عن التملك والتملك. وهنا لا يكون عقد البيع صحيحاً لعدم قابلية محل العقد. ونفس الحكم ينطبق على المال الذي يتسارع إليه الفساد، فلا يمكن مثلاً أن يُنقذ رهن على الخضروات الطازجة

¹ عباس حسني محمد، مرجع سابق، ص 221.

² وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، مرجع سابق، ص 224.

والمجمدة، لأن الأصل في الرهن امتلاك الشيء المرهون وإمساكه بغرض استيفاء الدين منه في حالة عدم أدائه في وقته. وهذه الأموال لا نستطيع حفظها ولا الاحتفاظ بها مع بقاء منافعها¹.

د/ القدرة على التسليم:

من شروط محل العقد كذلك، ليكون صالحاً، أن نتمكن من تسليمه، فلا يصح على سبيل المثال أن يكون الحيوان الشارد محلاً لعقد البيع أو الإجارة، لعدم القدرة على تسليمه، ونفس الشيء بالنسبة للأرض والدار المغصوبة وغيرها².

المطلب الثاني: أنواع العقود

تنقسم العقود في الفقه الإسلامي، باعتباريات مختلفة، إلى أنواع وتقسيمات متنوعة، يختلف كل نوع منها عن الآخر بالنظر إلى خصوصياته، والأحكام الفقهية المتعلقة به، والأسس التي يقوم عليها، وكذلك الموضوع الذي يهدف إليه، وغيرها من الاعتبارات الشرعية.

وقد تشترك مجموعة من العقود في بعض الأوجه والنواحي وإن كانت بينها اختلافات وفوارق في وجوه أخرى، وانطلاقاً من هذه الاعتبارات يمكن تقسيم العقود كالتالي³:

1- على أساس التسمية من عدمها: تنقسم العقود على هذا الأساس إلى:

أ/ عقود مسماة:

هي العقود التي وضع لها التشريع الإسلامي اسماً يوضح موضوعها الخاص، والأحكام الأصلية المترتبة عند إبرامها، ومن هذه العقود: البيوع، الهبات، الإجارة، الشركة، ونحو ذلك.

¹ مصطفى أحمد الزرقا، مرجع سابق، ص 427.

² وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، مرجع سابق، ص 226.

³ مصطفى أحمد الزرقا، مرجع سابق، ص 632-647.

ب/ عقود غير مسماة:

وهي عكس العقود المسماة، ليس لها تسمية خاصة بموضوعها، ولا أحكام خاصة مترتبة عنها شرعاً، وهي كثيرة ومتنوعة بحسب موضوع العقد الذي يكون ضمن الغايات الشرعية وحاجة العاقد إليها. ويجدر بالذكر في هذا الباب أن الفقه الإسلامي أقر عقوداً جديدة كثيرة في مراحل مختلفة من الزمن، وقد أطلق عليها الفقهاء أسماء خاصة بها، ووضعوا لها أحكاماً خاصة تميزها، فأصبحت عقوداً مسماة. ومن أمثلة ذلك: بيع الوفاء، عقد الإجاريتين، التحكير، بيع الاستجرار، وغيرها.

2- على أساس المشروعية من عدمها: ويدخل في هذا التقسيم:

أ/ العقود المشروعة:

وهي كل عقد صحيح جائز أنن به الشرع وأحله كبيع المال المتقوم، الرهن، الهبة وغير ذلك.

ب/ العقود الممنوعة (غير المشروعة):

وهي العقود التي حرّمها الشريعة الإسلامية ونهت عنها، كبيع الملاحيح والمضامين، والتعاقد على ما ينافي الآداب المتعارف عليها والنظام العام، مثل الفواحش، واستئجار القاتل، ونكاح المتعة، وغيرها من العقود الممنوعة. وتُعتبر هذه العقود باطلة لا ينجز عنها أي التزامات، لعدم توفّر شروط الانعقاد.

3- على أساس صحة العقد وفساده: ونجد في هذا التقسيم:

أ/ عقود صحيحة:

وهي كل العقود التي تتوفّر فيها الشروط الشرعية العامة والخاصة، سواء في أصل العقد أو في باقي نواحيه المختلفة، كعقد بيع مال متقوم نسيئة إلى أجل معلوم، أو إجارة عينٍ بأجرٍ محددٍ لفترة معلومة، وغيرها من العقود.

ب/ عقود فاسدة:

وهي العقود التي يختلّ فيها أحد الشروط العامة أو الخاصة، أو التي فقدت شرطاً في أحد الجوانب الفرعية المتعلّقة بها، كبيع الشيء المعلوم بثمن مجهول، أو بيع الشيء المعلوم بثمن معلوم إلى أجل غير معلوم، أو التعاقد على إجارة غير معلومة المدّة أو الأجرة، ونحو ذلك.

4- على أساس صفة العينية: تنقسم العقود في هذا الفرع إلى:

أ/ عقود عينية:

وهي العقود التي لا تُعتبر تامة إلا إذا حصل تسليم العين التي هي موضوع العقد، أي تسليم الشيء المتعاقد عليه، ولا يكفي فيها صيغة الإيجاب والقبول، وتتفرّع العقود العينية إلى خمسة أنواع:

-الهبة

-الإعارة

-الإيداع

-القرض

-الرهن

ب/ عقود غير عينية:

وهي عقود لا يشترط لتمامها شرعا تسليم العين موضوع العقد بل تكون واقعة سارية بمجرد عقدها

كسائر العقود الأخرى

5- بالنظر إلى الشكلية: وتنقسم إلى:

أ/ عقود شكلية:

ويتميّز هذا النوع من العقود بأنه عقد يحتوي على شرط شكلي محدد أو أحد المراسم التي تفرضها الشريعة الإسلامية. ومن هذه العقود عقد الزواج، فنجد من شروط صحة عقد الزواج الإعلان والإشهاد عليه، أي أن يكون هذا الزواج مشهوراً مُعلنًا، وقد تقتضي العلنية في بعض الأمصار تسجيل هذا الزواج في السجل المدني، ومن دون ذلك لا يكون هذا العقد معتبراً، حتى ولو شهدته الناس. ونفس الشيء بالنسبة للعقود العقارية من ملكية أو رهن أو ارتفاق، فلا يكون لهذه العقود اعتبار ولا أثر قانوني إلا بعد تسجيلها في السجل العقاري، وبذلك تكون سارية قانوناً ويحتج بها على غير العاقدين.

ب/ عقود رضائية:

وهي عقود غير شكلية، يتلخص شرط انعقادها في التراضي دون أي مراسم شكلية، وهذا ما كان عليه الحال في معظم العقود في الشريعة الإسلامية، والتي جاءت في الأساس عقوداً رضائية لا تشترط أيّاً من الاعتبارات الشكلية التي نجدها في الشرائع والقوانين الوضعية.

6- على أساس نفاذها: تنقسم العقود في هذا الباب إلى:

أ/ عقود نافذة:

وهي العقود الصحيحة التي لا يتعلق بها حق الغير وتُفيد الحكم في الحال، وتُعرف أيضاً بأنها عقود تصدر من العاقد ذي الأهلية والولاية في التصرف، سواء كانت هذه الولاية أصلية كما هو الحال بالنسبة لمن

يُبرم العقد لنفسه، أو ولاية بالنيابة كالوصاية أو عقود الوكالة بين الوكيل وموكله. والحكم في العقد النافذ أن ظهور آثاره لا يحتاج إلى إجازة الغير¹.

ب/ العقود الموقوفة:

وهي عقود يكون فيها تجاوز على حق لغير عاقيدها، مما يستوجب توقفها على إرادته وإجازته، أو وُجد فيها مانع يمنع نفاذها كالإكراه.

7- على أساس الزوم من عدمه:

والعقد اللازم هو العقد الذي لا يمكن لأحد المتعاقدين فسخه أو التراجع عنه دون رضا الطرف الآخر، على عكس **العقد غير اللازم** أو كما يُسمّى **العقد الجائز**، والذي يحق لأحد الطرفين فسخه دون رضا الطرف الثاني. وتنقسم العقود في هذا التبويب إلى أربعة أنواع كما يلي²:

أ/ عقد لازم من الطرفين قطعا:

في هذا النوع من العقود لا يمكن فسخ العقد عن طريق الإقالة، وإنما يكون إنهاؤه بطرق شرعية خاصة. ومن أمثلة هذه العقود: الزواج، البيع، الإجارة، المساقاة، الصداق، عوض الخلع، وغيرها.

ب/ عقد جائز من الطرفين قطعا:

في هذا النوع من العقود يكون لكلا الطرفين الحق في الإقالة والتراجع والفسخ ومن أمثلته: الشركة، الوكالة، الجعالة، العارية وسائر الولايات باستثناء الأمانة.

¹ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، مرجع سابق، ص 236.

² مصطفى أحمد الزرقا، مرجع سابق، ص 239-240.

ج/ عقود لازمة لأحد الطرفين وجائزة للطرف الآخر:

هذه العقود تقبل الفسخ والتخلي والرجوع من أحد الطرفين دون الآخر، والذي يبقى ملزماً بالعقد. ونجد هذا النوع من العقود في الرهن والكفالة ونحوها، حيث إن الرهن يكون لازماً للراهن وغير لازم للدائن المرتهن، الذي يكون بيده أن يوثق دينه، وذلك حفاظاً على ماله، كما له أن يتخلى عن الدين بفسخ الرهن، وكذلك الكفالة على نفس الحال.

د/ العقود اللازمة بحق الطرفين ولكنها تقبل الفسخ والاقالة والتراجع وذلك باتفاق المتعاقدين.

8- على أساس تبادل الحقوق: تنقسم العقود في هذا المجال إلى:

أ/ عقود المعاوضات:

وهي عقود تقوم على أساس العوض بين المتعاقدين، والعوض هو أن ينشأ التزام متبادل بين الطرفين، حيث يأخذ كل منهما شيئاً ويعطي شيئاً آخر في المقابل. ومن أمثلتها: البيع، الإجارة، المضاربة، السلم، الاستصناع، المزارعة، المساقاة...

ب/ عقود التبرعات:

هذه العقود تكون دون أخذ عوض وتقوم على أساس المنحة أو المعونة فيعطي أحد الطرفين للآخر شيئاً دون مقابل كالهبة والصدقة والاعارة.

ج/ عقود الشركة والاستحفاظ:

وهي عقود يكون فيها أخذ الحقوق الثابتة في ذمة الطرف الآخر واستيفائها مضمونا ومن أمثلة هذه العقود: المضاربة، الشركة، المزارعة، المساقاة ونحوها.

9- على أساس توفر الضمان من عدمه: تنقسم العقود حسب هذا الاعتبار إلى:

أ/ عقود الضمان:

تأتي كلمة "الضمان" في هذا النوع من العقود من كون المال المنتقل فيها، بعد إبرامها من يد إلى يد، مضموناً من الطرف القابض للمال وتحت مسؤوليته الكاملة. وبهذا يتحمل، على حسابه الخاص، أي تلف يمكن أن يصيب المال. ومن أمثلة هذه العقود: البيع، القسمة، القرض...

ب/ عقود الأمانة:

وهي العقود التي يُؤتمن فيها قابض المال لحساب شخص آخر، ويكون المال المقبوض أمانةً عنده، فلا يتحمل أي مسؤولية عما يصيبه من تلف، إلا في حال ثبوت تعديّه أو تقصيره في حفظ هذا المال. ومن بين هذه العقود: الإيداع، الإعارة، الوكالة.

ج/ عقود مزدوجة الأثر:

وهي عقود تقوم على الجمع بين الضمان والأمانة في آنٍ واحد، ومن بين هذه العقود: الإجارة، حيث يكون المال المأجور أمانة في يد المستأجر، فلا يضمنه إلا في حالة التعدي أو التقصير، أما المنفعة المتعاقد عليها، والتي تكون من حق المؤجر، فهي مضمونة على المستأجر بمجرد تمكنه من استيفائها.

10- على أساس الغاية من العقد: تنقسم العقود على هذا الأساس إلى خمسة أصناف:

- عقود تكون بغاية التملك لعين أو منفعة كالبيع، الهبة، الإجارة ...

- عقود بغاية المشاركة كالشركة، المضاربة، المزارعة..

- عقود بغاية التوثيق كالرهن، الكفالة...

- عقود التفويض كالوكالة والوصاية.

- عقود الحفظ كالإيداع.

11- على أساس الفورية والاستمرار: ويدخل في هذا التقسيم:

أ/ عقود فورية:

وهي عقود تُنفَّذ فوراً دفعة واحدة، ولا يتطلب تنفيذها زمناً ممتداً يُشغل باستمرار، ويختار المتعاقدان فيها وقت التنفيذ باستيفاء كل طرف ما تم الاتفاق عليه في بنود العقد. ومن أمثلتها: البيع (ولو بثمن مؤجل)، الصلح، القرض، الهبة...

ب/ عقود مستمرة:

12- يستغرق تنفيذها فترة زمنية ممتدة، ويُعد الزمن فيها عنصراً أساسياً لتنفيذ العقد، وتُعرف أيضاً بالعقود الزمنية. فهي تحتاج إلى وقت متسع يسري فيه حكم العقد بشكل مستمر. ومن أمثلتها: الإيجار، الإعارة، الوكالة...

13- على أساس التبعية: وتنقسم إلى العقود على هذا الاعتبار إلى قسمين:

أ/ عقود أصلية:

وهي كل عقد مستقل في وجوده غير مرتبط بشيء آخر ولا تابع له في الوجود والزوال ومن هذه العقود البيع، الإجارة، الإيداع...

ب/ عقود تبعية:

وهي العقود التي تتميز بكونها تابعة لحق آخر مرتبطة به، يتحدد به زوالها ووجودها، كاتصال الفرع بأصله، ومنها الرهن والكفالة وغيرها.

فانعقاد الرهن يكون في مقابل وعدٍ بإيفاء الدين، وكذا الكفالة تتعقد في مقابل ما ثبت من الدين.

وكلا هذين العقدين لا يبرمان ولا يقع أثرهما إلا مقابل حقٍّ آخر، ويزولان بزوال هذا الحق المقابل؛ كما يسقط كل فرعٍ بزوال أصله، فإذا أسقط الدائن دينه عن المدين سقط الرهن، ونفس الحال بالنسبة لعقد الكفالة.

يمكن القول إن العقود تُعد من الركائز الأساسية التي تنظم المعاملات المالية في النظام الإسلامي، حيث تتسم بمرونة عالية وضوابط شرعية دقيقة تحفظ حقوق الأطراف المتعاقدة. وقد تم التطرق إلى مفهوم العقد وأركانه الأساسية، ثم تصنيف العقود وفق معايير فقهية متعددة. ويُبرز هذا التنوع قدرة الفقه الإسلامي على مواكبة التطورات الاقتصادية ضمن إطار شرعي منضبط.

المبحث الثالث: مفاهيم حول كفاءة التمويل الإسلامي

تُعد الكفاءة الاقتصادية من المفاهيم المحورية في علم الاقتصاد الحديث، نظرًا لارتباطها الوثيق بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وبلوغ أعلى قدر من الإنتاجية والفعالية بأقل التكاليف الممكنة. وفي سياق التمويل الإسلامي، تكتسي الكفاءة بعدًا خاصًا، إذ لا تقتصر على الجوانب التقنية أو المحاسبية، بل تشمل أيضًا الامتثال لمقاصد الشريعة، وتحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية. فالتمويل الإسلامي، بما يحتويه من صيغ وأدوات متنوعة، يسعى إلى تعزيز كفاءة توظيف الأموال دون الإخلال بالضوابط الأخلاقية والشرعية. ويهدف هذا المبحث إلى استعراض المفهوم العام للكفاءة الاقتصادية، والتمييز بينها وبين مفاهيم قريبة كالفعالية والإنتاجية، ثم الانتقال إلى تحليل الكفاءة التمويلية في إطار المؤسسات المالية الإسلامية، وبيان مدى انعكاسها على الأداء العام لهذه المؤسسات من حيث ترشيد الإنفاق، وتعظيم العوائد، وتحقيق الاستقرار.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة الاقتصادية والتمويلية

يُعد مفهوم الكفاءة من المفاهيم التي تحيط بها درجة كبيرة من الالتباس والتعدد في التفسير، حيث تختلف دلالاته تبعًا للسياق الذي يُستخدم فيه. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن هناك ما يزيد عن مائة تعريف لهذا المفهوم، مما يعكس تنوع زوايا النظر إليه. وفي هذا البحث، سيتم التركيز على الكفاءة من منظور اقتصادي بحت، من خلال الوقوف على معناها الدقيق، وبيان الفروق الجوهرية التي تميزها عن غيرها من المفاهيم المتشابهة أو المتداخلة معها في المعنى والاستخدام.

الفرع الأول: تعريف الكفاءة الاقتصادية

لكفاءة، كما توضحها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، هي القدرة على تحويل المدخلات مثل الأموال، والخبرات، والموارد الأخرى إلى مخرجات ملموسة، بأكثر الأساليب الاقتصادية فاعلية. ويُنظر إلى

الكفاءة على أنها علاقة اقتصادية تربط بين الموارد المستخدمة وحجم الإنتاج الناتج، حيث يمكن تحقيقها إما من خلال تعظيم الإنتاج باستخدام كمية محددة من المدخلات، أو من خلال تقليل حجم المدخلات المطلوبة لتحقيق مستوى إنتاج معين، ضمن إطار تكنولوجي محدد¹.

وفي السياق نفسه، يعرف قاموس أكسفورد الكفاءة بأنها "القدرة على أداء المهام بأقل قدر من الوقت والجهد"، مما يسلط الضوء على جانب الأداء العملي والاقتصادي في تنفيذ الأعمال². أما من وجهة نظر الاقتصادي "ويليام جرين"، فإن الكفاءة تتحقق عندما يستطيع المنتج استغلال المدخلات المتاحة لإنتاج أكبر كمية ممكنة، وبأدنى تكلفة يمكن الوصول إليها، وهو ما يعكس التوازن الأمثل بين استخدام الموارد وتحقيق العائد³.

كما عُرِّفت الكفاءة بأنها "ممارسة الأشياء بطريقة صحيحة"⁴، ويتضمن هذا المفهوم جملة من المعايير التي يُستدل بها على تحقق الكفاءة، من أبرزها إنجاز الأهداف المنشودة بأقل قدر ممكن من استنزاف الموارد، وسرعة تنفيذ العمليات المختلفة، إلى جانب إنتاج مخرجات محددة تتميز بمستوى عالٍ من الجودة. من جهة أخرى، تُعرف الكفاءة بأنها القدرة على إنجاز العمل المطلوب بأقل قدر من الموارد، وأن النشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة⁵. كما يطلق عليه أحياناً الاستخدام المنهجي للموارد التي يمكن الوصول إليها للوصول إلى الحد الأدنى من التكلفة مع الحفاظ على سلامة جودة الإنتاج. يشار إلى هذا المفهوم باسم

¹ Organisation de coopération et de développement économiques (OECD), **glossaire des principaux termes relatifs à l'évaluation et la gestion axée sur les résultats**, Paris, France, 2002, p 20.

² Zala Virambhai, **a study of productivity and financial efficiency of textile industry of India**, PhD thesis on philosophy in commerce, Saurashtra university, Gujarat state, India, 2010, p 42.

³ Greene, W. H, **The Econometric Approach to Efficiency Analysis in the Measurement of Productive Efficiency and Productivity Growth**, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, 1993, p 102.

⁴ Zala, Virambhai S, Op.cit, p111.

⁵ Vincent Planchet, **Mesure et amélioration des performances industrielles**, tome 2, UPMF, France, 2006, p6.

«كفاءة التكلفة»، والتي تتعلق بقدرة المنظمة، مثل المؤسسة المالية، على تقليل نفقاتها من أجل تحقيق حجم محدد من المخرجات¹.

تشير الكفاءة الاقتصادية إلى الارتباط بين تكاليف المدخلات والإيرادات المتولدة من المخرجات، حيث يتم استخدام هذه المدخلات بما يتماشى مع مبادئ التنظيم الاقتصادي. علاوة على ذلك، تشمل الكفاءة الاقتصادية تجنب إهدار الموارد، مما يستلزم منع استنفادها دون تحقيق أقصى مستوى ممكن من الرضا². انطلاقاً مما تقدم، يمكن القول إن الكفاءة الاقتصادية تتجلى في الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة، سواء أكانت مالية أم بشرية أم معدات إنتاجية، وذلك بهدف الوصول إلى أعلى درجة إنتاج بتكاليف منخفضة، مع المحافظة على مستوى الجودة المطلوب.

الفرع الثاني: الكفاءة التمويلية:

يُستخلص تعريف الكفاءة التمويلية من مفهوم الكفاءة الاقتصادية، حيث تُعرّف على أنها مقياس لقدرة المؤسسة على ترجمة مواردها المالية إلى أنشطة مختلفة، كما تقيس مدى كفاءة استخدام الأصول لتحقيق الإيرادات الإجمالية، ومدى فعالية قرارات الإنتاج والتسعير والتمويل والتسويق³.

وعلى الصعيد الجزئي، يُقصد بالكفاءة التمويلية الحالة التي تُدار فيها الموارد المالية بطريقة تضمن توجيهها بالشكل الأمثل نحو الاستخدامات المختلفة في توقيت معين. وتُعد هذه الكفاءة مؤشراً على مدى قدرة

¹ ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 141.

² محمد إبراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية للبنوك بدولة الكويت باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 02، جامعة عين شمس، مصر، 2002، ص 34.

³ Ralph Dale Kennedy and Stewart Yarwood McMullen, **Financial Statements from Analysis and interpretation**, R. D. Irwin, the 6 edition, Illinois USA, 1952, p 71.

المؤسسة على تحقيق توازن فعال بين عدة عوامل متداخلة، مثل المخاطر والعوائد، وكذلك بين السيولة والربحية، أثناء توظيفها لمواردها المالية¹.

بناءً على ما سبق، فإن الكفاءة التمويلية تُجسّد القدرة على تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية المتاحة، بحيث تُوجّه نحو الأنشطة أو المجالات التي تُعدّ بأعلى مستويات الربحية. ولبلّوغ هذا المستوى من الكفاءة، لا بد من المفاضلة الدقيقة بين مختلف الاستخدامات المحتملة للموارد، واختيار الأنسب من بينها وفقاً لأولويات المؤسسة. وتُعتبر كفاءة التمويل انعكاساً للإدارة الفعّالة التي تسعى إلى تعظيم العوائد، وتحقيق أقصى استفادة من رأس المال والسيولة، الأمر الذي يُعدّ مؤشراً جوهرياً على الأداء الكلي للمؤسسة من حيث الكفاءة.

أولاً: الفرق بين الكفاءة وبعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى

غالباً ما يُخلط بين مفهوم الكفاءة وبعض المفاهيم الأخرى كالإنتاجية، والفعالية، والأداء، لذا يصبح من الضروري توضيح الفروق بين هذه المصطلحات كما يلي:

1- الإنتاجية:

من المهم التأكيد، قبل مناقشة الصلة بين الكفاءة والإنتاجية، على وجود التباس شائع بين مفهومي الإنتاج والإنتاجية. فالإنتاج يُشير إلى مقدار الناتج النهائي بشكل مطلق، في حين أن الإنتاجية تمثل مقياساً نسبياً يربط بين حجم المخرجات (سواء كانت سلعاً أو خدمات) والمدخلات المستعملة في عملية الإنتاج².

• قدّم العديد من الباحثين تعاريف متنوعة لمفهوم الإنتاجية، من بينها: أنها تعبر عن العلاقة بين كمية أو قيمة الإنتاج والعوامل التي تم توظيفها لتحقيقه؛ كما تُعرف بأنها النسبة بين المخرجات والعناصر

¹ Carl L. Moore and al, **Managerial Accounting**, Edward Arnold Publishers Ltd, London, UK, 1969, p 119.

² Daraio Cinzia and Simar Léopold, **Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis: Methodology and Applications**, Springer, USA, 2007, p 13.

المستخدمة في إنتاجها¹. وتُعتبر الإنتاجية مقياسًا لقدرة المؤسسة على تحويل موارد الإنتاج إلى سلع أو خدمات، ويتم احتسابها بقسمة المخرجات على المدخلات. وقد أشار الباحث "لوفال" إلى أن قياس إنتاجية أي مؤسسة يكون عبر مقارنة ما يتم إنتاجه بما يتم استهلاكه من موارد، مشيرًا إلى أن العملية تُصبح بسيطة عندما تعتمد الوحدة الإنتاجية على مدخل واحد لإنتاج مخرج واحد، بينما تزداد تعقيدًا عندما يتطلب الإنتاج عدة مدخلات لعدة مخرجات².

يمكن التمييز بين نوعين من الإنتاجية:

- **الإنتاجية الجزئية:** وهي قياس ما ينتجه عنصر معين من عناصر الإنتاج، مثل العمالة أو رأس المال.
- **الإنتاجية الكلية:** وهي قياس إنتاجية جميع عوامل الإنتاج مجتمعة.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن الإنتاجية تعبر عن العلاقة النسبية بين الناتج وعناصر الإنتاج المستخدمة في تحقيقه. وتزداد قيمتها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية وفقًا لأحد السيناريوهات التالية:

1. زيادة قيمة المخرجات مع ثبات قيمة المدخلات.
2. زيادة قيمة المخرجات مع زيادة المدخلات ولكن بنسبة أقل.
3. ثبات قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات.
4. انخفاض قيمة المخرجات مع انخفاض المدخلات ولكن بنسبة أكبر.
5. زيادة قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات.

¹ علي الشرقاوي، إدارة النشاط الإنتاجي: مدخل التحليل الكمي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص 61.

² Francesco Porcelli, **Measurement of Technical Efficiency: A brief survey on parametric and non-parametric techniques**, working paper, Department of Economics, University of Warwick, UK, 2009, p 03.

2- الفعالية

ينظر الباحثون في علم الإدارة إلى الفعالية على أنها أداة من أدوات مراقبة الأداء داخل المؤسسة، حيث تعكس الفعالية مدى تحقيق الأهداف المحددة¹. ومن بين تعريفاتها:

- الفعالية تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.
- هي اتخاذ القرارات الصحيحة ومتابعة تنفيذها لتحقيق الأهداف العامة أو التشغيلية.
- هي مقياس لمدى ملائمة الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ومدى تحقيق هذه الأهداف بالفعل².

- هي القدرة على تنفيذ النشاط المخطط والوصول إلى النتائج المرجوة³.
- بناءً على ذلك، يمكن التمييز بين الكفاءة والفعالية وفقاً لطبيعة الأهداف:
- الفعالية تركز على تحقيق الأهداف، أي على "ماذا" تم تحقيقه.
- الكفاءة تهتم بالطريقة التي يتم بها تحقيق الأهداف، أي على "كيف" تم تحقيقها.

3- العلاقة بين الإنتاجية، الكفاءة، والفعالية:

يتضح من التعريفات السابقة أن هناك علاقة متداخلة بين الإنتاجية والكفاءة والفعالية:

- الإنتاجية: تعبر عن القدرة على الإنتاج.
- الكفاءة: تعكس مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط، مما يجعلها معياراً لقياس الإنتاجية.
- الفعالية: تهتم بتحقيق الأهداف المحددة بغض النظر عن الكيفية التي تم بها تحقيقها.

¹ Daraio. C and Simar.L, Op.cit, p 13.

² B. Dervaux, A. Coulaud, **dictionnaires du management et de contrôle de gestion**, 2eme édition, dunod, Paris, 1999, p 78.

³ ثابت عبد الرحمن إدريس، مرجع سابق، ص 141.

وبالتالي، يمكن اعتبار الإنتاجية مزيجاً بين الفعالية والكفاءة، حيث تساعد في معرفة ما إذا تم تحقيق النتائج المرجوة (الفعالية) ومدى كفاءة استخدام الموارد لتحقيقها (الكفاءة).

4- الأداء :

الأداء هو مفهوم شامل يتضمن كيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بطريقة تمكنها من تحقيق أهدافها¹. أما تقييم الأداء، فيُعرّف بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بين النتائج المحققة والأهداف المقررة، وذلك بهدف معرفة مدى توافق هذه النتائج مع الأهداف المحددة².

يمكن النظر إلى تقييم الأداء من زاويتين:

1. فعالية الأداء: تقيس مدى تحقيق الأهداف المخطط لها.

2. كفاءة الأداء: تقيس مدى ملائمة الأساليب المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف.

ثانياً: الفرق بين الكفاءة، الفعالية، الأداء، وكفاءة الأداء

المفاهيم الأربعة السابقة تعكس أبعاداً مختلفة لإنجاز المهام داخل المؤسسة، خاصة في العملية

الإنتاجية:

• الأداء: يشير إلى تنفيذ العمل بالطريقة المطلوبة.

• الفعالية: تعبر عن مدى تحقيق الأهداف المحددة.

• الكفاءة: تهتم بالطريقة التي يتم بها تحقيق الأهداف بأقل تكلفة وأفضل استخدام للموارد.

• كفاءة الأداء: تجمع بين تقييم الفعالية (تحقيق الأهداف) والكفاءة (كيفية تحقيقها).

¹ OCDE, *Moderniser l'État : la route à suivre*, Éditions OCDE, Paris, 2005.

² لطيف زيود وآخرون، تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 61، العدد 4، سوريا، 2004، ص 122.

بالتالي، فإن تحقيق الأهداف قد يشير إلى فعالية المؤسسة، ولكن إذا تم تحقيقها بأفضل استغلال للموارد، فإن المؤسسة تعتبر ذات كفاءة أيضًا. ومن هنا، يمكن القول إن الإنتاجية هي محصلة كلٍّ من الفعالية والكفاءة، حيث تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد.

ثالثًا: أنواع الكفاءة

ورد في العديد من كتابات المختصين مصطلح الكفاءة، وأشار البعض إلى أن الكفاءة الاقتصادية تتضمن مكونين أساسيين، الأول تقني والثاني تخصيصي أو توزيعي. ومن هنا نفرق بين نوعين من الكفاءة.

النوع الأول الكفاءة التقنية أو الفنية:

التي تشير إلى قدرة المؤسسة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد، أي عناصر الإنتاج أو المدخلات، مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي¹. ولا تأخذ هذه الكفاءة في الاعتبار العلاقات السعرية بين تكاليف الإنتاج وأسعار بيع المنتجات. بمعنى آخر، فإن الكفاءة التقنية تعني قدرة المؤسسة على تعظيم المخرجات عند حد معين من المدخلات أو تقليل المدخلات للوصول إلى مستوى معين من المخرجات. ويُعبّر عن ذلك من خلال دالة الإنتاج، حيث تُعتبر المخرجات المتغيرة التابعة، في حين تُعتبر المدخلات المتغيرة المستقلة. وهناك معايير عدة للحكم على مدى تحقيق الكفاءة الفنية، منها معيار الحجم الأمثل الذي يقيس مدى تحقيق المؤسسة لحجم الإنتاج الأمثل بأقل تكلفة ممكنة²، ومعيار التخصص الذي يتعلق بكفاءة تقسيم العمل وتوظيف الموارد، ومعيار تكاليف الإنتاج الذي يعكس قدرة المؤسسة على تقليل التكاليف دون التأثير على جودة الإنتاج. كما يتم التعبير عن مدخلات دالة الإنتاج بعناصر الإنتاج، فيما يُقاس حجم المخرجات بوحدات كمية، ويتم تحديد الإنتاج الحدي أو مرونة الإنتاج اعتمادًا على طبيعة

¹ Kolawole Ogundari. & Ojo Sheyi, **An examination of technical economic and allocative efficiency of small farms**, journal of Central European Agriculture, vol7, no3, Zagreb, Croatia 2006, p 425.

² نبيل إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 60.

دالة الإنتاج؛ ففي الدالة الخطية يُستمد الإنتاج الحدي مباشرة، بينما في الدالة الأسية يُقاس مستوى مرونة الإنتاج¹. وهكذا تُعرف الكفاءة الفنية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الحد الأقصى من الإنتاج باستخدام الحد الأدنى من المدخلات، من خلال الإدارة المثلى للجوانب التقنية كالعالة ورأس المال والتكنولوجيا.

النوع الثاني الكفاءة التخصيصية أو السعيرية:

التي تشير إلى تحقيق أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد. وتتحقق هذه الكفاءة عندما يتم توزيع السلع والخدمات بطريقة مثلى تأخذ في الاعتبار تفضيلات المستهلكين من جهة وتكاليف الإنتاج من جهة أخرى. على مستوى الإنتاج، تتحقق الكفاءة التخصيصية عندما يتساوى سعر المنتج مع تكلفته الحدية، إذ يكون المستهلك على استعداد لدفع سعر يعادل المنفعة الحدية التي يحصل عليها من المنتج. ويصبح التوزيع الأمثل للموارد ممكناً عندما تكون المنفعة الحدية مساوية للتكلفة الحدية. من الناحية النظرية الاقتصادية، تُقاس كفاءة التخصيص بنجاح المؤسسة في اختيار المزيج الأمثل للمدخلات في ظل مجموعة معينة من أسعارها²، مما يميزها عن الكفاءة الفنية التي تركز على حدود الإنتاج ومقدار الإنتاج الممكن تحقيقه باستخدام المدخلات دون النظر إلى الأسعار.

وعليه، تتحقق الكفاءة الاقتصادية عندما تُجمع الكفاءة الفنية والتخصيصية معاً، بحيث تتمكن المؤسسة من إنتاج أقصى كمية ممكنة من السلع والخدمات بأقل تكلفة، مع تحقيق أفضل توزيع للموارد وفق الأسعار والتكاليف. هذه الحالة تعكس تحقيق أعلى إنتاج ممكن باستخدام الموارد المتاحة على نحو أمثل، مما يعزز من قدرة المؤسسة على المنافسة وتحقيق أهدافها الاقتصادية.

¹ صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية: بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 123.

² Cinzia Daraio and Léopold Simar, op.cit, p 15.

المطلب الثاني: مفهوم كفاءة التمويل في المؤسسة المصرفية

تسعى المؤسسة المصرفية إلى تحقيق العديد من الأهداف، يأتي في مقدمتها تعظيم الربح، مما يجعلها تتشابه في بعض الجوانب مع منظمات الأعمال الأخرى. فهي تستخدم مجموعة من المدخلات لإنتاج وتقديم خدمات ومنتجات مالية متنوعة. ومع ذلك، فإن العمليات المصرفية أكثر تعقيداً من غيرها من الأنشطة الاقتصادية، حيث شهدت الصناعة المصرفية تطورات كبيرة، ولم يعد نشاط البنوك يقتصر على الإقراض والإيداع فقط، بل أصبح يتميز بالتجدد المستمر والتنوع الكبير في الخدمات. ونتيجةً لهذا التعقيد، يصبح من الصعب تحديد وقياس المدخلات والمخرجات في المؤسسات المصرفية بدقة، مما ينعكس على وضع تعريف دقيق وشامل لمفهوم الكفاءة في هذا المجال.

أولاً: تعريف كفاءة التمويل في المؤسسة المصرفية

تُعرف الكفاءة المصرفية بأنها قدرة البنك على تحقيق أقصى استفادة من موارده بأقل تكلفة ممكنة، حيث تعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات. فإذا تمكن البنك من زيادة مخرجاته باستخدام نفس القدر من المدخلات، أو إنتاج نفس حجم المخرجات باستخدام مدخلات أقل، أو تقديم الخدمات المصرفية بأدنى مستوى من الهدر، فهذا يعني أنه يعمل بكفاءة عالية¹.

يُلاحظ أن هذا التعريف يركز على العلاقة بين المدخلات والمخرجات مع افتراض ثبات العوامل الأخرى مثل التكنولوجيا وحجم العمليات، مما يجعله تعريفاً ضيقاً للكفاءة. أما من منظور أوسع، فيمكن تعريف الكفاءة المصرفية بأنها مدى قدرة البنك على تحقيق أعلى مستوى من الإنتاج والخدمات عند مستوى معين من

¹ طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص40.

التكنولوجيا والموارد المتاحة. وتبرز أهمية الكفاءة المصرفية بشكل خاص في ظل المنافسة القوية في القطاع المالي، حيث تتمكن البنوك الأكثر كفاءة فقط من الحفاظ على مكانتها في السوق¹ والاستمرار في النمو. بناءً على ذلك، يمكن اعتبار البنك كفوًا إذا نجح في استغلال موارده الاقتصادية المتاحة بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق أعلى عوائد بأقل مستوى من الهدر. ويشمل ذلك إدارة موارده المادية والبشرية بكفاءة، إلى جانب تحقيق الحجم الأمثل للعمليات، وتنويع المنتجات المالية بما يتناسب مع متطلبات السوق.

ثانيًا: أبعاد كفاءة التمويل في المؤسسة المصرفية

تعكس كفاءة التمويل في المؤسسات المصرفية مدى قدرة البنك على تقديم خدمات ومنتجات مالية متنوعة بجودة عالية، مع تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ويمكن تحديد أبرز أبعاد كفاءة التمويل في النقاط التالية:

1. الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة (كفاءة التكاليف): تتجلى هذه الكفاءة في قدرة البنك على التحكم

في التكاليف التشغيلية، بحيث يتم تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة دون المساس بجودة الخدمة.

2. الكفاءة في تحقيق الحجم الأمثل (كفاءة الحجم): وتعني قدرة البنك على تحقيق أفضل مستوى من

الإنتاج بأقل تكلفة تشغيلية ممكنة، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين التكاليف والعوائد.

3. الكفاءة في تنويع المنتجات المالية (كفاءة النطاق): تتمثل في قدرة البنك على تقديم مجموعة متنوعة

من الخدمات والمنتجات المالية، مما يساعده على توسيع نطاق عملائه وتعزيز قدرته التنافسية في السوق.

¹ فيصل شياد، قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مال كويست: دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة 2003-2009، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد 02، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب السعودية، 2012، ص 158.

من خلال ما سبق يمكن القول إن كفاءة التمويل في المؤسسات المصرفية لا تقتصر على تحقيق الأرباح فحسب، بل تشمل أيضًا الاستخدام الأمثل للموارد، والقدرة على تقديم خدمات مصرفية متنوعة وعالية الجودة بأفضل تكلفة ممكنة. وهذا بدوره يساعد البنك على تحقيق الاستدامة، والتكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة المصرفية، وتعزيز مكانته في السوق المالية التنافسية.

ثالثًا: أنواع الكفاءة المصرفية

تُطبق التقسيمات الأساسية للكفاءة الاقتصادية على المؤسسات المصرفية، حيث تشير الكفاءة التقنية إلى قدرة البنك على تعظيم مخرجاته باستخدام حد معين من المدخلات أو تقليل مدخلاته لإنتاج مستوى معين من المخرجات. ويتم ذلك إما من خلال التركيز على زيادة المخرجات أو تقليل المدخلات مع الحفاظ على نفس المستوى من الإنتاجية. أما الكفاءة التخصيصية، فتتمثل في اختيار التركيبة المثلى للموارد بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أعلى مستوى من الخدمات المالية، مما يساعد البنوك على مواجهة تحديات تغير الأسعار واشتداد المنافسة¹.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أنواع أخرى من الكفاءة المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- كفاءة التكاليف:

تعكس كفاءة التكاليف مدى قدرة البنك على التحكم في نفقاته مقارنةً بالتكاليف المتوقعة لإنتاج مجموعة معينة من المخرجات، وذلك بالمقارنة مع البنوك التي تتمتع بأفضل أداء. وتتميز البنوك الكفؤة إداريًا بقدرتها على مراقبة التكاليف، واستخدام المدخلات بأقل الأسعار وبكميات تتناسب مع التشغيل الأمثل. كما أن هذه الكفاءة قد تتحقق عبر تبني تقنيات متطورة تساهم في خفض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن. وبشكل عملي،

¹ وليد عبد موله، مرجع سابق، ص 03.

يتم قياس كفاءة التكاليف من خلال مقارنة تكاليف البنك مع أفضل الممارسات في القطاع، ويُعزى ضعف الكفاءة في هذا الجانب إلى استخدام كميات زائدة من المدخلات في ظل الأسعار السائدة وحجم المخرجات¹.

2- كفاءة الأرباح:

يعد مفهوم كفاءة الأرباح أكثر شمولاً من كفاءة التكاليف، حيث يأخذ في الاعتبار التأثير المشترك لاختيارات الإنتاج على كلٍّ من التكاليف والعوائد². وتعكس هذه الكفاءة قدرة البنك على تعظيم أرباحه من خلال تحسين استخدام المدخلات والمخرجات بما يحقق أعلى الإيرادات. وتنقسم كفاءة الأرباح إلى نوعين:

• **كفاءة الأرباح المعيارية:** تقوم على فرضية وجود منافسة كاملة في أسواق المدخلات والمخرجات، حيث يتم استخدام الأسعار كما هي. وبالتالي، تسعى البنوك إلى تعظيم أرباحها من خلال تعظيم الفارق بين أسعار المخرجات وأسعار المدخلات، وذلك عبر تعديل كميات المدخلات والمخرجات لتحقيق أقصى ربح ممكن.

• **كفاءة الأرباح البديلة:** تستند إلى فرضية وجود قوة سوقية تؤثر على الأسعار، مما يعني استبعاد المنافسة الكاملة في أسواق المدخلات والمخرجات. وفي هذه الحالة، يتم احتساب كفاءة الأرباح البديلة بناءً على مستوى الدخل الذي يحققه البنك، حيث تزيد الأرباح كلما زاد الفرق بين الإيرادات وقيمة المدخلات. ويتم ذلك من خلال مقارنة أداء البنك بالبنوك الأخرى التي تنتج نفس مستوى المخرجات باستخدام كمية أقل أو متساوية من المدخلات، ما يضمن تحقيق الحد الأدنى من الدخل³.

¹ شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 53.

² Joaquín Maudos and al, **Cost and profit efficiency in European banks**, working paper, Instituto Valenciano Investigations Economics, Valencia, Spain, 1999, p8

³ نضال أحمد الفيومي وعز الدين الكور، كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 01، عمان، الأردن، 2008، ص 27.

3- كفاءة الحجم:

تشير كفاءة الحجم إلى مدى قدرة البنك على تقليل تكاليفه عند زيادة حجم الإنتاج، مع الحفاظ على نفس مزيج المدخلات¹. ويتم قياس كفاءة الحجم باستخدام مفهوم "غلة الحجم"، الذي يقيس نسبة التغير في الإنتاج مقارنةً بنسبة التغير في عناصر الإنتاج. فإذا زادت النسبة عن الواحد الصحيح، فهذا يشير إلى تحقيق كفاءة الحجم، أما إذا انخفضت عن الواحد، فهذا يدل على وجود عدم كفاءة في العمليات الإنتاجية.

4- كفاءة النطاق:

يُعتبر مفهوم كفاءة النطاق مشابهًا لكفاءة الحجم، إلا أنه يركز على التوفير الناتج عن تنويع المنتجات المالية بدلاً من مجرد زيادة حجم الإنتاج لمنتج واحد. فإذا كانت كفاءة الحجم تتعلق بتخفيض متوسط التكلفة عند زيادة إنتاج نوع واحد من المنتجات، فإن كفاءة النطاق تتعلق بتخفيض متوسط التكلفة عند إنتاج أكثر من منتج واحد داخل البنك. وتتحقق كفاءة النطاق عندما يكون إنتاج مخرجين أو أكثر معًا أقل تكلفة من إنتاج كل منهما على حدة.

من خلال ما سبق يمكننا القول إن الكفاءة المصرفية تعد عنصرًا أساسيًا في تعزيز أداء البنوك وضمان قدرتها على المنافسة والاستدامة في الأسواق المالية. وتتنوع أشكال الكفاءة المصرفية بين كفاءة التكاليف، وكفاءة الأرباح، وكفاءة الحجم، وكفاءة النطاق، وكل منها يسهم في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات المصرفية، مما يتيح لها تقديم خدمات مالية بأعلى جودة وأقل تكلفة.

¹ Jason Allen & Ying Liu, Efficiency and economies of scale of large Canadian banks, working paper, Bank of Canada, May 2005, p 5.

المطلب الثالث: كفاءة التمويل الإسلامي وأسسها.

تُعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية المحورية، غير أن التمويل الإسلامي يضيف إليها أبعادًا شرعية وأخلاقية تجعلها أكثر شمولًا. ولتمييز هذا المفهوم بدقة، يقتضي الأمر مقارنته بمفاهيم قريبة مثل الفعالية والإنتاجية. ويساعد هذا التمييز في فهم الخصوصية التي ينفرد بها التمويل الإسلامي.

الفرع الأول: مفهوم كفاءة التمويل الإسلامي

تعد الكفاءة المصرفية من المؤشرات المهمة التي تعكس نجاح المؤسسات المصرفية واستمراريتها، حيث يتم من خلالها تقييم الأداء الفردي للبنوك وأداء الصناعة المصرفية ككل. كما تعكس مدى تأثير السياسات النقدية والقانونية على كفاءة المؤسسات المصرفية.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح موضوع كفاءة التمويل الإسلامي محط اهتمام عالمي، نظرًا لارتباطه بتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. وقد شهد التمويل الإسلامي انتشارًا واسعًا، حيث استطاع تجاوز الأزمات المالية المتكررة التي تعرض لها النظام المالي التقليدي.

ويُستدل على كفاءة التمويل الإسلامي من خلال توضيح الكيفية التي تعتمد بها صيغ التمويل الإسلامي، المبنية على مبدأ المشاركة، في تحقيق الكفاءة الاقتصادية. ويظهر هذا التمايز بوضوح عند مقارنتها بالنظام التمويلي التقليدي القائم على الإقراض بفائدة، ويتجلى ذلك من خلال النقاط الآتية:

1- الكفاءة في الاستثمار:

تُظهر الكفاءة في مجالي التمويل والاستثمار بشكل واضح من خلال اعتماد التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في صيغته المختلفة، حيث يتحدد العائد وفقًا لأداء النشاط الاستثماري. فقد يكون العائد مرتفعًا في حال نجاح المشروع، أو منخفضًا في حال تعثره، مما يعني ارتباط التمويل مباشرة بالنشاط الإنتاجي. هذه

الخاصية لا تتوفر في النظام التمويلي التقليدي القائم على الإقراض بفائدة، إذ تُفرض أسعار الفائدة وفقاً لاعتبارات السوق المصرفي وتوجيهات البنك المركزي، لأغراض ترتبط بالسياسات الائتمانية والأهداف الاقتصادية الكلية.

أما في نظام المشاركة، فإن العائد يتسم بدرجة عالية من المرونة مقارنة بأسعار الفائدة الثابتة، مما يمنح هذه الآلية قدرة أكبر على جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الفعلي، خلافاً للتمويل القائم على الفائدة الذي يظل أكثر تقييداً في هذا الجانب.

2- كفاءة تخصيص الموارد:

تُعد من أبرز جوانب التمايز بين التمويل الإسلامي والنظام التقليدي. ففي البنوك التقليدية، يُمنح الائتمان غالباً بناءً على معيار الملاءة المالية، ويُستخدم سعر الفائدة كأداة أساسية لتخصيص الموارد. غير أن هذا الأسلوب يصبح أقل كفاءة في حالات ارتفاع أسعار الفائدة، حيث تُمنح القروض غالباً لكبار العملاء القادرين على تغطية تكلفة الفائدة، بغض النظر عن طبيعة المشروع أو جدواه الإنتاجية.

في المقابل، فإن التمويل الإسلامي، لاسيما القائم على آلية المشاركة في الربح والخسارة، يُظهر قدرة أعلى على تخصيص الموارد المالية بكفاءة، حيث يعتمد التوجيه التمويلي على التوقعات الواقعية للأرباح، ومستوى النشاط الاقتصادي، ومعدلات الإنتاجية، بالإضافة إلى درجة المخاطرة في المشروع. وكلما استندت عمليات المشاركة إلى معايير اقتصادية سليمة، كلما زادت كفاءتها في تخصيص الموارد¹.

¹ مجدي غيث، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، المجلد 16، العدد 62، 2010/10/01، ص 101-102.

ومن خلال هذه الآلية، يُصبح من الممكن تحديد الاحتياجات الفعلية لرأس المال بناءً على نوع النشاط الاقتصادي وطبيعته، ما يجعل العائد المتوقع من المشاركة أكثر قرباً من القيمة الحقيقية للفرصة البديلة، ويمنح قرارات التخصيص دقة وموضوعية أكبر مقارنة بالتمويل القائم على الفائدة.

3- الكفاءة في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:

تتمتع أساليب التمويل الإسلامي بقدرة ملحوظة على الإسهام في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وذلك بفضل ارتباطها الوثيق بالاقتصاد الحقيقي واعتمادها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وقاعدة "الغنم بالغرم" التي تُحمّل الأطراف جميعها جزءاً من المخاطر. هذا الترابط يحدّ من فرص المضاربة والانفصال عن النشاط الإنتاجي الفعلي، مما يُقلّل من احتمالية نشوء الأزمات المالية والنقدية.

في المقابل، يُعاني النظام المالي التقليدي القائم على الإقراض بالفائدة من اضطرابات متكررة وعدم استقرار، تُعد من سمات الاقتصاد الرأسمالي، خصوصاً في ظل تقلبات أسعار الفائدة المفرطة، والتي تُعد أحد العوامل المحفزة لحدوث الأزمات وانفجارات السوق المالية¹.

الكفاءة التمويلية المتعلقة بخصائص التمويل الإسلامي:

يتميّز التمويل الإسلامي بارتباط عائد الممول في مختلف الصيغ والأساليب التمويلية بملكته الفعلية ومشاركته في نتائج الأنشطة الاستثمارية. فالربح في هذا السياق لا يُعدّ مكافأة عشوائية، بل يستند إلى أساس شرعي وموضوعي يتمثل في "الملك"، بخلاف التمويل الربوي الذي يقوم على وساطة استغلالية تفصل بين من يملكون المال والمستثمرين، دون مشاركة حقيقية في المخاطر أو النتائج.

¹ مجدي غيث، المرجع نفسه.

كما أن التمويل الإسلامي يسهم في توزيع أكثر توازناً للثروة، حيث يُوجَّه إلى الفئات محدودة الدخل دون فرض شروط مجحفة أو ضمانات معقدة، خلافاً لما هو سائد في النظام التقليدي، الذي غالباً ما يخدم مصالح الأغنياء ويشترط وجود ممتلكات يمكن رهنها. ومن ثم، فإن النظام التقليدي لا يُسهم في تقليص الفجوة الاجتماعية، بل قد يزيدها حدة، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أكده العديد من الباحثين المعاصرين.

أما النظام المالي الإسلامي، بما في ذلك مؤسساته التكميلية، فيسعى إلى تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى التمويل. إذ يرتبط انسياب الأموال فيه بانتقال حقيقي للملكية وتدفقات فعلية للسلع والخدمات، ما يُقلِّل من هيمنة الأنشطة الربوية التي تميل إلى فصل حركة المال عن الاقتصاد الإنتاجي، وتحول الاقتصاد إلى كيان رمزي تغلب عليه المضاربات وتقلبات أسعار الفائدة.

في هذا السياق، يُقصد بالاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال والتقلبات النقدية مثل أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يُعبّر الاقتصاد الحقيقي عن النشاط الفعلي المرتبط بإنتاج وتبادل السلع والخدمات. ومع التوسع في الأساليب الربوية، تآكل الارتباط العضوي بين هذين الاقتصادين، وأصبح الربح في كثير من الأحيان مرتبطاً بحركة الأموال لا بنتائج الاستثمار الفعلي.

أما في النظام الإسلامي القائم على المشاركة، فترتبط حركة التمويل بشكل وثيق بالأنشطة الاستثمارية الحقيقية، مما يقلل من تكاليف الأنشطة الرمزية ويعزز الكفاءة الاقتصادية. كذلك، تُبنى المصالح في هذا النظام على شراكة حقيقية بين المودعين والمستثمرين، بخلاف النظام التقليدي الذي يُعاني من خلل في تعبئة المدخرات وتشجيع الاستثمارات.

فآلية الفائدة المسبقة في النظام التقليدي تخلق اختلالاً هيكلياً: ارتفاع الفائدة يُشجع الادخار لكنه يرفع كلفة الاستثمار، بينما انخفاضها يُحفّز الاستثمار لكنه يُضعف من دوافع الادخار. وفي المقابل، تُقدّم المالية الإسلامية نموذجاً متوازناً يقوم على معدلات مشاركة عادلة بين المدخرين والمستثمرين، تُمكن من تحقيق الانسجام بين العرض والطلب على التمويل¹.

الكفاءة التمويلية المتعلقة بمبادئ ومعايير التمويل الإسلامي:

هناك خمسة مبادئ ومعايير موضوعية مرتبطة بها تُبيّن مدى سلامة صيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية وأهمية منتجاتها المصرفية، سنتعرض لها فيما يلي:

معيّار ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي:

يشير هذا المعيار إلى أن من أبرز نتائج اعتماد نظام الفوائد المسبقة هو نمو الجانب المالي من الاقتصاد بمعدلات متسارعة على نحو هندسي، بينما ينمو الاقتصاد الحقيقي بوتيرة أبطأ وبمعدلات حسابية، مما يؤدي إلى اختلالات هيكلية تنتهي غالباً بأزمات دورية، سواء في شكل انهيارات مالية أو موجات إفلاس. في المقابل، يعتمد التمويل الإسلامي على صيغ مشاركة ترتبط مباشرة بالأنشطة الاقتصادية الفعلية، ما يجعل نمو الالتزامات المالية منسجماً مع حجم الثروة الحقيقية، ويمنع تضخم المديونية إلى مستويات تفوق قيمة الأصول والإنتاج الحقيقي. وبهذا، تسهم آليات المشاركة الإسلامية في الحفاظ على توازن هيكلي بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي، وتدعم استمرارية النمو بشكل متزن.

أما في النظم التقليدية، فإن تراكم الديون نتيجة للفوائد المتزايدة يُفضي إلى انقلاب هرم التوازن الاقتصادي، بحيث تطغى المديونيات على القيم الحقيقية للإنتاج والثروة. وتظهر هذه الفجوة بوضوح من خلال

¹ صالح صالحي، النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 402-407.

بيانات عالمية تُقدّر حجم الاقتصاد الحقيقي بنحو 60 تريليون دولار، في حين يتجاوز حجم الاقتصاد المالي والنقدي عشرة أضعاف ذلك، أي نحو 600 تريليون دولار، وهو ما يعكس عمق الانفصال بين الجانبين ويؤكد هشاشة البنية الاقتصادية في ظل النظام الربوي¹.

معيّار ارتباط التمويل بالحركة التجارية الحقيقية:

يرتكز هذا المعيار على مبدأ أساس في التمويل الإسلامي، وهو أن التمويل يُعد تابعاً للحركة الاقتصادية الحقيقية وليس العكس، إذ يُنظر إليه كأداة لدعم النشاط التجاري والإنتاجي، وليس كغاية مستقلة. فعائدات التمويل، سواء جاءت في شكل معدل ربح أو هامش ربح في عمليات البيع المؤجل، لا يمكن تحققها إلا من خلال تبادل فعلي للسلع والخدمات، مما يجعل النشاط الاقتصادي الحقيقي أساساً للربحية المشروعة. ويميز هذا التوجه بوضوح بين الزيادة في السعر نتيجة الأجل ضمن معاملات البيع، والتي تُعد جائزة شرعاً لارتباطها بالمبادلات الحقيقية، وبين الزيادة على مبلغ القرض، التي تُعد من قبيل الربا المحظور، لأنها لا تستند إلى أي نشاط إنتاجي أو تبادل تجاري فعلي.

ومن هذا المنطلق، فإن التمويل في الاقتصاد الإسلامي يُوجّه نحو الأنشطة ذات الأولوية الاجتماعية، القائمة على التملك الحقيقي للسلع والخدمات، بعكس التمويل المعتمد في الاقتصاديات المعاصرة، الذي كثيراً ما يرتبط بعمليات صورية وغير إنتاجية، مثل العقود الآجلة، والمشتقات، والتوريق، وبيع الوعود. وقد ساهمت هذه الممارسات بدرجة كبيرة في اندلاع الأزمات المالية المتعاقبة، بسبب انفصالها عن القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الحقيقي.

¹ صالح صالحي، الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية مدخل مقارنة مع آليات التمويل التقليدية، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، 2013/06/30، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ص 27.

معيار المصالح الحقيقية:

يفترض هذا المعيار ضرورة انسجام حركة التمويل مع حركة النشاط الاقتصادي الحقيقي، بما يتوافق مع سلم الأولويات المجتمعية التي تبدأ بتلبية الضروريات، ثم الحاجيات، وتليها التحسينات. ويُعد هذا الانسجام جوهرياً في تحقيق مقاصد التمويل الإسلامي، حيث تُوجَّه الموارد المالية نحو القطاعات ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية العليا.

في المقابل، يفترق التمويل في النظم الوضعية إلى هذا الترتيب القيمي؛ إذ قد تغيب المعايير التي تضبط توجيه التمويل نحو الأنشطة ذات الأولوية. ونتيجة لذلك، قد تترك المؤسسات المالية التقليدية القطاعات الحيوية دون تمويل كافٍ، في حين تُضخ الأموال في أنشطة كمالية أو ترفيهية ذات طابع مضاربي، تسهم في تضخم الاقتصاد المالي وتفاقم المديونية، دون أن تكون لها صلة مباشرة بالإنتاج أو بالاقتصاد الحقيقي.

معيار المشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية:

ينصّ هذا المعيار على ضرورة إشراك جميع الأطراف المعنية بالعملية التمويلية في نتائج استخدام الأموال وتوظيفها ضمن الأنشطة الاقتصادية الواقعية. ففي إطار التمويل الإسلامي، لا يُسمح بوجود طرف يحقق مكاسب ثابتة بمعزل عن الأداء الفعلي للاستثمار، كما هو الحال في النظام التقليدي القائم على الفائدة. بل تُبنى العلاقة التمويلية على أساس المشاركة في الربح وتوزيع الخسائر، ما يعزز شعور الجميع بالمسؤولية المشتركة، ويُرسّخ مبدأ التكافل بين الممول والمستثمر في مواجهة المخاطر والعوائد معاً.

معيار الوضوح والشفافية:

ينطلق هذا المعيار من مبدأ تحقيق الشفافية والوضوح في تحديد مقاصد التعاقد وأهدافه. فالوضوح في المعاملات المالية يُعد من المقاصد الشرعية التي تهدف إلى صيانة المال وحمايته من التلاعب والغموض،

في حين أن غياب الشفافية، كما هو الحال في بعض ممارسات البنوك التقليدية وهيئات التصنيف، قد يؤدي إلى تغطية الحقائق عن المستثمرين والجهات الرقابية، مما يسهم في زعزعة الثقة وحدوث أزمات مالية حادة. ومن ثم، يُمثّل الالتزام بالوضوح والشفافية أحد الدعائم الأساسية لضمان سلامة النظام المالي واستقراره¹.

الفرع الثاني: أسس كفاءة صيغ التمويل الإسلامي

يمتاز التمويل الإسلامي بجملة من الخصائص التي تمنحه كفاءة أعلى مقارنةً بالنظام التمويلي التقليدي، وتتمثل أبرز هذه الأسس فيما يلي:

- ارتباط الربح بالملكية الفعلية: في جميع صيغ التمويل الإسلامي، يستحق الممول أرباحه بناءً على ملكيته للأصول أو مشاركته في النشاط الاستثماري، وهو ما يُضفي عدالة وشرعية على العائد، بخلاف النظام التقليدي القائم على الفائدة الذي يحقق عوائد بغض النظر عن نتائج الاستثمار.

- تحقيق التوازن بين التمويل والاستثمار: يقوم التمويل الإسلامي على تدفقات نقدية ناتجة عن عمليات تجارية حقيقية مثل البيع والشراء، مما يمنع نشوء اقتصاد مالي وهمي قائم على تداول الديون والمشتقات المالية.

- تقاسم المخاطر وتقليل الأزمات المالية: يعتمد التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وهو ما يقلل من تركيز المخاطر على طرف واحد، ويُسهم في تحقيق استقرار مالي أكبر مقارنةً بالتمويل التقليدي الذي يحمل المدين كامل عبء المخاطر.

¹ صالح صالح، الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية مدخل مقارنة مع آليات التمويل التقليدية، مرجع سابق، ص 29-30.

مبادئ النظام المالي الإسلامي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

في إطار السعي نحو نظام مالي أكثر عدالة واستدامة، أصدر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وثيقة "مبادئ الوسطية المالية"، التي تسعى إلى بناء نظام مصرفي متوازن قادر على التكيف مع الأزمات المالية. وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي:

1. الحد من الإفراط في الديون والتوريق غير المدعوم بأصول حقيقية، بما يُسهم في ضبط النمو غير الطبيعي للقطاع المالي.
2. تحقيق التوازن بين التمويل بالمشاركة والتمويل القائم على الدين، لتقليل الاعتماد المفرط على صيغ التمويل المدينة.
3. بناء نظام نقدي أكثر عدالة واستقراراً، يركز على معدل الربح بدلاً من سعر الفائدة الذي يؤدي إلى التقلبات.
4. تطوير أدوات عادلة لإدارة المخاطر، بحيث يتم توزيعها بصورة متوازنة بدلاً من تحويلها إلى أدوات للمضاربة.
5. ربط النظام المالي بالاقتصاد الحقيقي، لتعزيز الاستثمارات الإنتاجية وتقليص المعاملات الرمزية.
6. تحقيق التوازن في العلاقة بين المقرضين والمدينين، من خلال صيغ تمويل لا تُثقل كاهل المدين وتراعي العدالة التعاقدية.
7. تصحيح وظيفة الأسواق المالية، بفرض قيود على الممارسات الطفيلية كالمضاربات المفرطة التي تُضعف استقرار السوق.
8. تعزيز الشفافية والحوكمة، بما يضمن النزاهة والعدالة في المعاملات ويقلل من الممارسات غير الأخلاقية.

⁹. دور الدولة الرقابي الفعّال، من خلال تنظيم السوق ومراقبة المؤسسات المالية لضمان تحقيق نمو اقتصادي متوازن يخدم الصالح العام.

خلاصة الفصل:

يُمثل التمويل الإسلامي منظومة متكاملة ذات أبعاد دينية واقتصادية وأخلاقية، تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية وتقدم بديلاً واقعياً عن النظام التمويلي التقليدي القائم على الفائدة. وقد هدف هذا الفصل إلى وضع الأساس النظري الذي يمكن من خلاله فهم خصوصية هذا النظام وتمييزه، حيث استعرضنا في المبحث الأول مفهوم التمويل الإسلامي في مستوياته المختلفة، الواسعة منها والضيقة، كما تم تناول أنواعه وتصنيفاته تبعاً لطبيعة العلاقة بين الممول والتمويل، بالإضافة إلى إبراز أهم الخصائص التي تجعله أكثر توافقاً مع مقاصد التنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة.

وفي المبحث الثاني، تم التطرق إلى العقود في المعاملات المالية الإسلامية، باعتبارها الإطار القانوني والشرعي الذي يُنظم سلوك الأطراف المتعاقدة. وقد شمل هذا الجزء تحليلاً لأركان العقد وشروطه وأنواعه المتعددة وفقاً لمعايير متعددة كالمشروعية، والعينية، واللزوم، والتبعية وغيرها، مما يبرز مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على الاستجابة لمتطلبات المعاملات المعاصرة.

أما في المبحث الثالث، فقد تم التركيز على مفهوم الكفاءة التمويلية من خلال الربط بين الكفاءة الاقتصادية وخصوصيات التمويل الإسلامي، مع توضيح الفروق بين الكفاءة ومفاهيم قريبة مثل الإنتاجية والفعالية. وقد أظهر التحليل أن الكفاءة في التمويل الإسلامي لا تقف عند حدود تحسين الأداء الاقتصادي فحسب، بل تشمل أيضاً مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية، مما يُعزز من فعاليته كأداة لتحقيق التنمية الشاملة.

الفصل الثاني:

أساليب التمويل الإسلامي

تمهيد:

في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول، لا سيما في العالم الإسلامي، تبرز أهمية التمويل الإسلامي بوصفه آلية فعالة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة وتقليل الفجوة الاجتماعية. كما أن اعتماده على الأصول الحقيقية ورفضه للغرر والمقامرة يجعله أكثر قدرة على الاستقرار والصمود أمام الأزمات المالية العالمية.

وقد تطوّرت صيغ وأساليب هذا التمويل على مدار العقود الأخيرة، مستفيدة من الاجتهادات الفقهية والتجارب العملية التي قامت بها المصارف الإسلامية، بما مكّنها من تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة تتماشى مع تطورات الأسواق ومقتضيات العصر. وتعتمد هذه الصيغ على مجموعة من العقود الشرعية، كالمضاربة، والمرابحة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، وغيرها، التي تُوظّف ضمن منظومة متكاملة من المعايير الشرعية والحوكمة الرشيدة.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، يتناول هذا الفصل صيغ وأساليب التمويل الإسلامي المعتمدة في العمل المصرفي وفي الأسواق المالية، مع التركيز على الأطر الفقهية والتنظيمية التي تحكمها، والتمييز بين أنواعها ووظائفها وآليات تنفيذها. كما يستعرض كيفية توظيف هذه الصيغ في تمويل الأفراد والمؤسسات والمشاريع الاستثمارية، وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

❖ **المبحث الأول: أساليب التمويل الإسلامي المصرفي**❖ **المبحث الثاني: أساليب التمويل الإسلامي في السوق المالية**

المبحث الأول: أساليب التمويل الإسلامي المصرفي

بطبيعة الحال، فإن مفهوم الصيرفة الإسلامية يرتبط في الأساس بالنشاط المصرفي في البلدان الإسلامية، بالرغم من وجود بعض المصارف التقليدية المحلية والغربية التي تتعامل بالمنتجات المالية الإسلامية¹.

تعتبر عقود التمويل من المعاملات المالية الرئيسية التي تمارسها المصارف بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص. وتتنوع أنواع التمويلات المقدمة بحسب تفرّع القطاعات الاقتصادية والفاعلين في هذه القطاعات، فقد يكون التمويل موجّهًا للشركات أو للأفراد، كما قد يكون متعلقًا بقطاع اقتصادي محدد، فنجد التمويلات الفلاحية والصناعية، وتمويل مشاريع البناء والإعمار وغيرها.

وتنقسم هذه العقود إلى فروع عديدة حسب اعتبارات مختلفة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى هذه الأقسام بالدراسة والتفصيل.

المطلب الأول: عقود التمليك

يقصد بعقود التمليك العقود التي يترتب عليها تملك الشيء، سواء تملك ذاته أو تملك منفعته. وتنقسم عقود التمليك إلى نوعين: عقود بعوض، وهي ما يُسمى بعقود المعاوضات كالبيع والإجارة، وعقود بغير عوض، وهي ما يُسمى بعقود التبرعات، مثل الهبة والإعارة.

¹ محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية، جامعة 07 أكتوبر، ط 01، ليبيا، 2010، ص 123.

وتجدر الإشارة إلى أن العقد الواحد قد يكون معاوضةً وتبرعاً في الوقت ذاته بحسب أطراف العقد. فمثلاً، في عقد الكفالة، يُعتبر تبرعاً من قِبَل الكفيل، لأنه لا يأخذ عوضاً عن كفالته، بينما يكون معاوضةً من جهة الدائن، لأنه يُقدّم الدين للمدين مقابل ضمان السداد.

كما يمكن أن تكون بعض عقود التمليك في البداية تبرعاً، ثم تتحول لاحقاً إلى عقود معاوضة، كما هو الحال في القروض. فالقرض يشبه التبرع في بدايته، حيث يُخرج المقرض جزءاً من ماله دون عوض آني في الحال، إلا أنه في النهاية ينتهي بأداء مثل القرض للمقرض (الفائدة)، مما يجعله أقرب إلى المعاوضة. وهكذا، يمكن اعتبار القرض إعارة في بدايته، ومعاوضة في نهايته¹.

وتتقسم عقود التمليك في حد ذاتها إلى عدة فروع، من أبرزها:

الفرع الأول: البيوع

يقصد بالبيع في اللغة مطلق المبادلة²، سواء في المال أو غيره³، أي إعطاء شيء مقابل شيء آخر. والبيع في اللغة مصدر "باع يبيع"، بمعنى أخرج الشيء من ملكه بعوض. كما أن كلمتي "باع" و"اشتري" تُعتبران من الأضداد في اللغة، حيث يمكن أن تحمل كل منهما معنى الآخر بحسب السياق⁴.

أما اصطلاحاً، فقد تعددت التعريفات لمفهوم البيع كعقد من العقود المسماة في الشريعة الإسلامية. ومن أبرز هذه التعريفات أن البيع هو "نقل ملك بعوض"، والمقصود من هذا التعريف أن البيع هو عملية التنازل

¹ دبيان محمد الديان، المعاملات المالية اصالة ومعاصرة، المجلد الأول، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط 02، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 57.

² ابن منظور، لسان العرب، المجلد 08، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 26.

³ عمر عبد الله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العربية والإسلامية، جامعة الأزهر، مصر، ص 245.

⁴ محمد سكمال المجاجي، أحكام عقد البيع في الفقه الإسلامي المالكي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط 01، لبنان، 2001، ص 12.

عن شيءٍ مملوكٍ مقابل عوضٍ يكون بديلاً عن ذلك النقل. ويشمل ذلك أي شيءٍ تملكه وتختص به، ويكون لك الحق في الانتفاع بمنافعه. فالبيع، إذن، هو نقل الملكية مقابل تعويض مادي أو غيره¹.

ويعرّف بعض الفقهاء البيع بأنه "مبادلة مال بمال"، ويضيف بعضهم قيداً آخر، فيعرّفونه بأنه "مبادلة مال بمال بطريق الاكتساب"، أي أنه عملية التبادل النقدي والمالي بين طرفين، حيث يتم الحصول على المال من خلال نقل ملكية السلعة من البائع إلى المشتري. وتجدر الإشارة إلى أن المراد بالمال هنا هو المال المتقوم، إذ إن المال غير المتقوم لا يجوز التعامل به شرعاً، فلا يكون مبيعاً ولا ثمنًا.

✓ قوام البيع:

يقوم عقد البيع على ثلاثة عناصر أساسية لا يمكن أن يتحقق البيع أو يتصور معناه الكامل إلا بها²، وتشمل هذه العناصر:

❖ ركن البيع:

يُقصد بركن البيع صيغة الإيجاب والقبول من طرفي العقد، والتي يجب أن تستوفي الشروط العامة المتعارف عليها، من حيث الصيغة الجازمة وغيرها. والمقصود بالصيغة أي لفظٍ مستعملٍ يدل على نشوء البيع، يكون متعارفاً عليه في أعراف المنطقة، أو أي وسيلة أخرى تدل على ذلك، سواء أكانت مبادلة مالية فعلية أو مجازاً صريحاً أو كناية.

❖ العاقدان:

يُقصد بالعاقلين طرفا العقد اللذان ينشئان البيع، وهما البائع والمشتري. ويجب أن تتوفر فيهما مجموعة من الشروط، مثل الأهلية وغيرها، لضمان صحة العقد تمامه.

¹ محمد سكحال المجاجي، المرجع نفسه، ص 14.

² مصطفى أحمد الزرقا، عقد البيع، دار القلم، ط 02، دمشق، سوريا، 2012، ص 23.

❖ محل البيع:

يقصد بمحل البيع الشيء أو السلعة المبيعة التي يجري التعاقد على انتقال ملكيتها من البائع إلى المشتري. ولكي يصح عقد البيع، يجب أن يكون المبيع مذكورًا صراحةً أو تقديرًا في صلب العقد، فهو المحل الذي يرد عليه البيع. كما تجدر الإشارة إلى أن ثمن المبيع أو المقابل يجب أن يكون مذكورًا أو ملحوظًا. ولا يؤدي السكوت عن الثمن إلى بطلان صفقة البيع، لكن كثيرًا من الفقهاء ذهبوا إلى أن العقد الذي يُجهل فيه الثمن يكون عقدًا فاسدًا. أما البيوع التي يُنفى فيها الثمن نفياً صريحاً وواضحاً، كقول البائع: "بعتك هذا الشيء دون ثمن"، فهي بيوع باطلة غير منعقدة، لانتهاء معنى المعاوضة، والتي تُعدّ من أساسيات عقد البيع.

✓ شروط عقد البيع:

لكي يتحقق عقد البيع وتترتب عليه آثاره وأحكامه، يجب توافر مجموعة من الشروط التي تمنحه الصيغة الشرعية والقانونية، وتجعله معتبراً¹. وقد ذهب الفقهاء إلى تصنيف أربعة أنواع من هذه الشروط، يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ شروط الانعقاد:

يقصد بها الشروط الواجب تحققها لكي يكون البيع منعقداً شرعاً. وإذا اختل أحد هذه الشروط أو فقد، كان البيع باطلاً، ولا يترتب عليه أي حكم أو التزام. وهي من أساسيات العقد، وبفواتها يكون البيع باطلاً من الأصل.

❖ شروط الصحة:

يقصد بها الشروط التي يجب تحققها لكي يكون البيع سليماً، خالياً من الشوائب التي تحول دون

¹ مصطفى أحمد الزرقا، عقد البيع، مرجع سابق، ص 24.

وجوب تنفيذه أو تستلزم فسخه. وعند غياب أحد هذه الشروط، يُعتبر عقد البيع فاسدًا. وتنقسم

شروط الصحة إلى:

شروط عامة: يجب توفرها في جميع أنواع البيوع، مهما تعددت، لكي تُعتبر صحيحة. وتتص هذه الشروط إجمالاً على خلو عقد البيع من الشوائب الست، وهي: الجهالة، الإكراه، التوقيت، الغرر، الضرر، والشرط المفسد.

شروط خاصة: تنطبق على بعض أنواع البيوع بصفة خاصة دون غيرها.

❖ شروط النفاذ:

يقصد بها الشروط التي يجب توفرها في البائع لكي يكون البيع نافذًا. والمقصود هنا أن يكون

البائع ذا ولاية شخصية في إجراء العقد. وتنقسم الولاية الشخصية إلى ثلاثة أوجه:

1. أن يكون البائع مالكًا للشيء المبيع وأهلاً للتصرف فيه.
2. أن يكون البائع وكيلًا بولاية نيابية عن شخص آخر.
3. أن يكون البائع ذا نيابة شرعية، كولي القاصر أو الوصي أو القاضي.

والغرض من شروط النفاذ هو حماية حق الغير.

❖ شروط اللزوم:

يقصد بشروط اللزوم الخيارات التي يجب أن يخلو منها عقد البيع، والتي تمنح أحد العاقدين الحق في

فسخ هذا البيع. ومن بين هذه الخيارات نذكر: خيار الشرط، النقد، التعيين، الوصف، العيب، الرؤية، الغبن مع

التغير¹.

¹ مصطفى أحمد الزرقا، عقد البيع، مرجع سابق، ص 24.

✓ أصناف البيوع:

تدخل ضمن البيوع مجموعة من العقود التي تختلف فيما بينها لعدة اعتبارات، مثل البدلين، والثلث، وغيرها من التفرعات. ومن بين هذه التقسيمات نذكر ما يلي:

أولاً: البيع المطلق

وهو أشهر أنواع البيع وأكثرها شيوعاً بين الناس، ويُعرف ببيع العين بالنقد، أي مبادلة السلعة بالنقد. ويدخل فيه كل بيع لسلعة بأثمانٍ مطلقة، مثل النقود والدرهم الرائجة بين الناس، سواء بالمثل أو بالموزون الموصوف في الذمة، وإليه ينصرف البيع عند الإطلاق، فلا يحتاج إلى تقييد¹.

ومن خلال هذا التعريف، يمكن القول إن البيع المطلق هو كل بيع نقدي يكون أحد عوضيه نقداً والآخر سلعة أو العكس، بشرط أن يتم تسليم كلا العوضين في مجلس العقد. والملاحظ في هذا النوع من العقود أنه يخلو من الصفة التمويلية².

ثانياً: بيع الصرف

أ/ ماهية الصرف:

يُعرّف الصرف في اللغة بعدة معانٍ، منها: رد الشيء عن الوجه، فيقال: "صرفه يصرفه صرفاً"، أي رده، كما يقال: "صرفت الرجل عني فانصرف"³. ويأتي الصرف أيضاً بمعنى الإنفاق، كما في قولنا: "صرفت

¹ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج 04، دار الفكر للطباعة، ط 02، دمشق، سوريا، 1985، ص 595.

² سامر مظهر قطنجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع، ط 01، سوريا، 2010، ص 222.

³ ابن منظور، لسان العرب، المجلد 09، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 190.

المال"، أي أنفقته. ويقصد بالصرف كذلك البيع، فنقول مثلاً: "صرفت الفضة بدينار"، أي بعثتها بدينار¹. كما يأتي الصرف بمعنى الزيادة، وقد ورد بمعنى الحلية كما جاء في القرآن الكريم: (فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا)

(الفرقان:19)

أما معنى الصرف في الاصطلاح، فقد عرّفه جمهور الفقهاء بأنه بيع جنس الأثمان ببعضه ببعض، كما يُعرف بأنه بيع النقد بالنقد، سواء كان من جنس واحد أو من جنسين مختلفين، كبيع الذهب بالفضة أو بيع الفضة بالفضة أو بيع أحدهما بالآخر².

وجاء في تعريفه أيضاً أن الصرف هو بيع الدين بالدين، أو بيع المطلق بالثمن المطلق، كبيع الدنانير والدراهم، أو أي عملة نقدية متداولة بين الناس³. ويُقصد بـ الثمن كل طاهر منتفع به شرعاً، يقبله الناس وسيطاً للتبادل ومقياساً لقيمة الأشياء.

وقد سُمّي "صرفاً" للدلالة على وجوب دفع ما في يد كل من المتعاقدين إلى الطرف الآخر في المجلس.

ب/ مشروعية بيع الصرف:

بيع الصرف جائز شرعاً، لقول رسول الله ﷺ:

"الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً

بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد" ⁴.

¹ علاء الدين الزعترى، فقه المعاملات المالية المقارن صياغة جديدة وأمثلة معاصرة، دار العصماء، ط 01، سوريا، 2010، ص 225.

² عمر عبد الله كامل، مرجع سابق، ص 253.

³ هبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 595.

⁴ رواه مسلم برقم (1587)، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، مجلد 05، ص 44.

ويقع على العملات السائدة في عصرنا نفس الحكم الشرعي للذهب والفضة، لأن العملات أصبحت أثمانًا مثل الذهب والفضة. وكل عملة، بجميع أجزائها، تُشكّل جنسًا واحدًا. وبيع الصرف قد يكون بنفس نوع العملة أو بعملات أخرى، مع مراعاة مجموعة من الضوابط.

ج/ ضوابط بيع الصرف:

1. تقابض البدلين:

يُقصد بتقابض البدلين أن يتم القبض بين العاقلين قبل تفرّقهما، سواء كان قبضًا حقيقيًا أو حكميًا. وبذلك، لا يجوز تأجيل التقابض، تجنبًا للوقوع في ربا النسيئة. واستنادًا إلى ذلك، يحرم اشتراط الخيار في عقد الصرف، والخيار كان يمنح أحد العاقلين مهلة للرجوع عن الصرف إذا أراد. كما يُحرّم تأجيل تسليم أحد البدلين أو كليهما، وبناءً عليه، تُحرّم العقود المستقبلية المتعلقة بالعملات¹.

2. التماثل عند اتحاد الجنسين:

يُشترط تماثل البدلين في المقدار والوزن إذا كان الصرف بين نفس الجنس، مثل بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة. وينطبق ذلك أيضًا على العملات النقدية، فمثلاً، لا يجوز صرف 1000 دينار جزائري بأجزاء أقل أو أكثر منه، بل يجب أن يكون التبادل بالمقدار نفسه.

$1000 \text{ دج} = 500 \text{ دج} \times 2 = 200 \text{ دج} \times 5$. وهكذا.

¹ سامر مظهر قطنجي، مرجع سابق، ص 270.

3. الخلو من اشتراط الأجل:

والمقصود التجيز في إتمام العقد والا يكون هناك أجل أو مدة في قبض البديلين والقبض وجب أن يكون قبل الافتراق، وإذا اشترط أحد العاقدين أو كلاهما الأجل كان الصرف فاسدا¹.

❖ الخلو من الخيار:

يجب أن يكون عقد الصرف باتاً، لا خيار فيه ولا رجعة، وذلك وفقاً لما يراه جمهور الفقهاء. إذ يرون أن عقد الصرف لا يكون صحيحاً إذا شمل خيار الشرط، وإذا اشترط فيه الخيار لأحد أطراف العقد، فإن العقد يصبح فاسداً. ويعود السبب في ذلك إلى أن القبض في عقد الصرف يُعتبر شرطاً لصحة العقد، حيث يجب أن يتم التسليم والتسلم في مجلس العقد دون تأخير².

د/ أنواع بيع الصرف:

قسم الفقهاء بيع الصرف إلى أنواع مختلفة، وذلك حسب طبيعة البديلين في المعاملة. ومن هذه الأنواع:

1. بيع أحد النقدين بجنسه:

يشمل هذا النوع بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة. وفي هذه الحالة، يشترط أن تتم عملية البيع يدًا بيد، مع التماثل في المقدار والوزن، فلا يجوز التفاضل عند بيع النقد بجنسه، كما سبق ذكره. بالإضافة إلى ذلك، يُحرم البيع بنفس الجنس إلى أجل، وذلك خوفاً من الوقوع في "النسيئة"، وهي تأجيل السداد، مما قد يؤدي إلى الربا المحرم شرعاً.

2. الصرف في الذمة:

من المتفق عليه أن التقابض في المجلس قبل الافتراق يُعدّ شرطاً أساسياً لصحة عقد الصرف. ومع

¹ علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص 228.

² المرجع نفسه، ص 229.

ذلك، في بعض الحالات قد يتم عقد الصرف على ما في ذمة أحد العاقلين أو كليهما، وهو ما يُعرف بـ "الصرف في الذمة". أي أن أحد الأطراف يلتزم بتسليم النقد في وقت لاحق، ولكن بشرط ألا يكون هناك تأجيل للتقاضي بين الطرفين بعد الاتفاق مباشرة.

ثالثاً: التورق

يُعد التورق من أبرز العقود التي تتعامل بها المصارف الإسلامية مع عملائها، سواء كانوا أفراداً أو شركات. وهو أحد عقود التمويل الإسلامي التي تتيح للمحتاج إلى السيولة الحصول على النقد بطريقة شرعية.

أ/ ماهية التورق:

تُشتق كلمة "التورق" في اللغة من "الورق"، بفتح الواو وكسر الراء، والورق هي الفضة أو النقود المضروبة من الفضة¹. ومنه قول الله تعالى: (فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ) (الكهف: 19) فالتورق يقصد به طلب الورق (النقد)²، ويقال أورك الرجل أي كثر ماله. أما اصطلاحاً فقد جاء في معجم لغة الفقهاء "التورق من تورق، أكل الورق (الفضة المضروبة) على الغير.

أما بيع التورق فهو العدول عن القرض إلى بيع عين بذاتها إلى المستقرض، بسعر أعلى مؤجلاً، ثم يقوم المستقرض ببيعها لطرف آخر بثمن أقل نقداً، من أجل الحصول على المال³. بمعنى أن يقوم الشخص بشراء سلعة ما بثمن مؤجل، ثم يبيعها إلى شخص آخر غير البائع الأول بثمن أقل من الثمن الذي اشتراها به، بهدف الحصول على النقود، وليس بقصد التجارة بالسلعة نفسها.

¹ ابن منظور، لسان العرب، المجلد 10، مرجع سابق، ص 408.

² هيثم عبد الحميد خزنة، التورق المصرفي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، مجلة معارف، المجلد 07، العدد 01، 12/06/2012، جامعة البويرة، الجزائر، ص 67.

³ محمد رواس قلججي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 02، لبنان، 1988، ص 131.

كما أن المقصود بـ الورق ليس فقط الفضة أو النقود المضروبة منها، بل يشمل جميع أنواع النقد. وجاء استخدام لفظ الورق بسبب انتشار الفضة كعملة سائدة في ذلك الزمن.

كما جاء في تعريف مجمع الفقه الإسلامي أن التورق هو: شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل، ثم يقوم المشتري ببيعها نقدًا لغير البائع الأول على الورق¹.

ومن هذه التعاريف، يمكن القول إن التورق هو لجوء شخص يحتاج إلى النقد السائل إلى بائع، فيبيع له السلعة نسيئة بثمن مؤجل، ليعيد بيعها بدوره إلى شخص آخر غير البائع الأول بثمن أقل من الثمن الذي اشتراها به، وذلك بشرط ألا يكون هناك أي تفاهم مسبق بين الأطراف الثلاثة.

والملاحظ هنا أن التورق يضم عناصر أساسية ثلاثة:

1. البائع الأول: وهو الذي يبيع السلعة بثمن مؤجل.

2. المشتري الأول (المتورق): وهو الذي يشتري السلعة بثمن مؤجل.

3. المشتري الثاني: وهو الذي يشتري السلعة نقدًا بثمن حاضر.

وبهذا، فإن التورق يختلف عن البيع العادي، الذي يتم بين طرفين فقط (البائع والمشتري).

وتجدر الإشارة إلى أن التورق يختلف عن التوريق، حيث إن التوريق ارتبط بأزمة قروض الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عملية تحويل الديون إلى صكوك أو سندات قابلة للتداول، بغرض الحصول على السيولة².

¹ راضية أمقران، التورق مفهومه حكمه وتطبيقاته، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 01، 2017/03/15، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، ص 467.

² لسبط عبد الله، أثر تطبيق التورق المصرفي المنظم على صيغ التمويل الإسلامية المبنية على فقه البيوع، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2023/12/20، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 354.

ب/ أنواع التورق:

1/ التورق البسيط:

ويُعرف أيضًا بـ التورق الفقهي أو التورق الحقيقي، وهو التورق العادي، حيث يشتمل على شراء السلعة نسيئة وإعادة بيعها نقدًا لطرف آخر بثمن يُقبض حاضراً¹.

خصائص التورق البسيط:

- مشاركة ثلاثة أطراف:
 - المشتري (المتورق).
 - البائع الأول.
 - المشتري الثاني.
- وجود عقدين منفصلين دون أي توافق مسبق بين الأطراف.
- الغاية منه الحصول على النقد السائل.
- ولكي يكون عقد التورق البسيط جائزاً شرعاً، يجب توافر عدة شروط، منها:
 1. أن يكون البائع مالكاً لسلعة حقيقية، وأن تكون في حوزته.
 2. أن تتم عملية الشراء فعلياً، لا صورياً.
 3. أن يقوم المشتري ببيع السلعة بعد تملكها فعلاً، إلى مشتري ثانٍ غير البائع الأول.
 4. ألا يكون في هذا البيع أي صورة من صور الربا، سواء قصداً أو شكلاً.
 5. ألا يؤدي إلى بيع العينة، وهو إعادة السلعة إلى بائعها الأول بعد بيعها.

¹عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، ط 01، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 96.

2/ التورق المنظم:

مع تطور وانتشار التورق البسيط وزيادة التعامل به، ظهر ما يسمى بالتورق المنظم، وهو مشابه للتورق البسيط، إلا أنه يختلف في أن بائع السلعة يصبح وكيلًا للمشتري، حيث يتولى بيع السلعة للمتورق، ثم يقوم ببيعها مرة أخرى لطرف آخر عن طريق الوكالة التي يوكله بها المشتري الأول.

آلية التورق المنظم:

تتشابه هذه العملية مع التورق البسيط من حيث:

• وجود المتورق (المشتري الأول).

• وجود السلعة.

• وجود بائع السلعة بثمن مؤجل.

• وجود المشتري النهائي بثمن حاضر.

لكن الفرق يكمن في أن العلاقة بين المتورق والبائع لا تتوقف عند عملية البيع نسيئة وقبض الثمن لاحقًا، بل تتعداها إلى أن يقوم البائع الأول بتسهيل عملية البيع للمتورق وإرشاده إلى أفضل الطرق لبيع سلعته، وأحيانًا يتولى البائع بيع السلعة مرة أخرى واستلام ثمنها ودفعه إلى المتورق.

ومن هنا جاءت تسمية "التورق المنظم"، نظرًا إلى التخطيط المسبق بين المتورق والبائع¹.

ج/ التورق المنظم في المؤسسات المالية الإسلامية:

تعتمد المؤسسات المالية الإسلامية التورق المنظم كخدمة لعملائها بهدف تسهيل حصولهم على النقد

السائل. حيث يقوم المصرف بدور الوسيط بين المتورق والمشتري النهائي.

¹ هيثم عبد الحميد خزنة، مرجع سابق، ص 70.

دور المصرف في عملية التورق المنظم:

1. شراء السلعة من مالكيها الأصلي، بناءً على طلب العميل ووعده مسبقاً منه بالشراء.
 2. بيع السلعة للعميل بثمن مؤجل.
 3. إعادة بيع السلعة التي أصبحت مملوكة للعميل إلى مشتري آخر نقداً، وذلك من خلال توكيل العميل للمصرف ببيعها نيابةً عنه.
- وقد يكون المشتري النهائي للسلعة شخصاً آخر، أو حتى نفس البائع الأصلي الذي بيعت منه السلعة في البداية، وهو ما يجعل التورق المنظم غير جائز شرعاً. كما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة عشرة بتحريم التورق المنظم كما تجرّيه المصارف، وذلك لأن ترتيبه بهذه الطريقة يفقده حقيقته الشرعية، ويشبه إلى حد كبير معاملات الربا¹.

رابعاً: عقد السلم

أ/ ماهية السلم:

يأتي لفظ "السلم" في اللغة من أسلم أو أسلف²، ويقال أسلم في الشيء وسلم، والاسم منه "السلم"، كما يقال: "أسلم وسلم إذا أسلف"³، أي قَدَّم المال مقدماً. وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: (كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ) (سورة الحاقة: 24).

¹ عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، مرجع سابق، ص 102.

² ابن منظور، لسان العرب، المجلد 12، مرجع سابق، ص 299.

³ يوسف خبزوي وكريم زايد، عقد السلم ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإحياء، المجلد 23، العدد 01، 2023/01/30، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 483.

والسلف هو بيع السلم وهو نوع من أنواع البيوع يعجل فيه الثمن وتضبط فيه السلعة بوصف إلى أجل معلوم¹.

يُعرّف السِّلْم اصطلاحًا بأنه بيعُ آجلٍ بعاجل، ويُطلق عليه أيضًا السِّلْف، وهو نوعٌ من أنواع البيوع التي يُقدّم فيها الثمن ويُدفع حاضرًا، ويسمى رأس مال السِّلْم، بينما يؤجّل فيها تسليم المبيع الموصوف في الذمة، ويُسمى المُسَلَّم فيه. ويرجع سبب تسميته سلما لأن المال يتم تسليمه في المجلس حاضرًا كما يسمى سلفًا لتقديم رأس المال على المبيع، ويُبرم عقد السِّلْم بين طرفين:

المشتري ويُدعى المُسَلِّم.

البائع ويُدعى المُسَلَّم إليه².

وقد وصفه بعض الفقهاء بأنه "بيع المحاويج"، نسبةً إلى حاجة المُسَلِّم إلى السلعة، وحاجة المُسَلَّم إليه إلى المال قبل وجود السلعة تحت يده. ففي هذا البيع ينتفع البائع بالحصول على المال مقدمًا. وينتفع المشتري بالحصول على السلعة بسعر أقل مما سيكون عليه عند حلول موعد تسليمها³.

ب/ حكم السِّلْم في الشريعة الإسلامية:

يُعتبر عقد السِّلْم من التعاملات المباحة شرعًا، وقد استدلت الفقهاء على جوازه من القرآن الكريم والسنة النبوية. قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) (البقرة: 282).

¹ علي موسى حسين، السلم ودوره في التمويل والاستثمار وأثره على البنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 01، 2021/04/01، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 267.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، العدد 03، 2018، جامعة المنصورة، مصر، ص 09.

³ المرجع نفسه.

كما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قدم المدينة، وهُم يُسْلِفُونَ فِي الثَّامِرِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: (مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ)¹.

ج/ شروط صحة عقد السَّلَم:

لكي يكون عقد السَّلَم عقدًا صحيحًا، يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط الأساسية، وهي:

➤ شروط خاصة برأس المال (الثلث المدفوع مقدمًا)

1. أن يكون معلوم الجنس مثل: قمح، شعير، نقود...
2. أن يكون معلوم النوع: تحديد نوع النقود أو السلعة.
3. أن يكون معلوم الصفة: كونه جيدًا أو رديئًا.
4. أن يكون معلوم المقدار والوزن.
5. وجوب تعجيل قبض الثمن بين المتعاقدين في المجلس قبل افتراقهما، وإلا أصبح العقد باطلًا².

➤ شروط خاصة بالمبيع (المُسَلَّم فيه)

1. تحديد جنسه ونوعه وصفته وقدره لتجنب الجهالة.
2. ألا يشمل البدلان ما يؤدي إلى الوقوع في ربا الفضل.
3. أن يكون المُسَلَّم فيه غير معيَّن بذاته، بل موصوفًا في الذمة. فلا يجوز مثلًا السَّلَم في زرع معين من أرض معينة دون غيرها.
4. ألا يكون السَّلَم في أشياء لا تتعين بالتعيين مثل النقود، فلا يجوز السَّلَم في الدينير أو الدراهم.

¹ رواه البخاري برقم (2253)، كتاب السَّلَم، باب السلم إلى أجل معلوم، مجلد 03، ص 87.

² سعيدة حرفوش، دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة السودان ماليزيا والجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص 71.

5. أن يكون عقد السِّلَمَ بآثًا لا خيار فيه، فلا يجوز اشتراط الخيار في عقد السِّلَمَ.

د/ أشكال التمويل بصيغة السِّلَمَ:

للسِّلَمَ عدة أشكال¹ يمكن شرحها كالتالي:

1- صيغة السِّلَمَ البسيط:

في هذه الصيغة، تعتمد المصارف، خاصة المصارف الزراعية، إلى توقيع عقود السِّلَمَ مع المزارعين الذين يُتوقع منهم إنتاج محصول معين خلال الموسم الزراعي، لتقوم لاحقًا ببيعه في المناطق التي لا تنتج ذلك النوع من المحاصيل أو ببيعه كبذور تُستخدم للمواسم القادمة. وتستفيد المصارف من فرق السعر بين السعر الذي تم دفعه للمزارع يوم انعقاد العقد وسعر السوق وقت التسليم. ومن جهة أخرى تلعب دور الوساطة، مما يُقلل من استغلال المزارع من قِبَل التجار الذين قد يُقرضونه في وقت الزراعة ليستوفي دينه لاحقًا من المحصول بسعر منخفض بسبب وفرة المعروض يوم الحصاد.

ويمكن استخدام السِّلَمَ كمصدر لتمويل الصناعات الغذائية، مثل إنشاء محطة استثمارية لتمويل صناعة السكر عبر هذه الصيغة.

2- صيغة السِّلَمَ الموازي:

في هذه الصيغة يقوم المصرف بالدخول في عقد السلم باعتباره مشتري مع مسلم في بضاعة موصوفة يحصلها في وقت آجل ثم يتعاقد بعقد آخر منفصل يدخل فيه كبائع مع طرف ثالث على بيع بضاعة من نفس مواصفات جنس ونوع البضاعة المتعاقد عليها في العقد الأول، ويستلم من المشتري ثمن هذه البضاعة سلفًا

¹ فاطمة الزهراء سبع ومحمد قويدري، صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على فقه البيوع ومدى شمولها على مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 02، العدد 05، 2017/03/15، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، الجزائر، 81-82.

ويكون بذلك مسلماً في العقد الأول ومسلماً اليه في العقد الثاني وعند تحصيله لهذه البضاعة يقوم بتسليمها الى الطرف الثالث في الأجل المتفق عليه وإذا تعذر تحصيلها لسبب ما يوفرها المصرف من السوق.

3- صيغة السلم المقسط

والسلم المقسط هو تسليم مقدار معين من سلعة معينة على أن يقبضها عند حلول آجال متفاوتة، وكل أجل منها يقبض فيه مقدار معين من تلك السلعة، ويدفع الثمن عند حلول تلك الآجال قبل أن تُسَلَّم كل دفعة من السلع.

خامساً: الاستصناع

أ/ ماهية الاستصناع:

الاستصناع لغةً من "استصنع" بمعنى طلب الصنع، أي طلب عمل الشيء صنْعاً¹، وجاء في لسان العرب: "صنعه يصنعه صنْعاً فهو مصنوع، وصنع أي عمله² .

أما اصطلاحاً، فيُعرِّف الفقهاء الاستصناع على أنه "عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل"³ .

ونجد للاستصناع تعاريف أخرى تناولته من عدة جوانب مختلفة، ومن بين هذه التعاريف تعريف عمر سليمان الأشقر الذي ذهب الى أن الاستصناع عبارة عن طلب شيء لم يصنع بعد ويرافق هذا الطلب مواصفات معينة يراد وجودها في المصنوع بمواد من عند الصانع وهذا مقابل عوض محدد ويقبل الصانع بذلك، كما نجد تعريف مصطفى الزرقا الذي يعرفه على أنه عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف محددة وبثمن محدد.

¹ عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، مرجع سابق، ص 129.

² بزاوية سيدي محمد، الاستصناع المعاصر في الفقه الإسلامي من خلال تجربة بنك التنمية الإسلامي، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 14،

العدد 01، 2024/06/30، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 65.

³ علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص 274.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول إن الاستصناع هو عقد بين طرفين: الصانع والمستصنع، يقضي هذا العقد بصناعة سلعة لم تكن مصنوعة عند إبرامه. وتكون هذه السلعة موصوفة بدقة مع الاتفاق على ثمن الصنع.

يمكن أن يكون هذا الثمن كاملاً في مجلس العقد، أو يُدفع آجلاً وقت تسليم السلعة، كما يمكن أن يُدفع على شكل أقساط¹.

ب/ حكم الاستصناع:

ذهب الفقهاء إلى جواز عقد الاستصناع، ومن ذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتماً من ذهب، وجعل فصه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب. فارتقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه، فقال: "إني كنت اصطنعته، وإني لا ألبسه"، فنبذه ونبذه الناس².

ج/ شروط عقد الاستصناع:

- بيان جنس ونوع وقدر السلعة المستصنع فيها.
- وجوب أن يكون عقد الاستصناع مما يجري فيه التعامل بين الناس.
- عدم وضع آجال محددة للاستصناع، وقد ذهب الفقهاء إلى أنه إذا ذكر الأجل في الاستصناع كان سلباً³.
- أن يقوم الصانع بتوفير المواد الأولية للشيء المستصنع، وإذا انتفى هذا الشرط صار العقد إجارة⁴.

¹ بزاوية سيدي محمد، مرجع سابق، ص 66.

² عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، مرجع سابق، ص 129.

³ علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص 275.

⁴ بزاوية سيدي محمد، مرجع سابق، ص 70.

الشكل رقم (02): الفرق بين عقد الاستصناع وعقد السلم

الصفة	أوجه الشبه بين عقد الاستصناع وعقد السلم	
المعقود عليه	كلاهما بيع لشيء معدوم أجازته الشرع احاجة الناس إليه وتعاملهم به	
الهدف منه	تلبية حاجة المستصنع وتحقيق الربح للصانع أما السلم فشدة الحاجة للمال لينفقها على إنتاجه	
العلم بالمحل	لابد من بيان المستصنع والمسلم فيه بيانا يمنع المنازعة من خلال ذكر وبيان الجنس والنوع والقدر والصفة والتمن	
مكان التسليم	كلاهما يتم فيهما تحديد موضع التسليم منعاً للخصومة والنزاع	
أوجه الاختلاف بين بيع الاستصناع وبيع السلم		
الصفة	عقد الاستصناع	عقد السلم
المبيع	عين لا دين لذا لا يدخل في جميع السلع كالانتاج الزراعي والمواد الخام، بل تلك التي يحتاج المستصنع نصنيعها	دين يثبت في الذمة كالمكيل والموزون لذا يدخل في جميع السلع التي يمكن استيعال أوصافها
الأجل	اختلف الفقهاء فيه فعند الحنفية إذا ذكر الأجل صار الاستصناع سلماً، وذهب آخرون أنه يصح لأجل أو لغير أجل	يشترط وجود الأجل فهو لا يصح إلا لأجل كشهر فما فوق.
اللزوم	يجوز للمتعاقدين فسخة حسل جمهور الحنفية	عقد لاوم لا يجوز فسخة إلا بتراضي المتعاقدين واتفاقهما على الفسخ
قبض رأس المال	لا يشترط قبض رأس المال في مجلس العقد، فقد يدفعه كله أو جزء منه كما قد يبقى ديناً حتى يسلم المصنوع	يشترط قبض رأس المال في مجلس العقد

المصدر: سماح طلحي وآخرون، دور عقد الاستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة

الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2020، جامعة الشهيد حمة لحضر، الوادي، الجزائر،

ص 364.

د/ أشكال التمويل بصيغة الاستصناع:

1. الاستصناع الموازي:

الاستصناع الموازي هو نوع من أنواع الاستصناع تعتمد إليه المصارف، ويقوم على دخول المصرف في عقد

استصناع مع العميل، فيكون صانعاً في هذا العقد الأول، ثم يعقد عقداً ثانياً مع صانع آخر أو مقاول أو

شركة مقاول، حيث يقوم هذا الطرف بصنع السلعة المتفق عليها حسب المواصفات لصالح المصرف. بعد

ذلك، يسلم المصرف السلعة إلى المستصنع الأول، وبهذا يلعب المصرف دورًا مزدوجًا، فهو صانع ومستصنع في آنٍ واحد.

أما عن تحقيق الأرباح، فيكون ذلك بالاتفاق بين المصرف والمقاول، حيث يمكن تقاسم الأرباح على أن يكون المصرف هو الضامن المتضامن أمام المستصنع، أو أن يقوم المستصنع بدفع ثمن الاستصناع للمصرف، والذي بدوره يدفع للمقاول الثاني قيمة العقد المتفق عليه. كما يمكن أن يكون المصرف مالكًا لشركة المقاولات، مما يعزز أرباحه.

2. الاستصناع المُقسَّط:

الاستصناع المُقسَّط يكون في حالة العقود الضخمة مثل الصناعات الثقيلة أو الصناعات الحربية أو غيرها، وهي صناعات تتطلب مواد أولية خاصة وتحتاج وقتًا طويلاً للإنجاز. في هذه الحالة، يتم دفع ثمن الاستصناع للمصرف على شكل أقساط، والتي يقوم المصرف بدفعها بدوره إلى المقاول. كما يمكن طرح شهادات استصناع للمكاتب لتوفير التمويل اللازم.

هـ/ مجالات تطبيق الاستصناع:

يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية الاستفادة من عقد الاستصناع في العديد من المجالات، ومن أمثلتها المعدات الصناعية والزراعية، حيث تبقى هذه المعدات مملوكة للمصرف، ويحقق من خلالها أرباحًا مقابل بيع منافعها. ومن جهة أخرى، يستفيد المستصنع من تغطية مستلزماته في الوقت المناسب دون الحاجة إلى تحمل نفقات رأسمالية كبيرة.

يمكن تطبيق الاستصناع إما من خلال عقود استصناع بسيطة، حيث يعتمد المصرف إلى شراء المعدات وإعادة بيعها بثمن حاضر أو مؤجل، أو عبر الدخول في عقود استصناع موازٍ، حيث يكون المصرف صانعاً للسلعة المطلوبة وبائعاً لها في الوقت نفسه¹.

الفرع الثاني: العقود الإدارية

يعد مفهوم العقد الإداري من المصطلحات الحديثة في الفقه الإسلامي، ولهذا لا نجد له تعريفاً محدداً لدى الفقهاء الأوائل، نظراً لأن مصطلح "الإداري" لم يكن متداولاً في ذلك الوقت. ومع ذلك، فإن الإسلام جاء لتحقيق المصالح ودرء المفاسد، وشرع لولاة الأمر تدبير شؤون الرعية، ومن ذلك تنظيم الشؤون الإدارية والمحافظة على المرافق العامة وصيانتها.

ويتجلى مفهوم الإدارة في الإسلام من خلال نظام الدواوين، الذي يُعتمد عليه في تسيير شؤون الدولة. كما تُعرف الإدارة في النظام الإسلامي على أنها صفة لأعمال الحكومة. ومن ذلك ما ذكره صاحب "أضواء البيان" في قوله: "النظام قسمان: إداري وشرعي. أما الإداري، الذي يُراد به ضبط الأمور وإتقانها على وجه لا يخالف الشرع، فهذا لا مانع منه ولا مخالفة فيه من الصحابة ومن بعدهم... مثل تنظيم شؤون الموظفين وإدارة الأعمال على وجه لا يخالف الشرع، فهذا الأمر من الأنظمة الوضعية التي لا بأس بها ولا تخرج عن قواعد الشرع، مع مراعاة المصالح العامة". ومن هنا، يمكن القول إن العقد الإداري في الفقه الإسلامي هو عقد تبرمه الجهة الإدارية أو من ينوب عنها مع جهة خاصة لتسيير مرفق عام وفق سلطتها الإدارية².

¹ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 51-52.

² حسن حسين حسن آل سلمان، التحكيم في العقود الإدارية في النظام السعودي والفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 61.

أنواع العقود الإدارية:

أولاً: عقد البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T)

أ/ مفهوم عقد البناء والتشغيل والإعادة:

يُعتبر عقد البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T) من العقود المستحدثة، وهو اختصار لثلاث كلمات

إنجليزية:

• Build ويقصد به البناء

• Operate ويقصد به التشغيل

• Transfer ويقصد به الإعادة أو التحويل

فنقول إن هذا العقد مركب من ثلاث عمليات رئيسية وهي البناء وتشبيد المشاريع، تشغيلها لمدة

معينة ثم إعادة تسليمها للجهة المانحة للمشروع وعادة ما تكون الحكومة، وينشأ هذا العقد عندما ترغب

الحكومة أو إحدى الجهات الإدارية في إنشاء مشروع عام، مثل المرافق العامة، والموانئ، والطرق،

والمطارات، بهدف تحسين حياة السكان وتسهيلها. فتقوم بتكليف مؤسسة متخصصة بهذه العملية وفق شروط

محددة، وتحت رقابة الجهة المتعاقدة، وفي النهاية، تقوم المؤسسة بتسليم المشروع للجهة المتعاقدة¹.

وقد وردت عدة تعريفات لهذا العقد، من أبرزها تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي

وصفته بأنه "اتفاق تعاقدى يتولى بموجبه أحد أشخاص القطاع الخاص إنشاء مرفق أساسي في الدولة، بما

في ذلك التصميم، والتنفيذ، والصيانة، والتشغيل. ويُسمح له خلال فترة محددة بفرض رسوم مناسبة على

¹ أحمد أسعد المسعودي، التكليف الشرعي لعقد البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T)، مجلة البحوث الأكاديمية، المجلد 17، 2021، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع مصراتة، ليبيا، ص 22.

المنتفعين، بشرط ألا تتجاوز الرسوم المتفق عليها في عقد المشروع. وفي نهاية الفترة المحددة، يلتزم المتعهد بإعادة المرفق إلى الحكومة أو إلى جهة أخرى يتم اختيارها عبر مناقصة عامة¹.

أما من الناحية الفقهية، فقد عرّف مجمع الفقه الإسلامي عقد البناء والتشغيل والإعادة على أنه "اتفاق يبرمه مالك المنشأة أو من يمثله مع ممول أو شركة المشروع على إقامة منشأة وإدارتها وقبض العائد منها كاملاً حسب الاتفاق، ثم تسليم المنشأة صالحة للأداء المرجو منها² .

وذهب هارون خلف إلى أن هذا العقد هو عقد مالي يهدف إلى تمويل وتشديد المشروعات الكبرى والانتفاع بها لمدة محددة، ثم إعادة تسليمها إلى الجهة المتعاقدة صالحة للأداء الذي شُيِّدَت لأجله، وذلك عند نهاية المدة المتفق عليها في العقد³ .

من خلال هذه التعريفات، يتضح أن عقود (B.O.T) تشمل جميع أركان العقد في الفقه الإسلامي،

وهي:

- **العاقدان:** فنجد أن العاقد الأول وهو الحكومة أو الجهة الإدارية أو من يمثّلها. والعاقد وهو الشخص أو الشركة التي تشيد المشروع وفق بنود العقد.
- **محل العقد:** وهو الأرض التي يُجسّد فيها المشروع المتعاقد عليه، ويجب أن تكون سليمة شرعاً وغير متنازع عليها.

¹ أحمد شحدة أبو سرحان، عقد بوت حقيقته وتكييفه الفقهي وحكمه الشرعي، مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 03، 18/08/2019، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 399.

² طارق محمد أبوتايه، عقد البوت (B O T) في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، المجلد 44، العدد 04، 2017، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 243.

³ أحمد أسعد المسعودي، مرجع سابق، ص 25.

▪ **الصيغة:** وهي التحرير الذي يُصاغ به العقد، مشتملاً على الألفاظ المحددة، وبيان أركان العقد وشروطه وواجبات وحقوق كل طرف.

ب/ مجالات تطبيق عقود (B.O.T) :

1. **مشاريع البنية التحتية:** والتي تتعلق بإنشاء المطارات، الطرق، الجسور، السكك الحديدية وغيرها من المرافق الأساسية.

2. **المجمعات الصناعية:** وما يرتبط بها من إنشاء المصانع، مثل مصانع الكيماويات، مصانع الأغذية، الألمنيوم، والمعادن المختلفة. وتلجأ الدولة إلى عقود (B.O.T) في هذا النوع من المشاريع نظراً لضخامتها وتكاليفها المرتفعة.

3. **استصلاح الأراضي للدولة واستثمارها:** ويتضمن ذلك تهيئة الأراضي البور، إنشاء قنوات الري، بناء المجمعات العمرانية، وغيرها من مشاريع التنمية الزراعية والحضرية.

4. **إنشاء الأسواق والمراكز التجارية الكبرى:** مثل المولات والمجمعات التجارية الضخمة التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة.

5. **تشديد المنتجات والمرافق السياحية والفنادق:** يساهم هذا النوع من العقود في تطوير قطاع السياحة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ج/ تمويل عقود البناء والتشغيل والإعارة:

نظراً لطبيعة المشاريع المجددة في عقود (B.O.T) ، فإنها بلا شك تتطلب موارد تمويلية ضخمة

ومتنوعة كدعامات أساسية لتنفيذها. ولذلك، تسعى الشركات المتعاقدة إلى البحث عن جهات تمويل، سواء

المحلية أو الدولية، للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشروع.

وهنا يبرز دور المؤسسات المالية الإسلامية لما تمتلكه من أصول مادية كبيرة، ونظرًا لطبيعة عملها التي تركز على الاستثمار في المشاريع الحقيقية، حيث يمكنها الدخول كشريك في المشروع، سواء في رأس المال أو حتى كمساهم أو صاحب شركة منفذة للمشروع.

وتجدر الإشارة إلى أن حقوق الملكية تمثل عادة نسبة 15% إلى 30% من إجمالي التمويل اللازم، بينما توفر مؤسسات التمويل المختلفة باقي التمويل، بنسب تتراوح بين 70% إلى 85% من إجمالي التكلفة¹.

ثانياً: عقود التملك الزمني (Time Sharing)

أ/ ماهية عقد التملك الزمني المشترك:

جاء تعريف عقد التملك الزمني في القرار رقم (08/18) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الثامنة عشرة في بوتراجايا على أنه:

"عقد على تملك حصص شائعة، إما على سبيل الشراء لعين معلومة على الشيوع، أو على سبيل الاستئجار لمنافع عين معلومة لمدد متعاقبة، بحيث يتم الانتفاع بالعين المملوكة أو المنفعة المستأجرة بالمهياة الزمنية أو المهياة المكانية، مع تطبيق خيار التعيين في بعض الحالات لاختصاص كل منهم بفترة زمنية محددة"².

¹ براكنية الطاهر و خليل عبد الرزاق، تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي في عقود البناء التشغيل والتحويل (b.o.t) - عقد الاستصناع أنموذجاً-، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد 02، 2022/12/25، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، ص 88.

² مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم: 170 (18/08) بشأن عقد التملك الزمني Time Sharing.

والمهياة تعني مشاركة منافع الأعيان واقتسامها بين المشاركين على سبيل التعاقب والتناوب. وقد

جاء في آثار الإمام النووي رحمه الله: تُقسم المنافع كما تُقسم الأعيان، وطريق قسمتها المهياة¹.

من خلال التعريف السابق، يمكن القول إن عقد التملك الزمني يقوم أساساً على فكرة بيع وحدة سكنية لمجموعة أشخاص أو تأجيرها لهم لمدة طويلة. فإذا كان الأول، فهو عقد بيع يتم فيه التعاقد على بيع الوحدة السكنية ونقل ملكيتها إلى المشتري ملكاً مؤبداً، أما إذا تم التعاقد على تأجير الوحدة لمدة زمنية محددة، فهو عقد إجارة له أركانه وشروطه.

ومن بين أهم التعريفات لهذا العقد، أنه "عقد على عين أو منفعة مباحة تأبيداً أو تأقيتاً"، ويظهر من خلال هذا التعريف أن موضوع هذا النوع من العقود يشمل جميع الأعيان المنقولة وغير المنقولة، مثل الأدوات، الآلات، العقارات، وكل ما يحتاجه الفرد ويكون للزمن دور فيه².

وذهب آخرون إلى تعريفه وفق التشريعات والتنظيمات السارية على أنه نظام يتيح للشخص شراء

حصة في وحدة سكنية أو حق انتفاع أو استعمال، مع اشتراك آخرين له في باقي الحصص، على أن يتقاسموا هذه الوحدات فيما بينهم³. والملاحظ من خلال هذا التعريف أن عقود التملك الزمني أكثر شيوعاً في مجال الأعيان غير المنقولة والعقارات.

¹ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق زهير الشاويش، روضة الطابين وعمدة المفتين، المجلد 11، دار الكتب العلمية، ط 03، بيروت، لبنان، 1991، ص 217.

² عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد التملك الزمني، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، 2020/11/25، المملكة العربية السعودية، ص 11.

³ أحمد إبراهيم أحمد كشك، التعاقد بنظام اقتسام الوقت (تايم شير - timeshare) دراسة فقهية مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، المجلد 36، العدد 36، أكتوبر 2020، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ص 383.

ب/ خصائص عقد التملك الزمني:

انطلاقاً من التعاريف السابقة، يمكن تمييز مجموعة من الخصائص لهذا النوع من العقود¹، نذكر

منها:

➤ عقد التملك الزمني عقد معاوضة ملزم للجانبين:

وجاء تكييفه على أنه عقد معاوضة، لأن كل طرف في العقد يحصل على مقابل لما يقدمه. فالمشترك يحصل على حق الانتفاع بالوحدة السكنية لفترة محددة أو تملكها في حالة الشراء، في حين يحصل الطرف الثاني، المتمثل في شركة الإعمار أو الوكالة العقارية أو المقاول، على المقابل النقدي لهذا الانتفاع.

➤ عقد التملك الزمني من عقود الإذعان:

وذلك لأن مالك المنشأة هو من يضع شروط العقد وبنوده، فيما تكون الحرية للمشارك في قبول العقد وإبرامه أو رفضه، دون أن يكون له دور في تعديل بنوده.

➤ عقد التملك الزمني من العقود الشكلية:

حيث تشترط مختلف القوانين والتنظيمات كتابة هذا العقد، مع تحرير محتواه وبنوده وشروطه، لضمان وضوح الحقوق والالتزامات بين الأطراف.

➤ خاصية اقتسام المنافع بالزمن:

وهي الميزة الأساسية التي يتفرد بها هذا العقد عن غيره، فمن خلالها يتم تقسيم الانتفاع بالوحدة السكنية وفق فترات زمنية محددة لكل مشترك.

¹ بركاني نوفل، عقد اقتسام الوقت -دراسة على ضوء التشريع الجزائري وبعض القوانين المقارنة-، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020/10/06، المركز الجامعي بالنعامة، الجزائر، ص 63.

➤ عقد التملك الزمني عقد مركب:

فهو مزيج من عدة عقود، حيث تم دمج عناصر مختلفة من عقود البيع والإيجار والانتفاع لتكوين عقد واحد متكامل.

ج/ أنواع عقد التملك الزمني:

1. عقد تملك تام للمنفعة والعين: يتم ذلك بشراء الحصة عن طريق عقد البيع، بحيث يكون الانتفاع مشتركاً بين الملاك لفترات متعاقبة.
2. عقد تملك ناقص (انتفاع فقط): وهو تملك المنفعة فقط دون العين، ويتم ذلك عن طريق عقد الإجارة، بحيث يكون الانتفاع مشتركاً لمدد زمنية متعاقبة¹.

ثالثاً: عقد التوريد (الاستجلاب)

أ/ ماهية عقود التوريد:

يأتي لفظ التوريد لغةً من الفعل "أورد"، ويقال: "أورد الرجل الشيء" أي أحضره، و"استورد السلعة" بمعنى جلبها من الخارج. واسمه الوَزْدُ بالكسر، و"أورده الماء" أي أحضره، فالورود خلاف الصدور. ومنه "الإيراد" وهو ضد الإصدار، و"المورد" موضع الورود، و"ورد الرجل" فهو وارد، والجماعة واردة، ومنه "الواردات" عكس "الصادرات"، وهي السلع الأجنبية التي تستجلبها الدولة.

أما في الاصطلاح، فيُعتبر عقد التوريد من العقود الحديثة، وقد عرفه كثير من الفقهاء والمهتمين من جوانب مختلفة. ومن بين هذه التعريفات: أنه عقد يتعهد بموجبه الطرف الأول بتسليم بضاعة معلومة على آجال بصفة دورية خلال مدة زمنية محددة للطرف الآخر بمبلغ معين مؤجل كله أو بعضه. وعُرف أيضاً بأنه

¹ موقع دائرة الإفتاء العام، (حكم عقد التملك الزمني "التايم شير")، تاريخ الاسترداد 2025/01/15، <https://www.aliftaa.jo/QuestionPrint.aspx?QuestionId=3483>

اتفاق يتعهد فيه أحد الطرفين بتوريد سلعة موصوفة، إما دفعة واحدة أو على دفعات، وذلك مقابل مبلغ محدد، يكون غالبًا على أقساط تُدفع عند قبض كل دفعة من السلع. وجاء تعريفه عن تقي الدين العثماني بأنه اتفاق بين جهتين؛ جهة مشتريّة وأخرى بائعة، تقوم الأخيرة بناءً على هذا الاتفاق بتوريد بضائع أو سلع محددة الأوصاف في تواريخ آجلة محددة، مقابل ثمن متفق عليه بين الطرفين.

فيما عزّفه السنهوري بأنه عقد يلزم بموجبه أحد الطرفين بتوريد شيء معين للطرف الآخر يتكرر خلال مدة من الزمن. ويختلف هذا التعريف عن التعريفات السابقة في إشارته إلى أن المواد الموردة قد تكون سلعة أو خدمات، وهو ما يُفهم من عبارة "شيئًا معيّنًا"، بعكس التعريفات الأخرى التي حصرت التوريد في استجلاب السلع والبضائع، كما أنه لم يُشر إلى الثمن وطريقة دفعه.

ومن هنا، يمكن القول إن عقد التوريد هو عقد يتم فيه الاتفاق على بيع السلع والخدمات موصوفة، تُسَلَّم على شكل دفعات مقابل ثمن متفق عليه يُدفع على شكل أقساط. والأصل أن هذا العقد ينشأ بين جهة إدارية عامة وجهة موردة، قد تكون شركة أو أشخاصًا أو غيرهم.

ب/ مشروعية عقد التوريد:

كما سبق الإشارة، فإن عقد التوريد من العقود المستحدثة المعاصرة، التي لم يرد نص صريح في ذكرها أو بيان مشروعيتها من عدمه. وفي مثل هذه العقود، يذهب الفقهاء إلى وضع تكييف فقهي خاص بها بناءً على مكوناتها وأطرافها والتعاملات الناتجة عنها.

ويتفق الفقهاء على رفض أي عقد جديد إذا كان يخالف نصًا صريحًا في مصادر التشريع الإسلامي (الكتاب والسنة)، أو مخالفًا لإجماع الأمة أو لأصول الشرع وقواعده العامة.

وفي هذا الباب، ذهب الفقهاء إلى جواز التعامل بعقود التوريد استنادًا إلى القاعدة الفقهية:

"الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة، ولا يُحرَّم منها إلا ما ورد الشرع بتحريمه." وهذا قول المذاهب الأربعة، كما قال به شيخ الإسلام ابن تيمية، واختاره ابن القيم رحمهما الله.

ج/ خصائص عقد التوريد:

- ❖ عقود التوريد تعتبر من العقود اللازمة للطرفين المورد والمورّد له.
- ❖ عقود التوريد تعتبر من عقود المعاوضات تنتهي بتمليك السلعة للمستورد والتمن للمورد بصورة مؤكدة.
- ❖ عقود التوريد تعتبر بيعاً لموصوف في الذمة، حيث إن السلعة المباعة لا تكون حاضرة في المجلس، بل يتم الاتفاق على نموذج لها أو صورة أو وصفها وتحديد شكلها وصفاً دقيقاً.
- ❖ في عقود التوريد يتم تأجيل الثمن كله أو بعضه، وبهذا يكون تأجيل العوضين على أن يتم دفعهما جملة أو أقساطاً في زمن مستقبلي¹.

د/ صيغ تمويل عقد التوريد في المصارف الإسلامية المعاصرة:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات استثمارية تساهم في تحقيق ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفر مجموعة متنوعة من الصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تطبيق بعض هذه الصياغة في بيع التوريد.

1. صيغة المراجعة للآمر بالشراء:

والمراجعة للآمر بالشراء نوع من أنواع صيغة المراجعة، وهي من أكثر الصيغ انتشاراً واستخداماً في المصارف الإسلامية، وهي بيع من بيوع الأمانة للآمر بالشراء الواعد بنفس الوقت بالشراء من الممول بتمن آخر يزيد عن الثمن الحال، فهي بيع بالأجل لسلعة معينة مع زيادة ربح عن ثمن شراء هذه السلعة².

¹ دبيان محمد الديان، مرجع سابق، ص 477.

² منذر قحف، مرجع سابق، ص 77.

وتتناسب هذه الصيغة مع عقد التوريد، سواء إذا دخل المصرف كمستثمر لنفسه أو مول لعميل، حيث يتم التعاقد بين المصرف والمورد بعقد جديد عن كل دفعة مستلمة، وبهذا يتجنب تأخير قبض البديلين.

2. صيغة السلم:

ويعتبر السلم من الصيغ الأكثر كفاءة في تعاملات المصارف الإسلامية، كونه يتسم بالمرونة والاستجابة لمختلف الحاجات التمويلية، ويكون صالحاً لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ويمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة من صيغة السلم في عقد التوريد، سواء من خلال أنشطتها الاستثمارية الداخلية أو عن طريق تمويل عملائها، وتبرز عملية التمويل من خلال إبرام المصرف لعقدين الأول مع المؤسسة الموردة، فيتعاقد على توريد سلع معينة. ثم يبرم عقدًا ثانيًا مع العميل (عقد السلم الموازي) على بيع السلعة المستجوبة¹.

3. صيغة الاستصناع:

يمكن للمصرف الإسلامي الاستفادة من الاستصناع في عقد التوريد من خلال دخوله في عقد استصناع بصفته صانعًا مع عميل، والذي يكون موردًا لصناعة سلعة معينة، ثم يقوم المصرف بتوقيع عقد ثانٍ مع عميل آخر صانع، فيتم الاتفاق على صناعة السلعة المطلوبة بالمواصفات المذكورة.

¹ محمد حسين الزغول، مرجع سابق، ص 417.

رابعاً: عقد المقاولة

أ/ ماهية عقد المقاولة:

المقاولة لغةً من المفاوضة أو المجادلة، ونقول: "قوله في الأمر مقاولة" إذا فاضه وجادله، و"تقولوا في الأمر" بمعنى تفاوضوا فيه. كما تأتي كذلك بمعنى إعطاء العمل للآخر، فالمقاولة على وزن المشاركة من أطراف متعددة¹.

أما اصطلاحاً، فلم يرد مفهوم محدد للمقاولة في كتب الفقه الإسلامي، كون كلمة "المقاولة" من الألفاظ المستحدثة في الزمن المعاصر، لكن ذهب كثيرون إلى تعريفها عن طريق عقد الاستصناع وعقود الإجارة لتتطابق أوصاف المقاولة مع هذه العقود.

ومن تعريفات المقاولة أنها عقد بين طرفين يتعهد فيه أحدهما بأن يقدم عملاً أو يصنع شيئاً، وهذا مقابل بدل يتعهد به الطرف الثاني².

كما يعرفه البعض الآخر على أنه عقد يتفق فيه أحد الأشخاص مع مقاول بأن يؤدي له عملاً أو يصنع له شيئاً مقابل مبلغ محدد في استقلالية تامة، دون رقابة أو إشراف من الطرف الأول. ويرى آخرون بأنه يقصد به أن يقوم شخص بعمل معين لحساب شخص آخر مقابل أجر، وهذا دون أن يخضع لإشرافه أو إدارته³.

¹ سعد محمد عثمان عبد الرحيم، عقد المقاولة في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية أصولية قانونية، مجلة كلية الآداب بقنا، المجلد 30، العدد 52، جانفي 2021، 2021/06/01، جامعة جنوب الوادي، مصر، ص 287.

² عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، مرجع سابق، ص 192.

³ شيخ نسيم، التكيف الفقهي لعقد المقاولة، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 02، العدد 03، 2013/09/15، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، ص 255.

من خلال هذه التعاريف، يمكن القول إن عقد المقاولة هو عقد واتفاق يتعهد فيه أحد الطرفين بتقديم عمل أو صنع شيء معين بشكل مستقل، دون إشراف الطرف الثاني ودون أي سلطة، مع توفير المواد الأولية اللازمة، وهذا مقابل بدل يتعهد به الطرف الثاني.

وبهذا يمكن أن يأخذ عقد المقاولة صورتين لا يخرج عنهما¹:

الصورة الأولى: أن تكون المادة والعمل على عاتق المقاول، وبهذا يكون العقد استصناعاً، وهو طلب صنع شيء موصوف محدد، ومادته من الصانع، مع اشتماله لعقد التوريد من خلال توريد الخدمات اللازمة لأداء العمل المطلوب.

الصورة الثانية: أن يقدم المقاول العمل فقط، بينما تكون المادة على عاتق صاحب العمل، وهنا يكون المقابل أجراً، وتسمى هذه الصورة "مقاولة دون توريد".

ب/ خصائص عقد المقاولة:

يشتمل عقد المقاولة على خصائص تميزه عن باقي العقود، ونذكر منها:

1. عقد المقاولة عقد رضائي، بمعنى أنه يكفي لانعقاده اتفاق الطرفين على فحواه ومضمونه بتمام

الإيجاب والقبول وتطابقهما.

2. عقد المقاولة عقد معاوضة، وفيه يلتزم المقاول بأداء العمل أو صنع الشيء المتفق عليه ويقدمه

لصاحب العمل، فيما يقدم هذا الأخير مقابل ذلك البذل المادي.

3. عقد المقاولة عقد لازم للطرفين.

¹ سعد محمد عثمان عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 288.

4. عقد المقاولة عقد زمني، يكون فيه الزمن عنصراً أساسياً في تنفيذ الالتزامات والوفاء بالأجر النقدي المتفق عليه¹.

ج/ صيغ تمويل عقد المقاولة في المصارف الإسلامية:

يمكن للمصرف الإسلامي الاستفادة من عقود المقاولة كمنتج تمويلي من خلال دخوله كمقاول عن طريق صيغ الاستصناع والاستصناع الموازي لإبرام عقد مع جهة معينة أو عميل معين لاستصناع مادة محددة، أو إبرام عقد إجارة مع إحدى الشركات على أن يقوم المصرف بتوفير العمل، فيما تكون المادة على عاتق الشركة صاحبة العمل. كما يمكن أن يبرم عقد توريد مع شركة المقاولة يلتزم من خلاله بتوريد المادة الأولية وتوفيرها.

المطلب الثاني: عقود المنفعة

تأتي المنفعة لغاً من اسم النفع، والنفع ضد الضرر، وهو ما يُستعان به في الوصول إلى الخيارات، وقيل: هو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبة².

أما اصطلاحاً، فالمراد بالمنفعة هو الفائدة العائدة المتأتية من الأعيان بالاستعمال مع بقاء أصول الأعيان. ومن أمثلتها: ركوب السيارة، وسكن الدار، وغيرها³. ومن هنا، يمكن تعريف عقود المنفعة في الفقه الإسلامي بأنها أنواع العقود التي يكون محلها منفعة الأعيان، وليس الأعيان بحد ذاتها، ومعنى ذلك أن

¹ شيخ نسيم، مرجع سابق، ص 256.

² تيسير محمد برم، استثناء المنفعة في عقد البيع في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 29، العدد 02، 2013/12/31، جامعة دمشق، سوريا، ص 273.

³ بوطبة سليمة ونعيمي عبد المنعم، وقف المنافع والحقوق المعنوية وتطبيقاتها المعاصرة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 05، 2021/12/29، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، ص 44.

العائد يكون له حق الانتفاع بمنافع العين دون تملكها. وبهذا، فعقود المنفعة تختلف عن عقود التملك التي تقضي إلى انتقال ملكية الشيء من مالكٍ لآخر، فتكون تحت تصرفه الكامل ويتملكها تملكًا مؤبدًا.

وأنواع عقود المنفعة كثيرة ومتنوعة، ولعل من أهمها:

1- **العارية:** وهي عقد إباحة نفع عين بلا عوض، وسُميت عارية لتعريفها من العوض، وهي عقد يسمح

فيه أحد الطرفين وهو المعير للطرف الآخر وهو المستعير بالانتفاع من العين المعارة كالدور

والأراضي وغيرها دون أي مقابل¹.

2- **الوقف:** وهو حبسٌ مؤبد أو مؤقت لمالٍ للانتفاع المتكرر به أو بثمره في وجهٍ من وجوه البر العامة

والخاصة². فهو تخصيص أصل معين وتسبيل منفعته للمستفيدين، كالمساجد أو المدارس.

كما نجد من عقود المنفعة الإجارة، المساقاة، والمزارعة: وهذه العقود سيتم التطرق إليها في مواضع

أخرى.

3- **الإجارة:**

أولاً: مفهوم الإجارة

تؤخذ الإجارة لغةً من لفظ الأجرة، وهي عوض العمل، والإجارة تعني كراء العمل، ولها معنيان:

الكراء على العمل وجبر العظم الكسير³.

أما الكراء، فيؤخذ منه الأجر والأجرة، والأجر مقابل العمل. والفعل أَجَرَ يُؤَجِّرُ أَجْرًا، وهو مأجور، أما

الأجير فهو الشخص المستأجر. ومن هنا، نقول إن الإجارة هي العوض الذي يُعطى مقابل العمل.

¹ حسين علي جاسم الخنفر، العارية تعريفها وشروطها وأحكامها الشرعية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، المجلد 39، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة الأزهر، مصر، ص 262.

² بوطبة سليمة ونعيم عبد المنعم، مرجع سابق، ص 39.

³ محمود عبد الكريم إرشيد، مرجع سابق، ص 60.

وذكر الفقهاء أن الإجارة مشتقة من الأجر، وهو العوض، ومنه سُميت الثواب أجرًا، يأجر الله به عباده المتقين ويعوضهم على عبادتهم وطاعتهم وصبرهم على المعصية¹.

أما اصطلاحًا، فقد عرّفها الفقهاء بأنها عقد معاوضة على تملك منفعة بعوض². ومن هنا، نقول إن عقد الإجارة هو بيعٌ لمنفعة الأعيان دون تملكها، وبهذا يكون عقد معاوضة على منفعة أصل منتجٍ للمنفعة. وتُعد الإجارة أداة هامة من الأدوات التمويلية، لأنها تمكن المستفيد من استعمال الأصول الثابتة أو الآلات والمنقولات وغيرها، والتي يكون ثمنها أضعاف ثمن استئجارها. وبما أنها عقد معاوضة، فهي تقتضي وجود البديلين، حيث تنتقل ملكية الأجرة إلى المؤجر فيصبح مالكًا لها، فيما تنتقل ملكية المنفعة إلى المستأجر فيصبح مالكًا لما اشتراه من منفعة. والمنفعة مالٌ مثل سائر الأموال، تُباع ويُتصرف بها.

ومن خلال هذا التعريف، نلاحظ أن عقد الإجارة يكون على الأصول المعمرة التي تعيش طوال فترة الإجارة أو أكثر، وبهذا تستطيع أن تُنتج كامل منافعها المباعة في هذا العقد. كما أن الأجرة تحتمل التقديم أو التأجيل، وهو ما يعزز الدور التمويلي لهذه الصيغة³.

ثانيًا: حكم الإجارة

أما من ناحية حكمها، فالأصل في عقد الإجارة أنه مشروع وجائز، والدليل على ذلك الكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول. فأما الكتاب، فمنه قول الله تعالى: (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ) (الطلاق: 06).

¹ أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط 02، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 21.

² علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص 281.

³ منذر قحف، أساسيات التمويل الاسلامي، مرجع سابق، ص 53.

وأما السنة، فمنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرًا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يُعْطِه أجره)¹.

أما الإجماع، فقد اجتمعت الأمة منذ عصر الصحابة إلى العصر الحاضر على العمل بعقود

الإجارة.

أما دليلها من المعقول، فلأن الإجارة وسيلة للتسهيل على الناس في الحصول على ما يحتاجونه من

المنافع التي لا يملكونها ولا يستطيعون تحمل ثمن شرائها. ومراعاة حاجات الناس أصل في شرع العقود².

ثالثاً: صيغة الإجارة في الفكر المصرفي الحديث

تُعتبر صيغة الإجارة من أكثر الأساليب مرونةً للاستفادة من الأصول ذات التكلفة الكبيرة والتكنولوجيا

المتطورة. حيث تعمل المصارف على شراء هذه الأصول وتملكها، ثم تقوم بتأجيرها للعميل، مع الاتفاق على

منحه أفضلية عند رغبته في شراء الأصل المؤجر أثناء سريان عقد التأجير أو بعد انتهائه.

كما برز في الآونة الأخيرة مصطلح "شهادات الإجارة"، حيث تقوم بعض المصارف بإصدار هذه

الشهادات بهدف تعبئة مواردها المالية والحصول على رأس مال إضافي يُستخدم في مشاريع تمويلية أخرى.

ومع انتشار هذه الصيغة وتزايد التعامل بها، تطورت أساليب المصارف في صيغ الإجارة، وذهبت

إلى خلق شركات يقوم مبدأ عملها على توفير التمويل. وزادت أهمية هذه العمليات في الأسواق المالية

المتقدمة، حيث إن الاستئجار يمكن أن يُقدم حلاً لمشكلة الموارد المالية عند نفاد كل الخطط التمويلية القائمة

على القروض من المؤسسات المالية.

¹ رواه البخاري برقم (2270)، كتاب البيوع، باب إثم من باع حراً، مجلد 03، ص 82.

² علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، ص 281-282.

وتكمن أهمية الاستئجار في أن الأصول المستأجرة لا تظهر كبنء في الميزانية، بل تكون ضمن الأرباح والخسائر، وتُصنف كمصاريف أو ضمن حساب التشغيل. وبهذا، تكون المؤسسة قد وفّرت ما تحتاج إليه من أصول، ومعدات، وآلات، بما يضمن توسيعها وتطويرها والتغلب على مشكلة الرسملة، مع الحفاظ على القدرة الائتمانية للمؤسسة وعدم وصولها إلى السقف الائتماني.

وبالتالي، يمكننا القول إن أسلوب التمويل بالإجارة يمكن أن يساهم في زيادة فعالية المشاريع وكفاءتها¹.

رابعاً: أنواع الإجارة

للإجارة في المصارف الإسلامية عدة تطبيقات وأشكال، من أبرزها: الإجارة التشغيلية، حيث يكون المصرف مالكا للأصل المؤجر، والإجارة التمويلية، التي تعتمد على اقتناء المصرف للأصل بناءً على طلب العميل، ثم تأجيره له فيما يُعرف بـ البيع التأجيري. ولعل من أبرز صورها المعاصرة عقود الإجارة المنتهية بالتملك.

1. الإجارة التشغيلية:

تعتمد الإجارة التشغيلية على تأجير الأصول التي يملكها المصرف لمن يحتاجها، سواء كانت معدات، آلات، أو غيرها، لاستخدامها في مختلف القطاعات (الزراعية، الصناعية، الخدمية) عبر عقد إجارة. في هذا النموذج، يحتفظ المصرف بملكية الأصل، ويؤجره إلى جهات متعددة، بحيث يعود الأصل إلى المصرف عند انتهاء مدة التأجير ليتم تأجيره مرة أخرى.

¹ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 32-33.

أهم خصائص الإجارة التشغيلية:

- لا تغطي مدة التأجير العمر الاقتصادي الكامل للأصل، بل جزءاً منه فقط، مما يُتيح استهلاك رأس المال المستثمر تدريجياً.
- يتحمل المصرف مسؤولية صيانة الأصول المؤجرة وتأمينها.
- تقع على عاتق المصرف مسؤولية أي أعطال أو تقادم للأصل خلال مدة الإيجار.
- لا يحق للمستأجر شراء الأصل عند انتهاء العقد، مما يحقق فوائد للطرفين فالمصرف يستفيد من العائد المتكرر للأصل مع احتفاظه بملكيته. والمستأجر يستفيد من استخدام الأصل دون الحاجة إلى استثمار رأسمالي كبير¹.

2. الإجارة المنتهية بالتمليك:

في هذا النوع من الإجارة، لا يكون المصرف مالكا للأصل مسبقاً، بل يقوم بشرائه بناءً على طلب العميل، الذي يكون ملتزماً بتملك الأصل من خلال عقد تأجير ينتهي بالتمليك. وعند سداد جميع الأقساط المتفق عليها، تنتقل الملكية من المصرف إلى العميل تلقائياً².

أهم خصائص الإجارة المنتهية بالتمليك:

- توفر للمصرف عائداً على الأموال المستثمرة.
- تمنح العميل تمويلاً كاملاً لامتلاك الأصل دون الحاجة إلى دفع جزء من الثمن مقدماً.
- توفر مزايا ضريبية لكل من المصرف والمستأجر، يمكن الاستفادة منه³.

¹ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 133-134.

² عمر عبد الله كامل، مرجع سابق، ص 514.

³ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 135.

خامساً: مزايا التمويل بصيغة الإجارة:

1. بالنسبة للعميل:

- يُعتبر هذا النوع من التمويل تمويلاً خارج الميزانية، حيث تُعد تكلفة الاستئجار تكلفة إيرادية وليست تكلفة رأسمالية.
- يوفر هذا الأسلوب تمويلاً بديلاً عن الطرق التقليدية، كما يتيح للعميل إمكانية شراء الأصل الثابت المستأجر.
- يُعفي المستأجر من احتساب مخصصات الاهتلاك، والتعامل مع تقلبات قيمة الأصول الثابتة، وغيرها من الإجراءات المحاسبية والإدارية.
- يُحافظ على السيولة النقدية للعميل، مما يمكنه من استخدامها لأغراض أخرى أكثر أهمية.

2. بالنسبة للمصرف:

- تحقق هذه الصيغة إيرادات متنوعة للمصرف من خلال الأصول المؤجرة.
- تساهم في تنويع المنتجات المالية التي يقدمها المصرف، مما يعزز من مرونته في تقديم الحلول التمويلية.

- تُعتبر هذه الصيغة أقل مخاطرة مقارنة بصيغ أخرى مثل المضاربة والمشاركة.
- تمنح المصرف مزايا ضريبية يمكن الاستفادة منها.

المطلب الثالث: عقود المشاركة

تُشتق المشاركة لغةً من مصدر الفعل "شارك" بمعنى الخلط والمزج أو توزيع الشيء بين اثنين أو أكثر من باب الشيوخ، ونقول: "شارك التلميذ أستاذه في إنجاز العمل" بمعنى اشتركا في هذا الإنجاز. أما الشركة بفتح

الشين وكسر الرء، وثُقراً بكسر الشين وكسر الرء، فتعني اختلاط النصيبين فصاعداً بحيث لا نميز الواحدة عن الأخرى، ويُطلق اسم "الشركة" على العقد الذي يُبرم بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك¹.

أما اصطلاحاً، فالشركة عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون رأس المال والربح والخسارة مشتركاً بينهم². كما تُعرف على أنها عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح أو في العمل والربح³.

من خلال هذه التعاريف، نقول إن عقود المشاركة هي عقود تقوم على أساس الشركة في رأس المال أو العمل أو كليهما بين طرفين أو أكثر لتحقيق الربح وتشارك العائد وفقاً لما تم الاتفاق عليه. وتتميز عقود المشاركة بعنصر تقاسم الأرباح والمخاطر بين المتعاقدين، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولعقود المشاركة تطبيقات عديدة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وعلى رأسها المشاركة، المضاربة، المزارعة، والمساواة. وفيما يلي بيان لهذه العقود وخصائصها:

أولاً: عقد المشاركة

أ/ مفهوم عقد المشاركة:

يعرف عمر شابرا المشاركة على أنها شكل من أشكال تنظيم المشروعات، يتفق فيها طرفان أو أكثر على تمويل العمل وإدارته بنسب متساوية أو مختلفة، كما يتفقان على اقتسام الأرباح بنسب عادلة، أما الخسائر فيتم تحملها بنسبة رأس المال⁴.

¹ ناصري نصر الدين، عقود المشاركة وأهميتها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2024، ص 22.

² عمر عبد الله كامل، مرجع سابق، ص 420.

³ ناصري نصر الدين، المرجع نفسه.

⁴ Muhammad Umer Chapra, vers un système monétaire juste, série de traduction de travaux en économie islamique, institut islamique de recherches et de formation, No. 10, Arabie Saoudite, 1997, p 93.

والملاحظ في هذا التعريف أن الاشتراك في هذا العقد يكون في رأس المال والعمل، كما يكون الربح قسمة بين الأطراف حسب الاتفاق، إلا أنه في حالة خسارة المشروع، فإن تقاسم الخسارة لا يكون إلا بنسبة مساهمة كل طرف. والمشاركة عقد من عقود الأمانة، أي ليس فيها ضمان المكسب لأي طرف إلا في حالة التعدي أو التقصير. ولعل كون الربح غير مضمون في هذا العقد يُعتبر الميزة الأساسية للتمويل الإسلامي، الذي يقوم في جوهره على أسس التمويل التشاركي.

وبهذا يمكن تعريف صيغة المشاركة في المصارف الإسلامية على أنها شراكة بين المصرف والعمل، يتم بمقتضاها دفع رأس المال بحصص متفاوتة، وتوزع الأرباح حسب الاتفاق، أما الخسائر فتُقسّم على قدر حصص المشتركين في رأس مال المشاركة.

ب/ مشروعية عقد المشاركة:

أما من ناحية مشروعية المشاركة في الفقه الإسلامي، فقد اجتمع الفقهاء على جواز المشاركة بناءً على ما جاء في مصادر الشريعة الإسلامية. فقد ورد في القرآن الكريم (فهم شركاء في الثلث) (النساء: 12) كما جاء في الحديث القدسي، فيما يرويه النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه: (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خانه خرجت من بينهما)¹.

أما من ناحية الإجماع، فقد تعامل متقدمو هذه الأمة ومتأخروها بالمشاركة دون أن يُنكرها أحد منهم، فصار ذلك إجماعاً على جواز التعامل بها².

¹ رواه أبو داود برقم (3383)، كتاب البيوع والإجازات، باب: في الشركة، مجلد 03، ص 438.

² عطية الجبيري وسعد ميلاد، معوقات تطبيق التمويل الإسلامي "صيغة المشاركة" في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 01، العدد 04، 2019/12/24، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، ص 14.

ج/ مميزات صيغة المشاركة:

تُعد المشاركة، وخاصة ما يسمى بالمشاركة المتناقصة، من أنسب الصيغ التمويلية لدى المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بالنظر إلى طبيعة هذا العقد الذي يقوم في الأساس على المشاركة في العائد المحتمل، على عكس ما نجده في التمويلات التقليدية القائمة على الفائدة الثابتة بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله. فالمصرف الإسلامي بهذه الصورة لا يُعتبر مجرد دائن، بل يدخل كشريك مباشر في النشاط الاقتصادي، بما يضمن عدالة توزيع الخسارة والعائد. وبذلك تبرز المشاركة كبديل شرعي فعال لعمليات الإقراض المبنية على الفائدة التي نجدها في المصارف التقليدية.

ومن جهة أخرى، توفر هذه الصيغة السيولة الكافية للعملاء على المدى الطويل، كما يساهم المصرف في اتخاذ القرارات وتحديد طرق الإنتاج وضبط ومراقبة أداء المشروع، ويكون طرفاً في إدارة المشروعات بما لديه من خبرات وإمكانات. كما توفر المصارف للعميل إمكانية أن يحل محلها في ملكية المشروع، حيث تقوم بالتنازل عن حصتها في صيغة المشاركة دفعة واحدة أو عن طريق دفعات حسب ما تقتضيه شروط العقد¹.

د/ أنواع المشاركة في المصارف الإسلامية:

تُعد المشاركة من أدوات الاستثمار المالية طويلة الأجل وذات الصبغة الجماعية، ويمكن تقسيم المشاركات التي يتم التعامل بها في المؤسسات المالية الإسلامية إلى ما يلي:

¹ عادل بن عبد الرحمن أحمد بوقري، مرجع سابق، ص 16.

➤ المشاركة الثابتة:

وتُسمى بالمشاركة الدائمة أو المشاركة طويلة الأجل، ومن خلالها يقوم المصرف بالمساهمة في تمويل رأس مال مشروع معين، ويكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وما يترتب عنه من ربح أو خسارة حسب النسب المتفق عليها. إلا أن ما يميز هذا النوع أن حصص كل طرف في المشروع تبقى ثابتة إلى حين انتهائه.

➤ المشاركة المتناقصة:

وتُسمى المشاركة المنتهية بالتمليك، وتقوم على نفس مبدأ العمل في عقد المشاركة الثابتة، حيث يدخل المصرف كشريك ممول في شركة مع عميل معين لتجسيد مشروع ما، على أن يقوم المصرف بالتنازل عن حصصه في المشروع دورياً لصالح العميل إلى أن تنتهي ملكية المشروع بصفة كلية إلى الشريك أو العميل عند نهاية المدة المتفق عليها.

وعقد المشاركة المتناقصة يكون على صور عديدة، منها:

- أن يتفق المصرف مع العميل على أن يتنازل له عن حصصه في المشروع بعقد مستقل يكون بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة، وبهذا يكون العميل حرّاً في بيع حصته لشريكه أو التصرف فيها.
- أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع، وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر، بحيث يحصل المصرف على حصة بنسبة من صافي الدخل المحقق فعلياً، مع الاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل. وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل، تتحول ملكية المشروع له وحده.

• المشاركة المتناقصة عن طريق الأسهم: وفيها تُحدد حصص كل من المصرف والعميل على شكل أسهم يمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع، ويكون للعميل الخيار في شراء الأسهم المملوكة للمصرف بنسبة معينة كل سنة، وتتناقص أسهم المصرف إلى أن تعود ملكية أسهم المشروع كله إلى العميل.

➤ المشاركة المتغيرة:

وفيها يقوم المصرف بتمويل العميل بدفعات نقدية مقابل حصته من الأرباح النقدية، وهي تُعتبر بديلاً عن التمويل بالحساب الجاري المدين في المصارف التقليدية.

➤ المشاركة المباشرة:

وفي هذا النوع، يتم تقديم التمويل ويكون المصرف شريكاً في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، ويحدد البنك المساهمة المالية للعميل بنسبة تتراوح بين 25% إلى 40% من رأس مال المشروع، حسب نوع التجارة (داخلية أو خارجية)، وتوزع الأرباح حسب مساهمة كل طرف في رأس المال، وذلك بعد اقتطاع جزء يخصص للشريك لقاء إدارته للعملية وتسويق السلعة وتوزيعها. كما يتيح المصرف للعميل خيار شراء حصته، وذلك بموجب عقد جديد.

وتُعد المشاركة المباشرة من أهم أنواع المشاركة في المصارف الإسلامية، نظراً لخصائصها التي تشمل سرعة تصفية العمليات التجارية، وما ينتج عنها من زيادة معدل دوران رأس مال المصرف وإتاحة فرص استثمارية جديدة، فضلاً عن انخفاض المخاطر نتيجة توزيعها بين المصرف والشركاء. كما يمتلك المصرف القدرة على مراقبة المشاركين معه من خلال مقارنة نتائج أعمالهم التي تمت.

➤ المشاركة في رأس مال المشروع:

وتسمى بالمشاركة التشغيلية أو المساهمة في تمويل رأس مال المشروع، وتقوم في الأساس على عملية تقييم المصرف لأصول العميل المشارك لتحديد حجم التمويل المطلوب. ويُشترط ألا تقل مساهمة العميل في رأس المال عن نسبة معينة، باستثناء المشاريع المرتبطة بالمجال الصناعي، حيث لا تشترط فيها المصارف عادةً على الشريك تقديم أي مساهمة، وتقتصر مساهمته على الأصول التي تم تقييمها، والتي تمثل حصته بالإضافة إلى جهده الإداري¹.

ج/ المميزات التي تحققها المشاركة:

- يلزم نظام المشاركة المصارف بالبحث الدقيق والعميق، واختيار أفضل مجالات الاستثمار، وأرشد الأساليب، بالإضافة إلى الدراسة المكثفة لجدوى المشاريع، مما يحقق تعاون المال مع خبرة العمل في دعم الاقتصاد الوطني.
- يُحفّز أسلوب المشاركة المصارف على تسخير قدراتها الفنية في الاستخدام الأمثل لمواردها المالية، بما يحقق حركة اقتصادية وعمرانية في المجتمع.
- يضمن نظام المشاركة استثمار الأصول المالية المُعطلة في المجتمع، ويكفل النهوض باقتصاديات العالم الإسلامي.
- يُحفّز نظام المشاركة المصارف الإسلامية على التكيف المستمر مع التطورات والأزمات، ومواجهة الظروف الطارئة.
- عدالة توزيع الأرباح في نظام المشاركة تحول دون استغلال أموال الناس بالباطل².

¹ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 144.

² محمود عبد الكريم إرشيد، مرجع سابق، ص 39-40.

ثانيا: المضاربة

أ/ ماهية المضاربة:

المضاربة لغة مشتقة من الضرب في الأرض، وهي السعي لطلب الرزق. ويقصد بها أيضًا القطع، أي اقتطاع رب المال جزءًا من ماله للمضارب ليتاجر به. والضرب في الأرض بمعنى السير فيها. والمضاربة لغة أهل العراق، أما القراض فهي لغة أهل الحجاز، وهما اسمان لمسمى واحد. والقراض مأخوذ من "قَرَضَ" بمعنى قطع جزءًا من المال للعامل أو قطع جزءًا من الربح¹.

وأهل الحجاز يطلقون عليها "القراض" لأن رب المال يأخذ قراضًا من ماله ويسلمه للطرف الآخر ليعمل فيه، أما أهل العراق فيطلقون عليها "المضاربة" لأن كلا من صاحب المال والعامل يضرب في الربح بسهم، أي أن لكل منهما حصة من الربح².

أما اصطلاحًا عرف الفقهاء المضاربة بوجهات نظر مختلفة فقد عرفها ابن رشد بأنها: "أن يعطي الرجل الرجل المال ليتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليه، ثلثًا أو ربعًا أو نصفًا".

وعرفها ابن قدامة بأنها: "أن يدفع رجل ماله إلى آخر ليتجر له فيه، على أن ما حصل من الربح يقسم بينهما حسب ما يشترطانه"³.

¹ سليم موساوي، مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2016، ص 98.

² محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 02، الأردن، 2008، ص 90.

³ المرجع نفسه.

وعرفها الزحيلي بأنها: "عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك رأس المال وعامل يقوم بالاستثمار

بما لديه من خبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها. أما الخسارة، إذا

وقعت، فيتحملها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله".

ويختلف تعريف الزحيلي عن التعريفين السابقين في ذكره كيفية تقاسم الخسارة إن وقعت، حيث يرى

أن الخسارة المالية يتحملها صاحب المال كونه المشارك برأس المال، في حين أن المشارك بعمله قد خسر

جهده وعمله دون مقابل. كما أنه أوضح أن المضاربة تتكون من طرفين، أحدهما يقدم المال، والآخر يقدم

العمل والإدارة¹.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن المضاربة مشاركة بين طرفين، أحدهما بماله ويسمى

"صاحب المال" أو "رب المال"، والآخر بعمله ويسمى "المضارب"، على أن يتم اقتسام الربح بينهما حسب ما

يتفقان عليه. أما في حال وقوع الخسارة، فإن رب المال يستعيد رأس ماله الذي شارك به، بينما يخسر

المضارب جهده الذي شارك به.

ب/ حكم المضاربة:

المضاربة مشروعة لقول الله تعالى: (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله) (المزمل:

20).

كما أقر النبي ﷺ بعد البعثة النبوية عمله في المضاربة بمال السيدة خديجة رضي الله عنها في شبابه² وقال

عليه الصلاة والسلام: "ثلاث فيهن البركة: البيع إلى أجل، والمقارضة، وخط البر بالشعير للبيت لا للبيع"³.

¹ وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 438.

² المرجع نفسه.

³ رواه ابن ماجه برقم (2289)، كتاب التجارات، باب الشركة والمضاربة، مجلد 03، ص 605.

ج/ أطراف المضاربة:

اتفق الفقهاء على أن أطراف المضاربة تتمثل في:

- رب المال.
- المضارب.
- رأس مال المضاربة.
- عمل المضارب.
- الربح المتحقق من المضاربة.
- صيغة المضاربة¹.

د/ أحكام عامة للمضاربة:

- المضارب يده يد أمان، ولا ضمان عليه إلا في حال التعدي أو التقصير.
- يكون المضارب وكيلاً في المال المضارب فيه.
- إذا فسدت المضاربة بسبب اختلال أحد شروطها، يُعامل المضارب على أساس كونه أجيئاً يستحق أجر عمله، سواء ربح المشروع أو فشل.
- يجوز لطرفي المضاربة فسخ العقد بشرط علم المضارب.
- يجوز لرب المال أن يطلب من المضارب ضماناً مقابل مخاطر التعدي أو التقصير أو مخالفة بنود عقد المضاربة².

¹ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 148.

² سامر مظهر قطنجي، مرجع سابق، ص 307.

هـ/ تطبيقات المضاربة في المؤسسات المالية الإسلامية:

تعمل المصارف الإسلامية بشكل كبير على تطبيق صيغة المضاربة في تعاملاتها المالية، كون هذه الصيغة تحقق انسجامًا حقيقياً بين رؤوس الأموال التي تقتدر إلى الخبرة أو الوقت اللازم للإدارة، وبين أولئك الذين يمتلكون الخبرة والجهد والوقت الكافي ويفتقرون إلى رأس المال. وتظهر في هذه الصيغة علاقة الشراكة التي تنشأ بين المصرف والعميل، على عكس المصارف التقليدية التي تقوم على علاقة الدائن بالمدين. إلا أن أسلوب المضاربة يُعد أكثر مخاطرة من غيره من أساليب التمويل الإسلامية، حيث يقدم المصرف المال للمضارب، الذي يكون مسؤولاً عن تشغيله والإشراف عليه. وتتقسم صيغة المضاربة في الفكر المصرفي الحديث إلى قسمين:

1. المضاربة الأصلية:

في هذا النوع يكون رب المال هو العميل المودع، بينما يكون المصرف هو المضارب، وهي غير مطبقة في المصارف على أرض الواقع.

2. المضاربة المشتقة:

في هذا النوع، يصبح المصرف صاحب المال، ويدخل في عقد مضاربة مع عميل ثانٍ يكون هو المضارب بالعمل. وبناءً على ذلك، تُعتبر المضاربة في المؤسسات المالية الإسلامية عقد شراكة بين المصرف، الذي يتولى توفير المورد المالي، والعميل، الذي يتولى العمل مقابل حصة من الربح، بينما يتحمل المصرف الخسارة كاملة، كونه يقدم رأس المال بالكامل¹.

وذهب آخرون إلى تقسيم صيغ المضاربة التي تتعامل بها المؤسسات المالية الإسلامية إلى:

¹ عادل بن عبد الرحمن احمد بوقري، مرجع سابق، ص 10.

1. المضاربة المطلقة:

وتُسمى "مطلقة" لأنها تتم دون أي قيود أو شروط، حيث يقدم المصرف رأس المال إلى المضارب دون أن يفرض عليه تحديد نوع العمل، أو المكان، أو الزمان، أو طبيعة النشاط، أو الجهات التي يتعامل معها.

2. المضاربة المقيدة:

وتقوم على شروط يضعها المصرف للمضارب، حيث يتم دفع المال إلى عميل معين مع اشتراط العمل في بضاعة معينة، أو في بلد معين، أو استهداف أسواق محددة، أو التعامل مع جهات معينة. وعلى هذا، يجوز أن يشترط رب المال على المضارب ألا يتاجر إلا في سلع تحقق في عرف السوق حدًا معينًا من الربح.

وتُعتبر المضاربة أداة فعالة في جذب الودائع، نظرًا لاعتمادها على أسس المشاركة في الربح دون إدارة مباشرة من المودع. فعند إيداع العميل لأمواله في المصرف، فإنه يترك للمصرف مسؤولية اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة باختيار الاستثمار، وإدارته، ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

وفي هذه الحالة، يشترك الطرفان (العميل والمصرف) في توزيع الأرباح، بينما تُوزع الخسارة حسب مساهمة المودع في مال المضاربة، الذي يكون مختلطًا من أموال مودعين آخرين. والأصل أن الخسارة يتحملها المودع، دون مشاركة المصرف الإسلامي، إلا بنسبة مساهمته في مال المضاربة من ماله الخاص¹.

وقد أضافت المصارف الإسلامية عنصرين إلى نظام المضاربة التقليدي:

✓ حق المصرف في خلط أموال المودعين في إجمالي رأس المال الموجه للمضاربة.

¹ وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 439-440.

✓ حق المصرف في خلط رأس ماله الخاص مع أموال المودعين الآخرين في عملية المضاربة. وقد كان لهذه الإجراءات أثر كبير على زيادة حجم الأموال الاستثمارية الموجهة للمضاربة، حيث ساهمت في جذب المزيد من رؤوس الأموال وتوظيفها في مشاريع استثمارية متنوعة. كما أدت إلى تنويع مجالات الاستثمار، مما يعزز من فرص تحقيق الأرباح وتقليل التركيز في قطاعات محددة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت هذه الإجراءات في التقليل من المخاطر، حيث يتم توزيع الخسائر بين جميع المستثمرين بدلاً من أن يتحملها كل مستثمر على حدة، مما يقلل من الأثر السلبي للخسائر المحتملة. كما أنها أدت إلى تحميل المضارب جزءاً من الخسارة في حال وقوعها، بدلاً من أن يتحملها المودعون بالكامل، مما يعزز من مسؤولية المضارب ويدفعه إلى تحقيق أفضل أداء ممكن في إدارة الأموال.

كما أضافت المصارف الإسلامية عنصراً آخر وهو تكوين احتياطي استثمار، وهو عبارة عن اتفاق بين المصرف والمودع على اقتطاع نسبة معينة من ربح المضاربة سنوياً لصالح صندوق يتولى المصرف إدارته. ويشبه هذا الصندوق الأرباح المحتجزة في المصارف التقليدية، حيث يكون بمثابة ملجأ لتغطية الخسائر أو دعم الأرباح في السنوات التي تتخفّض فيها العوائد¹.

ثالثاً: المزارعة

أ/ ماهية المزارعة:

تشق المزارعة لغةً من الزرع، وهو طرح الزرعة أو إلقاء البذرة على الأرض. وذكر اللغويون: زرع الحب، يزرعه زرعاً وزراعةً، بذره، وقيل: الزرع نبات كل شيء يُحَرَّث²، والاسم الزرع، وجمعه زروع، والزريعة (بتخفيف الراء) هي الحب الذي يُزرع. والمزارعة على وزن المفاعلة، والمقصود بها المعاملة في الأرض

¹ عادل بن عبد الرحمن أحمد بوقري، مرجع سابق، ص 12.

² سليم موساوي، مرجع سابق، ص 125.

الزراعية ببيع ما يخرج منها، ولكن البذر يكون من مالها، والمقصود التفاهم مع الرجل على زرع الأرض على أن يكون له نصيب من المحصول¹.

أما اصطلاحاً، فقد وردت عدة تعاريف لعقد المزارعة تختلف فيما بينها باختلاف التكيف الفقهي والمذهب. ومن بين هذه التعريفات، تعريف الزحيلي الذي عرّفها بأنها: "أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجراً"².

وهي عقد بين مالك الأرض والمزارع على أن يزرعها ويقسم المحصول بينهما حسب الاتفاق، وتسمى أيضاً بالمحاكلة، والقراح، والمخابرة³.

والمزارعة عقد شركة بين طرفين أو أكثر، يملك أحدهما الأرض ولا يستطيع العمل على زراعتها، ويقدم الطرف الآخر العمل والخبرة والجهد. ويتم الاتفاق على معاملة الأرض وزراعتها مقابل اقتسام ما يخرج منها، فيكون المحصول قسمة بينهما. وبهذا، فالمزارعة عقد من عقود المشاركة، يقدم أحد طرفيه رأس المال المتمثل في الأرض، فيما يقدم الطرف الثاني الخبرة، والعمل، والجهد اللازم لزراعة هذه الأرض، مع المتابعة المستمرة والإشراف⁴.

من خلال هذه التعريفات، يمكن القول إن المزارعة وسيلة من وسائل الاستثمار الفلاحي بصيغة مشروعة، حيث تعود بالفائدة والربح للطرفين، سواء لمالك الأرض غير القادر على زراعتها، أو لصاحب

¹ مسلم الطاهر، عقد المزارعة لتنمية واستثمار الأراضي الزراعية الوقفية في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 69، 2022/11/05، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، ص 771.

² بن ساعد سعاد وبوفاغس سعيدة، صيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي. المزارعة والمغارس والمساواة أنموذجاً، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 01، 2021/06/27، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، ص 299.

³ عمر عبد الله كامل، مرجع سابق، ص 503.

⁴ سليم موساوي، مرجع سابق، ص 125.

الخبرة القادر على الزراعة وتنقصه الأرض. فيتم توزيع المحصول بينهما وفقاً لما تم الاتفاق عليه، وبهذا يستفيد مالك الأرض من أرضه، وصاحب العمل من خبرته.

ب/ حكم المزارعة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز المزارعة، واستدلوا بالسنة النبوية الشريفة وعمل الصحابة. ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن نافع، أن عبد الله بن عمر أخبره أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع. وفي رواية، أنه قال: "ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث أو الربع"¹. والمقصود أن رسول الله ﷺ قد تعامل مع يهود خيبر على أن يزرعوا الأرض، ولهم حصة مما يخرج منها. وجاء في معالم السنن: "المزارعة عمل المسلمين في بلدان الإسلام وأقطار الأرض شرقها وغربها، لا أعلم أنني رأيت أو سمعت أهل بلد أو صقع من نواحي الأرض التي يسكنها المسلمون يُبطلون العمل بها"².

ج/ أحكام المزارعة:

يشترط في المزارعة عدة أحكام، نذكر منها:

- ✓ يشترط صلاحية الأرض للزراعة، وأن يدع مالك الأرض الحرية للمزارع في العمل فيها بلا مانع، وفي المقابل، يشترط أن يُعلم المزارع مالك الأرض بما يزرع فيها.
- ✓ اشتراط معلومية نوع البذور التي تُزرع في الأرض.
- ✓ يجب أن تكون مدة المزارعة معروفة ومتفقاً عليها، وأن تكون كافية لزراعة الأرض وخروج المحصول.
- ✓ يجب أن يكون الطرفان مشتركين في المنتج، وأن يعلم كل طرف حصته بنسبة شائعة في الجملة، إلا أنه لا يجوز اشتراط حصة معلومة من الناتج، لأن ذلك ينافي أسس الشركة.

¹ سعاد بن ساعد، مرجع سابق، ص 302.

² المرجع نفسه، ص 303.

- ✓ يشترط أن تكون حصص الطرفين من المنتج، ولا يصح تقديم مبلغ كأجرة للمزارع أو غير ذلك، لأن المزارعة ليست من الإجازات المطلقة، بل هي إجازة للأرض مقابل بعض الناتج منها.
- ✓ عند فساد المحصول أو عدم إنتاج الأرض وخسارة المشروع، فإن المزارع يخسر عمله وجهده، بينما يخسر صاحب الأرض منفعة أرضه، ولا يكون على أحدهما تعويض.
- ✓ كل عمل متعلق بالأرض أو إصلاحها يكون على عاتق المزارع، لأن العقد يشملها، بينما تُقتسم النفقات المتعلقة بالزرع بين الطرفين، كلٌّ حسب حصته¹.

رابعاً: المساقاة

أ/ ماهية المساقاة:

يُشتق لفظ المساقاة في اللغة من السقي، فنقول: "سقى ماشيته أو أرضه" بمعنى جعل لها الماء²، والسقاء يكون للبن والماء، والقربة تكون للماء خاصة. وقولهم "سقاء" بمعنى رمى، و"أسقاء" أي قال له: سقيا، وسقاء الله الغيث أي المطر. والمساقاة لغة أهل الحجاز، ويطلق عليها أهل العراق اسم "المعاملة"، وهي رزق المعامل الذي جُعل له مقابل عمله³. ونقول: "ساقا الرجل رجلاً نخله" أي دفعه إليه واستعمله على أن يعمره ويسقيه ويقوم بمصلحته، ويكون له من ريع ذلك جزء معلوم⁴.

¹ سامر مظهر قطنجي، مرجع سابق، ص 316-317.

² عريبي عثمان، دور الوقف الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، المزارعة والمساقاة أنموذجا (دراسة شرعية قانونية مقارنة)، مجلة المعيار، المجلد 27، العدد 04، 2023/06/05، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، ص 495.

³ العيفة عبد الحق ومومني إسماعيل، متطلبات تطوير تمويل صيغ المشاركات الزراعية في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 01، 2021/06/27، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، ص 1744.

⁴ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 154.

أما اصطلاحاً، فيُراد بالمساقاة دفع كل شجر مُثمر وما أُلحق به لإصلاحه نظير جزء من غلّته¹.

فالمساقاة شكل من أشكال المضاربة، حيث تُقدّم الأشجار إلى من يعمل فيها على أن تُقسم الثمار بين الطرفين. وقد عرّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المساقاة على أنها عقد بين مالك الشجر عيناً أو منفعةً ومن يعمل فيها (المساقى)، على أن يكون الناتج بينهما بنسبة معلومة محددة عند العقد².

من خلال هذه التعاريف، نجد أن المساقاة عقد مشاركة بين طرفين، أحدهما مالك الشجر، سواء بامتلاكه الأرض وشجرها أو منفعتها، والآخر شريك بعمله وجهده وخبرته، ويُسمى "الساقى". ويقضي هذا العقد بأن يعمل الساقى على إصلاح الشجر وسقيه والاهتمام به، على أن يكون منتوج هذا الشجر من ثماره مقاسمة بين الطرفين حسب المتفق عليه في العقد.

ب/ أحكام المساقاة:

- ✓ يشترط أن تكون المساقاة في الشجر المثمر، وقد أجاز بعض الحنفية المعاملة على الشجر غير المثمر، مثل الجوز والصفصاف والأشجار التي يُحتطب منها، بينما ذهب المالكية إلى جوازها على الزروع والأشجار المثمرة ذات الفصول الثابتة، كالعنب والنخيل وغيره.
- ✓ يشترط أن يُبرم عقد المساقاة قبل بدء صلاح الثمرة دون تأخير.
- ✓ يجب أن تكون مدة المساقاة معلومة ومتفقاً عليها.
- ✓ يشترط أن يشترك طرفا العقد في المنتوج والثمر، وتكون حصة كل منهما نسبة عامة.

¹ عثمان عريبي، مرجع سابق، ص 495.

² عبد الحق العيفة، مرجع سابق، 1745.

✓ العقد في المساقاة ملزم للطرفين، ولا يجوز لأحدهما الرجوع عنه أو الامتناع عن تنفيذه دون رضا الطرف الآخر¹.

ج/ أوجه الشبه بين المساقاة والمزارعة:

عند النظر إلى المساقاة والمزارعة، نجد تشابهاً كبيراً بينهما من حيث الأحكام والتعاريف والطبيعة الاستثمارية لهذا النوع من العقود. إلا أن المساقاة تختلف عن المزارعة في أن الأولى تتعلق بدفع الأرض وما فيها من شجر إلى العامل (المساقى)، بينما في المزارعة يتم دفع الأرض فقط للمزارع. وبهذا، فإن المساقاة أقرب إلى عقد إجارة، حيث تكون الأجرة فيها حصة من ثمر الشجر، أما المزارعة، فتكون الأجرة فيها ببعض محصول الأرض².

د/ صيغة المزارعة والمساقاة في الفكر المصرفي الحديث:

يحظى التمويل الزراعي في العالم الإسلامي بأهمية كبيرة، نظراً للمستجدات على الساحة الإقليمية والعالمية، وتغير الخريطة الجيوسياسية، بالإضافة إلى آثار الاحتباس الحراري والتغير المناخي، التي تلقي بظلالها الثقيلة على مستقبل الأمن الغذائي للشعوب والمجتمعات.

وتأتي صيغ المزارعة والمساقاة من بين أهم الأساليب لرفع كفاءة تمويل هذا القطاع. وتتجنب المصارف غير الزراعية الدخول في العمليات التمويلية بالقطاع الزراعي، نظراً لارتفاع نسبة المخاطر فيه، والمتعلقة أساساً بعوامل المناخ وتذبذب الأمطار.

ورغم الطبيعة التشاركية للعمل المصرفي الإسلامي، فإن الدخول في مثل هذه المشاريع يكون بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، حيث يكون المصرف الإسلامي شريكاً ممولاً، يضمن توفير الموارد

¹ سامر مظهر قطنجي، مرجع سابق، ص 317-318.

² عادل بن عبد الرحمن أحمد بوقري، مرجع سابق، ص 53.

المالية لمشاريع الري، واستصلاح الأراضي، وزراعتها وتطويرها، ومن ثم إدارة هذه المشاريع وفق مبدأ الربحية التجارية.

أما الطرف الثاني فيكون صاحب البستان أو المزارع القائم على الأرض بالسقي والخدمة، وقد يكون طالب التمويل هو صاحب الأرض الذي يرغب في زراعتها وسقيها وتطويرها. وتُعد مشاريع تملك الأراضي واستصلاحها وزراعتها وسقيها من أشكال المشاركات التنموية التي ينبغي أن تحظى بالأولوية والعناية من قبل المصارف الإسلامية¹.

هـ/ أهمية عقد المزارعة والمساقاة:

- يعود عقد المزارعة والمساقاة بالنفع على كلا الطرفين: صاحب الأرض الذي لا يستطيع خدمتها بنفسه، والمزارع الذي يتقن الزراعة لكنه لا يمتلك الأرض.
- تُعد المزارعة والمساقاة من منهج الشريعة الإسلامية الذي يدعو إلى تعمير الأرض واستثمار خيراتها، مما يشجع على الاستثمار الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة.

¹ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 155.

المبحث الثاني: أساليب التمويل الإسلامي في السوق المالية

تُعد الأسواق المالية أحد المحاور الرئيسية في الدورة الاقتصادية الحديثة، لما تؤديه من دور محوري في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. وقد سعت المالية الإسلامية إلى تطوير أدوات خاصة بها تتماشى مع الضوابط الشرعية، فأنشأت بدائل تمويلية مبتكرة تخلص من الفوائد والغرر. ويهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز أساليب التمويل الإسلامي في السوق المالية، من خلال عرض الصيغ المعتمدة وآليات تفعيلها. كما يُبرز التحديات المرتبطة بتطبيق هذه الأدوات في البيئة المعاصرة، ومدى قدرتها على تحقيق الكفاءة والاستقرار.

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية

تناول هذا المطلب الصكوك الإسلامية بوصفها إحدى أبرز أدوات التمويل في السوق المالية المعاصرة. وتمثل الصكوك بديلاً شرعياً عن السندات التقليدية، لما تتسم به من توافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً: تعريف الصكوك:

1. لغة: الصكوك هي جمع صك وهو في اللغة الضرب¹، قال ابن فارس " الصادر والكاف أصل يدل على تلاقي شيئين بقوة وشدة، حتى كأن أحدها يضرب الآخر"²، ويطلق الصك ويراد به الكتاب الذي تكتب فيه المعاملات والأقارير³، وهو تعريب لكلمة جك الفارسية.

¹ ابن منظور، لسان العرب، المجلد 04، الجزء 32، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 2474.

² أبي حسين أحمد ابن فارس ابن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار احياء التراث العربي، الطبعة 01، بيروت، لبنان، 2001، ص 539.

³ أحمد ابن محمد ابن علي المقري الفيومي، المصباح المنير، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، الطبعة 02، مصر، ص 345.

2. اصطلاحاً: أما اصطلاحاً فقد عرفت الصكوك "بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في

ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد

تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله¹.

وتعرف بصكوك الاستثمار لتمييزها عن الأسهم وسندات القرض، كما عرفت بأنها أوراق مالية محددة

المدة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، تخول مالكيها منافع وتحمله مسؤوليات بقدر ملكيته².

ومن هنا يمكن تعريف الصكوك بأنها أوراق مالية تمثل حصصاً شائعة وتتميز بأنها قابلة للتداول

ومحددة المدة، وتكون وفق الضوابط الشرعية.

ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية

تتميز الصكوك الإسلامية بعدة سمات تجعلها مختلفة عن غيرها من أدوات التمويل، ويمكن تلخيص

أبرز خصائصها فيما يلي:

➤ تمثيلها لحصص ملكية فعلية:

الصكوك الاستثمارية تمثل ملكية مشتركة في أصول حقيقية تدر دخلاً، وتستخدم حصيلتها في

مشاريع إنتاجية أو استثمارية³. وتمنح لحامليها حقوقاً مثل الإشراف، وتقاسم الأرباح، والتصرف بالصك،

والمشاركة في تصفية الأصول حسب ما تنص عليه نشرة الإصدار.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2016، ص 468.

² حامد حسن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2011، ص 322.

³ Muhammad Taqi Usmani, (Sukuk and their contemporary applications), p03, accessed: 07/07/2025, <https://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2009/11/Sukuk-and-their-Contemporary-Applications.pdf>.

➤ وحدات مالية متساوية القيمة:

تُطرح الصكوك بفئات متساوية في القيمة ومسجلة رسميًا، لأنها تمثل حصصًا متكافئة في ملكية أعيان أو منافع أو مشاريع قائمة، مما يسهل تداولها في الأسواق المالية¹.

➤ قيمة اسمية محددة:

لكل صك قيمة اسمية واضحة، مذكورة في نشرة الإصدار، وتشمل هذه النشرة عادةً تفاصيل عن طريقة توزيع الأرباح بنسب متفق عليها مسبقًا².

➤ المشاركة في الربح والخسارة:

يُشارك حامل الصك في الأرباح بحسب نسبة مساهمته أو حسب ما توضحه نشرة الإصدار، دون تحديد ربح مضمون سلفًا، خلافًا لما هو معمول به في السندات التقليدية. وفي حال حدوث خسائر، يتحملها حملة الصكوك بنسب ملكيتهم، تماشيًا مع قاعدة "الغنم بالغرم" في الفقه الإسلامي³.

¹ عبد الملك منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة الى تشريعات جديدة، مداخلة في المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، 31 ماي الى 03 جوان 2009، ص 10.

² علي القرة داغي، صكوك الاستثمار: تأصيلها وضوابطها الشرعية، مداخلة في منتدى التمويل والاستثمار الإسلامي الأول للشرط الأوسط، الأردن، 01-02 مارس 2010، ص 11.

³ سليمان ناصر، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، مداخلة في المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر 2013، ص 04.

➤ إصدارها وفق عقد شرعي:

تعتمد الصكوك في إصدارها على عقود شرعية متفق عليها في الفقه الإسلامي، مثل عقود المشاركة، المضاربة، السلم، أو الاستصناع، ولكل عقد منها ضوابطه الفقهية الخاصة التي تنعكس على طبيعة الصك ومحتواه¹.

➤ الامتثال للشرعية الإسلامية:

يجب أن تكون جميع تعاملات الصكوك خالية من الربا، ويُشترط أن تُستثمر الأموال في مشاريع وأنشطة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وإذا لم تُراع هذه الضوابط، فإن الصك يُعد غير مشروع من الناحية الفقهية، ولا يجوز تداوله أو الانتفاع بأرباحه².

➤ تحمّل التكاليف المرتبطة بالأصول:

يتحمّل مالك الصك التكاليف والتبعات الناتجة عن ملكية الأصول التي يمثلها الصك، سواء كانت منافع أو خدمات أو ممتلكات مادية، وهو المسؤول عنها قانونيًا وماليًا، لا الجهة المصدرة.

➤ قابلية التداول:

من حيث الأصل، يمكن تداول صكوك الاستثمار في الأسواق الثانوية، ما لم توضع عليها قيود تمنع ذلك أو تحدّ منه.

ثالثاً: أنواع الصكوك

تتفرع الصكوك الإسلامية الى 3 فروع كالتالي:

¹ فؤاد محمد محيسن، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، مداخلة في ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، 2009، ص 19.

² عبد الملك منصور، مرجع سابق، ص 22.

1- الصكوك القائمة على المشاركة:

يحتوي هذا النوع من الصكوك على:

أ/ صكوك المضاربة:

تُعرف صكوك المضاربة بأنها أدوات استثمارية تقوم على مبدأ المضاربة، أي تقديم رأس المال من طرف المكتتبين، بينما تتولى جهة الإصدار مسؤولية إدارة وتشغيل هذا المال. ويتم إصدار هذه الصكوك في شكل وحدات متساوية القيمة، تُسجل بأسماء مالكيها، وتُعبّر عن حصص ملكية مشتركة في رأس مال المضاربة وما ينتج عنه من أرباح أو خسائر¹

ب/ صكوك المشاركة:

صكوك المشاركة هي وثائق مالية تمثل مساهمة في مشاريع تُدار بعقد شراكة شرعي، وتُستخدم لتمويل مشاريع قائمة أو جديدة. يُصبح المستثمرون شركاء في المشروع من خلال شراء الصكوك، وتُحدد نشرة الإصدار تفاصيل مثل رأس المال، طبيعة النشاط، أسلوب الإدارة، وتوزيع الأرباح. وتُحمل الخسائر على الشركاء حسب نسبة مساهمتهم².

¹ حسين شحاتة وعطية فياض، الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية، دار الطباعة والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001، ص 72.

² حسين شحاتة وعطية فياض، المرجع نفسه.

ج/ صكوك المزارعة:

صكوك المزارعة هي أوراق مالية متساوية القيمة تُطرح للاكتتاب بهدف تمويل مشروع زراعي، حيث تُستخدم الأموال المجموعة في تنفيذ هذا المشروع. ويُعدّ المشتركون في هذه الصكوك شركاء في الأصول الناتجة عن المشروع الزراعي، وفقًا لما يُحدده عقد المزارعة من نسب وأحكام¹.

2-الصكوك القائمة على البيع:

وتضم ثلاث أنواع:

أ/ صكوك السلم:

صكوك السلم هي أدوات مالية تمثل ملكية لحصة محددة في رأس مال يُستخدم لتمويل شراء سلع تُسلّم في وقت لاحق، بينما يُدفع ثمنها مقدّمًا. وتُستثمر حصيلة هذه الصكوك في شراء تلك السلع وبيعها لاحقًا للعملاء، ويكمن العائد لحملة الصكوك في الأرباح الناتجة عن هذا البيع².

ب/ صكوك المرابحة:

صكوك المرابحة هي أدوات مالية تُستخدم لتمويل عمليات بيع بالمرابحة، حيث تشتري المؤسسة المالية سلعةً لصالح المستثمرين وتبيعها للعميل بهامش ربح محدد. تُستخدم عادة في تمويل مشاريع كبيرة، ويكمن العائد في الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع وفقًا لعقد الإصدار³.

¹ صفية أحمد أبوبكر، الصكوك الإسلامية، مداخلة في المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي إلى 03 جوان 2009، ص 12.

² كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية والتحديات المعاصرة، مداخلة في المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي إلى 03 جوان 2009، ص 15.

³ فؤاد محمد محيسن، مرجع سابق، ص 28.

ج/ صكوك الاستصناع:

صكوك الاستصناع هي أوراق مالية متساوية القيمة تُطرح للاكتتاب بهدف تمويل تصنيع سلع أو تجهيزات محددة، وفقاً لمواصفات يتم الاتفاق عليها مسبقاً. وتُستخدم الأموال المتحصلة من الاكتتاب في تنفيذ عملية الاستصناع، بحيث تصبح السلعة المصنعة مملوكة لحملة الصكوك¹.

3-الصكوك القائمة على الإجارة:

صكوك الإجارة هي أدوات مالية متساوية القيمة تمثل ملكية مشتركة في منافع أصول ثابتة قابلة للتأجير، أو في خدمات محددة تُقدّم مستقبلاً. تصدر هذه الصكوك بناءً على عقد إجارة، حيث تُمنح للمستثمرين حقوق الاستفادة من تلك المنافع أو الخدمات مقابل عائد متفق عليه².

المطلب الثاني: التأمين التكافلي

يتناول هذا المطلب عقد التأمين التكافلي كإحدى الصيغ التمويلية الحديثة التي تبنتها المؤسسات المالية الإسلامية. ويُعد هذا النوع من التأمين بديلاً شرعياً للتأمين التجاري، قائماً على مبدأ التعاون والتكافل بين المشتركين.

أولاً: مفهوم التأمين التكافلي

يُعد التأمين التكافلي بديلاً إسلامياً للتأمين التقليدي، ويتفرع إلى نوعين رئيسيين: التأمين العائلي والتأمين العام. ويقوم هذا النظام على مبدأ التعاون والتضامن، حيث يتعهد مجموعة من الأفراد بدعم بعضهم البعض في مواجهة الأخطار المحتملة. ويقوم المشاركون بإيداع مبالغ مالية في صندوق مشترك على أساس

¹ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 131.

² سامر مظهر قطنجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 360.

التبرع، وتستخدم هذه الأموال لاحقاً لتعويض الأعضاء المتضررين من حوادث أو خسائر محددة¹. ويرى الدكتور عبد الستار أبو غدة أن التأمين التكافلي يقوم على مبدأ تشارك مجموعة من الأفراد في نظام يهدف إلى التآزر والتعاون عند وقوع الضرر على أحدهم، إذ يتم تعويض المتضرر من خلال الأقساط التي يساهم بها المشتركون على سبيل التبرع².

أما الشيخ مصطفى الزرقا، فيصف التأمين التكافلي بأنه وسيلة لتحويل الأعباء الناتجة عن الأضرار - التي قد يصعب على الفرد تحملها وحده - إلى الجماعة، بحيث تتوزع تبعاتها بينهم فتخف حدتها، مما يتيح تقليص الأثر الناتج عنها إلى أدنى درجة ممكنة. ويهدف هذا النظام في جوهره إلى تعويض آثار المخاطر إذا تحققت، عبر روح التضامن الجماعي³.

يعرف التأمين التكافلي أيضاً على أنه نظام يقوم على تعاون جماعة من الأفراد، يُطلق عليهم "هيئة المشتركين"، تجمعهم مواجهة أخطار مشتركة، ويتفقون على التخفيف من آثار هذه الأخطار عند وقوعها على أحدهم، من خلال تعويضه عن الضرر الحاصل. ويتم ذلك عبر مساهمة كل فرد بمبلغ مالي يُدفع بشكل تبرعي، ويُعرف بالقسط أو الاشتراك، وفق ما يُنص عليه في عقد التأمين. وتتولى شركة التأمين التكافلي إدارة هذه العملية، إلى جانب استثمار أموال الصندوق لصالح المشتركين، مقابل نسبة من الأرباح بصفتها مضارباً، أو أجر مقطوع بصفتها وكيلًا، أو كليهما معاً⁴.

¹ مجلس الخدمات الإسلامية، (المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي)، ديسمبر 2009، ص 02، تاريخ الاسترداد: 2025/05/25، <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/>

² عبد الستار أبو غدة، التبرع والهبة وأهميتها كبداية للتعويض في التكافل، مداخلة في منتدى التكافل الدولي السعودي الأول، جدة، 2004، ص 03.

³ كريمة عمران، دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 112.

⁴ حسين حامد حسان، أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، مداخلة في المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي، دبي، 2004، ص 03.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن التأمين التكافلي هو نظام تعاوني يقوم على مبدأ التبرع، يهدف إلى تحقيق التضامن بين مجموعة من الأفراد يُطلق عليهم "المشركون"، يتعرضون لأخطار متشابهة، ويتعهد كل منهم بالمساهمة في صندوق مشترك يُستخدم لتعويض من يتعرض منهم لضرر ناتج عن تحقق خطر معين. وتُدار هذه العملية من قبل شركة تأمين تكافلي تتولى إدارة العمليات واستثمار الأموال نيابة عن المشتركين، إما بصفتها مضارباً مقابل نسبة من الربح، أو وكيلأً بأجر معلوم، أو بالجمع بين الصيغتين. ويهدف هذا النظام إلى توزيع الأعباء وتقليل الآثار المالية للأضرار من خلال روح التعاون والتكافل، بما ينسجم مع المبادئ الإسلامية.

ويُطلق على التأمين التكافلي تسميات متعددة، تعكس طبيعته ومبادئه. فيُعرف أحياناً بالتأمين التعاوني، لأنه يقوم على تعاون المشتركين في تغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي قد تصيب أحدهم، من خلال مساهماتهم المشتركة. كما يُسمى بالتأمين التبادلي، نظراً لكون جميع الأعضاء يشتركون في دور المؤمن والمؤمن له في آن واحد، دون وجود طرف وسيط أو مساهمين يجنون أرباحاً من استثماراتهم. ويُعرف أيضاً بالتأمين الإسلامي، لالتزامه الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعله مميزاً عن التأمين التجاري التقليدي. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "التأمين التكافلي" يُعد من التسميات الأحدث نسبياً، وقد شاع استخدامه في الآونة الأخيرة للدلالة على هذا النوع من التأمين المتوافق مع الضوابط الشرعية.

ثانياً: أنواع التأمين التكافلي

ينقسم نظام التأمين التكافلي إلى نوعين رئيسيين، هما: التأمين التكافلي ضد الأضرار، والتأمين

التكافلي على الأشخاص، والذي يُعد بديلاً شرعياً عن التأمين التقليدي على الحياة:

1- التأمين التكافلي ضد الأضرار:

يندرج هذا النوع من التأمين تحت قسمين رئيسيين:

أ- التأمين التكافلي على المسؤولية:

يتعلق هذا النوع بتغطية الأضرار الناتجة عن المسؤولية القانونية التي قد يتحملها المشترك تجاه الغير، كالمسؤولية الناشئة عن حوادث الحريق، إصابات العمل، حوادث النقل، الأخطاء المهنية، وكذلك المسؤولية المدنية عموماً، مثل تأمين أصحاب المباني ضد الحوادث المتعلقة بالمصاعد. وبموجب عقد التأمين التكافلي من المسؤولية، يتم تعويض المشترك عن المبالغ التي يُلزم قانوناً بدفعها للطرف المتضرر نتيجة خطأ غير مقصود أو إهمال.

ب- التأمين التكافلي على الأشياء:

يشمل هذا القسم مجموعة متنوعة من التأمينات التي تختلف بحسب طبيعة الخطر المؤمن عليه، ومن أبرزها: التأمين ضد تلف المحاصيل الزراعية، التأمين على الثروة الحيوانية، التأمين الهندسي، التأمين على الممتلكات، تأمين خيانة الأمانة، التأمين البحري، بالإضافة إلى تأمينات قطاع النفط والطاقة، والتأمين على الطيران.

2- التأمين التكافلي على الأشخاص:

ينقسم التأمين على الأشخاص إلى قسمين كما يلي¹:

¹ علي محيي الدين القره داغي، التأمين التكافلي الإسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، الجزء 02. دار البشائر الإسلامية ببيروت، 2011، ص 398-421.

أ/ التأمين في حالة الوفاة:

في حالة التأمين التكافلي الذي يُخصص لتعويض الورثة عند وفاة المشترك، تُعد الأقساط المدفوعة بمثابة تبرع يُقصد به نفع المستفيدين، وبالتالي لا يُعامل هذا النوع من التأمين كوصية، بل تندرج أحكامه ضمن نطاق الهبة والتبرع. وبناءً على ذلك، ينبغي توزيع المنفعة المالية بالتساوي بين الورثة، ما لم توجد ظروف استثنائية تُبرر تخصيص أحدهم، كأن يكون مصابًا بعجز جسدي أو بحاجة خاصة، وهو ما أقره جمهور الفقهاء من باب الرعاية والرحمة. كما لا يوجد ما يمنع شرعًا من تخصيص هذا التأمين لشخص من غير الورثة، باعتباره تبرعًا مشروعًا، وقد يُعدّ ذلك من الصدقات المقبولة شرعًا.

ب/ التأمين عند العجز:

يُعد التأمين التكافلي الذي يُخصص لتأمين الدخل عند العجز أحد صور التكافل التي يقوم بها الفرد لصالح نفسه، وذلك تحسبًا لفترات المرض، أو التقدم في السن، أو التقاعد، أو فقدان القدرة على مزاولة العمل أو النشاط التجاري. وفي هذا الإطار، يلتزم المشترك بدفع أقساط دورية محددة لصندوق التكافل، مقابل التزام الجهة المشرفة على الصندوق بدفع مبلغ معين له في حال بقاءه على قيد الحياة. أما إذا توفي قبل استحقاق المبلغ، فإن مآل هذه الأموال يُحدد بناءً على ما تم الاتفاق عليه في العقد، فقد تُعامل كتبرع نهائي للصندوق إذا نص على ذلك، أو تُحوّل إلى الورثة وفقًا لأحكام الميراث.

المطلب الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامية

يتناول هذا المطلب عقود الاستثمار الجماعي في الصناديق الإسلامية، باعتبارها من أبرز الوسائل الحديثة لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع متوافقة مع الشريعة. وتمثل هذه الصناديق أداة فعالة لتحقيق التنوع وتقاوم المخاطر، ضمن إطار شرعي منضبط.

أولاً: مفهوم صناديق الاستثمار الاسلامية

تُعد صناديق الاستثمار أداة مالية جماعية تهدف إلى تجميع مدخرات الأفراد وتوظيفها في مجالات متعددة من خلال كيان متخصص يمتلك الخبرة في إدارة المحافظ المالية، وهو أمر يصعب على الأفراد القيام به بشكل منفرد. وتُعد هذه الصناديق من الوسائل الحديثة لإدارة الأموال بما يتماشى مع تطلعات المستثمرين ومستوى تقبلهم للمخاطر، ما يسمح بتحقيق مزايا استثمارية يصعب الوصول إليها بشكل فردي. وتعود الفائدة من هذه الصناديق على مختلف الأطراف، سواء على المصرف أو المؤسسة المنشئة لها، أو على المدخرين أنفسهم، إلى جانب مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني. كما تُعد وسيلة فعالة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، إذ تعمل على توجيه المدخرات نحو سوق المال، مما يعزز حماية المستثمرين، لا سيما صغار المدخرين، من خلال تمكينهم من تنويع استثماراتهم في إطار محفظة مالية واسعة النطاق، لا يمكن بلوغها إلا عبر آلية جماعية مثل صناديق الاستثمار¹.

تعددت التعريفات المتعلقة بصناديق الاستثمار الإسلامية، كما هو الحال بالنسبة لنظيراتها التقليدية، إذ تناولها الباحثون من زوايا مختلفة، وسنستعرض فيما يلي أبرز هذه التعريفات:

تُعرف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها أوعية مالية تهدف إلى تجميع أموال المستثمرين بغرض توظيفها في مشاريع واستثمارات محددة، يتم ذكرها في نشرة الاكتتاب أو في النظام الأساسي للصندوق. ويُتاح للمستثمرين الاكتتاب في هذه الصناديق، التي تُدار عادة من قبل جهة ذات خبرة، وغالبًا ما تكون

¹ عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 45.

الجهة نفسها التي أنشأت الصندوق. وتُشرف هذه الجهة على إدارة أموال الصندوق وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، مقابل أجر معلوم¹.

كما تعرف على أنها أداة مالية شرعية تتيح لصغار المستثمرين إمكانية استثمار أموالهم بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة، وهو ما يجعلها بديلاً مناسباً لمن يبحث عن خيارات استثمارية مشروعة وآمنة². ويرى آخرون أن صندوق الاستثمار الإسلامي باعتباره عقد مضاربة بين إدارة الصندوق - التي تمثل المضارب - وبين المكتتبين الذين يشكلون مجتمعين رب المال. يقوم المكتتبون بدفع مبالغ نقدية تُجمع لتكوين رأس مال المضاربة، ويُمنح كل منهم صكاً يمثل حصة شائعة في هذا المال. وتقوم إدارة الصندوق بتوظيف هذه الأموال إما من خلال مشاريع حقيقية مباشرة، أو عبر أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كالتعامل في أصول أو أوراق مالية لشركات ملتزمة بالضوابط الشرعية³.

خصائص صناديق الاستثمار الإسلامية:

تختلف صناديق الاستثمار الإسلامية عن نظيراتها التقليدية في عدد من الجوانب الجوهرية، أبرزها ما يلي:

يلي:

1- مجالات الاستثمار:

تلتزم صناديق الاستثمار الإسلامية بتوجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات وأنشطة لا تتعارض مع

¹ ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي: التجربة الماليزية نموذجاً، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 132.

² نزيه عبد المقصود مبروك، صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص 92.

³ صفية بن قدور وكمال جريو، مساهمة صناديق الاستثمار الإسلامية في تنشيط السوق المالية: السوق المالية السعودية نموذجاً، مداخلة في المؤتمر الدولي الأول للأسواق المالية الناشئة بين رؤى تقليدية ومستقبل إسلامي، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، الجزائر، 17-18 نوفمبر 2015، ص 2.

مبادئ الشريعة الإسلامية. لذا، فهي تمتنع عن الاستثمار في القطاعات المحرمة كإنتاج الكحول، والخدمات المالية الربوية، والأنشطة ذات الطابع غير الأخلاقي أو غير المشروع مثل تبييض الأموال. ومع ذلك، فإن هذا الالتزام لا يحد من فرص الاستثمار، إذ توجد مجموعة واسعة ومتنوعة من المجالات المباحة التي تتيح للمستثمرين فرصاً كبيرة ومتنوعة.

2- أدوات الاستثمار وصيغ التمويل:

تستثمر هذه الصناديق أموالها وفقاً لصيغ تمويل إسلامية تتماشى مع الضوابط الشرعية، مثل المراجعة، والإجارة، والاستصناع، والمضاربة، والمشاركة، وغيرها. وتمتنع بشكل قاطع عن التعامل بأي شكل من أشكال الفوائد الربوية.

3- الرقابة والإشراف الشرعي:

تخضع صناديق الاستثمار الإسلامية لرقابة هيئات شرعية متخصصة تُعنى بضمان التزام الصندوق بأحكام الشريعة. ولا يقتصر عمل هذه الهيئات على إصدار الفتاوى، بل يمتد إلى متابعة الأنشطة الاستثمارية بشكل مستمر، وضبط أي انحرافات شرعية، وتصحيحها إن وجدت، إلى جانب تقديم نماذج عقود تتوافق مع الأحكام الشرعية¹.

¹ عبد المجيد الصلاحين، صناديق الاستثمار الإسلامية، مفهومها، خصائصها وأحكامها، مداخلة في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق وتحديات، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص04.

خلاصة الفصل:

يُبرز هذا الفصل مدى تنوع وثرأ أساليب التمويل الإسلامي، التي تمثل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الحقيقي وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية. وقد ظهر من خلال دراسة صيغ التمويل المختلفة أن المنظومة التعاقدية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي لا تستمد مشروعيتها فقط من توافقها مع الشريعة الإسلامية، بل كذلك من قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الواقع المالي والاقتصادي المعاصر.

لقد تناول الفصل بالتحليل أبرز العقود والصيغ المعتمدة في التمويل، مثل البيع، والإجارة، والسلم، والاستصناع، والتورق، وغيرها، إلى جانب الأدوات المالية المعاصرة التي تم تطويرها لتلائم متطلبات الأسواق المالية الحديثة، كالصكوك الإسلامية، وعقود التوريد، والبناء والتشغيل وإعادة (B.O.T)، والتملك الزمني. كما تم تسليط الضوء على الأطر الشرعية والوظيفية التي تضبط هذه الصيغ، مع الوقوف على التحديات التطبيقية والفقهية التي قد تعترضها.

ولابد من الإشارة إلى أن نجاح أساليب التمويل الإسلامي لا يرتبط فقط بتعدد أدواته، بل بمدى التزام المؤسسات المالية بالضوابط الشرعية والمقاصدية في التنفيذ، وتطوير قدراتها في الابتكار المالي دون المساس بجوهر الشريعة. وعليه، فإن مواصلة البحث في هذه الصيغ وتطويرها يمثل ضرورة علمية وعملية، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية متسارعة، وما يفرضه ذلك من تحديات وفرص أمام التمويل الإسلامي.

الفصل الثالث:

أساسيات حول الصناعات الغذائية

تمهيد:

تُعد الصناعات الغذائية من أبرز مكونات القطاع الصناعي التحويلي، نظرًا لما لها من دور حيوي في تحقيق الأمن الغذائي، وخلق القيمة المضافة، وتعزيز النشاط الاقتصادي الوطني. وتكتسب هذه الصناعات أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والديمقراطية التي تشهدها المجتمعات، إذ أصبحت تمثل حلقة وصل محورية بين القطاع الزراعي من جهة، وقطاع التجارة والخدمات من جهة أخرى، من خلال ما توفره من إمكانيات تحويل المواد الخام الزراعية إلى منتجات غذائية قابلة للاستهلاك أو التصدير.

وتتميز الصناعات الغذائية بارتباطها المباشر بالحاجات الأساسية للسكان، ما يجعلها قطاعاً استراتيجياً ذا أولوية في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في الدول الساعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الاعتماد على الواردات. كما تُعد هذه الصناعات أحد أهم مصادر التشغيل، بما توفره من فرص عمل متنوعة على امتداد سلاسل الإنتاج والتوزيع، إضافة إلى ما تتيحه من إمكانيات استثمارية واسعة في مجالات التخزين، والتوضيب، والتغليف، والنقل، والتسويق.

ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الأطر النظرية والمفاهيمية المرتبطة بالصناعات الغذائية، من خلال عرض تعريفي شامل لطبيعتها وأنماطها، مع التطرق إلى العوامل التي ساهمت في نشأتها وتطورها عبر مراحل مختلفة. كما يتناول الفصل علاقة هذه الصناعات بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ويستعرض في ختامه لمحة عن فرع الصناعات الغذائية في الجزائر وأهم مؤشرات الأمن

الغذائي، وقم تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

❖ **المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية.**

❖ المبحث الثاني: علاقة الصناعات الغذائية ببقية الفروع والقطاعات ودورها في تحقيق

الاكتفاء الذاتي.

❖ المبحث الثالث: قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية

يمثل فهم الصناعات الغذائية من حيث المفهوم والأسس النظرية مدخلاً أساسياً لتحديد طبيعتها ودورها ضمن المنظومة الاقتصادية. إذ تُعد هذه الصناعات امتداداً للنشاط الزراعي، وركيزة من ركائز الصناعة التحويلية، بالنظر إلى ما تقوم به من تحويل للمواد الخام الزراعية إلى منتجات غذائية قابلة للاستهلاك المباشر أو غير المباشر. ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على التعريفات المتعددة للصناعات الغذائية، سواء من المنظور الاقتصادي أو التقني، مع إبراز خصائصها العامة ومجالاتها المتنوعة. كما يتناول أهم التصنيفات المعتمدة لهذه الصناعات، تبعاً لمعايير مختلفة، مثل طبيعة المنتج أو مراحل المعالجة.

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية وأهميتها

يُعد تحديد مفهوم الصناعات الغذائية خطوة أساسية لفهم طبيعة هذا القطاع وأهميته في المنظومة الاقتصادية. وقد تعددت التعريفات بتعدد الزوايا التي تناولت الموضوع، سواء من منظور اقتصادي أو تقني أو وظيفي.

أولاً: مفهوم الصناعات الغذائية

تُعدّ الصناعات الغذائية واحدة من أبرز الأنشطة الصناعية المرتبطة بشكل مباشر بحياة الإنسان اليومية، نظراً لما تؤديه من وظيفة جوهرية تتمثل في توفير الغذاء وتحسين طرق تقديمه وحفظه. وهي في جوهرها تمثل عملية تحويل المواد الخام ذات الأصل الزراعي أو الحيواني إلى منتجات غذائية جاهزة للاستهلاك، باستخدام أساليب وتقنيات تضمن الحفاظ على جودة الغذاء وسلامته، وتمكّن من تخزينه لفترات أطول.

وقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصناعات الغذائية من باحث الى اخر وان كانت كلها تحاول تحديد

معناه ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

تُعرف الصناعات الغذائية بأنها فرع من فروع الصناعة يختص بتحويل المواد الأولية الزراعية إلى منتجات غذائية وفقاً لمواصفات فنية دقيقة، بهدف إطالة فترة صلاحيتها للاستهلاك. وتُسهم هذه الصناعات في المحافظة على جودة الغذاء واستدامته عبر استخدام تقنيات التحويل والحفظ والتعبئة والتغليف والنقل، بما ينسجم مع متطلبات المستهلك الحديث واشتراطات الحياة المعاصرة¹.

كما يعرفها آخرون بأنها قطاع اقتصادي يُعنى بتصنيع الفائض من المواد النباتية والحيوانية التي لا تُستهلك طازجة، وتحويلها إلى منتجات غذائية قابلة للحفظ لفترات أطول، مما يسمح باستخدامها في مواسم غير مواسم إنتاجها، وفي أماكن غير مناطق إنتاجها، مع الحفاظ على سلامتها الصحية وقيمتها الغذائية². وقد ذهب الكثير من الباحثين الى أن الصناعات الغذائية إحدى المجالات التطبيقية الحديثة التي تدرس العمليات التي تُجرى على المواد الخام الزراعية لتحقيق الأهداف التالية³:

- إطالة مدة صلاحية الغذاء للاستهلاك البشري لأطول فترة ممكنة، مع تقليل الضرر المحتمل على قيمته الغذائية وجودته الحيوية.
- استخلاص منتجات جديدة مثل السكر، والزيت، والمربي، وغيرها من المنتجات الثانوية.
- تحويل المواد الخام الزراعية إلى حالة قابلة للاستهلاك المباشر، كما في صناعات طحن الحبوب، وضرب الأرز، وصناعة الخبز.

¹ عبد الكريم عيون، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 212.

² عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007، ص 53.

³ يحي محمد حسن، مبادئ الصناعات الغذائية، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 1984، ص 8.

وفي السياق ذاته، تُعرّف وزارة الزراعة والصناعات الزراعية الغذائية والغابات الفرنسية الصناعات الغذائية الزراعية بأنها صناعات تُعنى أساسًا بتحويل المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري إلى أغذية ومشروبات مخصصة للاستهلاك البشري أو الحيواني. وبذلك تُعد هذه الصناعات حلقة وسيطة ضمن سلسلة القيمة، بين منتجي المواد الخام وبين شبكات التوزيع التي توصل المنتجات إلى المستهلك النهائي¹.

وفي السياق ذاته، تُعرّف وزارة الزراعة والصناعات الزراعية الغذائية والغابات الفرنسية الصناعات الغذائية الزراعية بأنها صناعات تُعنى أساسًا بتحويل المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري إلى أغذية ومشروبات مخصصة للاستهلاك البشري أو الحيواني. وبذلك تُعد هذه الصناعات حلقة وسيطة ضمن سلسلة القيمة، بين منتجي المواد الخام وبين شبكات التوزيع التي توصل المنتجات إلى المستهلك النهائي².

من خلال هذه التعاريف يمكن القول إن الصناعات الغذائية هي جميع العمليات التي تُحوّل من خلالها المواد الطبيعية إلى أغذية قابلة للاستهلاك البشري، سواء من خلال الطهي أو الحفظ أو التعليب أو غيرها من الأساليب الصناعية الحديثة، وما يميز الصناعات الغذائية عن غيرها من الصناعات التحويلية، هو علاقتها المباشرة باحتياجات الإنسان الأساسية، واعتمادها على مدخلات ذات طابع زراعي موسمي ومتغير، ما يجعلها في قلب التفاعل بين الطبيعة والاقتصاد.

يُعدّ قطاع الصناعات الغذائية واحدًا من أهم القطاعات الصناعية المحلية، نظرًا لارتباطه المباشر واليومي بحياة المواطن من خلال تنوّع وتعدّد منتجاته المتوفرة في الأسواق. كما أن لهذا القطاع علاقة وثيقة بصحة وسلامة المستهلك، باعتبار أن المنتجات الغذائية تمثل المصدر الأساسي للطاقة والنمو.

¹ Ministère de l'agriculture l'agroalimentaire et du foret et ministère du redressement productif français, **Enjeux des industries agroalimentaires françaises**, PIPAME, France, 2012, p.11.

² Ibid.

ويمتاز هذا القطاع بعدة خصائص، من أبرزها تداخله وتكامله مع قطاعات صناعية أخرى، ما يجعله حلقة مركزية ضمن منظومة الإنتاج الصناعي. ويُعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، إلى جانب دوره الحيوي في تعزيز القيمة المضافة للقطاع الزراعي.

ويشمل هذا القطاع عددًا من الفروع المتنوعة ومن أبرزها¹:

- المنتجات الحيوانية، بما في ذلك اللحوم والحيوانات الحية.
- الفواكه والخضروات ومنتجاتها المصنعة.
- منتجات الكاكاو والشوكولاتة والسكر والحلويات الشرقية والحلاوة.
- الألبان ومشتقاتها.
- الحبوب والدقيق والنشا، إضافة إلى المعجنات والمخابز ورقائق البطاطا والذرة.
- المشروبات بأنواعها، مثل الغازية والعصائر والمياه المعدنية والخل، بما في ذلك المشروبات الكحولية.
- التبغ ومشتقاته وبدائل التبغ المصنعة.
- التوابل والبهارات والملح والمنكهات الغذائية.
- صناعة الأسماك.
- الوجبات السريعة.

ثانياً: أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني

تُعد الصناعات الغذائية من أقدم الصناعات التحويلية، وقد ظلت دائماً في مقدمة القطاعات التي تساهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي. فدورها لا يقتصر فقط على تلبية احتياجات السكان المتزايدة وتوفير

¹ غرفة صناعة الأردن، قطاع الصناعات التحويلية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية، 2015، ص 02.

فرص العمل، بل يتجاوز ذلك إلى تأمين الغذاء محلياً، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتوليد دخل إضافي من خلال التصدير يمكن استثماره في مشاريع أخرى ترفع من المستوى الاقتصادي للبلاد.

وتبرز أهمية هذا القطاع في عدة جوانب رئيسية، من أبرزها:

- توفير السلع الأساسية التي يحتاجها المواطنون يومياً، مثل الخبز، السكر، الزيت، ومنتجات الألبان وغيرها.
- الاستفادة من المحاصيل الزراعية عن طريق تصنيعها وتحويلها إلى منتجات قابلة للتخزين والاستهلاك على مدار العام، كما تُستخدم بقايا التصنيع في إنتاج أعلاف للحيوانات أو منتجات أخرى مفيدة.
- الحفاظ على المحاصيل في أوقات ذروتها لتُستخدم لاحقاً في غير موسمها، مما يمنع الهدر ويضمن استمرارية الإمداد.
- التحكم في الأسعار من خلال طرح المنتجات المصنعة في الأسواق عندما يقل المعروض من المنتجات الطازجة، مما يخفف من تقلبات السوق.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال دعم نمو المناطق المختلفة في الدولة، وليس فقط المدن الكبرى.
- المساهمة في التنمية الريفية عبر إنشاء مصانع صغيرة في المناطق الزراعية، ما يقلل من الهجرة إلى المدن ويحسن مستوى المعيشة.
- خلق فرص عمل جديدة سواء في المصانع نفسها أو في القطاعات المرتبطة بها، مثل النقل والزراعة والخدمات، مما يساعد في تقليل البطالة ورفع دخل الأسر.

- تعزيز الأمن الغذائي عبر إنتاج وتوفير المواد الغذائية الضرورية محلياً، دون الحاجة للاعتماد الكامل على الخارج.
- تسهيل تصدير المنتجات، حيث يصبح من الأسهل والأكثر جدوى تصدير المنتجات المصنعة بدلاً من المحاصيل الطازجة التي تفسد بسرعة.
- خفض تكاليف الشحن، لأن تصنيع المنتجات الزراعية يقلل من وزنها وحجمها، ما يجعل نقلها وتصديرها أرخص وأكثر كفاءة.
- دعم الزراعة المحلية، لأن المصانع تحتاج إلى كميات كبيرة من المحاصيل، ما يشجع المزارعين على زيادة الإنتاج وتحسينه.
- تقليل الاستيراد عبر إنتاج بدائل محلية للسلع المستوردة، ما يقلل من الضغط على العملة الأجنبية ويقوّي الاقتصاد الوطني.
- دفع عجلة الاستصلاح الزراعي، من خلال ربط الزراعة بالصناعة، إذ تسهم الصناعات الغذائية في إنشاء مشاريع زراعية جديدة لتلبية احتياجات المصانع، وهو ما يضمن استمرارية العمل والإنتاج بكفاءة¹

ثالثاً: الأهمية الاستراتيجية للصناعات الغذائية

أصبحت الصناعات الغذائية اليوم قطاعاً استراتيجياً، خاصة في ظل التحولات العالمية الكبرى، مثل الأزمات الصحية، والتقلبات المناخية، والحروب، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. فقد كشفت هذه الازمات عن هشاشة سلاسل الإمداد الغذائية العالمية، مما دفع العديد من الدول إلى تعزيز صناعاتها الغذائية المحلية كخط دفاع أول عن أمنها الغذائي والسيادي.

¹ عبد الوهاب عبادات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 104.

كما أن التطور المتسارع في التكنولوجيا الغذائية، والاعتماد المتزايد على الرقمنة والذكاء الصناعي في مراحل الإنتاج والتوزيع، جعل من هذا القطاع ساحة للمنافسة الدولية، وسوقاً واعدًا للاستثمار طويل الأجل¹ في هذا الإطار، يُنظر إلى الصناعات الغذائية ليس فقط كقطاع اقتصادي، بل كمكوّن أساسي للأمن القومي، حيث يضمن استقلالية الدول في توفير الغذاء لسكانها، مهما كانت الظروف الطارئة أو الضغوط الخارجية.

المطلب الثاني: نشأة الصناعات الغذائية وتطورها

أ/ نشأة الصناعات الغذائية:

نشأت الصناعات الغذائية في صورتها الأولية مع بداية حاجة الإنسان لحفظ فائض الغذاء. فقد اضطر الإنسان القديم إلى تطوير أساليب بدائية لتخزين ما يصطاده أو يجمعه من النباتات، مثل التجفيف تحت الشمس، والتعليق، والتخمير. هذه الأساليب كانت تهدف إلى حفظ الغذاء من الفساد وضمان توفره في فترات الندرة أو التنقل الموسمي².

ومع مرور الزمن، بدأت تظهر بوادر الوعي بأهمية تنظيم عملية الحفظ والإعداد الغذائي. ففي الحضارات القديمة مثل الحضارة المصرية واليونانية، استخدمت وسائل أكثر تطوراً في تخزين الحبوب والزيوت والتمور، كما بدأت تنتشر أساليب أكثر تعقيداً في صناعة الخبز والمشروبات المخمرة.

¹ هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013-2014، ص 69.

² عبد الرزاق فوزي، مرجع سابق، ص 36.

مع استقرار الإنسان وظهور الزراعة، بدأت تتوسع الحاجة إلى حفظ فائض الإنتاج الزراعي، ما أدى إلى مزيد من الابتكار في طرق التخزين والتحويل. في هذه المرحلة، برزت الصناعات الغذائية على شكل أنشطة منزلية أو حرفية، مثل طحن الحبوب، وصناعة الأجبان، وتجفيف الفواكه.

لكن هذه العمليات حينها لم تكن تصنف كصناعة بالمعنى الاقتصادي المعروف، إذ كانت ذات طابع محدود وغير منتظم، تفي أساسًا بحاجات الاستهلاك العائلي أو المجتمعي المصغر. غير أن أهميتها كممارسة اقتصادية كانت تتزايد مع توسع المجتمعات ونمو عدد السكان.

وفي بدايات القرن السابع عشر عرف العالم تحولات كبيرة بفعل الاكتشافات العلمية المتتالية، والتي غيرت ملامح الحياة في كثير من جوانبها، ومنها الصناعات الغذائية. ورغم التقدم في مجالات الكيمياء والفيزياء وعلم الأحياء، فإن بعض الظواهر المرتبطة بحفظ الغذاء ظلت غامضة لفترة طويلة. فعلى سبيل المثال، لم يكن مفهوم الحفظ واضحًا تمامًا، إلى أن بدأت الاكتشافات المرتبطة بالخلايا، مثل تلك التي قدمها العالم الهولندي أنطوني فان ليفينهوك عام 1690، تفتح الباب لفهم أكبر لكيفية تفاعل الكائنات المجهرية مع الأغذية.¹ ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن الحاجة لحفظ الغذاء تتجاوز مجرد الرغبة في إطالة عمره، بل أصبح ضرورة حتمية، خاصة في فترات الحروب التي شكلت محفزًا كبيرًا لتطوير وسائل الحفظ. فعلى سبيل المثال، كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول مهمة، حيث أدت الحاجة إلى إمداد الجنود بالغذاء إلى تطوير تقنيات تجفيف الأغذية. وكان هذا النوع من الحفظ مثالًا نظرًا لقيمته الغذائية العالية، وسهولة نقله بسبب خفة وزنه وصغر حجمه، وهو ما جعل توزيعه على الجيوش المنتشرة بعيدًا عن الوطن أكثر كفاءة.²

¹ عبد الوهاب عبدات، مرجع سابق، ص 81.

² نظام محمود الشافعي، موسوعة صناعة وحفظ الأغذية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 41-46.

غير أن التحدي الأكبر كان في مسألة التبريد. فمن غير المعقول أن يبقى الإنسان معتمدًا على الجليد الطبيعي، خاصة وأنه لم يكن متوفرًا في كل مناطق العالم، هذا ما دفع إلى اختراع أنظمة التبريد الميكانيكي، التي اعتمد بعضها على الضغط، وبعضها الآخر على الامتصاص، ما شكّل قفزة نوعية في طرق حفظ الأغذية.¹ وفي عام 1775، كانت القوات الفرنسية تنتشر في مختلف أنحاء أوروبا، وكان جنود البحرية الفرنسية يعانون من أمراض متكررة ناتجة عن نقص الغذاء وسوء حفظه. وأمام هذا الواقع، قررت الحكومة الفرنسية في عام 1785 إطلاق مسابقة علمية بجائزة قدرها 13,000 فرنك فرنسي لمن يتمكن من إيجاد وسيلة تحفظ الأغذية لفترات طويلة، وتكون صالحة لنقلها وتوزيعها دون أن تتلف أو تسبب أمراضًا للجنود.

ومع مرور الوقت، استمرت الحروب في دفع عجلة الابتكار. فخلال الحرب الأهلية الأمريكية ظهرت تقنيات جديدة من أبرزها اكتشاف الحليب المبستر، عبر توظيف مبدأ الضغط المنخفض، وهو ما شكّل محطة محورية في تاريخ الصناعات الغذائية. وسرعان ما بدأ العلماء يستخدمون هذه المبادئ في تطوير طرق حفظ أخرى²

وكان من بين هؤلاء العلماء البارزين سيلبانني، الذي اعتمد منهجًا تجريبيًا لحفظ الأغذية منذ عام 1760، حيث بدأ في تطوير طرق المعالجة الحرارية وفق مبدأ "التجربة والخطأ"، وهي خطوة مهدت الطريق لمفاهيم علمية أكثر دقة لاحقًا. ثم جاء لويس باستور، الذي أحدث ثورة علمية حقيقية عندما قدم للعالم عام 1890 تقنية البسترة، والتي لا تزال حتى اليوم حجر أساس في صناعة الألبان والمشروبات.³

¹ عبد الوهاب عبدات، مرجع سابق، ص 82.

² علي عبد الله الدليمي، مقدمة في تكنولوجيا وتصنيع الأغذية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص 12-17.

³ قُش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2019،

جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ص 142.

أما في عام 1924، فقد شهد العالم ظهور تقنية التجميد السريع، التي طبقت لأول مرة على حفظ الأسماك، وكانت تُعد آنذاك ابتكارًا لافتًا لما توفره من إمكانية الحفاظ على جودة المنتجات البحرية لفترات طويلة دون المساس بمذاقها أو قيمتها الغذائية.

ثم جاء عقد الثلاثينيات، ليشهد استخدامًا جديدًا في حفظ الأغذية عبر الإشعاع. وفي هذا المجال، برزت أسماء مثل بروكتور وفان دي جراف وفارم، الذين وضعوا الأسس العلمية لاستخدام الأشعة في القضاء على مسببات التلف والفساد في الأغذية، مع الحفاظ على سلامة المنتجات.

ومع هذه القفزات، تطورت أساليب التجفيف من الطرق التقليدية التي كانت تعتمد على الشمس والهواء، إلى تقنيات أكثر تطورًا، مثل التجفيف بالأسطوانات والرداذ، ثم التجفيف بالتجميد الذي يُعد من أحدث وأكثر الطرق كفاءة. كما شملت الثورة التكنولوجية عمليات التعليب والتبريد والتعقيم، التي باتت تتم بشكل أوتوماتيكي بالكامل، مع التركيز على تحقيق الكفاءة الإنتاجية والسلامة الصحية¹

لم تتوقف الأبحاث عند حدود الحفظ، بل امتدت إلى تطوير صفات المنتج الغذائي نفسه من حيث الطعم والمظهر والقيمة الغذائية. وقد أصبحت المصانع الغذائية تسعى لإنتاج منتجات عالية الجودة، جذابة للمستهلك، وقابلة للتسويق العالمي، مع مراعاة الكلفة الاقتصادية لعملية الإنتاج².

ب/ التطور التكنولوجي وانعكاساته على مجال الصناعات الغذائية:

في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة التي شهدتها القرن العشرون وبدايات القرن الحادي والعشرين، أصبحت الصناعات الغذائية مختلفة تمامًا عما كانت عليه في السابق. فلم تعد مجرد نشاط تقليدي لتحويل

¹ قُش فائزة، مرجع سابق، 143.

² عبد الوهاب عبدات، مرجع سابق، ص 82.

المنتجات الزراعية إلى سلع قابلة للاستهلاك، بل تحولت إلى صناعة معقدة تعتمد على التكنولوجيا والبحث العلمي والمعايير العالمية الدقيقة.

فاليوم، أصبح بالإمكان نقل الغذاء عبر القارات، من بلد إلى آخر، دون أن يفقد خصائصه، وذلك بفضل وسائل الحفظ الحديثة وتقنيات التعبئة والنقل المبرد. كما أتاحت التكنولوجيا إمكانية ضمان جودة الغذاء وسلامته عبر كل مراحل السلسلة الغذائية، بدءًا من الزراعة وحتى وصول المنتج إلى مائدة المستهلك.

وتعدت المشكلة من ندرة الغذاء إلى كيفية ضمان جودة هذا الغذاء وسلامته، بحيث لا يسبب الأمراض، بل يساهم في تحسين صحة الإنسان وجودة حياته. وهذا يتطلب تجهيز المصانع بمختبرات حديثة وأجهزة دقيقة، قادرة على تحليل المنتجات والتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة، إلى جانب تأهيل الكوادر البشرية تدريباً مستمراً على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا¹.

ولذلك، فإن الدول النامية مطالبة اليوم بألا تكتفي بالإنتاج الكمي، بل أن تسعى إلى بناء منظومات رقابية قوية، تستند إلى العلم والتكنولوجيا، وتراعي المتطلبات العالمية، من أجل فتح آفاق جديدة لتصدير المنتجات الغذائية ودخول الأسواق الدولية. فكلما ارتفع مستوى الرقابة والجودة، كلما زادت فرص الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، وهو ما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة².

¹ Norman N. Potter and Joseph H. Hotchkiss, **Food Science**, 5th ed, Springer, 1998, p 325.

² World Health Organization, (**Global Food Safety Initiative Report**), 2021, p 32.

المبحث الثاني: علاقة الصناعات الغذائية ببقية الفروع والقطاعات ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي

تُعد الصناعات الغذائية جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي الوطني، نظرًا لارتباطها الوثيق بعدد من القطاعات الحيوية، مثل الزراعة، التجارة، النقل، والخدمات اللوجستية. وقد بات واضحًا أن تحقيق التنمية الصناعية الشاملة لا يمكن أن يتم بمعزل عن تكامل هذه الصناعات مع الفروع الأخرى. يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الصناعات الغذائية وبقية الفروع الاقتصادية، مع إبراز الدور المحوري الذي تلعبه في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. كما يتناول موقعها ضمن أنماط التصنيع المختلفة، ويحلل إسهامها في دعم السياسات الاقتصادية الوطنية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وتقلبات الأسواق الدولية.

المطلب الأول: علاقة الصناعات الغذائية مع أنماط التصنيع الأخرى ودورها في تحقيق الاكتفاء

الذاتي

الفرع الأول: موقع الصناعات الغذائية ضمن أنماط التصنيع

تُعد الصناعات الغذائية أحد فروع الصناعات التحويلية، وهي تركز على تحويل المواد الخام أو شبه المصنعة إلى منتجات تامة الصنع أكثر نفعًا وقيمة. وعند الحديث عن أنماط التصنيع، نجد أنها ترتبط بثلاث عناصر رئيسية¹:

¹ عبد الرزاق فوزي، مرجع سابق، ص 57.

أولاً: من حيث الملكية

يقصد بالملكية طبيعة القطاع المسؤول عن عملية التصنيع، سواء كان قطاعاً عاماً أو خاصاً. وتبرز هنا الحاجة إلى توجيه الاستثمارات العامة نحو القطاعات ذات الأولوية، أو دعم القطاع الخاص لتحفيزه على ضخ استثمارات في مجالات حيوية، مثل الصناعات الغذائية

ثانياً: من حيث الهدف من التصنيع

هل الهدف من التصنيع هو إحلال الواردات بمنتجات محلية، أم التوجه نحو التصدير، كثير من الدول النامية اعتمدت في بداياتها الصناعية على استراتيجية إحلال الواردات، خاصة في قطاعات مثل الصناعات الغذائية، حيث كانت تستبدل المنتجات المستوردة بأخرى تُنتج محلياً، مثل الحليب ومشتقاته والسلع الاستهلاكية الأخرى¹.

ثالثاً: من حيث نوع الصناعة

وتُقسّم إلى ثلاث فئات:

- **الصناعات الثقيلة:** وهي النمط الذي تعتمد عليه الدول التي تضع استراتيجيات مبنية على التخطيط المركزي، انطلاقاً من فكرة أن النمو الاقتصادي يركز على الاستثمار في الصناعات الثقيلة، مع رفض التوجه نحو الصناعات الاستهلاكية باعتبارها تُقلّل من إنتاجية المجتمع.
- **الصناعات الخفيفة:** انتشرت في الدول الرأسمالية الغربية مع بدايات التصنيع، وتركزت على السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة للإنتاجية، معتمدين على وجود سوق نشطة لتصريف هذه المنتجات.

¹ هشام أحمد صادق، اقتصاديات التنمية الصناعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2015، ص 183-185.

• **الصناعات الصغيرة:** تقوم بها غالبًا مؤسسات خاصة صغيرة، وتتميز بمرونة عالية وتخصص في إنتاج

سلع مثل الملابس الجاهزة والأثاث والمنتجات الغذائية. تلعب هذه الصناعات دورًا اقتصاديًا كبيرًا في

دول متقدمة مثل اليابان وبعض دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

ضمن هذا النمط الأخير، تبرز الصناعات الغذائية كمجال حيوي، تنشط فيه المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة التي تشكل جزءًا مهمًا من الاقتصاد المحلي، خاصة في الدول النامية

تتدرج الصناعات الغذائية ضمن ما يُعرف بالصناعات الإحلالية، وهي الاستراتيجية التي اتبعتها العديد

من الدول النامية، لا سيما في أمريكا اللاتينية، للتخلص العجز التجاري المزمّن الناتج عن انخفاض أسعار

المواد الخام. دفع هذا الوضع الدول إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد، فأنشأت صناعات محلية لإنتاج السلع

الأساسية، إما كليًا أو جزئيًا.

تهدف هذه الاستراتيجية بالأساس إلى بناء قاعدة إنتاجية وطنية مستقلة، تقود إلى التخلص من التبعية

للخارج. وهي تُسهم في تصنيع المنتجات الزراعية المحلية، وإحلال المنتجات المستوردة بأخرى محلية، مما

يخفف من العجز في ميزان المدفوعات، ويوفر العملة الصعبة اللازمة للاستيراد والاستثمار، كما تساهم هذه

الصناعات في استيعاب فائض العمالة نظرًا لاعتمادها على الكثافة اليدوية¹.

الفرع الثاني: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الإكتفاء الذاتي

يُقصد بالاكْتفاء الذاتي في المجال الغذائي، قدرة البلد على تأمين احتياجاته من الغذاء اعتمادًا على

موارده وإمكاناته المحلية، مع تقليص حاجته للاستيراد قدر الإمكان. ويُعد تحقيق هذا الهدف مسألة سيادة وطنية

¹ محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص18.

بالغة الأهمية¹، إذ يُسهم في استقرار المجتمعات واقتصاداتها ويحصنها ضد تقلبات الأسواق الدولية وضغوط القوى الخارجية. فالاعتماد المفرط على استيراد المواد الغذائية يجعل الدول عرضة لأزمات حادة في حال تغيرت الظروف السياسية أو الاقتصادية العالمية، خاصة عندما تتحول بعض السلع الأساسية مثل القمح والأرز إلى أدوات للضغط السياسي تُستخدم لتحقيق مصالح معينة.

إن السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي يُشكل دعامة رئيسية للأمن القومي والاستقرار الاقتصادي، حيث يُتيح خلق توازن بين الإنتاج والاستهلاك، ويُقلل من نفقات الاستيراد، مما يُخفف الضغط على احتياطات الدولة من العملة الصعبة، ويُعزز من قوة الاقتصاد المحلي.

تُعد الصناعات الغذائية ركيزة أساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، لما تلعبه من دور محوري يتمثل في: القيمة المضافة للمنتجات الزراعية: تقوم الصناعات الغذائية بتحويل المحاصيل الزراعية الخام إلى منتجات جاهزة للاستهلاك، ما يُسهم في تقليل الفاقد، وزيادة القيمة الاقتصادية، وتحسين ظروف التخزين والنقل.

زيادة المعروض المحلي: تُسهم المصانع الغذائية في توفير كميات كبيرة من الأغذية للأسواق المحلية، مما يُقلل الحاجة إلى الاستيراد، ويساعد على تلبية الطلب المحلي.

خلق فرص العمل: هذا القطاع يُعتبر من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل، سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة.

تعزيز التصدير: لا يقتصر دور الصناعات الغذائية على تغطية الحاجيات الداخلية، بل يمتد ليشمل التصدير، ما يُساهم في تحسين الميزان التجاري.

¹ فاطمة بكدي ورايح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 42.

دعم القطاع الزراعي: توفر الصناعات الغذائية سوقاً مستقرة ومضمونة للمنتجات الزراعية المحلية، مما يُحفّز الفلاحين على تحسين الإنتاج كما ونوعاً، ويُعزز من التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

إطالة عمر المنتجات: من خلال تقنيات مثل التعليب والتجفيف والتجميد، تُمكن الصناعات الغذائية من الحفاظ على المنتجات لفترات طويلة، ما يُؤمن وفرة الغذاء على مدار العام.

تحقيق الأمن الغذائي: بتعزيز قدرات الإنتاج المحلي وتوفير الغذاء بجودة مناسبة وأسعار مستقرة، تُسهم الصناعات الغذائية مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي. ولهذا تُعد الزراعة والصناعات المرتبطة بها أولوية استراتيجية في السياسات التنموية لأي دولة¹.

المطلب الثاني: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى

تتميّز الصناعات الغذائية بكونها قطاعاً متداخلاً ومتفاعلاً مع عدد كبير من المكونات الاقتصادية، ما يمنحها طابعاً شمولياً لا يمكن فصله عن السياق العام للاقتصاد الوطني. فهي ليست مجرد سلسلة إنتاجية مغلقة، بل تمثل نقطة التقاء بين النشاط الفلاحي، والخدمات، والتجارة، وحتى القطاعات البيئية والصحية.

1- علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي:

يرتبط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي بروابط مباشرة وغير مباشرة، حيث يُعد من أهم مصادر المواد الأولية المستخدمة في الصناعات المختلفة، ويُعتبر التصنيع الزراعي جزءاً رئيسياً من هذا القطاع لما يقدمه من فوائد اقتصادية واضحة تسهم في تحقيق قيمة مضافة حقيقية. فقد شهدت الصناعات الغذائية تطورات كبيرة في العقود الأخيرة بفضل التقدم الصناعي، مما مكنها من استخدام أحدث التقنيات في

¹ أسماء حاجي، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2009-2017)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2018-2019، ص 33.

مجالات الهندسة، والإلكترونيات، والكيمياء. وأسهم هذا التطور في رفع جودة المنتجات الغذائية، وجعلها أكثر أمانًا وصحة، وأقل تلوثًا، إضافةً إلى الحد من فقدان العناصر الغذائية خلال التصنيع.¹ وفي الوقت الحالي، تعتمد الصناعات الغذائية بشكل كبير على منتجات صناعات أخرى مثل الحديد والصلب، والتي توفر المعدات المتقدمة كخطوط الإنتاج، وأجهزة البسترة، وخزانات التبريد، وآلات الطحن. كما تستعين بالمجال الكيميائي لتوفير المضافات الغذائية، والنكهات، والفيتامينات، والمواد الحافظة مثل مضادات الأكسدة والملونات والمثبتات. وتُعد الصناعات الغذائية من أوسع مجالات الصناعة التحويلية عالميًا، ولا تقتصر فقط على تصنيع الغذاء، بل تشمل أيضًا صناعات التعبئة والتغليف والمضافات الإنزيمية، وهو ما يجعلها من الصناعات الأساسية ضمن القطاع الصناعي.

وقد بدأت عدة دول عربية منذ الثمانينات وحتى نهاية التسعينات، خاصة مصر وسوريا والسودان، بتبني سياسات تصنيع تستهدف إحلال الواردات، بدءًا بصناعات النسيج ثم الصناعات الغذائية. وقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة في تسعينات القرن الماضي لتطوير الصناعات الغذائية وحققَت نجاحات واضحة، مما يؤكد إمكانية ازدهار هذا القطاع مستقبلاً. كما أن هذه الصناعات تساهم بشكل كبير في تحفيز الطلب على منتجات الصناعات الأخرى، مما يعزز العلاقة التشابكية بين مختلف الفروع الصناعية، وهو ما يظهر من خلال المدخلات والمخرجات التي تنتجها وتستفيد منها الصناعات الغذائية.

أ/ مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الصناعي:

تعتمد الصناعات الغذائية، مثلها مثل بقية القطاعات الصناعية، على الآلات والمعدات والتقنيات الكيميائية كعناصر أساسية لعملية التصنيع. فلا يمكن بناء مصنع غذائي دون الاستعانة بفروع صناعية أخرى توفر له

¹ أسماء حاجي، المرجع نفسه، ص 48.

المعدات والخامات الضرورية¹. كما أن التعبئة والتغليف يُعدان من أهم مراحل التصنيع الغذائي، إذ تساهم في حفظ المنتجات لفترات طويلة وضمان سلامتها، ما يعزز من قدرتها على المنافسة في السوق. وتُعتبر التعبئة أيضًا من أهم وسائل الأمن الغذائي، فهي تتيح تخزين المنتجات وتوزيعها في جميع الأوقات والمناطق. وقد تطورت تقنيات التعبئة والتغليف عبر التاريخ، وأصبحت من المؤشرات على تقدم الشعوب، حيث توجد اليوم مئات الشركات المختصة في هذا المجال وآلاف وحدات التصنيع. كما تنوعت المواد المستخدمة في التعبئة من حيث الشكل والحجم واللون، وظهرت منظمات وهيئات دولية تهتم بهذا القطاع. وقد أبدعت شركات الأغذية العالمية في تقديم منتجات جديدة ومتنوعة كل عام، حتى صار من النادر أن توجد سلعة غذائية لا تحتاج إلى تغليف.

ومن هنا يتبين أن دراسة الصناعات الغذائية لا تكتمل إلا بالاهتمام بصناعات التعبئة والتغليف، سواء كوسائل حفظ أو كمعدات وآلات. فالتطور التكنولوجي في تصنيع هذه العناصر يؤثر مباشرة في جودة وسلامة المنتجات الغذائية، مما يجعل الصناعات الغذائية عاملاً محركاً لصناعات أخرى².

ب/مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي:

تُعد الصناعات الغذائية المصدر الرئيسي للسلع الجاهزة للاستهلاك سواء من أصل نباتي أو حيواني، ما يجعلها ضرورية لبقية القطاعات، خصوصاً القطاع الصناعي. فمثلاً، لا يمكن للعاملين في قطاع استخراج النفط بالصحراء الاستمرار في عملهم دون غذاء محفوظ وسهل النقل. كما أن ارتفاع أسعار الأغذية يؤدي إلى زيادة تكلفة القوى العاملة، وهو ما تسعى الدول الصناعية لتجنبه عبر ضمان توافر الغذاء بأسعار مناسبة. لذا، للصناعات الغذائية دور حيوي في دعم القدرة الإنتاجية للقطاعات الأخرى.

¹ عبد الزراق فوزي، مرجع سابق، ص 43.

² عبد الوهاب عبدات، مرجع سابق، ص 101-107.

2- علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي

تعتمد الصناعات الغذائية في جوهرها على الإنتاج الفلاحي، خصوصًا المحاصيل الزراعية، إذ تُعتبر المصدر الأساسي للمواد الخام. وتلعب الزراعة دورًا محوريًا في بناء قاعدة صناعية غذائية قوية، ويمكن تلخيص هذه العلاقة في النقاط التالية:

- **توفير المواد الخام والمواد الغذائية:**

الزراعة تُزود الصناعة بالمواد الأساسية، وتسهم في توفير الغذاء للأفراد. ومع تحسن الدخل، يتغير نمط الطلب الغذائي نحو منتجات عالية الجودة مثل اللحوم والفواكه ومنتجات الألبان.

- **الزراعة كسوق للسلع الصناعية:**

الزراعة تفتح المجال أمام الصناعات لتسويق منتجاتها كالمعدات، والأسمدة، والمبيدات، والتي تعود بدورها كمُدخلات للزراعة، مما يعكس العلاقة التبادلية بين القطاعين.

- **استيعاب فائض الإنتاج الزراعي:**

تسهم الصناعات الغذائية في امتصاص الإنتاج الزراعي الزائد، خاصة خلال المواسم، ما يساهم في استقرار الأسعار وضمان حماية المنتجين والمستهلكين.

- **الزراعة كمصدر للعمالة:**

يُوفّر القطاع الزراعي الفائض من العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة الصناعات الغذائية، بفضل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من اليد العاملة في الزراعة وتحويلها تلقائيًا إلى الصناعة¹.

¹ كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2013، ص 82.

ب/ مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الفلاحي:

يستفيد القطاع الفلاحي من الصناعات الغذائية مثل غيره من القطاعات الأخرى، حيث توفر له المواد الغذائية الجاهزة والمصنعة التي تُغذي العمال في الحقول. كما أن الصناعات الغذائية تتأثر بتقلبات الإنتاج الزراعي وأسعاره، ما ينعكس على الطلب والعرض بين الطرفين. فارتفاع أسعار المنتجات الغذائية قد يزيد من القوة الشرائية للقطاع الزراعي، والعكس صحيح، وهو ما يستدعي توازنًا بين الإنتاج الصناعي والزراعي.

3- علاقة الصناعات الغذائية بقطاع الخدمات:

تلعب الصناعات الغذائية دورًا كبيرًا في تلبية حاجيات المجتمع من السلع الغذائية الجاهزة، وهي تلبي بشكل خاص الطلب المتزايد من العاملين في قطاع الخدمات، الذين يُشكلون نسبة كبيرة من السكان في الدول النامية. ويمكن تلخيص العلاقة بين قطاع الخدمات والصناعات الغذائية كما يلي:

أ/ مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:

تحتاج الصناعات الغذائية إلى خبرات فنية متنوعة في مجالات الكيمياء، والهندسة، والميكانيك، والزراعة، وطرق الحفظ والتخزين، إضافة إلى إدارة المصانع وتنظيم المؤتمرات ونشر البحوث. كل هذه الخدمات تُقدمها الكفاءات البشرية من قطاع الخدمات، كما يوفر هذا القطاع خدمات النقل واللوجيستيك والتي تعتبر عنصرًا أساسيًا في أي صناعة.

ب/ مخرجات الصناعات الغذائية لقطاع الخدمات:

تُوجه السلع الغذائية المنتجة إلى مختلف العاملين، خاصة في قطاع الخدمات، ما يجعل هذا القطاع أحد أهم

العوامل الداعمة لنمو الصناعات الغذائية، من خلال الطلب المستمر على الغذاء، وهو ما يحفز بدوره على تطوير هذا القطاع لتلبية احتياجات القوى العاملة¹.

4- علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع التجاري:

التصنيع لا يكتمل دون تسويق، وبالتالي فإن العلاقة بين الصناعات الغذائية والتجارة هي علاقة متكاملة. فبعد الإنتاج، تبدأ رحلة التسويق التي تتطلب شبكات توزيع واسعة، وقدرات ترويجية عالية، وفهم دقيق لحاجات السوق المحلي وحتى الخارجي. فكلما كانت قنوات البيع منظمة ومتنوعة، استطاعت المؤسسات الغذائية أن تضمن تصريف منتجاتها بفعالية.

ومن جهة أخرى، فإن الدخول في الأسواق العالمية يتطلب الامتثال لشروط صارمة في التغليف، التوسيم، ومعايير السلامة الغذائية، وهو ما يجعل من التجارة الدولية عاملاً مؤثراً في طريقة عمل المصانع الغذائية.

5- علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع المالي:

يُعد التمويل حجر الأساس في بناء وتطوير أي نشاط اقتصادي، ولا سيما الصناعات الغذائية التي تحتاج إلى دعم مالي مستقر نظراً لطبيعتها الإنتاجية الخاصة، وتعدد مراحلها، وتداخلها مع قطاعات حيوية أخرى. إذ لا يكفي توفر المواد الأولية والطلب الاستهلاكي لضمان نمو هذا القطاع، بل إن غياب التمويل الكافي والمناسب غالباً ما يُعرقل قدرته على التوسع والتحديث والاستدامة.

¹ عبد الزراق فوزي، مرجع سابق، ص 66-67.

أ/ طبيعة التمويل في الصناعات الغذائية

يتميز نشاط الصناعات الغذائية بأنه يحتاج إلى موارد مالية متنوعة، تتوزع بين تمويل طويل الأجل لتجهيز الوحدات الصناعية وشراء المعدات، وتمويل قصير ومتوسط الأجل لتغطية الاحتياجات اليومية مثل المواد الخام، الأجور، والتخزين. وتزداد أهمية التمويل في قطاع الصناعات الغذائية بسبب موسميته من جهة، وهامش المخاطرة المرتفع فيه من جهة أخرى، خاصة عند ارتباطه المباشر بالإنتاج الفلاحي وتقلبات السوق. كما أن الصناعات الغذائية تُعد من الأنشطة التي يصعب ضبط تدفقاتها المالية بدقة، بسبب تفاوت الطلب، واختلاف تكاليف المدخلات، وتعدد الأطراف المشاركة في سلسلة الإنتاج. ولهذا، فإن التمويل يجب أن يكون مرناً وملائماً لطبيعة الدورة الإنتاجية لهذا النوع من الصناعات¹.

■ التمويل الذاتي:

في كثير من الحالات، تعتمد المؤسسات الغذائية على التمويل الذاتي، إما عبر رأس المال الأولي عند التأسيس، أو من خلال الأرباح المعاد استثمارها. ويُعد هذا النمط الأكثر أماناً بالنسبة للمستثمر، لكنه محدود في قدرته على تلبية احتياجات التوسع، أو الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة².

■ التمويل البنكي:

تمثل البنوك المصدر الرئيسي للتمويل لدى معظم المؤسسات، لكن ولوج الصناعات الغذائية إلى هذا النوع من التمويل غالباً ما يواجه عوائق واقعية، مثل اشتراط الضمانات العقارية، وارتفاع نسب الفائدة، وتعقيد

¹ موقع منظمة الصحة العالمية، (تعريف جديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية)، تاريخ الاسترداد: 2025/07/07، <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/9fe5f353-4d54-4850-a160-1a5f21bb81ff/content/state-food-security-and-nutrition-2024/definition-financing-food-security.html#gsc.tab=0>

² عابدي لامية ومعيزة مسعود أمير، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، 2022/10/15، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، الجزائر، ص 293.

الإجراءات الإدارية. وقد يؤدي ذلك إلى إحجام العديد من المستثمرين الصغار عن التوجه نحو القروض البنكية، أو إلى الاكتفاء بالتمويل الذاتي المحدود¹.

■ الدعم الحكومي وآليات التمويل العمومي:

انطلاقاً من أهمية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني، خصصت الدولة الجزائرية العديد من البرامج لدعم هذا القطاع، خاصة في إطار السياسة الوطنية للأمن الغذائي. وتشمل هذه البرامج تمويلات ميسرة، إعفاءات ضريبية، ومرافقة في إنشاء المؤسسات، لا سيما في المناطق ذات الطابع الفلاحي أو في الولايات الداخلية.

غير أن الاستفادة من هذه الآليات تبقى محدودة بسبب صعوبة الإجراءات الإدارية، ونقص المعلومات لدى أصحاب المشاريع، وصعوبة استيفاء شروط الانتفاع بالتمويل العمومي، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

■ التمويل الإسلامي:

بدأ التمويل الإسلامي يفرض نفسه كبديل في تمويل مشاريع الصناعات الغذائية، لما يتوفر عليه من صيغ مرنة مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة. وتتميز هذه الصيغ بأنها تُخفف من عبء الفوائد البنكية، وتمنح للمؤسسة نوعاً من التشاركية في المخاطر والأرباح. ويجد هذا النوع من التمويل قبولاً متزايداً، سواء لأسباب دينية أو اقتصادية، وهو ما يشجع على إدماجه بشكل أوسع ضمن السياسات التمويلية الخاصة بالقطاع³.

¹ عرابية إبراهيم وشريف طويل شريف نورالدين، انعكاس سياسة التمويل على قطاع الصناعات الغذائية التحويلية في الجزائر للفترة 2017-2022، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 14، العدد 02، 2024-07-01، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، ص 157.

² محمد رمضان عقل، دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 45، العدد 04، أكتوبر 2023، كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة، مصر، ص 139.

³ عبد الكريم قندوز وآخرون، دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد التدريب وبتاء القدرات، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص 17.

■ الشراكة مع القطاع الخاص:

تُمثل الشراكة بين المؤسسات الغذائية ومستثمرين من القطاع الخاص فرصة مهمة لتوفير التمويل والخبرة في آن واحد. فالشريك الاستثماري لا يقدّم فقط المال، بل يساهم أيضًا في التخطيط، الإدارة، وحتى النفاذ إلى أسواق جديدة.

ب/ تمويل الصناعات الغذائية في الجزائر:

على الرغم من وجود العديد من البرامج الحكومية والبنوك العمومية والخاصة، لا تزال المؤسسات العاملة في الصناعات الغذائية تجد صعوبة في النفاذ إلى التمويل الملائم. يعود ذلك إلى عوامل متعددة، منها غياب التنسيق بين الهيئات المعنية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف التوجيه والتأطير المالي¹.

إلى جانب التمويل البنكي، تتوفر أمام المشاريع، بما فيها تلك الناشطة في مجال الصناعات الغذائية التحويلية، مجموعة من مصادر التمويل الأخرى التي يمكن الاستفادة منها حسب طبيعة المشروع ومرحلة نموه:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الأجنبية:

الاستثمار الأجنبي المباشر: يُقصد به قيام المستثمر الأجنبي بتملك جزئي أو كلي لرأس مال مشروع معين، مع إمكانية المشاركة في تسييره في حال الاستثمار المشترك، أو تولي الإدارة الكاملة في حال ملكية المشروع بالكامل. ويتجاوز الاستثمار الأجنبي مجرد ضخ أموال، ليشمل أيضًا نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة التقنية إلى الدولة المستقبلة.

¹ عابدي لامية ومعيزة مسعود أمير، مرجع سابق، ص 305.

القروض الأجنبية: تمثل شكلاً آخر من أشكال التمويل الخارجي، حيث تحصل المشاريع على تمويل من حكومات أجنبية أو أفراد أو مؤسسات خارجية، إما على شكل قروض مباشرة أو من خلال الاكتتاب في الأسهم أو السندات التي تصدرها تلك المشاريع¹.

2. صناديق ضمان القروض:

تُعد هذه الصناديق أدوات مالية حكومية تهدف إلى معالجة إشكالية نقص الضمانات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند طلب التمويل البنكي. حيث تقوم هذه الصناديق بتقديم ضمان جزئي أو كلي للبنك، وتتحمل جزءاً من مخاطر عدم التسديد، مما يشجع البنوك على منح القروض².

3. صناديق الاستثمار:

تُعتبر صناديق الاستثمار مؤسسات مالية تجمع مدخرات المستثمرين، خاصة من لديهم فوائض مالية، وتُعيد توظيفها في أصول مالية متنوعة كإسهم والعملات والمعادن وغيرها. وتتنوع هذه الصناديق حسب استراتيجياتها³، ومنها:

صناديق رأس المال المخاطر.

صناديق النمو.

صناديق الاستئناف باستخدام الرفع المالي.

صناديق رأسمال الاسترجاع.

¹ عرابية إبراهيم وشريف طويل شريف طويل نورالدين، مرجع سابق، ص 158.

² سليمة هالم و رابح خوني، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، 2015/06/30، جامعة الوادي، الجزائر، ص 44.

³ أحلام بوقفة وعلاي سارة، آفاق التمويل المخاطر لمشاريع الصناعات الغذائية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي: الصناعات الغذائية في الجزائر: واقع الحال وآفاق النمو، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2019، ص 12-13.

4. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية الوزير الأول. تتمثل مهامها في جذب ودعم ومرافقة المستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى دراسة ملفاتهم الاستثمارية ومتابعة تنفيذها. كما تسهر على تسيير المنصة الرقمية الوطنية للاستثمار¹.

5. حاضنات الأعمال:

تشكل هذه الحاضنات بيئة مناسبة لنمو المشاريع الناشئة، إذ توفر لها فضاءً للعمل، إلى جانب الاستفادة من برامج التكوين وورش العمل، والدعم من الخبراء، والوصول إلى شبكات الزبائن والممولين، وهو ما يساهم في تسريع تطورها وتحقيق استدامتها².

6. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

توفر هذه الوكالة صيغ تمويل متنوعة للمشاريع الصغيرة، وفق النسب التالية:

التمويل الثنائي: موجه للمشاريع التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار جزائري، بحيث يتحمل صاحب المشروع 50% والوكالة 50%.

التمويل الثلاثي: يتوزع بين مساهمة شخصية بـ 15% من طرف صاحب المشروع، و15% من الوكالة، و70% كقرض بنكي.

وتمنح تسهيلات إضافية في المناطق الخاصة والهضاب العليا ومناطق الجنوب، حيث يمكن أن تتخفف نسبة

¹ موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تاريخ الاسترداد: 2025/06/06، <https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar>

² علي سماي، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 04، العدد 01، 2010/06/03، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 138.

المساهمة الشخصية إلى 12%، أو حتى 10% و 5% في بعض الحالات، خصوصًا بالنسبة للشباب عاطلين عن العمل والطلبة أصحاب المشاريع¹.

¹ طواهرية نور الدين وقنيعي عبد الحق، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ودورها في تحفيز المقاولاتية والمقاولة النسوية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 27، العدد 02، 2024/07/27، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 284.

المبحث الثالث: قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

عانت الجزائر أكثر من قرن من استعمار غاشم خلف وراءه فقرا وجهلا وترك دمارا على مستوى كل القطاعات والهياكل وخلق وضعاً متدهورا في كل المجالات، جعل الجزائر تجد نفسها أمام اقتصاد متخلّف من كل النواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وتابع في أغلبيته للاقتصاد الفرنسي، هذا ما وضع على كاهل الحكومات الجزائرية ضغوطات كبيرة للنهوض بهذا الاقتصاد المحطم كليا.

لهذا يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، والوقوف على ما يخص الصناعات الغذائية خاصة في إطار الخطط التنموية المختلفة التي عرفتتها البلاد، وواقع الصناعات الغذائية في الجزائر وملامح السوق الجزائرية للصناعات الغذائية.

المطلب الأول: التطور الهيكلي للصناعات الغذائية في الجزائر

تميز النهج الاقتصادي الحديث للجزائر بعملية انتقال من نظام اقتصادي مركزي إلى اقتصاد السوق. خلال سنوات الاقتصاد المركزي، كانت الجزائر قد أولت الأولوية للصناعة الثقيلة على حساب الزراعة والصناعات التحويلية.

وقد أدت السياسات الزراعية والصناعية الغذائية التي اتبعت في الجزائر بعد الاستقلال، بدعم من الربيع النفطي، إلى إقامة نظام يغلب عليه ما يُعرف النموذج الغذائي المستورد وقد أظهر هذا النموذج محدوديته بشكل واضح مع بداية أزمة المديونية بين سنتي 1985 و1986.

ويمكن تقسيم تطور الصناعات الغذائية في الجزائر إلى ثلاث فترات رئيسية:

• 1962-1987: احتكار الدولة للقطاع وسياسة الاستثمار العمومي.

• 1988-1996: اللامركزية وتراجع جزئي لدور الدولة.

• منذ 1997: صعود قوي للقطاع الخاص.

تمتد الفترة الأولى من سنة الاستقلال 1962 إلى سنة 1987، حيث استندت جميع سياسات التنمية منذ الاستقلال وحتى مطلع الثمانينيات إلى النموذج الاشتراكي في التسيير. وتُعد سنة 1987 بمثابة المنعطف الكبير الذي شهد فيه الاقتصاد الجزائري تحولاً نحو نموذج التسيير الليبرالي، وهي السنة التي بدأت فيها عمليات إعادة الهيكلة.

أما الفترة الثانية فاستمرت حتى سنة 1996، في حين شهدت سنة 1997 بروزاً واضحاً لقوة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

1- الفترة من 1962-1987:

منذ استقلال الجزائر سنة 1962 وحتى منتصف الثمانينيات، كانت الصناعة في الجزائر ذات طابع عمومي، كما يظهر في مختلف خطط التنمية التي تم اعتمادها. لم يكن للقطاع الخاص سوى دور محدود في التوجهات الاقتصادية خلال تلك الفترة. وكان هذا الوضع نتيجة للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الجزائرية من 1962 إلى 1988.

أما السياسة الغذائية التي اعتمدتها الدولة، فمنذ الاستقلال وحتى بداية الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988، فقد كانت تهدف بشكل رئيسي إلى تلبية الحاجات الغذائية لكامل السكان. وقد تم إعطاء الأولوية للمنتجات المصنفة على أنها مواد أساسية نظراً لاستهلاكها الواسع.

▪ الصناعات الغذائية في الجزائر عشية الاستقلال:

ترجع جذور الصناعات الغذائية في الجزائر إلى مراحل بعيدة من تاريخ البلاد. فقد بدأت تظهر المنتجات الزراعية الأساسية، مثل الحبوب والزيت، بالتزامن مع تطور نمط الاستقرار لدى السكان الذين كانوا في السابق يعيشون حياة بدوية¹.

وهكذا، كانت الصناعة الغذائية في الجزائر عشية الاستقلال تتكون من بعض وحدات الإنتاج الصغيرة المتخصصة في تحويل الفوائض الزراعية لتلبية جزء من الحاجات الأساسية للسكان. وقد كانت هذه الصناعة متمركزة في التجمعات الحضرية الكبرى ذات الكثافة السكانية الأوروبية العالية، وكانت تضم بشكل أساسي وحدات طحن الحبوب، مصانع المعكرونة، معاصر الزيتون، معامل التقطير، مصانع الجعة، ومصانع التبغ². في فترات لاحقة، اعتُبرت الجزائر مزودًا هامًا للقمح، إذ تم تصدير كميات كبيرة من القمح إلى فرنسا في بداية القرن التاسع عشر.

عشية الاستقلال، كانت الزراعة تمثل عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد الجزائري. ففي نهاية الستينيات، كانت الزراعة تؤمن أكثر من 90% من الحاجات الغذائية، وتمثل 80% من إجمالي الصادرات³. أما زراعة الحبوب فكانت تمثل 23% من الإنتاج الزراعي الكلي. لكن بدءًا من منتصف الستينيات، بدأت زراعة الحبوب تسجل نتائج سلبية.

ويُعزى هذا التراجع إلى عدة أسباب:

- السبب الأول هو أن الأراضي الزراعية الخصبة بدأت تفقد خصوبتها.

¹ BOUKELLA Mourad, *Restructuration industrielle et développement : le cas des industries agroalimentaires en Algérie*, les cahiers du CREAD, n°45, 3ème trimestre, 1998, p 51-72.

² BENZERROUG Ramzi Mourad, *Analyse de la performance du secteur industriel agroalimentaire face au défi de la sécurité alimentaire en Algérie : cas de l'industrie céréalière algérienne*, thèse de Doctorat, faculté des sciences économiques, sciences commerciales et sciences de gestion, université d'Alger3, 2013, p 95.

³ MIPI, (*Rapport sur les 1ères assises nationales des Industries agroalimentaires*), mars 2010, p34.

- السبب الثاني يتعلق بالنظام الزراعي القائم آنذاك، الذي اعتمد على قطاع ذاتي التسيير، والذي لم يحقق تحسناً فعلياً في الزراعة عموماً ولا في أنماط الزراعة على وجه الخصوص.
 - أما السبب الثالث، فيعود إلى شدة المنافسة من قبل الدول المتوسطة المصدرة الأخرى، وإلى الضغوط السياسية التي مارسها آنذاك الحكومة الفرنسية¹.
- أدى هذا إلى قيام السلطات العمومية آنذاك إلى تنظيم حملة تحسيسية لفائدة الفلاحين من أجل استخدام الأسمدة والمنتجات الصحية النباتية، إلا أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة على صعيد مردودية المحاصيل المختلفة.
- أما القطاع الزراعي الخاص، فقد بقي مهمشاً تماماً، وكانت زراعة الحبوب المتبعة عبارة عن زراعة تمتد على مساحات واسعة دون الاعتماد على تقنيات حديثة.
- وفي المقابل، كان قطاع المحروقات يشهد نمواً مستمراً بفضل الطلب الدولي المتوقع، إذ كانت الأسعار العالمية في تصاعد. فقد ارتفع مؤشر أسعار النفط الخام في الشرق الأوسط، المعتمد كمرجع، من 88 في سنة 1962 إلى 100 في سنة 1966، ثم إلى 114 في سنة 1969².
- وهكذا نشأ نموذج الزراعة الاستيرادية، الذي جعل من الاستيراد المتغير الرئيسي في توازن الاقتصاد الغذائي. وأصبح هذا الاقتصاد غير قادر على العمل والاستمرار دون الاعتماد المكثف على استيراد المواد الأولية الأساسية، والمنتجات نصف المصنعة، والمعدات وقطع الغيار، إضافة إلى التكنولوجيا والمعرفة التقنية.

¹ BOUKELLA Mourad, **Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire**, Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Volume 45, Numéro 4, 15/12/2008, Université Benyoucef Benkhedda d'Alger, Algerie, p 08.

² BOUKELLA Mourad, **Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire**, in **L'Algérie de demain : Relever les défis pour gagner l'avenir**, Op. cit, p 8.

كانت سياسة التصنيع التي أطلقتها الدولة تعتمد على جهد استثماري كبير بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى تثبيت الأجور عند أدنى مستوى ممكن¹.

ولكيلا تؤدي هذه السياسة في خفض تكلفة العمل إلى احتجاجات اجتماعية، حاولت الدولة باستمرار الحفاظ على توازن نسبي بين مستوى الأجور الموزعة ومستوى أسعار السلع التي تدخل ضمن سلة المستهلك، وخصوصاً أسعار المواد الغذائية.

ولتحقيق ذلك، فرضت الدولة احتكارها على كامل سلسلة القطاع الغذائي، بدءاً من الاستيراد، مروراً بالإنتاج الزراعي، ثم التحويل، وانتهاءً بتوزيع المواد الأساسية. كما شجعت الدولة على وصول الجميع إلى هذه المواد من خلال دعم أسعارها الاستهلاكية بشكل منتظم.

2- الفترة من 1988-2000:

أدت أزمة المديونية وتراجع العائدات الخارجية من صادرات المحروقات في منتصف ثمانينيات القرن الماضي إلى لجوء الجزائر إلى اتخاذ تدابير تقشفية وإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بهدف الحد من الاختلالات الخارجية. وتشبه هذه التدابير في كثير من الجوانب برامج التكيف الهيكلي التي توصي بها المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي².

بدأ انخفاض أسعار النفط الخام خلال شتاء عام 1985، حيث بلغ سعر البرميل 30 دولاراً أمريكياً (مقارنة بـ 34 دولاراً في عام 1980 و 40 دولاراً في عام 1981)، ثم شهد هبوطاً حاداً في جويلية 1986

¹ CHEHAT Fouad, **Les politiques céréalières en Algérie**, Rapport annuel, Agri. Med, CIHEAM, édition 2006, p87.

² ABDELADIM Leila, **Les privatisation d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb : Maroc, Algérie, Tunisie**, Thèse de doctorat, université Panthéon-Assas, paris, France, 1998, p61.

ليصل إلى 10 دولارات للبرميل. واستقر السعر لاحقًا عند 15 دولارًا للبرميل في خريف 1986، أي بانخفاض قدره 45% مقارنة بعام 1985¹.

كان ذلك بالإضافة إلى تراجع قيمة الدولار، العملة الوحيدة المعتمدة في معاملات المحروقات. فبعد أن هيمن على باقي العملات لأكثر من أربع سنوات، فقد الدولار في عام 1986 ما نسبته 18% من قيمته أمام المارك الألماني، و21% أمام الين الياباني.

وإلى جانب هذه التطورات، كان هناك عبء كبير يتمثل في الحجم الكبير للمديونية الخارجية، ولا سيما تأثير خدمة هذه الديون على عائدات البلاد من العملات الصعبة. فقد ارتفعت قيمة الدين الخارجي من 17.05 مليار دولار أمريكي في عام 1980 إلى 24.6 مليار دولار أمريكي في عام 1987، أي بزيادة كبيرة تجاوزت 41%. واستمرت هذه النزعة التصاعدية خلال السنوات اللاحقة، حتى بلغت ذروتها سنة 1997 بقيمة 31.06 مليار دولار أمريكي. وبناءً على ذلك، شرعت الدولة الجزائرية في إطلاق مسار إصلاح شامل بهدف إعادة هيكلة النظام القائم، مع اعتماد مبدأ استقلالية المؤسسة العمومية كخط توجيهي أساسي، وذلك في سياق أزمة حادة اقتصادية واجتماعية لم تستثن أي قطاع، وأثرت بشكل عميق على ظروف معيشة السكان، وكانت السبب الرئيسي في فشل المؤسسات العمومية وعجزها الإنتاجي، وعدم قدرتها على تمويل ذاتها.

فيما يخص الصناعات الغذائية الزراعية بشكل خاص، ونظرًا لأهمية هذا القطاع، تم إنشاء شركتين قابضتين الأولى هي الشركة القابضة للصناعات الغذائية الأساسية (HAAB)، والتي تضم المؤسسات التي تظل تدخلات الدولة فيها كبيرة، وتشرف على 12 مؤسسة عمومية تنتمي إلى الفروع التالية:

¹ DAHMANI Ahmed, L'expérience algérienne des réformes : Problématique d'une transition à l'économie de Marché, Annuaire de l'Afrique du Nord (AAN), tome XXXVII, 1998, CNRS éditions, p 125-147.

- **فرع الحبوب:** يضم المؤسسة الوطنية للصناعة الغذائية (ENIAL) ، وخمس مؤسسات لتحويل القمح وتوزيع منتجات الحبوب (ERIAD)، والمتواجدة في كل من الجزائر، سطيف، قسنطينة، تيارت، وسيدي بلعباس.
- **فرع الحليب:** يشمل ثلاثة دواوين للحليب هي ORLAC ، ORELAIT ، وOROLAIT، والتي تم دمجها في مجموعة واحدة متخصصة في إنتاج الحليب ومشتقاته تحت اسم GIPLAIT.
- **فرع المنتجات النباتية:** يتضمن الشركة الوطنية للسكر (ENASUCRE) المكلفة بإنتاج السكر الأبيض، والشركة الوطنية للمواد الدهنية (ENCG) المسؤولة عن إنتاج وتنظيم سوق الزيوت، والصابون، والمارجرين.
- **فرع التبغ ومشتقاته:** يضم الشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA) المكلفة بإنتاج التبغ والكبريت. تتمثل الشركة القابضة الثانية في الشركة القابضة للصناعات الغذائية المتنوعة (HAAD) ، والتي تضم المؤسسات التنافسية التي لا تمارس الدولة أي تدخل مباشر في تسييرها. ويبلغ عدد هذه المؤسسات 22 مؤسسة، من أبرزها:
- **فرع المشروبات غير الكحولية:** ثلاث مؤسسات لإنتاج المياه المعدنية EMIS EMIB EMAL والتي تم تجميعها منذ سنة 1998 تحت إشراف مجموعة مشروبات الجزائر.
- **فرع الدواجن:** ثلاث مؤسسات ORAC ، ORAVIO ، وORAVI مدمجة تحت إشراف مجموعة ONAB (الديوان الوطني لتغذية المواشي)، وهي مكلفة بإنتاج مدخلات الإنتاج الخاصة بالدواجن، والأعلاف، والمنتجات المرتبطة بالقطاع.

- فرع العصائر: المؤسسة الوطنية للعصائر والمربى (ENAJUC) ، المكلفة بإنتاج عصائر الفواكه والمربى.
 - فرع التبريد: المؤسسة الوطنية للتبريد (ENAFROID) ، المختصة في أنشطة التخزين والحفاظ على المنتجات الغذائية.
 - فرع المشروبات الكحولية: الديوان الوطني للخمر (ONCV) .
 - ثلاث دواوين جهوية للحوم¹.
- وقد ركزت هذا الشركتان القابضتان على تنفيذ الإجراءات التالية:
- إجراء تدقيق شامل لجميع المؤسسات التابعة لهما؛
 - التخلص من الأنشطة التي لا ترتبط مباشرة بالمهام الأساسية لكل شركة؛
 - التنسيق مع البنوك لوضع تدابير دعم مالي للمؤسسات التي تملك فرصًا للبقاء في بيئة تنافسية.
- أما المرحلة الثانية، فقد تمثلت في تحويل المؤسسات إلى شركات فرعية وتشكيل مجموعات صناعية متجانسة لتسهيل عمليات الشراكة والخصخصة.
- وبموجب الإطار التشريعي والتنظيمي الجديد الذي فرضته الإصلاحات الجارية، لم تعد الدولة ملزمة كما في السابق بإسناد مهمة استيراد المواد الغذائية إلى مشغل عمومي واحد. فقد تم إنهاء احتكار المكاتب العمومية لعمليات الاستيراد، حيث ظهر مشغلون جدد في مجال استيراد المنتجات الغذائية. وهكذا، إلى جانب المكاتب العمومية، أصبحت العديد من المؤسسات الخاصة تنشط بانتظام في السوق العالمية من خلال استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية.

¹ CHEHAT F, Les politiques céréalières en Algérie, In Agri Med : agriculture, pêche, alimentation et Développement rural durable dans la région méditerranéenne, Rapport annuel 2006, Paris, CIHEAM, p87-116.

وشهدت هذه المرحلة استمرار ظاهرة تجزئة الأراضي الزراعية، حيث أحصى الإحصاء العام لسنة 2001 ما مجموعه 588.621 أرض فلاحية¹.

• الفترة ابتداء من سنة 2001:

بعد تقييم سلبي للفترة ما بين 1995 و 2000، تم إصدار أمرية تتعلق بتنظيم وتسيير وخصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، بهدف صريح يتمثل في إنهاء العراقيل التي تعيق عملية إعادة الهيكلة الصناعية، وتشجيع الاستثمار المنتج.

وتهدف هذه الأمرية إلى وضع حد لتعدد مراكز اتخاذ القرار، ولتشابك الصلاحيات الناتج عن وجود هيئات ونصوص متداخلة، وكذلك إلى التخلص من التعقيدات البيروقراطية التي كانت تميز النماذج السابقة.

وتأتي هذه الخطوة تعبيراً عن إرادة سياسية واضحة لرفع القيود القانونية والتنظيمية التي تعرقل الفعل الاستثماري، ولإعادة سلطة التسيير إلى مديري المؤسسات العمومية الاقتصادية، بحيث تتحول هذه الأخيرة إلى مراكز قرار مستقلة في تسيير شؤونها.

بموجب الأمرية رقم 01-04 المؤرخة في 20 أوت 2001، ومن أصل 942 مؤسسة عمومية مبرمجة للخصخصة في مختلف القطاعات، شرعت السلطات العمومية في خصخصة 268 مؤسسة تنتمي إلى قطاع الصناعات الغذائية الزراعية، وهو ما يمثل نسبة 29% من إجمالي المؤسسات العمومية القابلة للخصخصة.

وتتوزع هذه المؤسسات على عدة فروع فرعية من قطاع الصناعات الغذائية، منها² :

¹ CHEHAT F, Ibid.

² UBIFRANCE, *Un secteur dominé par les industries privées*, Agro ligne, n°97, Novembre/ Décembre 2015, p7.

المواد الدهنية، مراكز إنتاج الحليب، مطاحن الحبوب، مصانع الجعة، المشروبات والمياه المعدنية، إنتاج اللحوم، صناعة المعدات الفلاحية، الصناعات المرتبطة بتربية الدواجن، المسالخ، التخزين والتبريد، التجارة، ومكاتب الدراسات.

وتعكس هذه الخطوة توجه الدولة نحو تقليص دورها المباشر في النشاط الاقتصادي، خاصة في القطاعات التي يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بها بكفاءة ومرونة أكبر.

في الوقت الذي تراجع فيه الاستثمار العمومي، شهد قطاع الصناعات الغذائية الزراعية الخاص تطوراً ملحوظاً منذ مطلع سنوات 2000، تمثل في بروز عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة. وبالتالي، أصبحت المؤسسات العمومية النشطة في فرع الصناعات الغذائية تواجه منافسة حادة من طرف الصناعات الخاصة المحلية، بالإضافة إلى المنافسة من المنتجات المستوردة.

المطلب الثاني: سوق الصناعات الغذائية في الجزائر

انطلقت الصناعات الغذائية في الجزائر خلال عقد السبعينات، في إطار البرامج التنموية التي وضعتها الدولة آنذاك بهدف إنشاء مؤسسات وطنية في مجالات استراتيجية مثل الحبوب، الحليب، المياه والمشروبات. ومع مرور الوقت، توسع هذا النشاط ليشمل فروعاً جديدة كصناعة السكر، العجائن، الخضار، اللحوم وغيرها¹.

وقد شهد القطاع تطوراً ملحوظاً في العقود التالية، مدفوعاً باهتمام كبير من قبل السلطات الجزائرية، إدراكاً منها لأهمية هذا المجال في تحقيق الأمن الغذائي الوطني. ولم يقتصر دور هذا القطاع على البعد

¹ E. Cherif, **Le marché des industries alimentaires en Algérie**, Agroligne, no. 97, Novembre-Décembre 2015, accessed :11/11/2023, https://www.agroligne.com/agroligne/les-derniers-numeros/24430-le-marche-des-industries-alimentaires-en-algerie.html?utm_source=chatgpt.com

الغذائي فقط، بل أصبح عنصرًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم اليوم بما يقارب 13% من الناتج المحلي الخام، ويسجل نحو 40% من رقم الأعمال الإجمالي للصناعات خارج قطاع المحروقات.

أولاً: أهم فروع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

تتقسم الشعب الصناعية المشكلة لفرع الصناعات الغذائية بالجزائر الى شعب فرعية كالتالي:

الجدول رقم (01): شعب الصناعات الغذائية في الجزائر

الشعبة	الأنشطة
صناعة اللحوم	-تحويل وحفظ لحوم الجزار -تحويل وحفظ الدواجن -إعداد منتجات اللحوم
صناعة الأسماك	-تحويل وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات
صناعة الخضر والفواكه	-تحويل الخضر المعلبة -تحويل الطماطم المعلبة -تحويل الفواكه المعلبة -عصائر الخضر والفواكه
صناعة الزيوت والدهون	-تصنيع زيت الزيتون -تصنيع الزيوت الأخرى -صنع المارجرين والدهون الصالحة للأكل
صناعة منتجات الحليب	-صناعة الحليب السائل -صنع الأجبان -صنع المثلجات والصوري
تحويل الحبوب وصنع المنتجات النشوية	-أنشطة تحويل الحبوب -المطاحن

-تصنيع أعلاف للحيوانات	
-المخابز -صنع الحلويات والعجائن -صنع البسكويت	صناعة منتجات المخابز والمرطبات والعجين الغذائي
-صنع السكر -صنع الكاكاو والشكلاطة والحلويات السكرية -تحويل البن والشاي -صنع التوابل والبهارات	صناعة منتجات غذائية أخرى
-صناعة المشروبات الكحولية -صناعة مياه المائدة -صناعة المشروبات المنعشة غير الكحولية	صناعة المشروبات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات: مدونة الأنشطة الجزائرية،

ص37-51.

وفقاً لأحدث الإحصائيات، شهد رقم أعمال شعبة الصناعات الغذائية في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ حوالي 134 مليار دينار، مسجلاً نمواً بنسبة 17.1% مقارنة بسنة 2020، التي سجل فيها القطاع رقم أعمال قدره 114 مليار دينار¹.

تُعتبر شعبة تحويل الحبوب من أقدم وأهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر. ورغم ما تمتلكه البلاد من قدرات إنتاجية معتبرة، تجعلها قادرة على تغطية أكثر من 80% من حاجتها من القمح الصلب، إلا أن الجزائر لا تزال تحتل المرتبة السابعة عالمياً ضمن أكبر مستوردي القمح.

¹ Office National des Statistiques, **ACTIVITE INDUSTRIELLE DE 2012-2021**, Algérie : Office National des Statistiques, 2023.accessed : 11/11/2023, https://www.ons.dz/IMG/pdf/1.Industrie2012_2021.pdf.

ويشهد هذا الفرع نشاطاً واسعاً من قبل عدد من المؤسسات الخاصة البارزة، مثل مجمع سيم، عجائن بن حمادي، مجموعة متيجي، ومجموعة بن أعر، إلى جانب عشرات الوحدات الأخرى، ليصل العدد الإجمالي إلى أكثر من 400 وحدة إنتاج موزعة عبر مختلف مناطق البلاد¹.

أما فيما يتعلق بصناعة الحليب ومشتقاته، فتشير الإحصائيات إلى أن هذا الفرع يضم حوالي 200 ملبنة، ويعتمد على شبكة واسعة من الموردين تضم أكثر من 30 ألف مربي ماشية. وتعد مؤسسة GIPLAIT العمومية أبرز فاعل في السوق، حيث تساهم بنحو 40% من الإنتاج الوطني، بإنتاج يومي يبلغ 4 ملايين لتر.

وتسجل الجزائر أعلى معدلات استهلاك لمنتجات الحليب في منطقة شمال إفريقيا، وتحتل المرتبة الثالثة ضمن أكبر الدول المستوردة لهذه المادة، بمعدل استهلاك سنوي يقدر بـ 140 لتراً للفرد، وهو ما يعادل ضعف ما يسجل في دول الجوار، حيث لا يتجاوز 70 لتراً للفرد سنوياً.

وبحسب المعطيات الصادرة عن الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (ONIL)، تتقاسم السوق المحلية عدة مؤسسات كبرى متخصصة في إنتاج مشتقات الحليب، من بينها مؤسسة Soummam Danone، وHodna Trafel Batouche Ramdy، حيث يقدر مجموع المنتجات المسوقة بنحو 100 صنف مختلف².

أما بالنسبة لفرع إنتاج الأجبان، فقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث تضاعف حجم الإنتاج بنحو أربع مرات. ويتوزع هذا الإنتاج بين عدد من الفاعلين الرئيسيين، على رأسهم مجمع بل ألجيري BELALGERIE، الذي ينتج علامات شهيرة مثل Vache qui rit، Kiri، وPicon،

¹ Bretagne Commerce Internationale, **l'agroalimentaire et ses réseaux de distribution en Algérie et au Maroc**, Bretagne Commerce Internationale, 2021, accessed : 11/11/2023, https://www.bretagnecommerceinternational.com/voy_content/uploads/2021/01/presentation-webinaire-ii-semaine-maghreb-agroalimentaire-algerie-maroc-19-01-2021-bci-info.pdf.

² Bretagne Commerce Internationale, Ibid.

ويستحوذ على حوالي 40% من إجمالي الإنتاج الوطني. كما تنشط في هذا الفرع مؤسسات أخرى بارزة، مثل PROMASIDOR، المنتجة لعلامة Berber، ومجمع FALAIT، الذي يسوق علامات مثل Cheezy وTartino.

فيما يتعلق بفرع إنتاج الزيوت والحبوب الزيتية، يسيطر مجمع سيفيتال على ما يقارب 75% من الحصة السوقية الوطنية، مع وجود نشاط لمؤسسات أخرى مثل شركة صافيا، أفيا ألجي، ولابليل. أما بالنسبة لشعبة تكرير السكر، فيوفر مجمع سيفيتال نحو 80% من الاحتياجات الوطنية المقدرة بـ 2.5 مليون طن سنوياً، وذلك بفضل قدرة إنتاجية تصل إلى مليون طن في السنة. ونتيجة لهذا الحجم من الاستهلاك، تُصنف الجزائر ضمن قائمة أكبر عشر دول مستوردة لمادة السكر عالمياً، حيث يبلغ متوسط الاستهلاك الفردي حوالي 30 كيلوغراماً في السنة.

وفيما يخص شعبة إنتاج اللحوم الحمراء، تفيد الإحصائيات الأخيرة بأن الثروة الحيوانية في الجزائر تُقدّر بـ 38.3 مليون رأس، منها 31.1 مليون رأس من الأغنام، و1.7 مليون رأس من الأبقار، و5 ملايين رأس من الماعز، و448 ألف رأس من الإبل، و148 ألف رأس من الخيول. وبلغ إنتاج اللحوم الحمراء سنة 2021 حوالي 5.3 ملايين قنطار، أي بزيادة قدرها 1.3% مقارنة بسنة 2020. ويُعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى ارتفاع إنتاج لحوم الأغنام، التي تمثل نحو 64% من إجمالي اللحوم الحمراء المنتجة. كما تم تسجيل زيادات في إنتاج لحوم الماعز والخيول بنحو 13,359 قنطاراً و34 قنطاراً على التوالي. في المقابل، شهد إنتاج لحوم الأبقار تراجعاً بنسبة 1.2%، وكذلك الأمر بالنسبة للحوم الإبل التي انخفض إنتاجها بنسبة 0.4% مقارنة بسنة 2020.

أما في مجال اللحوم البيضاء والدواجن، فقد عرف هذا القطاع تراجعاً ملحوظاً خلال سنة 2021،

حيث بلغ الإنتاج حوالي 4.3 ملايين قنطار، مقارنة بـ 5.4 ملايين قنطار في عام 2020. ويُعزى هذا

الانخفاض إلى الارتفاع الكبير في أسعار مدخلات تربية الدواجن في السوق الدولية، بالإضافة إلى انتشار

بعض الأمراض التي تصيب الدواجن¹.

وفيما يلي تطور إنتاج بعض الشعب خلال السنوات العشر الماضية:

الجدول رقم (02): التطور السنوي لإنتاج قطاع الصناعات الغذائية 2014-2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
5 989,3	5 358,5	4 883,4	4 984,9	4 516,9	4 648,7	4 965,0	4 126,5	3 846,9	3 604,5	السميد (القمح) ألف قنطار
9 080,3	8 748,8	8 846,7	7 713,3	7 915,1	7 614,4	7 057,1	5 882,8	5 506,6	5 074,4	الدقيق ألف قنطار
235,2	200,0	156,4	126,3	48,6	25,5	6,4	2,0	2,2	1,2	العجائن 100 قنطار
12 291,7	11 237,5	11 401,3	10 918,3	11 877,3	11 051,2	10 015,9	10 124,8	9 992,5	9 852,9	الحليب المبستر ألف هكتولتر
5 538,7	5 229,0	5 367,1	5 215,0	4 804,8	4 464,5	4 375,0	5 001,6	4 991,9	5 451,4	الأجبان طن
1 397,2	1 173,4	1 891,6	1 889,6	2 243,6	1 916,7	2 478,4	3 286,2	2 718,4	2 510,8	الزبدة طن
2 241,4	2 398,5	1 762,7	409,6	391,1	284,1	275,8	308,6	321,4	254,8	مشتقات الحليب الأخرى
										ألف هكتولتر
358,9	245,7	383,9	355,5	380,4	346,8	332,0	406,6	378,5	359,9	أعلاف الماشية والدواجن
										ألف طن

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: Office National des Statistiques (ONS)

Activité industrielle de 2014 à 2023, Collections Statistiques n°243, Série E n°130, Alger : ONS,

février 2025

¹ Office National des Statistiques, LA PRODUCTION AGRICOLE, campagne 2020/2021, Algérie : Office National des Statistiques, 2023, accessed : 11/11/2023, https://www.ons.dz/IMG/pdf/ProdAgricol2020_2021.pdf.

ثانيا: صعوبات ومعوقات الصناعات الغذائية في الجزائر

✚ ضعف الترابط والتكامل بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي الجزائري:

تُعد الزراعة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الصناعات الغذائية، حيث توفر لها المواد الأولية اللازمة لعمليات التحويل والإنتاج. غير أن هذه العلاقة الحيوية تعاني من ضعف واضح في الجزائر، ما انعكس سلباً على ديناميكية نمو قطاع الصناعات الغذائية. فمنذ عقد الثمانينيات، ورغم التوسع النسبي الذي شهده هذا القطاع، إلا أن الاعتماد على استيراد المواد الخام الزراعية شهد زيادة كبيرة، وذلك نتيجة فشل الإنتاج المحلي في تلبية احتياجات الصناعات التحويلية، سواء من حيث الكمية أو الجودة أو التكاليف. وتُظهر الإحصاءات أن الزراعة الوطنية لا تلبي سوى 27% من الطلب المحلي على المواد الأولية، وهو ما يعكس حجم الفجوة التي تفصل بين القطاعين. كما يتميز النشاط الزراعي في الجزائر بقدر كبير من التذبذب وعدم الاستقرار، ما أدى إلى تراجع مردودية الفلاحين وتفاقم اختلالات التجارة الغذائية، إضافة إلى تهديد مقومات الأمن الغذائي¹.

✚ تبعية الصناعات الغذائية بالجزائر إلى الأسواق الدولية وتأثرها بالتقلبات السعريّة الحاصلة:

شهدت الجزائر منذ سبعينيات القرن الماضي مساراً تصاعدياً في قيمة وارداتها الغذائية، إذ تسارعت وتيرة الارتفاع بشكل ملحوظ بين عامي 2000 و2022. وقد وصلت ما يقارب 7.32 مليار دولار بحلول عام

¹ لطرش ذهبية، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 15، العدد 15، 2015/06/01، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 217.

2019¹، ويُعد عام 2014 عامًا استثنائيًا في هذا السياق، إذ بلغت فيه قيمة الواردات الغذائية مستوى قياسيًّا وصل إلى 10.27 مليار دولار².

وخلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2010، كانت الواردات الزراعية تمثل حوالي 26% من إجمالي واردات البلاد، قبل أن تعرف تراجعًا طفيفًا لتسجل متوسطًا نسبته 22.3% ما بين 2011 و2020، وهي نسب مرتفعة عكست اعتمادًا مفرطًا على الخارج، وأدت إلى ضغط كبير على احتياطات الجزائر من العملة الصعبة.

وتُعد الجزائر واحدة من أبرز البلدان المستوردة للحبوب على الصعيد العالمي، كما تحتل مراتب متقدمة ضمن العشر الأوائل من حيث استيراد السكر، الزيوت النباتية، والحليب. وإلى جانب هذه المواد الأساسية، تعتمد البلاد أيضًا بشكل واسع على واردات القهوة، الشاي، والتوابل.

ووفقًا لتصنيف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لسنة 2000، جاءت الجزائر في المرتبة العشرين بين أكبر مستوردي المنتجات الزراعية عالميًا، بحصة بلغت 0.6% من إجمالي القيمة العالمية لواردات هذا القطاع.

أما على مستوى التغطية التجارية، فقد عرفت الصادرات الزراعية الجزائرية تراجعًا حادًا مقارنة بالواردات، حيث انخفضت نسبة التغطية من نحو 107% في عقد الستينيات إلى متوسط 5.2% خلال الثمانينيات، وبلغت حوالي 2.7 مليار دولار أمريكي لسنة 2022³.

¹ موقع جريدة الفجر، (وزير الفلاحة: تقليص واردات المواد الغذائية بـ 2 مليار دولار آفاق 2024)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/05، <https://alfadjr.dz/article/29790>.

² الإذاعة الجزائرية، (واردات الحليب والسكر قاربت 27 مليار دولار على مدى الـ 11 شهر الأولى من 2014)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/05، <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150105/25279.html>.

³ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 43).

كما ازدادت الفجوة الغذائية بشكل واضح خلال العقدین الماضیین، إذ ارتفعت من 3.1 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 7.9 مليار دولار في عام 2020، مسجلة زيادة بنسبة تقارب 60%. وتُعزى هذه الفجوة في المقام الأول إلى واردات مجموعات أساسية مثل الحبوب، الحليب ومشتقاته، السكر، البن والشاي، إضافة إلى الفواكه، والتي شكلت مجتمعة قرابة 65% من إجمالي الفجوة الغذائية المسجلة في سنة 2019¹. أما الميزان التجاري الزراعي فقد عرف عجزاً مستمراً ومتفاقماً طوال الفترة 1970-2022، بلغ ذروته سنة 2014 بعجز قدر بنحو 11 مليار دولار. وقد كان لهذا العجز أثر بالغ في تفاقم الاختلال في الميزان التجاري العام، خاصة خلال فترات انخفاض أسعار النفط مثل ما جرى بين عامي 2015 و2020.

ثالثاً: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

1- تعريف الأمن الغذائي:

يُعد الأمن الغذائي من المفاهيم التي تطورت مع مرور الوقت، وارتبط بفهم أعمق للمشكلات المتعلقة بالغذاء على المستوى الاقتصادي والسياسي. وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة خلال أزمة الغذاء العالمية في منتصف السبعينيات، حيث بدأ النقاش حول كيفية ضمان توفر الغذاء بشكل دائم للناس. في البداية، كان التركيز الأساسي على توفير كميات كافية من الغذاء وضمان استقرار أسعاره على المستوى العالمي، مع اهتمام أقل بالوضع داخل كل بلد. وقد أشار تقرير مؤتمر الغذاء العالمي عام 1974 إلى أن الهدف هو ضمان وجود مخزون عالمي دائم من الأغذية الأساسية لتلبية الطلب المتزايد، والتعويض عن أي نقص قد يحدث بسبب تقلبات في الإنتاج أو الأسعار.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (تقرير: أوضاع الأمن الغذائي العربي)، ص 30، تاريخ الاسترداد: 2023/11/06، https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2020.pdf

ومع مرور الوقت، تطوّر هذا المفهوم ليشمل جوانب أخرى، مثل سهولة حصول الناس على الغذاء، واستمرار توفره، وجودته من الناحية الصحية. وبذلك، أصبح الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على كمية الغذاء الموجودة، بل يشمل أيضًا قدرة الأفراد على شرائه وتناوله بشكل صحي وآمن.

في عام 1983، رسخ تحليل أجرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أهمية الحصول على الغذاء، وانبثق عنه تعريف الأمن الغذائي على أساس التوازن بين العرض والطلب، وجاء فيه: "يجب التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات قادرين على الحصول فعليًا واقتصاديًا على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها". وفي عام 2008، لاحظت وزارة الزراعة الأمريكية أن ينصب التركيز في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، حيث ينص على ما يلي: "يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عندما يتمكن جميع أفراد الأسرة من الحصول على الغذاء الكافي في جميع الأوقات"¹.

2- أبعاد الأمن الغذائي:

حددت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أربعة أبعاد أساسية لفهم وتحقيق الأمن الغذائي، وهي:

توفر الغذاء: (Availability)

يتعلق هذا البعد بوجود الغذاء من حيث الكمية، ويتأثر بمستوى الإنتاج الزراعي، والمخزون الغذائي، والتجارة الخارجية للمواد الغذائية.

¹ اتحاد المصارف العربية، (الأمن الغذائي في الوطن العربي)، الأمانة العامة، إدارة الأبحاث والدراسات، 2020، ص 1، تاريخ الاسترداد: <https://uac-org.org/OpenFile?publicationEid=127>، 2025/05/15.

إمكانية الحصول على الغذاء: (Accessibility)

لا يكفي أن يتوفر الغذاء فقط، بل يجب أن يكون في متناول الأفراد ماديًا واقتصاديًا. لذلك، يُؤخذ في الاعتبار دخل الأسرة، أسعار المواد الغذائية، والقدرة على الشراء.

الاستفادة من الغذاء: (Food Utilization)

يُقصد بها مدى استفادة الجسم من العناصر الغذائية في الطعام، وهو ما يتأثر بجودة النظام الغذائي، طرق التحضير، التوزيع داخل الأسرة، ومستوى الرعاية الصحية والتغذية السليمة.

الاستقرار على المدى الطويل: (Stability)

يعني هذا البعد ضرورة استمرار توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه بشكل منتظم. فحتى إذا توفر الغذاء في الوقت الحالي، فإن انعدامه مستقبلاً بسبب أزمات اقتصادية أو سياسية أو طبيعية يُعد تهديدًا للأمن الغذائي.

ولتحقيق الأمن الغذائي بشكل فعال، لا بد من تحقيق هذه الأبعاد الأربعة معًا، وفي آن واحد¹.

3- مؤشرات الأمن الغذائي:

لا يوجد اتفاق موحد حول الطريقة المثلى لقياس الأمن الغذائي، إذ تُستخدم مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تركز على جوانب محددة منه، بحسب المستوى المستهدف (وطني، أسري، فردي) أو الهدف من القياس (رصد، تحليل، مقارنة...). ويرجع هذا التعدد في المقاييس إلى الطبيعة المعقدة والشاملة لمفهوم الأمن الغذائي، الذي يتداخل مع قطاعات متعددة مثل الزراعة، الاقتصاد، الصحة، والسياسات العامة².

¹ البنك الدولي، (مقال: ما هو الأمن الغذائي؟)، تاريخ الإسترداد: 2025/4/23،

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security>

² محمدي نور الهدى وحفصاوي نور الهدى، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 01، 2023/05/15، جامعة باتنة، الجزائر، ص 176-177.

• الناتج المحلي الإجمالي:

تُعتمد العديد من الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمتابعة ورصد الحالة الغذائية في البلاد. وتوجد عدة طرق لحساب هذا الناتج، من بينها طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق، وطريقة القيمة المضافة، حيث تُعد هذه الأخيرة الأكثر شيوعاً. ويُقصد بالقيمة المضافة الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وسعر السلع أو الخدمات الوسيطة المستخدمة في إنتاجها. ويتم التوصل إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل حدود الدولة خلال سنة واحدة.

• مؤشر الاكتفاء الذاتي:

يمثل هذا المؤشر النسبة التي يُغطي بها الإنتاج الغذائي المحلي حجم الاستهلاك المتاح من الغذاء. ويتم حسابه عن طريق قسمة كمية الغذاء المنتج محلياً على إجمالي الاستهلاك منه. وعندما يكون الإنتاج المحلي أقل من الاستهلاك، تظهر مشكلة تُعرف باسم "الفجوة الغذائية"، أي وجود عجز في تلبية الحاجات الغذائية الاستهلاكية من الإنتاج المحلي. ويتم التعبير عنها من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الفجوة الغذائية} = 1 - \text{نسبة الاكتفاء الذاتي}.$$

• مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

يُعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات على المستوى الدولي فيما يخص تصنيف الدول حسب مستوى أمنها الغذائي. ويشمل هذا المؤشر بيانات من 113 دولة، مما يجعله أداة واسعة النطاق لقياس مستويات الأمن الغذائي في معظم أنحاء العالم. وقد تم نشر هذا المؤشر لأول مرة في عام

2012، وتتولى إدارته وتحديثه وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) التابعة لمجلة "الإيكونوميست" البريطانية.

يُعد هذا المؤشر نموذجًا يجمع بين الجوانب الكمية والنوعية لغايات المقارنة المعيارية. وهو يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي، مثل القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوفره، وجودته وسلامته، إلى جانب استدامة نظم الغذاء. ويرتكز هذا المؤشر في تقييمه على مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تعكس واقع الأمن الغذائي بشكل متكامل ودقيق¹، وتتخلص هذه الأبعاد في:

أ/ القدرة على تحمل تكاليف الأغذية AFFORDABILITY ويقاس من خلال المؤشرات التالية:

- استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الاسري.
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية.
- وجود برامج لشبكات الأمن الغذائي.
- حصول المزارعين على التمويل.

ب/ توافر الأغذية AVAILABILITY ويقاس بالمؤشرات التالية:

- كفاءة الامدادات الغذائية.
- الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية.
- البنى التحتية الزراعية.

¹ علي مكيد وفريدة بن عياد، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 01، 2018/06/30، جامعة المدية، الجزائر، ص 116.

- تقلب الإنتاج الزراعي.
- عدم الاستقرار السياسي.
- الفساد.
- دقة الاستيعاب في المناطق الحضرية.
- نقص الغذاء.

ج/ جودة وسلامة الغذاء QUALITY & SAFETY ويقاس من خلال 05 مؤشرات:

- تنوع النظام الغذائي.
- المعايير الغذائية.
- توافر التغذية الدقيقة.
- جودة البروتين.
- سلامة الأغذية¹.

4- مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي:

إن الصناعات الغذائية بالمفهوم الذي حددناه سابقاً بإمكانها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي أو

تحسينه من عدة مداخل نذكر منها:

تحويل المنتجات الزراعية إلى أغذية جاهزة للاستهلاك:

العديد من المنتجات الزراعية الأساسية في تغذية الإنسان تحتاج إلى عمليات معالجة وتجهيز قبل أن

تكون صالحة للأكل بشكل مباشر، كما هو الحال مع الحبوب والبقول والبذور الزيتية. كانت هذه العمليات

¹ علي مكيد وفريدة بن عياد، المرجع نفسه.

تُنجز تقليديًا في المنازل، ولكن هذه الأساليب لم تعد مناسبة للعصر الحديث، إذ تعاني من ضعف الكفاءة وعدم قدرتها على تلبية الطلب المتزايد في المناطق الحضرية على الأغذية الجاهزة. لم يعد من الممكن مثلاً أن تقوم كل أسرة بتحضير الخبز في البيت، فضلاً عن طحن الحبوب لتحويلها إلى دقيق.

الحفاظ على القيمة الغذائية للمواد الغذائية:

بما أن المنتجات الزراعية مواد حية، فإن خلاياها تستمر في النشاط بعد الحصاد، مما يؤدي إلى تلف جدران الخلايا وحدوث تفاعلات كيميائية داخلها، وهذا يُسبب فسادها وانخفاض قيمتها الغذائية مع مرور الوقت بين نضجها واستهلاكها. ولكن، بفضل التطور التكنولوجي في مجال تصنيع الأغذية، أصبح بالإمكان إبطاء هذا النشاط الحيوي، مما يُطيل فترة صلاحية الغذاء دون أن يفقد قيمته الغذائية الأصلية.

تنظيم تموين السوق بالسلع الموسمية:

الإنتاج الزراعي مرتبط بدورة نمو النباتات ويتأثر بشكل كبير بالعوامل المناخية، مما يجعل توفر المحاصيل الزراعية محدودًا بفترات معينة من السنة، بينما يتميز الطلب على الأغذية بالاستمرار طوال العام. ورغم أن التقنيات الزراعية الحديثة مثل التلقيح الصناعي ساهمت في تقليل موسمية الإنتاج، إلا أنها لم تُلغها كليًا. لذلك، فإن تصنيع المنتجات الزراعية يساعد على تخزينها واستخدامها في غير مواسم إنتاجها وأماكنها الأصلية، وهو ما يُسهم في توفير الغذاء باستمرار وتنظيم السوق، إضافة إلى الحفاظ على استقرار الأسعار.

رفع قيمة المحاصيل الزراعية:

تُساهم عمليات تصنيع المنتجات الزراعية في زيادة قيمتها الغذائية والاقتصادية، من خلال حفظها وتغليفها، مما يُسهل نقلها بتكلفة أقل من مناطق الفائض إلى المناطق التي تحتاج إليها داخل البلاد، أو حتى تصديرها للخارج. كما يُمكن خلال التصنيع إضافة عناصر غذائية مفيدة إلى المواد الفقيرة، مما يُعزز من

قيمتها الصحية. وقد مكنت هذه التقنيات العديد من الدول من إنتاج أنواع مختلفة من الأغذية تناسب كافة الأعمار والفئات الاجتماعية.

تسهيل تحضير وجبات صحية:

تلعب الصناعات الغذائية دورًا كبيرًا في توفير أطعمة متوازنة وسهلة التحضير، وهو ما يتلاءم مع أسلوب حياة الأسر الحضرية الحديثة، خصوصًا مع تزايد عدد النساء العاملات خارج المنزل. فبفضل هذه الصناعات، أصبح من الممكن لأفراد الأسرة تناول وجبات صحية وجاهزة حتى في غياب ربة البيت.

تشجيع الإنتاج الزراعي والحد من الهجرة الريفية:

بما أن الصناعات الغذائية تعتمد أساسًا على المنتجات الزراعية كمادة أولية، فإن توسع هذه الصناعات يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي. وهذا يشجع الفلاحين على زيادة إنتاجهم، خاصة عندما تكون هناك مصانع قريبة منهم تستقبل منتجاتهم وتمنحهم ضمانًا لتصريفها، ما يقلل من المخاوف المرتبطة بتلف المحاصيل خلال فترات الوفرة. كما أن وجود مصانع تحويل قريبة من مناطق الإنتاج يوفر فرص عمل جديدة لسكان الأرياف، مما يُقلل من موسمية النشاط الزراعي ويساهم في الحد من الهجرة نحو المدن.

تصنيع الأسماك وأغذية الحيوانات:

تُساهم الصناعات الغذائية الزراعية أيضًا في تطوير المنتجات الحيوانية بشكل غير مباشر، من خلال تحويل الحبوب الخشنة وبقايا المحاصيل الزراعية ومخلفات المسالخ إلى أعلاف مركزة للمواشي والدواجن. هذا يُساعد على تغذية الحيوانات خاصة في فترات الجفاف، مما يُعزز إنتاج اللحوم والألبان.

والبيض. كما تعمل الصناعات الغذائية على حفظ وتصنيع الأسماك، التي تُعد من المواد سريعة التلف والتي تعرف تذبذبًا في الإنتاج، مما يزيد من وفرتها في الأسواق¹.

5- مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر:

أظهرت أحدث بيانات مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن "إيكونوميست إمباكت" أن الجزائر جاءت في المرتبة 12 من بين 15 دولة عربية، واحتلت المرتبة 68 من بين 113 دولة على مستوى العالم. وبحسب التقرير الصادر عام 2022، فقد شهد وضع الأمن الغذائي في الجزائر تحسنًا عامًا خلال السنوات العشر الماضية، نتيجة لتقدم واضح في أغلب ركائز الأمن الغذائي. غير أن القدرة على تحمّل تكاليف الغذاء سجّلت تراجعًا ملحوظًا، حيث انخفض هذا المؤشر بـ 9 نقاط. ويُعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية، بسبب آثار جائحة كوفيد-19 منذ عام 2020، إلى جانب التوترات السياسية العالمية، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية.

في هذا السياق، قامت السلطات العليا في البلاد منذ سنة 2020 باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز الأمن الغذائي، من بينها السماح مجددًا باستيراد المعدات الفلاحية وقطع غيارها، بما في ذلك الجرارات التي كان استيرادها متوقفًا منذ عام 2019. كما شجعت الدولة على تحويل النشاط الفلاحي من نمط اجتماعي تقليدي إلى نمط علمي أكثر كفاءة، مع إدخال تقنيات حديثة في إنشاء مخازن للحبوب والمحاصيل الزراعية، إلى جانب قرارات استراتيجية أخرى. وقد ساعدت هذه التدابير في تحسين توفر المواد الغذائية في السوق، وتسهيل وصول المستهلكين إليها، كما ساهمت في رفع مستوى جودة وسلامة الأغذية.

¹ رابح زيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 05، العدد 01، 2010/12/01، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ص 86-88.

من جهة أخرى، حققت الجزائر نتائج جيدة في مؤشر الاستدامة والقدرة على التكيف، بفضل الخطط المعتمدة لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، والتنسيق بين مختلف المستويات المحلية والوطنية. كما ساهم تبني سياسات للمكافحة البيولوجية للآفات الزراعية والأمراض، والحد من استخدام المبيدات الكيميائية، في تعزيز هذه المؤشرات، مع إعطاء أولوية قصوى لحماية الإنتاج الفلاحي¹.

أ/ إتاحة الغذاء:

تُعد إتاحة الغذاء أحد الجوانب الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، فهي تعكس مدى قدرة الدولة على توفير الغذاء لسكانها بشكل كافٍ ومستدام.

✓ المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية الرئيسية:

تُظهر بيانات الزراعة في الجزائر أن الحبوب تستحوذ على النسبة الأكبر من المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية، إذ تمثل نحو 65.35% من إجمالي المساحات المزروعة. وتأتي بعدها محاصيل الفواكه بنسبة 10.30%، ثم البذور الزيتية بنسبة 10.04%. أما الخضر المختلفة فتغطي حوالي 8.59% من المساحة المزروعة، في حين تمثل باقي المحاصيل نسبة 5.72% فقط². وهذا نظرا لأهمية محاصيل الحبوب التي تمثل سلع العجز في الأمن الغذائي العالمي بصفة عامة والأمن الغذائي في الجزائر على وجه الخصوص، الأمر الذي دفع بالدولة لإيلاء قدر كبير من الاهتمام بهذه الشعبة في السنوات الأخيرة خاصة أنها تساهم بالنصيب الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر.

¹ Economist impact, (Global Food Security Index 2022), accessed: 01/12/2023, https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/resources/Economist_Impact_GFSI_2022_Algeria_country_report_Sep_2022.pdf

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد 41).

✓ إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر:

1. إنتاج الحبوب:

في عام 2020، بلغ إنتاج الجزائر من مختلف أنواع الحبوب حوالي 4.393 مليون طن، وهي كمية لا تغطي سوى نحو 25% من الاحتياجات الوطنية¹. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الجزائر تُعد من أكبر مستوردي القمح في العالم، حيث تستورد حوالي 9 ملايين طن سنوياً، بتكلفة تقدر بـ 2.8 مليار دولار. ويواجه قطاع الحبوب عدة صعوبات تعرقل قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي، أبرزها التقلبات المناخية وزيادة فترات الجفاف التي تؤثر سلباً على الإنتاج، إضافة إلى مشكلات في التخزين وارتفاع تكاليف الأسمدة والمعدات، ناهيك عن الاعتماد المستمر على أساليب الزراعة التقليدية.

2. إنتاج الخضر:

حقق قطاع الخضر تقريباً الاكتفاء الذاتي بنسبة تقارب 100%، حيث بلغ الإنتاج في سنة 2020 نحو 10.287 مليون طن، بزيادة قدرها 1.667 مليون طن مقارنة بسنة 2019. وبلغت قيمة صادرات هذا القطاع في نفس السنة حوالي 5.1 مليون دولار.

ويرجع هذا النجاح إلى التركيز على زراعة البطاطا والطماطم والبصل، بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة للفلاحين مثل دعم أسعار الأسمدة وتوفير المعدات الزراعية اللازمة.

3. إنتاج السكر:

لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السكر، إذ تستورد سنوياً حوالي 1.5 مليون طن من السكر الخام ومدخلات الإنتاج، بتكلفة تقدر بحوالي مليار دولار.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد 41)، المرجع نفسه.

ولمواجهة هذا الوضع، أطلقت الدولة مشروعًا لتطوير زراعة الشمندر السكري منذ عام 2021 بهدف تقليص الاستيراد. كما بدأ مجمع "سوفيتال" في عام 2023 بتنفيذ تجارب أولية لزراعة الشمندر السكري لإنتاج نحو 450 ألف طن من السكر سنويًا.

وفي جانب التصنيع، انطلقت في ولاية بومرداس أشغال مشروع لتكرير السكر بطاقة إنتاجية تقدر بـ 2000 طن يوميًا. كما أنشأت شركة "مدار القابضة" وحدة صناعية جديدة تحت اسم "تافاديس".

4. إنتاج الزيوت الغذائية:

رغم توفر الإمكانات الطبيعية، لا تزال الجزائر بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الزيوت الغذائية. ويبلغ الإنتاج اليومي من زيت المائدة حوالي 4600 طن، بينما تصل فاتورة الاستيراد إلى نحو 600 مليون دولار للزيوت، و550 مليون دولار لفول الصويا ومشتقاته.

وفي إطار تقليل الاعتماد على الخارج، أطلقت الدولة مشاريع متعددة، منها إنشاء مصنع لتحويل البذور الزيتية تابع لمجموعة "سوفيتال"، بطاقة إنتاجية يومية تبلغ 11 ألف طن من فول الصويا، و6 آلاف طن من بذور دوار الشمس، و5 آلاف طن من بذور السلجم. كما خُصصت مساحة 45 ألف هكتار في مناطق شمال وجنوب البلاد لزراعة هذه البذور.

5. إنتاج الحليب:

أشارت أحدث الإحصائيات إلى أن الإنتاج المحلي من الحليب بلغ حوالي 3.5 مليار لتر، ما يغطي نحو 77% من الطلب الوطني المقدر بـ 4.5 مليار لتر سنويًا. ولتغطية العجز، يستورد الديوان الوطني المهني للحليب حوالي 180 ألف طن من مسحوق الحليب لتصنيع الحليب المدعم¹.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد 41)، مرجع سابق.

ومن بين أهم الصعوبات التي تعيق تطوير هذا القطاع، نجد السعر الرسمي المنخفض للحليب المدعم (25 دج)، مقارنة بسعر الحليب الطازج المحلي الذي يتراوح بين 60 و80 دج، مما يؤثر على تنافسيته. كما يعاني مربو الأبقار من نقص الأعلاف وارتفاع أسعارها عالمياً، بالتزامن مع استمرار الجفاف في البلاد خلال السنوات الأخيرة.

خلاصة الفصل:

يتّضح من خلال ما سبق أن الصناعات الغذائية تحتل موقعًا استراتيجيًا ضمن منظومة النشاط الاقتصادي، لما تؤديه من دور محوري في تحقيق الأمن الغذائي، وتنشيط قطاعات الزراعة والتجارة، وخلق فرص العمل. وقد بيّن هذا الفصل الأبعاد المتعددة لهذه الصناعات، من حيث مفاهيمها وأنماطها ومراحل نشأتها، كما أبرز الترابط الوثيق بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعلها أداة فعالة لتعزيز التنمية الشاملة.

ورغم ما تتمتع به الصناعات الغذائية من مزايا نسبية وفرص استثمارية واعدة، فإنها لا تزال تواجه جملة من التحديات التي تعيق نموها واستدامتها، على غرار ضعف البنية التحتية، ونقص الكفاءات التقنية، والمعوقات التنظيمية والتمويلية. وهو ما يستدعي تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، ووضع سياسات واضحة تدعم تطوير هذا القطاع الحيوي، وتعزّز قدرته على مواكبة التحوّلات التكنولوجية ومتطلبات السوق المحلي والدولي.

إن الارتقاء بالصناعات الغذائية لا يمثل مجرد خيار اقتصادي، بل هو ضرورة استراتيجية لضمان السيادة الغذائية، وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تقوم على توظيف الموارد المحلية وتحسين تنافسية المنتجات الوطنية.

الفصل الرابع:

التجربة المالية ومؤشرات تطور التمويل

الإسلامي

تمهيد:

شهد التمويل الإسلامي خلال العقود الأخيرة تحولاً جذرياً من نموذج محلي محدود إلى صناعة مالية عالمية متكاملة، تتنافس على الريادة فيها مجموعة من الدول، في مقدمتها ماليزيا التي فرضت نفسها كأحد النماذج الرائدة عالمياً في تطوير هذه الصناعة. وقد جاء هذا التحول نتيجة تضافر عوامل متعددة، على رأسها تنامي الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتوجه نحو توظيف أدوات التمويل الإسلامي في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تبرز ماليزيا كدراسة حالة متميزة نظراً للإصلاحات الهيكلية العميقة التي باشرتها، وتبنيها إطاراً تشريعياً ومؤسسياً متقدماً أسهم في ترسيخ مكانتها كمركز مالي إسلامي دولي.

ينقسم هذا الفصل إلى محورين رئيسيين؛ يتناول المبحث الأول تطور صناعة التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، مستعرضاً أهم المؤشرات الكمية والقطاعية والجغرافية التي تبرز مدى اتساع هذه الصناعة وتنوع أدواتها، إلى جانب تحليل أداء فروعها المختلفة من صيرفة إسلامية وصكوك وتأمين تكافلي وصناديق استثمار، فضلاً عن استعراض مؤشر تنمية التمويل الإسلامي الذي يقدم صورة شاملة عن مدى نضج هذا القطاع في مختلف الدول.

أما المبحث الثاني، فيركّز على التجربة الماليزية بوصفها نموذجاً رائداً في مجال التمويل الإسلامي، حيث يحلّ مرتكزات نجاح هذه التجربة، من خلال دراسة الإطار التنظيمي والتشريعي، وأداء القطاعات المختلفة للمالية الإسلامية، مثل الصيرفة الإسلامية، والتأمين التكافلي، وسوق الصكوك. كما يُسلّط الضوء على دور هذه الآليات في دعم أحد أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، وهو قطاع الصناعات الغذائية، الذي يشكل جزءاً محورياً من الاقتصاد الحلال في ماليزيا، عبر رصد مساهمة أدوات التمويل الإسلامي في

تمويل هذا القطاع الحيوي، واستعراض أبرز المبادرات والسياسات التي رافقت هذه الديناميكية، وقد تم صياغة المبحثين كالتالي:

❖ المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور التمويل الإسلامي في العالم.

❖ المبحث الثاني: التجربة الماليزية في تمويل الصناعات الغذائية عن طريق التمويل

الإسلامي.

المبحث الأول: نظرة عامة حول تطور التمويل الإسلامي في العالم

يُعد تطور التمويل الإسلامي على المستوى العالمي أحد أبرز الظواهر الاقتصادية في العقود الأخيرة، حيث شهد هذا القطاع نموًا متسارعًا وتوسعًا جغرافيًا لافتًا، مدفوعًا بزيادة الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد أسهم هذا النمو في بروز التمويل الإسلامي كعنصر فعال ضمن المنظومة المالية العالمية، خاصة مع تنوع أدواته وقدرته على تلبية حاجات الأفراد والمؤسسات. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول المؤشرات الرئيسية لتطور هذه الصناعة، مع تحليل التوزيع القطاعي والجغرافي لأصولها، واستعراض أبرز العوامل التي تقف وراء ديناميكية انتشارها، وذلك تمهيدًا لفهم أعمق للتجارب الرائدة في هذا المجال.

المطلب الأول: المؤشرات الرئيسية لتطور التمويل الإسلامي في العالم

عرفت صناعة التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة نموًا متسارعًا على المستوى العالمي وتوسعًا جغرافيًا كبيرًا من حيث الدول التي تتبنى المنتجات التمويلية الإسلامية، ووصلت الأصول المتداولة في هذه الصناعة إلى مستويات قياسية، مع توقعات بوصول حجم هذه الأصول إلى 5.9 تريليون دولار أمريكي في آفاق 2026.

هذا النمو جاء مدفوعًا بتطور كبير في مجال الصيرفة الإسلامية وسوق الصكوك، وجاءت توقعات وكالة Standard and Poors للتصنيف الائتماني إيجابية، حيث أشارت في أحدث تقاريرها إلى أن قطاع التمويل الإسلامي يسجل نموًا في أعلى خانة الأحاد لإجمالي الأصول في موسم 2025/2024، بعدما كان قد سجل نموًا بنسبة 8% في سنة 2023¹.

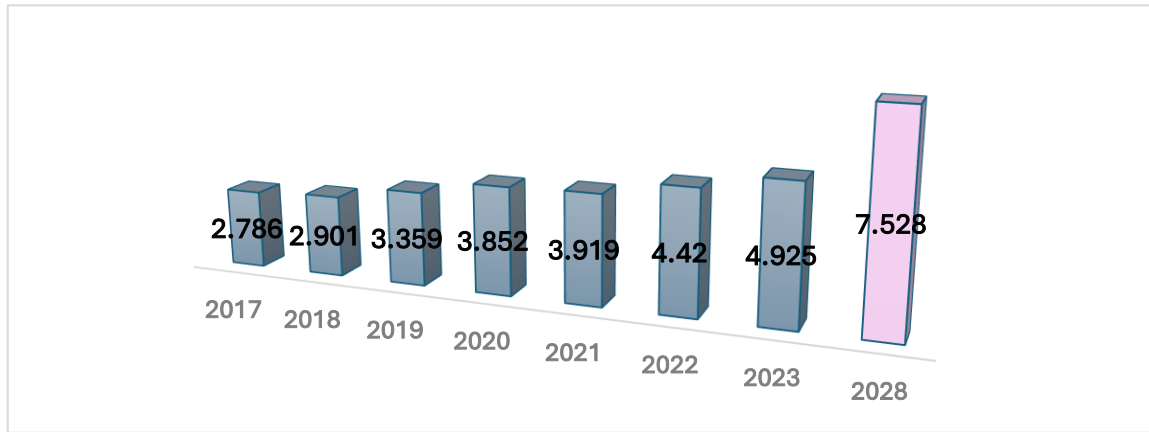
¹Standard and poors, (Islamic finance 2024-2025: resilient growth anticipated despite missed opportunities), accessed:05/04/2025, <https://www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/240429-islamic-finance-2024-2025-resilient-growth-anticipated-despite-missed-opportunities-13074068>

ويرجع هذا النمو في الأساس إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، وكذا الثورة النفطية الهائلة التي خلقت متطلبات ومنافذ تمويلية هامة. كما عرفت نفس الفترة توجهاً ملحوظاً نحو الاستثمارات في قطاع الصناعات الحلال وتوسيع الخدمات المصرفية بما يتواءم مع طبيعة هذه الاستثمارات وحجم الأصول المستثمرة.

كما تشير تقديرات الخبراء إلى أن القطاع سيستمر في النمو بوتيرة متسارعة خلال السنوات القادمة، ليصل حجم الأصول إلى عتبة 5.9 تريليون دولار أمريكي في حلول عام 2026، وصولاً إلى 7.5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2028¹.

الشكل رقم (03): تطور أصول التمويل الإسلامي في العالم في الفترة 2017-2023

(الوحدة مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لتطور التمويل الإسلامي الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لسنة 2024، ص 29.

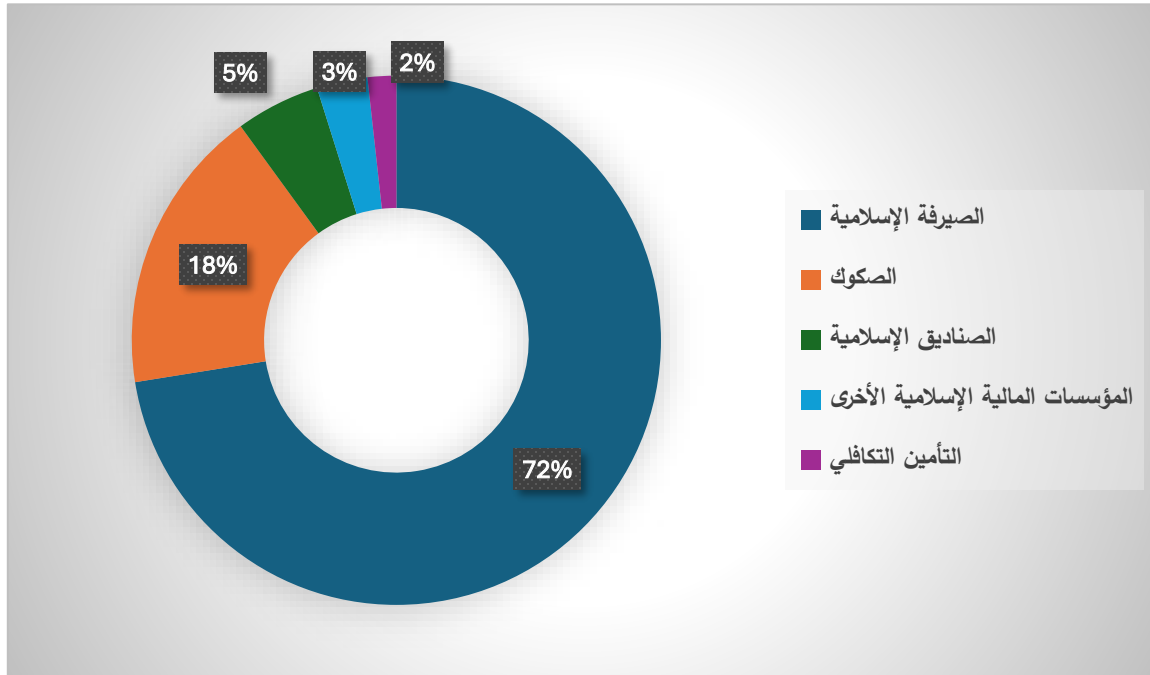
وقد جاءت هذه التطورات نتيجة عدة عوامل ساهمت بشكل مباشر في دفع نمو صناعة التمويل الإسلامي خلال 2024، ولعل من أبرز هذه العوامل الأداء القوي لقطاعات الاقتصاد خارج المحروقات في

¹ Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, (Islamic finance development report 2024), p 08.

دول مجلس التعاون الخليجية، خاصة وأن هذه الدول تُعتبر المورد الرئيسي لأصول هذه الصناعة لما تحتويه من وفرات مالية، وكذا طبيعة المجتمع التي ترفض التعاملات الربوية مع المصارف التقليدية، وهو ما يعمل على زيادة الوعي العقائدي والطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الدعم الحكومي والتنظيمي الذي توفره هذه الدول في سبيل دمج الأدوات التمويلية الإسلامية في الجهاز المصرفي. ناهيك عن التوسع الذي يشهده العالم الإسلامي في الأسواق الناشئة، والابتكار في المنتجات والخدمات المالية، كل هذه العوامل وغيرها كان لها الأثر الكبير في توسع صناعة التمويل الإسلامي وانتشارها عالمياً.

الشكل رقم (04): توزيع الأصول المالية للتمويل الإسلامي حسب القطاعات

لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لتطور التمويل الإسلامي الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لسنة 2024، ص 29.

يظهر من خلال الشكل أعلاه سيطرة قطاع المصرفية الإسلامية على 72% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم وهو ما يدل على أهمية هذا الفرع والتطور الكبير الذي يشهده عبر العالم، لاسيما كونه يقوم على أسس المشاركة في الربح والخسارة بين المتعامل والمصرف، بالإضافة الى كونه يقوم بدراسة جدوى المشاريع بكل حيادية وبالتالي تتزايد فرص الربح للعميل ناهيك عن كونه يستهدف الاستثمارات التي تشكل عائد حقيقي للاقتصاد الأمر جعل من الصيرفة الإسلامية بديلا فعالا للتمويل التقليدي القائم على الربح المالي فقط مما يدفع بالاقتصاد نحو أزمات مالية متكررة. كما يعرف قطاع الصكوك انتعاشا ملحوظا في السنوات الأخيرة وقد جاء في المرتبة الثانية بعد الصيرفة الإسلامية ويشكل 18% من إجمالي الأصول المالية للتمويل الإسلامي في العالم، هذا الانتعاش الذي يرجع إلى مجموعة من العوامل لعل من أهمها كون الصكوك الإسلامية توفر

خياراً استثمارياً يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعلها جذابة للمستثمرين المسلمين وغير المسلمين الذين يبحثون عن أدوات مالية أخلاقية ومستدامة بالإضافة الى ظهور الأسواق المالية الإسلامية وتوسع انتشارها في دول مثل ماليزيا والمملكة المتحدة ودول الخليج العربي والتي تعتبر في الأساس مركزاً لأصول التمويل الإسلامي عبر العالم لما تحتويه هذه الدول من وفورات مالية ضخمة وفرص استثمارية جذابة. ومن جهة آخر اثبتت الصكوك الإسلامية فعاليتها في التمويلات طويلة الأجل والتي تشكل أداة حاسمة في مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية المخططة.

وتتوزع باقي الأصول حول الصناديق الإسلامية ب 5% والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى ب 3% ويأتي التأمين التكافلي أخيراً بنسبة مساهمة 2%.

أما من ناحية التقسيم الجغرافي من حيث توزيع أصول التمويل الإسلامي عبر العالم فنجد دول مجلس التعاون الخليجي في صدارة الترتيب باستحواذها على ما يقارب 41% من مجموع الأصول بما يعادل 2 تريليون دولار أمريكي، تليها منطقة MENA ب 1.76 تريليون دولار أمريكي ما يمثل نسبة 36% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي، فيما تتركز 17% من الأصول في دول جنوب شرق آسيا ب 859 مليار دولار.

هذا وقد جاءت جمهورية إيران في صدارة الدول من حيث حجم أصول التمويل الإسلامي لسنة 2023 بما يقدر ب 1.676 مليار دولار أمريكي تليها المملكة العربية السعودية ب 1.113 مليار دولار أمريكي، وجاءت ماليزيا في المركز الثالث بواقع 682 مليار دولار أمريكي ثم الإمارات العربية المتحدة ب 371 مليار دولار أمريكي.

الفرع الأول: التوزيع القطاعي وتحليل الأداء

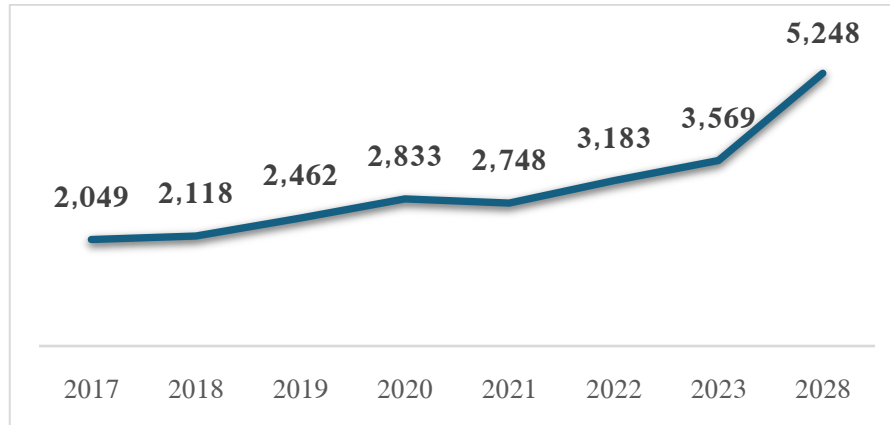
أولاً: فرع الصيرفة الإسلامية

عرف فرع الصيرفة الإسلامية نموًا معتبرًا بنسبة 12% بين 2022 و 2023، ليصل مجموع أصوله إلى حوالي 3.6 تريليون دولار أمريكي، ويتركز 86% من أصول المصارف الإسلامية في العالم في دول مجلس التعاون الخليجي بحجم أصول يقارب 1.51 تريليون دولار أمريكي¹، وشمال إفريقيا والشرق الأوسط أو ما يُعرف بمنطقة "MENA" التي تضم 1.56 تريليون دولار أمريكي من المجموع الإجمالي لأصول المصرفية الإسلامية في العالم. كما تُعد منطقة MENA الأعلى نموًا في قطاع المصارف الإسلامية، حيث وصل معدل النمو إلى 21%.

أما على الصعيد الدولي، فقد سجلت كل من أفغانستان والعراق والبحرين أعلى معدلات النمو في مجال الصيرفة الإسلامية لسنة 2024.

¹ صحيفة الشرق الأوسط، (الصيرفة الإسلامية تتجاوز 4 تريليونات دولار من الأصول المالية)، تاريخ الاسترداد: 2025/04/22، <https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/5086294-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9->

الشكل رقم (06): تطور أصول المصرفية الإسلامية في الفترة 2017-2023، الوحدة (مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لتطور التمويل الإسلامي الصادر عن المؤسسة الإسلامية

لتنمية القطاع الخاص لسنة 2024، ص 33.

ترجع هذه التطورات في الأساس إلى عدة عوامل تنظيمية، على رأسها التحول إلى النظام المالي الإسلامي الكامل على غرار النهج الذي سارت عليه سلطة القرار في أفغانستان، في حين تروج المصارف الإسلامية في العراق للاندماج المالي وتستفيد من التحول الرقمي.

أما في البحرين، فقد ساهم تحويل البنك الأهلي المتحد، وهو أحد أهم البنوك في دولة البحرين وله فروع عدة في الكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان ومصر والعراق وليبيا والمملكة المتحدة، ساهم تحويل هذا البنك ليصبح بنكاً إسلامياً كاملاً بعد اندماجه مع بيت التمويل الكويتي في تعزيز أصول المصارف الإسلامية في البلاد.

من جهة أخرى، شهدت سنة 2023 زيادة في عدد المصارف الإسلامية، بمجموع 618 مصرفاً إسلامياً لتتوسع إلى 75 دولة، على غرار دولة أوغندا التي افتتحت فيها أول مصرف إسلامي، وهو "مصرف السلام بنك"، أحد فروع مجموعة السلام ومقرها جيبوتي.

كما بدأ مصرف FDH بـمـالـاوي أول تجربة في الصيرفة الإسلامية بافتتاح نافذة للصيرفة الإسلامية "FDH SALAMA"، ليصبح أول بنك إسلامي في البلد.

ومن ناحية أخرى، حافظت المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية على وتيرة نموها، بينما شهدت الإمارات العربية المتحدة تقدماً ملحوظاً خلال سنة 2023 إلى 2024 بفضل أداء القطاعات خارج المحروقات¹.

ثانياً: فرع التأمين التكافلي

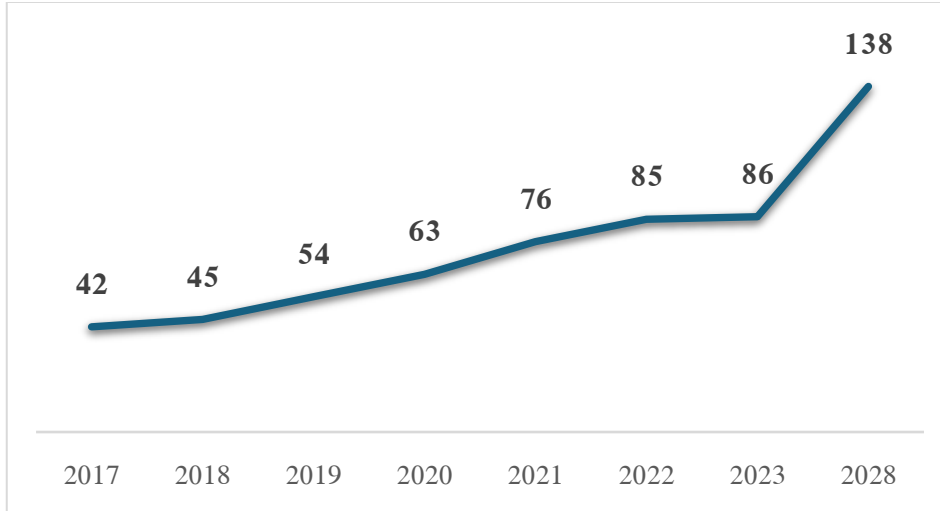
جاءت أرقام التأمين التكافلي في السنوات الأخيرة ضعيفة مقارنة بفرع الصيرفة الإسلامية، وتراوح نسبة النمو في إجمالي أصول هذا القطاع سنة 2023 بين 0.5 إلى 1% مقارنة بسنة 2022. وقد عرفت نفس الفترة تراجعاً في خدمات التأمين بشكل عام، سواء التأمين التقليدي أو التأمين التكافلي.

وواجه قطاع التأمين ضغوطاً بسبب السياسات النقدية الصارمة، والتي نتج عنها زيادة في المطالبات من الشركات المؤمنة التي تواجه الخسائر، إضافة إلى التحديات التي يواجهها التأمين الإسلامي بسبب حدة المنافسة مع مؤسسات التأمين التقليدي، ومحدودية خيارات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تمنح المؤسسة الإسلامية نطاقاً أكبر للتحرك وتقليل التكاليف.

وتشير آخر الإحصائيات إلى وجود حوالي 364 مؤسسة تتعامل بهذا النوع من التأمينات، موزعة على 53 دولة، تصدرها الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإجمالي أصول وصل إلى 36 مليار دولار أمريكي، تليها المملكة العربية السعودية وماليزيا بـ 19 مليار دولار أمريكي و 17 مليار دولار أمريكي على التوالي.

الشكل رقم (07): تطور أصول التأمين التكافلي في الفترة 2017-2023، الوحدة (مليار دولار أمريكي)

¹ Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, op.cit, p 34.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لتطور التمويل الإسلامي الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لسنة 2024، ص 33.

وتشهد عدة دول توجهًا حكوميًا نحو دعم هذا النوع من التمويلات نظرًا لأهميته، خاصة في جذب المدخرات المالية المعطلة. ونجد على غرار هذه الدول تنزانيا، والتي عرفت أول تعامل لها بالتأمين التكافلي في سبتمبر 2023 عن طريق مؤسسة Zic Takaful، وكذا مؤسسة First United Takaful، في فيفري 2024. كما وضعت لجنة الأوراق المالية والبورصات في باكستان التأمين التكافلي كركيزة أساسية في خطة الحكومة الباكستانية الاستراتيجية للتأمين لمدة خمس سنوات، وقد بلغ إجمالي أصول التكافل في باكستان حوالي 645 مليون دولار أمريكي لسنة 2023¹.

¹ Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, op.cit, p 36.

ثالثاً: فرع الصكوك الإسلامية

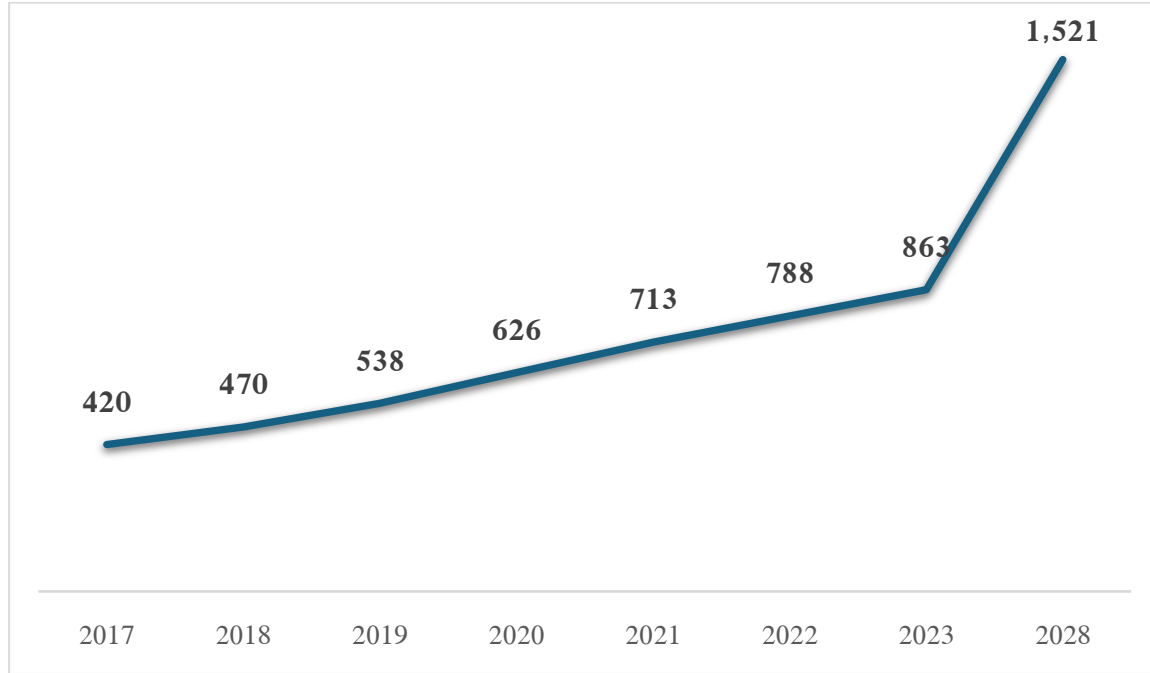
شهد فرع الصكوك نموًا قياسيًّا وصل إلى غاية 228.5 مليار دولار أمريكي سنة 2023¹، مسجلًا بذلك زيادة بنسبة 18% مقارنة بسنة 2022، وهي السنة التي عرفت تباطؤًا بسبب زيادة أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية، إلى جانب تقلبات أسواق رأس المال العالمية.

ويُعزى الانتعاش المسجل في هذا القطاع في سنة 2023 إلى عدة أسباب، يأتي على رأسها الزيادة في الإصدارات السيادية بغرض الحفاظ على ثبات منحنى العائد في الأسواق الرئيسية، بالإضافة إلى العروض المتأتمية من الأسواق غير التقليدية، الأمر الذي خلق حركية وطلبًا في استصدار الصكوك، ناهيك عن الزيادة الملحوظة في إصدار صكوك الخضراء وصكوك الاستدامة.

¹ البنك الدولي، (حالة سوق الصكوك وآفاق النمو)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/13، <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/state-of-the-sukuk-market-and-prospects-for-growth>

الشكل رقم (08): تطور الأصول المالية لفرع الصكوك الإسلامية في الفترة 2017-2023،

الوحدة (مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لتطور التمويل الإسلامي الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لسنة 2024، ص 39.

وكان النصيب الأكبر من الإصدارات من الجهات السيادية، والتي ارتفعت مساهمتها بـ 64% من إجمالي الإصدارات لسنة 2023، بعدما سجلت 60% في سنة 2022، وتصدرت كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا قائمة الدول في حجم إصدارات الصكوك، حيث ساهمت مجتمعة بنسبة 66% من إجمالي ما تم إصداره سنة 2023.

من جهة أخرى، تضاعف حجم الإصدارات في الإمارات العربية المتحدة لنفس الفترة مقارنة بالعام السابق، وذلك عقب إطلاق صكوك الخزينة الإماراتية T-SUKUK وبلوغ مستوى قياسي في إصدار الصكوك، كما شهد شهر أبريل من سنة 2023 إصدار أول صك خزينة مقوم بالدرهم الإماراتي من قبل وزارة المالية الإماراتية بالتعاون مع مصرف الإمارات المركزي، ويهدف هذا الإصدار الى تطوير سوق السندات المحلية

بالعملة الوطنية، وتنويع مصادر التمويل، بالإضافة إلى توفير خيارات استثمار آمنة للمستثمرين المحليين والدوليين وتعزيز القطاع المصرفي المحلي.

ومن جهة أخرى، شهدت الصكوك توسعاً نحو الأسواق غير التقليدية وسط اهتمام كبير من المستثمرين، وعرف سوق الصكوك في مصر إصدار أول صك سيادي، حيث جمع هذا الإصدار حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي، وتمت تغطيته 04 مرات، حيث تجاوزت قيمة الطلبات المقدمة 06 مليار دولار.

وفي نهاية 2023، أصدرت الحكومة الفلبينية أول صك لها، جمعت من خلاله مليار دولار أمريكي، وتمت تغطيته بما يقرب 05 مرات، وجاء هذا الإصدار ضمن خطة الدولة لتشجيع تطور القطاع المصرفي والمالي الإسلامي، كما تمثل هذه الخطوة انطلاقة نحو تأسيس منحى عائد مرجعي نشط يمكن أن يُستخدم من قبل مصدرين آخرين في الفلبين، ويفتح مجالاً لدخول فاعلين جدد في سوق الصكوك مستقبلاً.

كما تم إصدار أول صك في تاريخ كينيا في سبتمبر 2023، وهو صك Linzi Sukuk من قبل شركة Linzi Finco Trust، واستطاعت من خلاله جمع مبلغ 3 مليار دولار أمريكي، خُصص في الأساس لتمويل بناء 3069 وحدة سكنية¹.

رابعاً: فرع الصناديق الإسلامية

وصل حجم الأصول المُدارة Assets Under Management في الصناديق الإسلامية سنة 2023 حوالي 111 مليار دولار أمريكي، وبهذا يكون هذا الفرع قد سجل نسبة نمو تبلغ 3% مقارنة بسنة 2022². وجاء

¹ Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, op.cit, p 40.

² Fitch Ratings, (Islamic Assets Under Management Dashboard: 2024), accessed: 12/06/2025, <https://www.fitchratings.com/research/non-bank-financial-institutions/islamic-assets-under-management-dashboard-2024-18-03-2024>

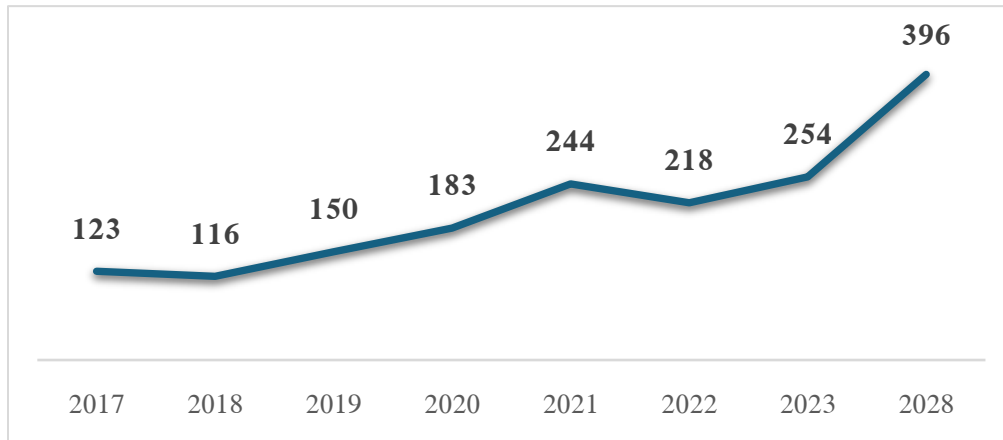
هذا النمو كنتيجة لارتفاع عدد الصناديق الإسلامية بإطلاق 239 صندوقًا جديدًا سنة 2023 ليصل إجمالي عدد الصناديق الإسلامية خلال نفس الفترة ما يقارب 2399 صندوقًا عبر العالم.

وتتصدر إيران قائمة الدول من حيث حجم الأصول المُدارة في الصناديق الإسلامية لسنة 2023 بـ 103 مليار دولار أمريكي، تليها كل من المملكة المتحدة بـ 33 مليار دولار أمريكي، وماليزيا بـ 32 مليار دولار أمريكي. وبهذا تعتبر هذه البلدان الثلاثة أكبر الصناديق الإسلامية في العالم، باستحواذها على 75% من إجمالي أصول هذا القطاع في سنة 2023.

وجاء الأداء القوي الذي شهدته مكاسب الأسهم في الأسواق العالمية كأبرز العوامل التي دفعت بالصناديق الإسلامية، حيث انعكس هذا الأداء على أداء مؤشرات رئيسية كمؤشر Standard & Poor's 500، والذي ارتفع بنسبة 24% خلال السنة، كما تجاوزت أرباح العديد من الشركات ما كان متوقعًا، في حين عزز التفاؤل بشأن هبوط اقتصادي ناعم في بعض الأسواق من معنويات المستثمرين الإيجابية.

الشكل رقم (09): تطور الأصول المالية لفرع الصناديق الإسلامية في الفترة 2017-2023،

الوحدة (مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لتطور التمويل الإسلامي الصادر عن المؤسسة الإسلامية

لتنمية القطاع الخاص لسنة 2024، ص 41.

وبالرغم من هذه الأرقام الإيجابية التي حققها هذا الفرع، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات الوصول إلى الحجم الكافي، حيث إن أكثر من 79% من الصناديق الإسلامية لا يتعدى حجم الأصول المتداولة فيها 50 مليون دولار أمريكي، ولا تتجاوز النسبة الأكبر منها مليون دولار أمريكي أو أقل في كل صندوق، وتتركز غالبًا في ماليزيا وإندونيسيا وباكستان.

وعلى الرغم من التطور الملحوظ والنمو الذي سجلته الأسواق المالية الإسلامية خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن الصناديق الإسلامية ظلت تعاني من قلة المعروض من الاستثمارات المؤهلة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في مقابل ذلك، لم يتجاوز عدد الصناديق الإسلامية بحجم أصول يفوق مليار دولار أمريكي 42 صندوقًا في سنة 2023، تتركز أغلبها في المملكة العربية السعودية وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتضم هذه الصناديق في العادة صناديق التقاعد وجهات حكومية وشبه حكومية، ويشكل المستثمرون المؤسسون النسبة الأكبر من الطلب على هذه الصناديق.

وتجدر الإشارة إلى أن صناديق التقاعد عرفت نموًا ملحوظًا سنة 2023 بلغ 22% مقارنة بالصناديق المشتركة، والتي سجلت نموًا بـ 6% فقط، وجاءت هذه الزيادة كنتيجة للاهتمام المتزايد من البلدان خارج منظمة التعاون الإسلامي بصناديق التقاعد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بهدف جذب فئة المتقاعدين من المسلمين المقيمين وتلبية احتياجات التقاعد لهذه الفئة¹.

¹ Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, op.cit, p 42.

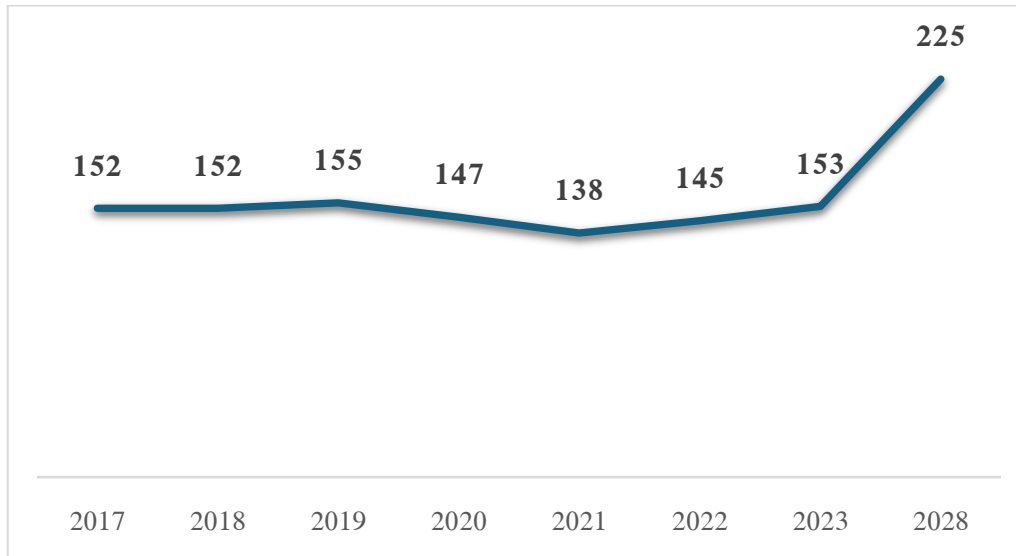
خامسًا: المؤسسات المالية الأخرى (OIFI) Other Islamic Finance Institutions

تشمل هذه المؤسسات كل المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى باستثناء البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، وقد بلغت مساهمة هذه المؤسسات حوالي 3% من إجمالي أصول قطاع التمويل الإسلامي في العالم، وسجلت نسبة نمو 5% خلال سنة 2023، كما بلغ حجم الأصول المتداولة فيها 153 مليار دولار أمريكي، تتركز معظمها في ماليزيا بـ 45 مليار دولار أمريكي، والمملكة العربية السعودية بـ 34 مليار دولار أمريكي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية بـ 29 مليار دولار أمريكي.

وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن عدد هذه المؤسسات يصل إلى 999 مؤسسة عبر العالم، متجاوزة بذلك عدد المصارف الإسلامية وشركات التكافل مجتمعة.

الشكل رقم (10): تطور المؤسسات المالية الإسلامية خارج قطاع البنوك والتأمين التكافلي 2017-2023،

الوحدة (مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لتطور التمويل الإسلامي الصادر عن المؤسسة الإسلامية

لتنمية القطاع الخاص لسنة 2024، ص 37.

وعرفت سنة 2023 انطلاق 136 شركة Fintech، وهي ما يُعرف بمؤسسات التكنولوجيا المالية، ويشير هذا المصطلح إلى صناعة مكونة من شركات تعمل على تسخير التكنولوجيا لخدمة قطاع المدفوعات. وتكون شركات ناشئة في العموم¹، وتقدم شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية نموذج أعمال مبتكر يعتمد على تنفيذ المعاملات بصفة كلية بالاعتماد على التكنولوجيات الرقمية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد لاقى هذا التوجه نحو رقمنة المعاملات المالية الإسلامية ترحيباً واسعاً من طرف الفاعلين في قطاع التمويل الإسلامي عبر العالم.

ويعد قطاع الصكوك الإسلامية من بين أبرز القطاعات التي تستهدفها هذه الصناعة، فعلى سبيل المثال قامت بورصة Fusang Exchange في ماليزيا، وهي سوق مالي رقمي، بترميز وإدراج صكوك رقمية سنة 2023، وتُعتبر هذه المبادرة أول عملية رقمنة لصكوك مؤسسية على مستوى العالم. ويتوقع الخبراء أن تتسارع وتيرة الرقمنة في هذا النوع من التمويلات، حيث شهدت سنة 2024 إطلاق مؤسسات جديدة تعمل على رقمنة إصدار الصكوك، ومن بين هذه المؤسسات منصة Emkan Alarabia في المملكة العربية السعودية، والتي بدأت عملها في فيفري 2024 كمنصة صكوك رقمية. كما تحصلت منصة Mekyal Financial Technologies على موافقة الهيئة الشرعية لمباشرة عملها في ماي من نفس السنة².

المطلب الثاني: مؤشر تنمية التمويل الإسلامي IFDI:

مؤشر تنمية التمويل الإسلامي هو مؤشر تصدره شركة Refinitiv التابعة لبورصة لندن، والتي تعتبر من مزودي المعلومات الذكية للشركات والمختصين في العالم، ويقيس هذا المؤشر مدى تطور قطاع التمويل

¹ منصة أرقام، (المقصود ب Fintech وكيف تساهم في تشكيل مستقبل المدفوعات في المنطقة)، تاريخ الاسترداد: 2025/04/05، <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/439782>.

² Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, op.cit, p 38.

الإسلامي في 136 دولة، بناء على التطور الكمي والمعرفة والحوكمة والوعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات (التبرعات والقروض الحسن). ويعتمد هذا المؤشر على خمس عناصر أساسية وهي: الأداء المالي، الحوكمة، الاستدامة، المعرفة، الوعي¹.

وتعد هذه العناصر المحركات الرئيسية لتطور صناعة التمويل الإسلامي. وبلغ متوسط مؤشر تنمية التمويل الإسلامي لسنة 2024 (12 درجة)، وتأتي 33 دولة من عينة الدول المختارة في هذا المؤشر تحت المتوسط.

الجدول رقم (03): ترتيب الدول في مؤشر تنمية التمويل الإسلامي لسنة 2024

الترتيب	الدولة	مؤشر IFDI	الأداء المالي	الحوكمة	الاستدامة	المعرفة	الوعي
1	ماليزيا	144	157	101	128	147	200
2	السعودية	119	146	72	96	90	177
3	الإمارات	88	77	85	39	68	200
4	اندونيسيا	85	63	79	33	200	107
5	باكستان	75	40	78	24	119	200
6	الكويت	70	55	80	28	24	191
7	البحرين	68	45	85	28	37	185
8	إيران	65	123	55		10	5
9	قطر	45	30	65	27	15	101
10	تركيا	45	41	63	22	58	28
11	بنغلادش	41	33	85	23	20	17
12	عُمان	35	14	75	24	23	46
13	بروناي	29	11	71	14	23	24
14	الأردن	29	15	50	46	37	6
15	نيجيريا	28	7	68	22	18	27
		12	8	21	8	9	13

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لتطور التمويل الإسلامي الصادر عن المؤسسة الإسلامية

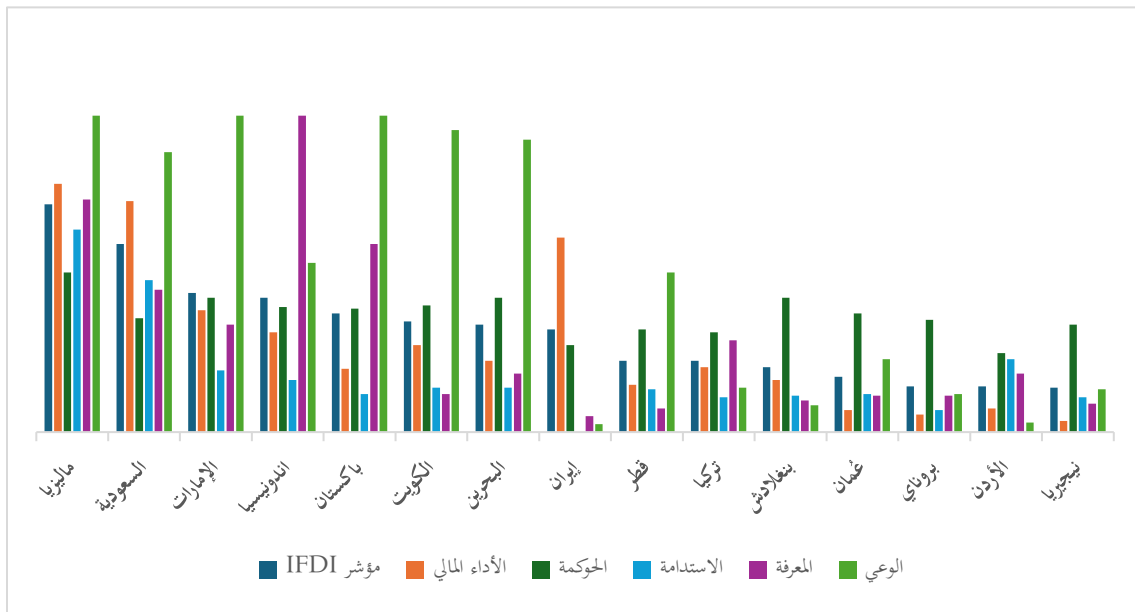
لتنمية القطاع الخاص لسنة 2024، ص 16.

¹ منصة ارقام، (البحرين الرابعة عالميًا والثانية إقليميًا بمؤشر تنمية التمويل الإسلامي)، تاريخ الاسترداد: 2025/04/05، <https://www.argaam.com/ar/article/articleDetail/id/1516253>

نلاحظ من خلال هذا الجدول تصدر ماليزيا لقائمة الدول المصنفة في هذا المؤشر 144 ب نقطة، وتُعتبر الأعلى تصنيفاً في كل من: الأداء المالي ب 157 نقطة، الحوكمة ب 101 نقطة، الاستدامة ب 128 نقطة والمعرفة ب 147 نقطة.

فيما يبقى تصنيف مؤشر المعرفة في إندونيسيا هو الأكبر بين كل الدول المختارة ب 200 نقطة. في حين جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، وتُعتبر من بين الأعلى تصنيفاً في الأداء المالي والاستدامة والوعي والمعرفة، كما تُظهر أداءً متوازناً وقوياً في أغلب المؤشرات. أما الإمارات العربية المتحدة فقد جاءت في المركز الثالث، ويُعتبر تصنيف هذه الدولة من حيث مؤشر الوعي من بين ثلاث دول أكبر تصنيفاً. وتليها دولة إندونيسيا، التي تشهد هي الأخرى تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في مجال التمويل الإسلامي، وتُصنف الأولى عالمياً في مؤشر المعرفة، ومن بين خمس الدول الأوائل في الوعي والاستدامة والأداء المالي.

الشكل رقم (11): ترتيب الدول حسب مؤشرات تنمية التمويل الإسلامي لسنة 2024



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

هذه التصنيفات والتنوع الجغرافي يعكس جهودًا متنوعة لتطوير آليات التمويل الإسلامي ودعم انتشاره من خلال استراتيجيات مختلفة¹.

¹ Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, op.cit, p 07.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية في تمويل الصناعات الغذائية عن طريق التمويل الإسلامي

عرفت دولة ماليزيا تطورًا كبيرًا في مجال التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة وتبرز كأحدى الدول الرائدة عالميًا في هذه الصناعة، وقد انتهجت الحكومات المتعاقبة في البلد استراتيجيات تنظيمية وإصلاحات مالية عميقة في هذا المجال، والتي كان من شأنها خلق ديناميكية كبيرة في الطلب على منتجات التمويل الإسلامي وتوسع المؤسسات المالية الفاعلة في هذا القطاع.

وجاء مؤشر تنمية التمويل الإسلامي لسنة 2024 كنتيجة لهذه الجهود، حيث تصدرت ماليزيا قائمة الدول في مجال التمويل الإسلامي برصيد 144 نقطة، متفوقة بذلك على 135 دولة يصنفها هذا المؤشر¹. وتشير إحصائيات 2024 أن حجم أصول التمويل الإسلامي في ماليزيا قد بلغ 666 مليار دولار أمريكي، وهو بذلك يساهم بـ 14% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم². يرجع نمو صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا إلى الطلب المتزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الكثافة السكانية الكبيرة للبلد، والإطار التنظيمي الذي تم ترسيخه لسنوات في النظام المالي والمصرفي، والذي شكل أساسًا متينًا لترسيخ دعائم هذا النوع من التمويلات. وفيما يلي جدول يوضح تطور أصول التمويل الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2017-2024.

¹ أنظر الصفحة رقم 219.

² موقع اتحاد اذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي، (مكانة ماليزيا القوية في التمويل الإسلامي العالمي تثبت جهودها الدؤوبة في صناعة الحلال)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30، <https://osbu-oic.org/?p=13484>.

الجدول رقم (04): تطور أصول التمويل الإسلامي في ماليزيا في الفترة 2017-2024

(الوحدة تريليون رينغيت)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الأصول	1.88	2	2.15	2.25	2.4	2.45	2.5	2.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك نيقارا ماليزيا ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور أصول التمويل الإسلامي في ماليزيا من 1.88 تريليون رينغيت

سنة 2017 إلى ما يقارب 2.7 تريليون بزيادة حوالي 33%.

هذا وقد شهدت سنوات 2019 إلى غاية 2023 نموًا متباطئًا بسبب الظروف الصحية التي صاحبت

انتشار فيروس كوفيد، وما نتج عنه من ركود في الاقتصاد العالمي، لكن سرعان ما عاودت وتيرة النمو نتيجة

تواصل الدعم الحكومي لهذه الصناعة، بالإضافة إلى تعزيز التحول الرقمي واستعادة ثقة المستثمرين. كما ساهم

التمويل الأخضر والتمويلات الاجتماعية في دعم هذا النمو.

من جهة أخرى لعبت الزيادة الملحوظة في أرباح بنك "ماي بنك الإسلامي" و"بنك إسلام ماليزيا" خلال

الفترة من 2017 إلى غاية 2021 بنسبة 15% و6% على التوالي، لعبت هذه الزيادة دورًا محوريًا في النمو

المسجل في أصول التمويل الإسلامي لهذه الفترة.

ولعل من أهم نقاط القوة التي كان لها الدور الكبير في تطور صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا،

الدعم الحكومي الفعال من خلال الأطر التنظيمية والقانونية التي فتحت المجال أمام الفاعلين في هذا القطاع،

وسهّلت عملية اندماج هذا النوع من التمويلات في الجهاز المالي والمصرفي الماليزي، ناهيك عن الابتكار

والتكنولوجيا التي تشكل العصبية الأساسية لنهوض هذه الصناعة بعد انعكاسات جائحة كورونا، حيث ساهم

إطلاق ما يُعرف بالتكنولوجيا المالية (فينتك) والتقنيات الرقمية في قطاع التمويل الإسلامي في تعزيز نموه. وعلى سبيل المثال، تم إطلاق أول منصة صكوك رقمية موجهة للأفراد في ماليزيا بعد جائحة كورونا لدعم التعافي المالي، كما قدمت خدمة التمويل الرقمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي أطلقها البنك الإسلامي، دفعة كبيرة في مجال طلبات التمويل الرقمية لهذا النوع من المشاريع، مما يسهل على المستثمرين الحصول على تمويلاتهم في مدة زمنية أقصر والتخلص من المعاملات الورقية المتعبة.

من جهة أخرى، يشكل عنصر الرقابة والإشراف الصارمين اللذين توفرهما كل من البنك المركزي (بنك نيغارا) وهيئة الأوراق المالية الماليزية عنصراً هاماً في تمكين الحوكمة القوية للمؤسسات الناشطة في هذا القطاع، ويضمن التزام هذه المؤسسات بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص المنتجات التمويلية التي تتعامل بها.

كل هذه العوامل ساهمت في ترسيخ مكانة ماليزيا كتجربة ناجحة في قطاع التمويل الإسلامي، تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشكيل شركات دولية استراتيجية. وقد شهدت سنة 2021 صعود ماليزيا إلى المرتبة السادسة من بين دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي قاربت 11.62 مليار دولار أمريكي¹.

المطلب الأول: التمويل الإسلامي في ماليزيا

أولاً: قطاع الصيرفة الإسلامية

شهد قطاع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا نمواً كبيراً في حجم الأصول المتداولة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، ووصل إجمالي أصول المصارف الإسلامية في ماليزيا نهاية 2023 إلى حوالي 1.2 تريليون

¹ ycp group Malaysia, (Understanding the Islamic Finance Industry in Malaysia), accessed: 30/06/2025, <https://ycp.com/insights/article/islamic-finance-industry-in-malaysia>

رينغيت ماليزي¹، أي ما يعادل 275 مليار دولار أمريكي. هذا النمو جاء مدفوعاً بزيادة الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والنمو المطرد في عدد السكان المسلمين، وكذلك استراتيجية صانع القرار في ماليزيا، والتي تهدف إلى تعزيز التمويل الإسلامي في النظام المالي الماليزي. هذا وقد عرفت السنوات من 2017 إلى 2024 تطوراً كبيراً في حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا.

وجاء هذا النمو لعدة عوامل نذكر من أبرزها²:

▪ الدعم التنظيمي والمبادرات الحكومية:

حيث عملت الحكومات المتعاقبة في ماليزيا على تقديم دعم كبير في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال السياسات والأطر القانونية والتنظيمية، مثل خطة تطوير القطاع المالي من 2022 إلى غاية 2026، والتي تهدف إلى تعزيز مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني. ولعل نسبة مساهمة التمويل الإسلامي بـ 38% من إجمالي الأصول المالية في ماليزيا نهاية 2023 أكبر دليل على فعالية هذه المبادرات ونجاحها.

▪ الوعي:

ساهم الوعي المتزايد بأساليب التمويل الإسلامي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتفضيل المتنامي للمنتجات المالية الإسلامية بين أفراد المجتمع المسلم الذي يشكل أغلبية في ماليزيا، في توسع صناعة المصارف الإسلامية. وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 65% من الحسابات المالية الجديدة التي فُتحت عام 2023 هي حسابات إسلامية، مما يعكس التوجه المتزايد نحو الخدمات المصرفية الإسلامية.

¹ Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, Op.cit, p 33.

² Trace data research, (Malaysia Islamic banking market outlook to 2029), accessed: 30/06/2025, <https://www.tracedataresearch.com/industry-report/malaysia-islamic-banking-market>

▪ التحول الرقمي:

شكلت التكنولوجيا المالية (FinTech) والصيرفة الرقمية ثورة في مجال المصرفية الإسلامية، وهو الأمر الذي عزز كفاءة العمليات المالية وسهولة التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية. وعُرفت سنة 2023 بتنفيذ أكثر من 50% من التعاملات المالية في المصارف الإسلامية في ماليزيا بواسطة المنصات. كما استثمرت المصارف بشكل موسع في الروبوتات الذكية (cnot bots) المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وتطبيقات الهاتف المحمول، وتقنية البلوكتشين، من أجل استهداف شريحة أكبر من العملاء.

من ناحية أخرى، عملت الحكومة الماليزية على تجسيد مبادرات تهدف إلى تنظيم السوق، من أهمها:

▪ إطار الحوكمة الشرعية:

حيث عمد البنك المركزي في ماليزيا إلى وضع إطار حوكمة قوي لضمان التزام المصارف الإسلامية في ماليزيا بالتعامل بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتم تصنيف أكثر من 90% من المصارف الإسلامية في ماليزيا على أنها متوافقة مع هذا الإطار، وهو ما ساهم في تعزيز ثقة المستهلكين ودفع نمو السوق.

▪ حوافز تمويل المنتجات الحلال:

تقدّم الحكومة الماليزية حوافز ضريبية مغرية للمؤسسات المالية التي توفر التمويل للصناعات الحلال في ماليزيا. وفي سنة 2023، أثبتت هذه المبادرة فعاليتها من خلال نمو نسبة التمويل الإسلامي للعقارات السكنية بنسبة 12% عن السنة السابقة.

▪ رخص الصيرفة الرقمية:

عرف البنك المركزي الماليزي (بنك نيغارا) خلال سنوات مضت توجهها ملحوظا إلى استصدار رخص للصيرفة الرقمية، الأمر الذي شجّع المصارف الإسلامية على تعزيز عروضها الرقمية. وحتى عام 2023،

أعلنت أربعة مصارف إسلامية عن خطط لإطلاق منصات مصرفية رقمية بالكامل، في مسعى لجذب قاعدة عملاء متزايدة من فئة المستخدمين المضطلعين بالتكنولوجيا الحديثة.

هيكل سوق المصرفية الإسلامية في ماليزيا:

تهيمن المصارف الإسلامية في ماليزيا على الحصة الأكبر من هذه الصناعة، نظرًا لأن نشاطها مقتصر على تقديم منتجات وخدمات مالية إسلامية بحتة، وبذلك فهي تستهدف فئة العملاء الذين يبحثون عن حلول تمويلية في إطار الشريعة الإسلامية. ويبلغ عدد المصارف الإسلامية، حسب آخر الإحصائيات، 16 مصرفًا إسلاميًا¹ من ناحية أخرى، تستحوذ النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية على حصة معتبرة من إجمالي رقم الأعمال، حيث تقدم نماذج تمزج بين الصيغ الإسلامية والتقليدية، مما يجعلها أداة جذابة لفئة واسعة من العملاء، بما في ذلك الشريحة التي تنتقل تدريجيًا من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية. ويبلغ عدد المصارف التقليدية التي تتيح خدمة النوافذ الإسلامية 14 مصرفًا².

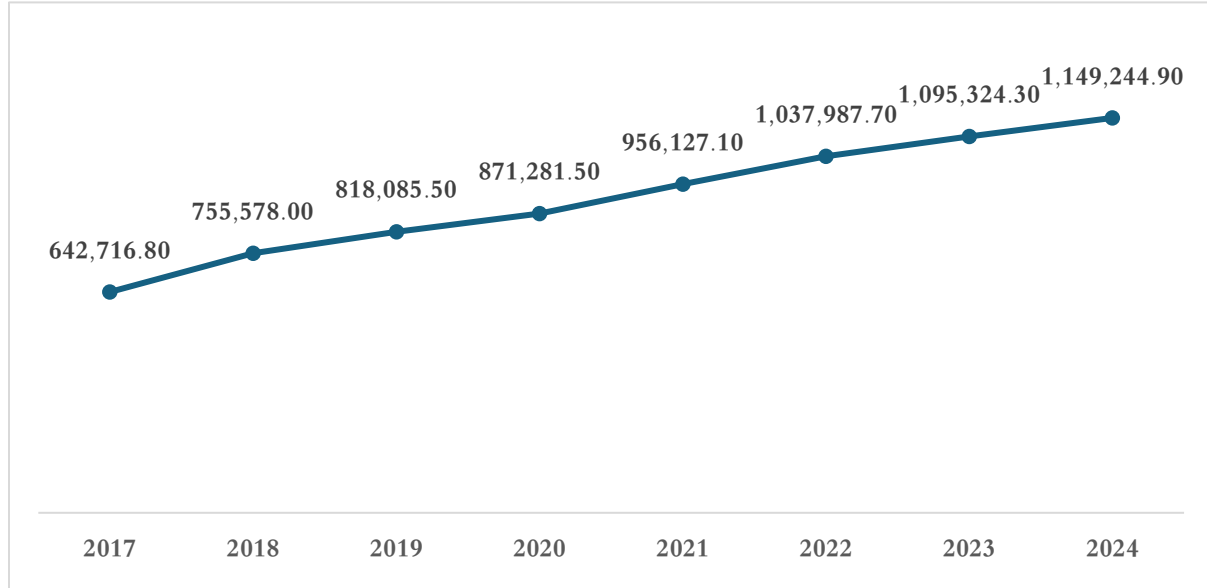
¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (بيانات الصيرفة الإسلامية لدولة ماليزيا)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30،

[/https://www.ifsb.org/ar](https://www.ifsb.org/ar)

² المرجع نفسه.

الشكل رقم (12): تطور اصول الصيرفة الاسلامية في ماليزيا

في الفترة 2017-2024 (الوحدة مليون رينجت ماليزي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التمويل الإسلامي في ماليزيا الصادر عن مجلس الخدمات المالية

الإسلامية، <https://data.ifs.org/dashboard>

أما من ناحية الفاعلين في سوق المصرفية الإسلامية في ماليزيا، فنجد أن هذا الأخير يُعد مزيجاً بين المصارف الإسلامية المتخصصة، والمصارف التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال النوافذ الإسلامية. وتبرز عدة مصارف كبرى تهيمن على رقم الأعمال الإجمالي لهذه الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، يشهد السوق ظهور المؤسسات المالية الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech)، التي تقدم خدمات متخصصة ومنتجات رقمية مبتكرة مخصصة لتلبية احتياجات الجيل الرقمي من العملاء، وتدفع نحو مزيد من التغيير في ديناميكيات السوق التقليدية.

ثانياً: قطاع التأمين التكافلي

بالتوازي مع نمو قطاع المصرفية الإسلامية في ماليزيا، عرف قطاع التأمين التكافلي هو الآخر قفزة كبيرة خلال السنوات الماضية. فقد تطوّر إجمالي التعويضات المدفوعة لحملة شهادات التكافل من 9,309.4 مليون رينغيت في 2019 إلى ما يقارب 12,217 مليون رينغيت في سنة 2024، أي ما يعادل 2.3 مليار دولار أمريكي، مسجلاً زيادة بنسبة 16.73% عن عام 2023.¹

ويعكس هذا النمو المتزايد الوعي العام بأهمية الحماية المالية ودور التأمين التكافلي كشبكة أمان اجتماعي، كما توسع القطاع بشكل ملحوظ من خلال ارتفاع عدد الوكلاء المؤهلين إلى 92,186 وكيلاً سنة 2024، وزيادة قنوات التوزيع، خاصة البنكا تكافل، مما سهل الحصول على منتجات هذه الصناعة وتوفرها عبر مختلف المنصات المصرفية.

ثالثاً: السوق المالية الإسلامية

سجلت السوق الماليزية سنة 2024 أعلى مستوى لها على الإطلاق، في بلوغها رقماً قياسياً بلغ 4.2 تريليون مقارنة بـ 3.8 تم تسجيلها سنة 2023. هذا النمو جاء مدعوماً بارتفاع القيمة السوقية للأسهم والسندات والصكوك القائمة².

وتعد ماليزيا من بين الدول الرائدة عالمياً في مجال الصكوك الإسلامية، حيث نجحت في ترسيخ مكانتها كمركز دولي في الإصدار، وقد عرف قطاع الصكوك في ماليزيا نمواً ملحوظاً خلال الفترة 2017-2024، وتطورات كبيرة سواء من حيث حجم الإصدارات أو تنوع الأدوات المالية، نتيجة عدة عوامل ساعدت

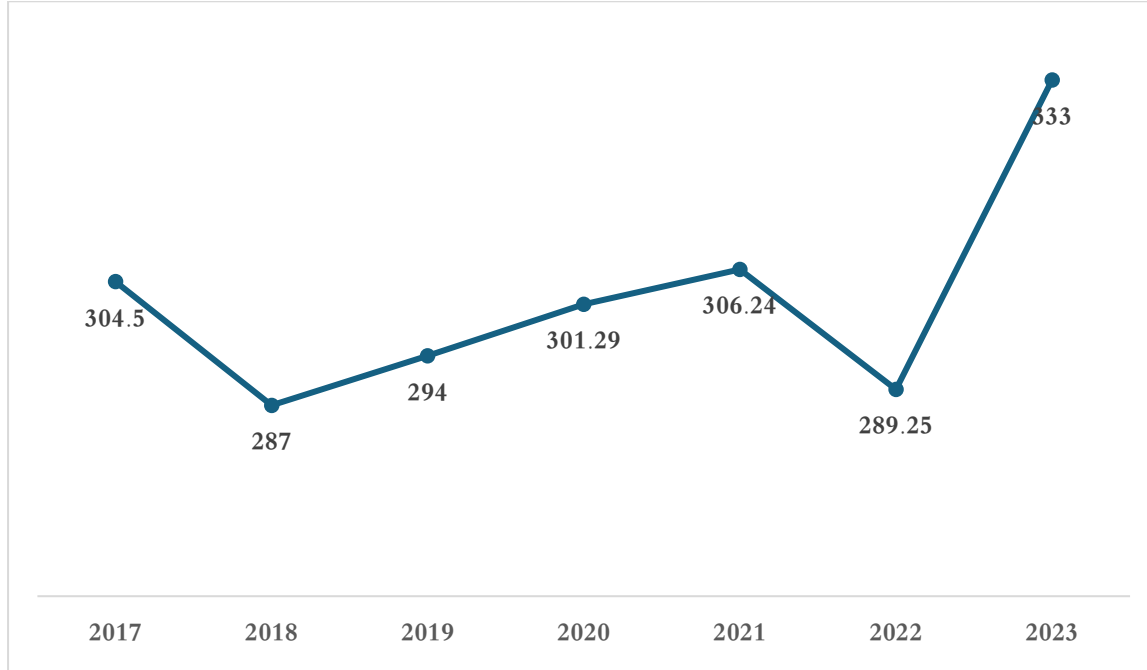
¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (بيانات الصيرفة الإسلامية لدولة ماليزيا)، مرجع سابق.

² Securities commission Malaysia, **Malaysian Capital Market Hits Record RM4.2 trillion in 2024, Stays Resilient Amid Earnings Growth**, accessed: 30/06/2025, <https://www.sc.com.my/resources/media/media-release/malaysian-capital-market-hits-record-rm42-trillion-in-2024-stays-resilient-amid-earnings-growth>.

في دعم هذه الصناعة وزيادة الطلب عليها. وبلغ إجمالي إصدارات الصكوك في السوق الماليزي نحو 333.13 مليار رينغيت ماليزي سنة 2023¹.

الشكل رقم (13): منحنى تطور إجمالي إصدارات الصكوك في ماليزيا في الفترة 2017-2024

الوحدة مليار رينغيت ماليزي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التمويل الإسلامي في ماليزيا الصادر عن مجلس الخدمات المالية

الإسلامية، <https://data.ifsfb.org/dashboard>

من خلال المنحنى يتضح أن سوق الصكوك الماليزية خلال السنوات الأخيرة عرفت فترات انتعاش وتباطؤ، وقد حافظت ماليزيا على تصدر قائمة الدول سنوياً من حيث إجمالي الإصدارات، وتستحوذ إلى جانب السعودية على نسبة كبيرة من إجمالي الإصدار، وشكلت هاتان الدولتان 75% من إجمالي الإصدارات سنة 2021. كما بلغ متوسط النمو السنوي العالمي لإصدارات الصكوك حوالي 21%، مدعوماً بزيادة الطلب على

¹ Securities commission Malaysia, Ibid.

أدوات التمويل الإسلامي وتوسيع قاعدة المستثمرين، في حين شهد عام 2022 تباطؤًا نسبيًا في نمو الإصدارات نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانتعاش الاقتصاد بعد جائحة كوفيد. وقد شهدت هذه السنة تراجعًا عالميًا في إصدار الصكوك بنسبة 5.9% حيث بلغ حجم الإصدارات العالمية للصكوك حوالي 183-185 مليار دولار أمريكي مقابل ما يقارب 196.5-188 مليار دولار في 2021. هذا التراجع جاء بسبب عدة عوامل متداخلة، أبرزها:

- ارتفاع أسعار الفائدة عالميًا: مع بدء بنوك مركزية، وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في سياسات نقدية أكثر تشددًا لاحتواء التضخم، أصبح التمويل عبر الصكوك أكثر تكلفة، ما دفع بعض المُصدِّرين إلى تأجيل خططهم أو تقليل أحجام الإصدار.
- ارتفاع أسعار السلع الأساسية (خاصة النفط): أدى انتعاش أسعار النفط إلى تقليص احتياج حكومات الدول النفطية، مثل السعودية ودول الخليج، للتمويل من خلال الدين والصكوك، إذ وفرت لها العائدات النفطية سيولة مالية كبيرة تغنيها عن الاستدانة.
- تراجع الطلب في الأسواق الأساسية: أدى التراجع النسبي للطلب على التمويل في الدول النفطية إلى انخفاض حجم الإصدارات السيادية، والتي عادة ما تشكل الحصة الأكبر من السوق.
- الظروف الاقتصادية بعد جائحة كوفيد: ساهم التعافي الاقتصادي بعد الجائحة في تغيير أولويات التمويل لدى الحكومات والشركات.

ليعاود سوق الصكوك انتعاشه في سنتي 2023 و2024، مع زيادة ثقة المستثمرين وتعافي الاقتصاد

المالي من آثار الجائحة، وتحسن ظروف السيولة، حيث يبلغ حجمه حوالي 330 مليار رينغيت ماليزي.

تشكيلة الصكوك في السوق المالية:

• الصكوك الحكومية وتشمل:

▪ أدونات البنك المركزي الإسلامية: (Bank negara monetary notes)

وهي أوراق مالية إسلامية يصدرها بنك نيجارا ماليزيا من أجل التحكم في أحجام السيولة في السوق المالي الإسلامي.

▪ أذون الخزانة الإسلامية المالية: (Malaysian islamic treasury bills)

وهي أوراق مالية قصيرة الأجل يصدرها بنك نيجارا ماليزيا نيابةً عن الحكومة، ويتم تداولها في السوق الثانوية.

▪ الصكوك الحكومية المالية: (Malaysia government investment issue)

وهي عبارة عن أوراق مالية لا تقوم على أسعار الفائدة، تصدرها الحكومة، وتتراوح آجال استحقاقها بين ثلاث إلى عشرين سنة. وتستخدم الأموال المجمعة من هذه الصكوك عادةً لتمويل النفقات التنموية.

• الصكوك التي تصدرها الشركات:

تستخدم الشركات في ماليزيا أنواعًا مختلفة من إصدارات الصكوك، بما في ذلك:

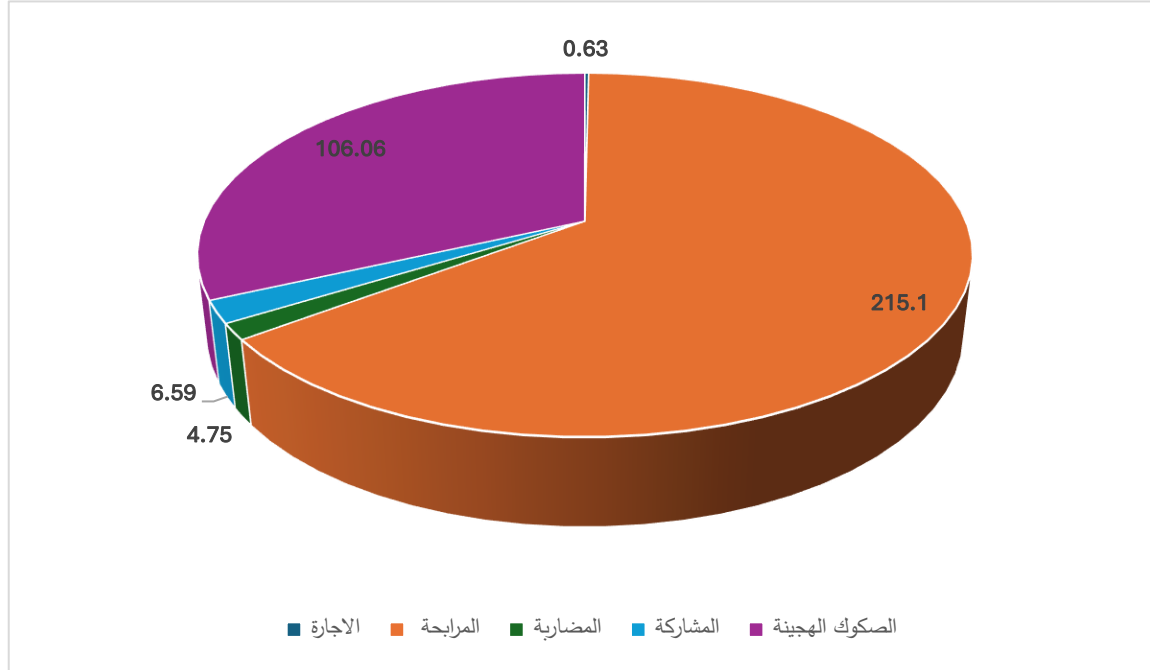
▪ الصكوك القائمة على المربحة.

▪ الصكوك القائمة على الإجارة.

▪ الصكوك القائمة على المشاركة.

▪ الصكوك القائمة على الاستصناع¹.

الشكل رقم (14): إصدارات صكوك الشركات في ماليزيا لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التمويل الإسلامي في ماليزيا الصادر عن مجلس الخدمات المالية

الإسلامية، <https://data.ifsb.org/dashboard>

من خلال الشكل السابق نلاحظ سيطرة الصكوك القائمة على المرابحة على إجمالي الصكوك التي تصدرها الشركات بقيمة 215 مليار رينغيت ماليزي، تليها الصكوك الهجينة التي تقوم على عنصرين أو أكثر من أشكال التمويل، فيما يتوزع الباقي على مختلف الأنواع. ونلاحظ غياب الصكوك القائمة على الاستصناع.

¹Bix Malaysia, (Malaysia Sukuk Market in a Glance), accessed: 30/05/2025,

https://www.bixmalaysia.com/learning-center/articles-tutorials/malaysia-sukuk-market-in-a-glance?gad_source=1&gad_campaignid=17951105962&gbraid=0AAAAACQo9uvs4jJQYUrfmUl-Euw_OuuKd&gclid=EAIaIQobChMI-NfVm_GnjgMVUZZQBh0oMDOCEAAAYASAAEgLMRPD_BwE

في سنة 2017 برزت ماليزيا كرائد في إصدار أول صكوك خضراء مستدامة في العالم بمبلغ 250

مليون رينغيت ماليزي من قبل شركة (Tadau Energy Sdn. Bhd) لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية.

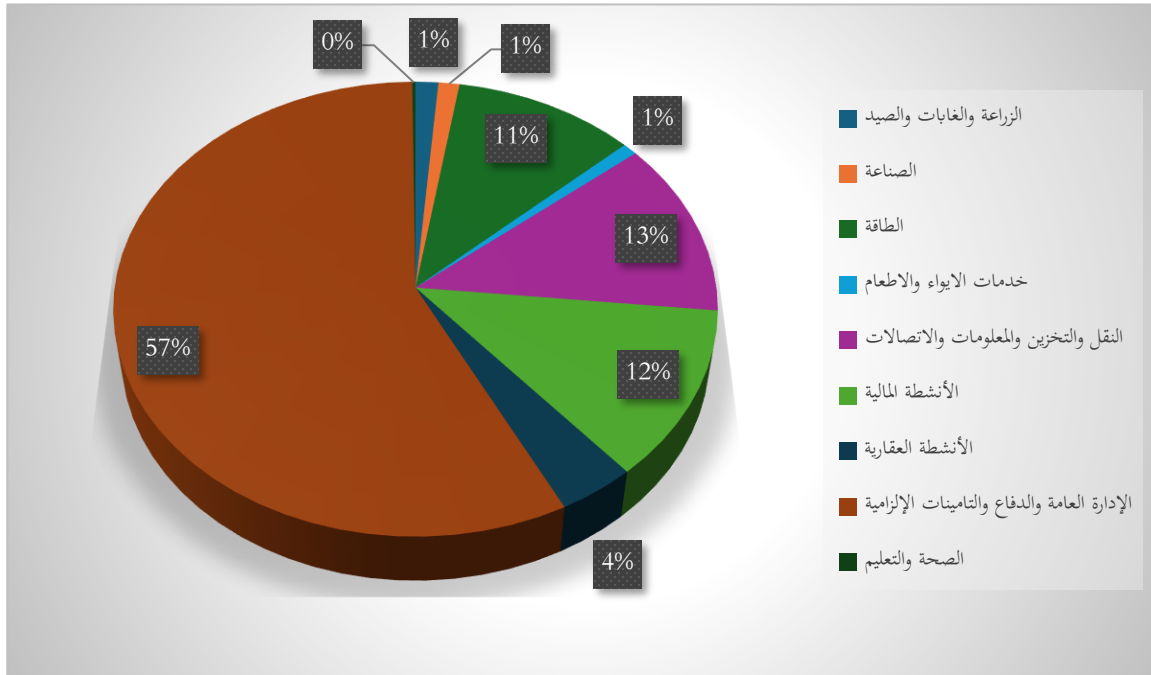
تبع ذلك إصدارات مهمة أخرى، بما في ذلك 1 مليار رينغيت ماليزي من قبل quantum solar park

وصكوك ميرديكا الخضراء المستدامة الآسيوية (حتى 2 مليار رينغيت ماليزي) في ديسمبر 2017 من قبل

PNB Merdeka Ventures، والتي كانت أول من تبني معايير السندات الخضراء الآسيوية¹.

توزيع استخدامات الصكوك:

الشكل رقم (15): إجمالي قيمة الصكوك حسب القطاع الاقتصادي لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التمويل الإسلامي في ماليزيا الصادر عن مجلس الخدمات

المالية الإسلامية، <https://data.ifsfb.org/dashboard>

¹ Azmi law news later, (Initiatives and Incentives of Green Sukuk in Malaysia), accessed: 30/06/2025, <https://www.azmilaw.com/insights/initiatives-and-incentives-of-green-sukuk-in-malaysia/>

نلاحظ من الشكل رقم (15) أن أكثر من 50% من الصكوك المتداولة في سنة 2023 استُخدمت في أنشطة الإدارة العامة والدفاع بقيمة 728 مليار رينغيت، نظرًا للطبيعة الاقتصادية للبلاد التي تركز بشكل كبير على السياحة، حيث تنشط مجموعة من الشركات الرائدة. وتأتي أنشطة النقل والتخزين في المرتبة الثالثة بما يقارب 153 مليار رينغيت، فيما تأتي الصناعة بنسبة ضئيلة، حيث قاربت الصكوك القائمة في هذا القطاع 15 مليار رينغيت.

محركات قطاع التمويل الإسلامي في ماليزيا:

يعود النمو الكبير والتطور في آليات التمويل الإسلامي في ماليزيا إلى عدة أسباب وعوامل جعلت منها واحدة من أبرز النماذج العالمية في مجال صناعة التمويل الإسلامي، ومن أبرز هذه العوامل:

1. الإطار التنظيمي والقانوني للتمويل الإسلامي في ماليزيا:

يعد تطور التشريعات والقوانين المنظمة للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا من أبرز عوامل نجاح التجربة الماليزية، حيث عملت الحكومات المتعاقبة على تطوير منظومة تشريعية وتنظيمية متكاملة تتسم بالشمول والمرونة، مما دعم نمو وتطور المؤسسات المالية الإسلامية، وساهم في إطلاق خدمات ومنتجات تمويلية متعددة تلبي احتياجات السوق المتغيرة¹.

2. الهيئات الرقابية:

تلعب هيئات الرقابة الشرعية في ماليزيا دورًا جوهريًا في تطوير صناعة المالية الإسلامية. وتُعد هيئة الرقابة الشرعية التابعة للبنك المركزي أكبر مثال على ذلك، حيث تقوم بوضع المعايير الشرعية،

¹ لشهب الصادق وبوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 1، العدد 01، 2015/12/01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 92-93.

وإصدار الفتاوى، وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي بما يتوافق مع مبادئ الشريعة. وهذا يعزز ثقة المستثمرين والمتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية، ويساهم في توسع هذه المؤسسات. من جهة أخرى، يعمل بنك نيجارا ماليزيا على إصدار اللوائح والتعليمات التنظيمية، ووضع آليات الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية، مما يعزز استقرار النظام المالي ومثابته، ويضمن التكامل والتنسيق في السياسات والإجراءات التنظيمية¹.

3. الابتكار والتنوع في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية:

تشهد صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا ثورة في مجال المنتجات والخدمات، حيث انتقلت من الأدوات التقليدية مثل المرابحة والمضاربة والإجارة، إلى منتجات مالية أكثر تطوراً وتعقيداً. وقد ساهم ذلك في زيادة جاذبية هذا النوع من التمويل، لقدرتها على تلبية احتياجات متنوعة لفئات مختلفة من العملاء والمستثمرين.

كما تتجه المؤسسات المالية الإسلامية إلى ابتكار منتجات متخصصة في مجالات مثل التأمين الإسلامي، والاستثمار، والتخطيط المالي، والتكنولوجيا المالية². وتُعد ماليزيا رائدة عالمياً في مجال التعاملات بالصكوك الإسلامية، حيث نجحت في خلق سوق منظم ومتطور ساهم في دعم الكفاءة التمويلية لمشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، وخلق تنوع في المزيج التمويلي الموجه نحو الشركات والمستثمرين، وتجميع قدرات مالية هامة.

¹ Hasan Kazak & Osman Okka, *Islamic Finance-Growth Nexus: Evidence from Malaysia*, *Economica Jurnal Ekonomi Islam*, vol 13, n 01, 2022, p 11.

² عبد الباسط عبد الصمد عليه وسليمان زواري فرحات، التمويل الإسلامي في نمو مؤسسات القطاع الخاص في ماليزيا (1999-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 3، العدد 2، 2028/12/31، جامعة الوادي، ص 92.

4. تطوير رأس المال البشري ونشر الوعي في مجال التمويل الإسلامي:

سعت ماليزيا، منذ بداية تجربتها في التمويل الإسلامي في ستينات القرن الماضي، إلى تفعيل دور الجامعات ومراكز البحث واستغلالها في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، من خلال توفير برامج أكاديمية متخصصة في مجال التمويل الإسلامي، ودعم الأبحاث العلمية التي تساهم في تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

وقد أثمرت هذه الاستراتيجية في إعداد كوادر علمية مؤهلة في مجالات الاقتصاد الإسلامي، ومحاسبة المؤسسات المالية الإسلامية، والإدارة الإسلامية، وغيرها. ومن جهة أخرى، تولي ماليزيا اهتمامًا كبيرًا ببرامج التدريب والتأهيل المهني في مجال صناعة المالية الإسلامية. وتهدف هذه البرامج إلى تزويد المتخصصين بالمعرفة العلمية والمهارات اللازمة في مجال التمويل الإسلامي، وتكوين أطقم عمل في المؤسسات المالية الإسلامية والعاملين فيها على أكمل وجه، مما يعمل على رفع الكفاءة المهنية في هذا القطاع، ويسهل نفاذه إلى شريحة أوسع من المتعاملين، ويشكل فسحة للتعاون بين القطاع الأكاديمي وصناعة المالية الإسلامية، ويساهم في تبادل الخبرات والمعارف بين الجانبين.

كما يتم تنظيم مؤتمرات وورش عمل مشتركة بين الجامعات والمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تهدف

إلى تبادل الأفكار وتطوير صناعة التمويل الإسلامي¹.

¹ لشهب الصادق وبوريش أحمد، مرجع سابق، ص 94.

5. الشمول المالي:

وبهذا، يعمل التمويل الإسلامي في ماليزيا على تعزيز الشمول المالي، مما يوفر حلولاً تمويلية لمختلف المستثمرين، بما في ذلك صغار المستثمرين والمناطق الريفية. وتم ابتكار منصات خاصة بالتمويل الإسلامي والوقف، للوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية في ماليزيا

يعرف الاقتصاد الماليزي نموًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة، وقد سجلت سنة 2024 نسبة نمو تُقدَّر بـ 5.1% مقارنة بـ 3.5% في سنة 2023. هذا النمو جاء مدفوعًا بتوسع قطاع الخدمات والصناعة التحويلية، والذي بلغ مجموع مساهمتهما في إجمالي الناتج المحلي 82.5%. من جهته، حافظ قطاع الصناعة الغذائية على نسبة نمو إيجابية بـ 4.7% رغم تراجعته بـ 1.3% عن سنة 2023¹.

تتميز ماليزيا بأراضيها الاستوائية الخصبة ومواردها الطبيعية التي تُستخدم على نطاق واسع في الزراعة والصناعات المتعلقة بتحويل ومعالجة المنتجات الزراعية، ويسهم قطاع الزراعة بشكل كبير في الاقتصاد الماليزي، ويعد مصدرًا من مصادر الدخل في الناتج المحلي الخام. تتنوع الصناعات الغذائية في ماليزيا إلى ما يُعرف بالزراعة الصناعية كزيت النخيل والمطاط والكافو وغيرها، والمنتجات الزراعية الغذائية والتي تُنتج في الغالب من طرف صغار المزارعين وتدخل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل الأرز والفواكه والخضروات وصيد السمك والثروة الحيوانية.

¹ Ministry of economy Malaysia, open DOSM, **Gross Domestic Product (GDP)**, accessed :30/06/2025.
<https://open.dosm.gov.my/dashboard/gdp>

وتسيطر على هذه الصناعة مجموعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمملوكة في الأساس للمستثمرين الماليزيين، إلى جانب مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات. تعمل هذه المؤسسات على إنتاج تشكيلة واسعة ومتنوعة من المنتجات الغذائية.

ومن أبرز الشركات الرائدة في هذا القطاع:

Nestlé Malaysia : تُعد من أبرز اللاعبين في مجال صناعة الأغذية والمشروبات في ماليزيا، وتقدم

مجموعة واسعة من المنتجات تشمل الألبان، والمشروبات، والحبوب، ومنتجات التغذية.

Fraser and Neave holding berhad : وتُعتبر شركة رائدة في مجال المشروبات والمنتجات الغذائية

وتشتهر بعلاماتها التجارية مثل f&n و plus 100.

Malaysia dairy industries : شركة رائدة في إنتاج الحليب ومشتقاته.

Kellog's Malaysia : متخصصة في إنتاج حبوب الإفطار والوجبات الخفيفة.

Yeos : اسم عريق في ماليزيا وتشتهر بإنتاج الشاي والأطعمة المعلبة والجاهزة.

Dls Sdn bhd double lion food : وتُعتبر من كبار المنتجين للأغذية المعالجة بما في ذلك

الصلصات والتوابل والمعكرونة سريعة التحضير.

Carlsberg brewery Malaysia : واحدة من الشركات الرائدة في إنتاج المشروبات.

Sim darby plantation : وهي لاعب بارز في صناعة زيت النخيل في ماليزيا وجزء حيوي في

سلسلة إنتاج الغذاء في البلاد.

هذه المؤسسات تُعتبر من بين الأهم في مجال صناعة الغذاء والمشروبات وتسيطر على حصة معتبرة

من السوق المالية.

يُعد سوق الأغذية والمشروبات في ماليزيا سوق ديناميكي سريع النمو، حيث تشير الإحصائيات أن قيمة السوق قُدرت بـ 24.6 مليار دولار أمريكي سنة 2023¹، ومن المتوقع أن تصل إلى حدود 29 مليار دولار أمريكي في آفاق 2028، وهو ما يُمثل نسبة نمو سنوية تُقدّر بـ 3.3%.

هذه الديناميكية المسجلة تعود إلى عدة أسباب وعوامل، من أبرزها اتساع الطبقة المتوسطة، والتوسع العمراني، وتغير تفضيلات المستهلكين، بالإضافة إلى انتقال اقتصاد ماليزيا نحو مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، مما خلق زيادة في الطلب على السلع والمنتجات الغذائية المستوردة ذات الجودة العالية، وهو ما يشكل فرصًا استثمارية واعدة للفاعلين في قطاع الصناعات الغذائية.

وتلعب تفضيلات المستهلكين دورًا هامًا في هذا الشأن نظرًا لتجاوز المسلمين 60% من إجمالي سكان البلد، حيث تُعتبر شهادة حلال شرطًا أساسيًا للسماح بدخول المنتجات المستوردة إلى السوق، وبهذا تُسيطر المنتجات الغذائية الحلال على المشهد الاستهلاكي في ماليزيا.

تتسم صناعة الأغذية في ماليزيا بتنوعها الكبير، حيث تضم مجموعة واسعة من القطاعات الفرعية، ويمكن تقسيم المنتجات الرئيسية إلى ما يلي:

- صناعة الكاكاو ومستحضراته
- صناعة الحبوب والدقيق ومشتقاته
- إنتاج المأكولات البحرية والأسماك
- منتجات الألبان
- إنتاج الفواكه والخضروات وحفظها وتعليبها

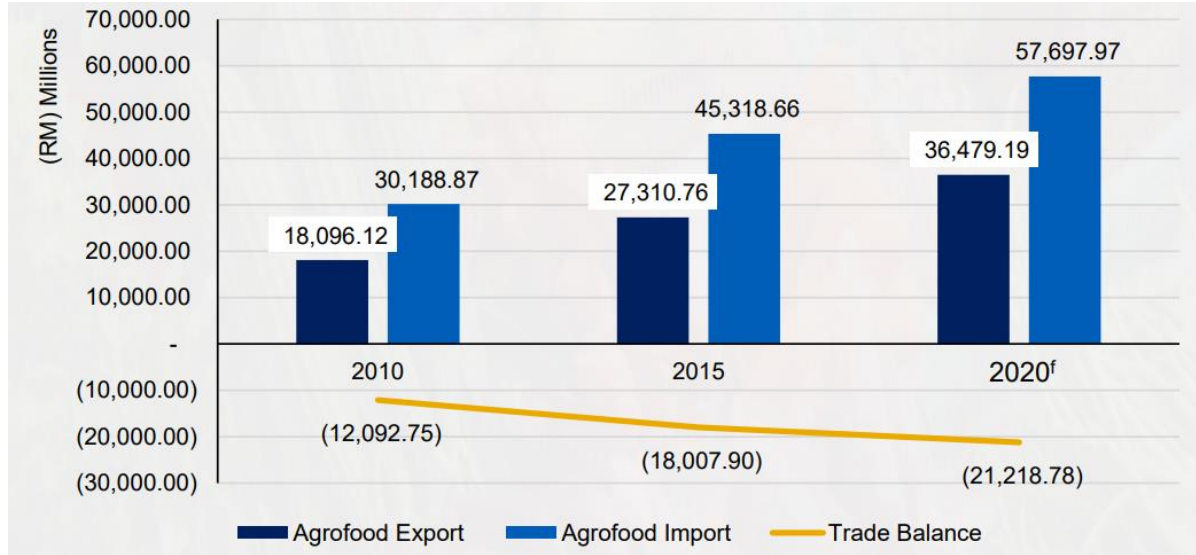
¹ Mordor Intelligence, (Malaysia Food service Market SIZE & SHARE ANALYSIS - GROWTH TRENDS & FORECASTS UP TO 2030), accessed: 05/05/2025, <https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/malaysia-foodservice-market>.

- إنتاج السكر والحلويات السكرية
 - إنتاج اللحوم واللحوم المصنّعة
 - إنتاج القهوة والشاي
 - إنتاج الدهون والزيوت الغذائية بما في ذلك الدهن النباتي والسمن
 - إنتاج التبغ والمشروبات
 - إنتاج الحيوانات
 - منتجات ومستحضرات غذائية أخرى¹.
- شهدت الفترة من 2010 إلى 2020 ارتفاعاً كبيراً في صادرات الأغذية المصنّعة، حيث وصل إجمالي مساهمة صادرات هذه الأغذية حوالي 3.87% من إجمالي صادرات البلاد لسنة 2020، مقارنة بنسبة 2.83% تم تسجيلها سنة 2010، بمعدل سنوي مركب بلغ 3.18%.

¹ Ministry of Investment, Trade and Industry Malaysia, (food processing industry report 2023), p 05.

الشكل رقم (16): الميزان التجاري للأغذية المصنعة في ماليزيا في الفترة 2010-2020

(الوحدة مليون رينغيت ماليزي)



Source: National agrofood policy 2021-2030, published by Ministry of agriculture and food industries

.Malaysia, p28

ويُعتبر منتج القهوة والشاي والكاكاو من أبرز المنتجات التي تم تصديرها، حيث بلغت مجملها 26.3% من إجمالي الصادرات، تليها المنتجات والمواد الغذائية المتنوعة بنسبة 25.7%، ثم الحبوب بـ 2.22%، وأخيراً بلغت نسبة المنتجات البحرية والأسماك بـ 8.42%¹.

تطور رقم أعمال قطاع الصناعات الغذائية من 18,096 مليون رينغيت سنة 2010 إلى 36,479 مليون، وكانت النسبة الأكبر من مجموع الصادرات تتمثل في الصناعات المتعلقة بالقهوة والشاي والكاكاو والتوابل المتنوعة، حيث تم تصدير ما يُقدّر بـ 94.97 مليون رينغيت في عام 2020، تليها المستحضرات الغذائية المتنوعة بـ 93.95 مليون رينغيت. كما تُعد صناعة المأكولات البحرية والأسماك والقشريات من المنتجات الرئيسية، بإجمالي صادرات بلغ 3,070 مليون رينغيت لنفس الفترة².

¹ Ministry of Agriculture and Food Industries Malaysia, (national agrofood policy 2021-2030), p33.

² Ibid, p29.

أما من ناحية الإنتاج الزراعي، فقد عرف هو الآخر نموًا بنسبة 1.30% خلال سنوات 2010-2020، مع تسجيل زيادة طفيفة في الفترة 2010 حتى 2015، ليعاود الانخفاض بين 2015-2020. وقد تأثر أداء القطاع بارتفاع تكاليف الإنتاج والمواد الأولية نتيجة عوامل تتعلق بالتقلبات في أسعار النفط وأسعار صرف العملة الأجنبية، بالإضافة إلى الأزمة الصحية العالمية (كوفيد-19)، ناهيك عن الأسباب المرتبطة بالتغير المناخي ونُدرة الأمطار.

ومن بين المحاصيل الرئيسية، شهد إنتاج الخضروات وإنتاج اللحوم والدواجن أكبر زيادة في الفترة من 2010 إلى 2020، حيث بلغت نسبة النمو 27.70% و 15.48% على التوالي، بينما عرف إنتاج الحليب وتربية المائيات انخفاضًا ملحوظًا بنسبة 38.81% و 29.9%.

من جهة أخرى، سجّل إنتاج المحاصيل الزراعية تطورًا في معظم الفروع، خاصة منها الأرز، والذي يُعتبر من الأغذية الرئيسية في المجتمع الماليزي، وكذلك مختلف الفواكه والخضروات¹.

المطلب الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في ماليزيا

ساهم ما يُعرف بالاقتصاد الحلال في نمو 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا، ويُعد قطاع الغذاء والخدمات الغذائية مكونًا أساسيًا في الاقتصاد الحلال في ماليزيا، حيث بلغت إيرادات هذا القطاع نحو 31 مليار دولار أمريكي سنة 2021، ومن المتوقع أن تصل إلى 47.6 مليار دولار أمريكي بحلول 2025². يشير مصطلح "حلال" إلى كل ما هو متوافق مع الشريعة الإسلامية، وبهذا يمكن تعريف الاقتصاد الحلال بأنه

¹ Ministry of Agriculture and Food Industries Malaysia, (national agrofood policy 2021-2030), Op.cit, p 32.

² World bank group, (Islamic Finance and the Development of Malaysia's Halal Economy (2022), p 16. <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/225bfc5d-69d6-5cbe-943d-56b180a2e402>.

توفير المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الأغذية والملابس والخدمات المالية وغيرها¹.

يتجه قطاع الصناعات الغذائية في ماليزيا نحو تبني النموذج الإسلامي لتمويل المشاريع الإنتاجية، وقد تضاعفت نسبة المؤسسات التي تحوز على وسم "حلال" والتي تعتمد على التمويلات المصرفية الإسلامية من 21.9% سنة 2018 إلى 41.3% في 2021، وهو ما يعكس الاعتماد المتزايد على التمويل الإسلامي في هذه الصناعة، ونجاعة الصيغ الإسلامية في تحقيق كفاءة المشاريع الإنتاجية المرتبطة بهذا النوع من الصناعات.

في أواخر 2021، تجاوزت قيمة التمويلات المصرفية الموجهة للمؤسسات الفاعلة بما يُعرف بالاقتصاد الحلال حوالي 5 مليار دولار أمريكي، استحوذت شركات الأغذية والمشروبات على الحصة الأكبر منها بقيمة 4 مليار دولار، يليها قطاع التصنيع بـ 718 مليون دولار، ثم خدمات الإطعام بـ 239 مليون دولار، والأدوية بـ 109 ملايين دولار.

بهذا يكون قطاع الأغذية والمشروبات قد مثل ما يقارب أربعة أضعاف إجمالي التمويل في هذه القطاعات مجتمعة².

ارتفعت نسبة طلبات التمويل الإسلامي الموافق عليها والموجهة للشركات الحاصلة على شهادة "حلال" خلال الفترة من 2018 إلى 2021 بما يقارب 89%، من خلال سلسلة من المبادرات الاستراتيجية التي ساهمت على مرّ السنوات في تعزيز تبني نموذج التمويل الإسلامي، ومن بين هذه المبادرات:

1. إدراج التمويل الإسلامي ضمن فعاليات المعرض الدولي للمنتجات الحلال بماليزيا (MIHAS).

¹Ibid, p23.

² Ibid, p 26.

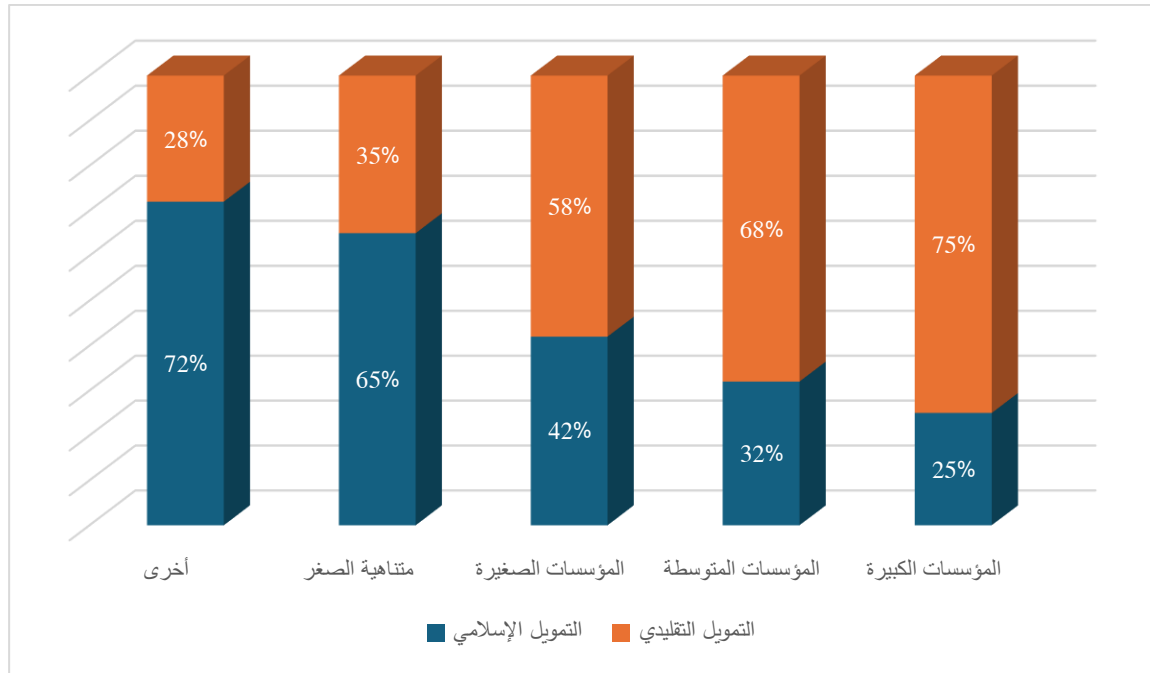
2. برامج التواصل والتفاعل بين المؤسسات المالية الإسلامية والشركات الناشطة في ميدان الاقتصاد الحلال.

3. الشراكات المنعقدة بين القطاع الصناعي والجهات التنظيمية.

4. تصميم حلول مالية معاصرة لتلبية الاحتياجات التمويلية لمؤسسات الاقتصاد الحلال.

الشكل رقم (17): التمويل الإسلامي مقابل التمويل المصرفي التقليدي في القطاع المصرفي حسب الشركات الحاصلة

على شهادة الحلال حسب الحجم



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير مجموعة البنك الدولي حول التمويل الإسلامي وتطور اقتصاد

الحلال في ماليزيا (2022)

بالرغم من اعتماد المؤسسات المتناهية الصغر الناشطة في قطاع التصنيع الغذائي على التمويل

الإسلامي، إلا أن الشركات الأكبر حجماً تعتمد بنسبة كبيرة على التمويل التقليدي كخيار أول.

وتُظهر الإحصائيات أن أكثر من 65% من التمويل المصرفي الإسلامي القائم موجّه نحو المشاريع المتناهية

الصغر، أما الشركات غير المصنفة ضمن فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في قطاع الاقتصاد

الحلال، فتعتمد بشكل أساسي على البنوك التقليدية لتوفير التمويل اللازم، حيث لم تتعدَّ نسبة التمويل الإسلامي في هذه المشاريع 25%. كما تُظهر البيانات أن الشركات الكبرى، على غرار الشركات متعددة الجنسيات الفاعلة في هذا المجال، تتجه في تعاملاتها المالية نحو البنوك التقليدية المرتبطة بالشركة الأم.

في حين تبلغ نسبة مساهمة التمويل الإسلامي في الشركات المتوسطة 32%، أما الشركات التي تُصنَّف ضمن الشركات الصغيرة فقد بلغت نسبة التمويلات المتوافقة مع الشريعة فيها 42%. ويعود هذا التباين في استخدام المنتجات التمويلية الإسلامية والاعتماد عليها كحل تمويلي إلى عدد من الأسباب، لعلَّ أبرزها الأفكار الخاصة حول تعقيد العمليات المالية المرتبطة بالتمويل الإسلامي وتكلفتها المرتفعة من جهة، ومن جهة أخرى العلاقة طويلة الأمد في التعامل بين الشركات الكبيرة مع البنوك التقليدية، نظراً لغياب فكرة واضحة حول مزايا الأدوات المالية الإسلامية ونجاحاتها.

ابتكار منتجات مصرفية إسلامية متخصصة:

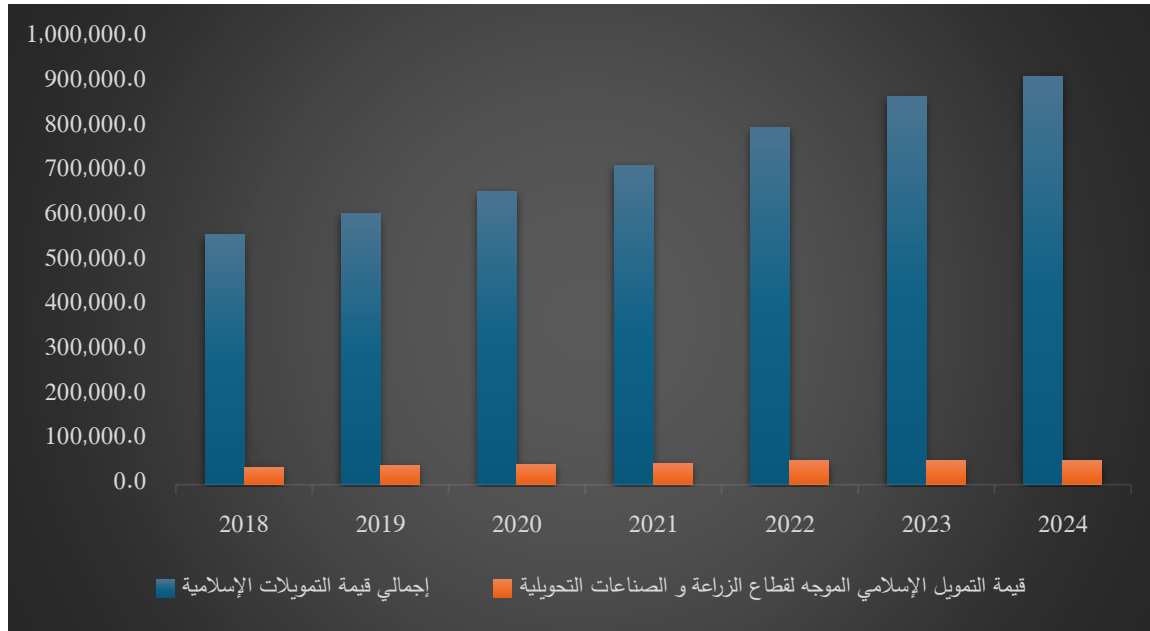
بادرت الحكومة الماليزية، بالمشاركة مع المصارف الإسلامية، إلى ابتكار وتطوير برامج ومنتجات تمويلية تستهدف صناعة الأغذية، ومن بين هذه البرامج ما أطلقه بنك اسلام ماليزيا بعنوان Go Halal Financing Program، والذي يوفر تمويلاً يتراوح بين 100,000 و3 ملايين رنغيت ماليزي، ويغطي هذا التمويل النفقات المتعلقة بالحصول على شهادة الحلال، ورأس المال العامل، ونفقات رأس المال التشغيلي.

كما قام بنك الشركات الصغيرة والمتوسطة الماليزي باستحداث برنامج "Halal Biz financing program" بتمويل يصل إلى مليون رنغيت ماليزي، كما يطرح عقود تمويلية إسلامية على غرار المراجعة السلعية والإجارة المنتهية بالتملك¹.

¹World bank group, (Islamic Finance and the Development of Malaysia's Halal Economy (2022), Op. cit, p29.

الشكل رقم (18): قيمة التمويل الإسلامي الموجه لقطاع الزراعة والصناعات التحويلية في ماليزيا

الفترة 2018-2024، (الوحدة مليار رينغيت)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التمويل الإسلامي في ماليزيا الصادر عن مجلس الخدمات المالية

الإسلامية، <https://data.ifs.org/dashboard>

تُظهر الأرقام أن التمويل الإسلامي في ماليزيا عرف تطورًا واضحًا من عام إلى آخر، سواء من حيث إجمالي التمويلات أو تلك الموجهة لقطاع الزراعة والصناعات التحويلية. ففي سنة 2018، بلغت القيمة الإجمالية للتمويلات حوالي 559 مليار رينغيت، وارتفعت تدريجيًا لتتجاوز 914 مليار رينغيت في عام 2024. هذه الزيادة تعكس تنامي مكانة التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي، خاصة في ظل السياسات التي تشجع على تطوير هذا القطاع المالي ضمن رؤية ماليزيا كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي.

وعند النظر إلى التمويلات المخصصة للزراعة والصناعات التحويلية، نلاحظ ارتفاعًا مطردًا من حوالي 39 مليار رينغيت في 2018 إلى أكثر من 54 مليارًا في 2024. على الرغم أن وتيرة الزيادة لم تكن سريعة

مقارنة بالإجمالي العام، لكنها تعبر عن اهتمام ثابت بدعم هذه القطاعات التي تمثل العمود الفقري للإنتاج المحلي.

ما يلفت الانتباه هو أن حصة الزراعة والصناعة من إجمالي التمويلات ظلت نسبية وثابتة تقريباً، مما يعني أن باقي القطاعات، مثل العقارات والخدمات المالية والتكنولوجيا، كانت تنال نصيباً أكبر من التمويلات الجديدة. وهذا يعكس توجه ماليزيا نحو تنويع مصادر التمويل الإسلامي، مع الحفاظ على دعم القطاعات الإنتاجية دون إغفال التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والقطاعات الخضراء.

كما أن استمرار الزيادة في التمويل رغم التحديات العالمية مثل الجائحة والتقلبات الاقتصادية، يعكس متانة النظام المالي الإسلامي في ماليزيا وثقة المستثمرين والمؤسسات فيه.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، أمكن الوقوف على التطور اللافت الذي شهدته صناعة التمويل الإسلامي على الصعيدين العالمي والإقليمي، حيث لم تعد هذه الصناعة مجرد بديل محدود للتمويل التقليدي، بل أصبحت منظومة مالية متكاملة تتسم بالتنوع والانتشار، مدعومة بأطر تنظيمية متقدمة وأدوات تمويلية مرنة ومتجددة. وقد بيّنت المؤشرات أن الصيرفة الإسلامية لا تزال تمثل القاطرة الأساسية لهذه الصناعة، تليها الصكوك الإسلامية التي أثبتت فعاليتها كأداة استثمارية طويلة الأجل في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، في حين أظهرت باقي الفروع -كالتكافل والصناديق الإسلامية- تطورًا تدريجيًا يشي بإمكانات نمو مستقبلية واعدة.

وفي سياق التجارب الدولية، تبرز التجربة الماليزية بوصفها نموذجًا رياديًا في مؤسسة وتطوير آليات التمويل الإسلامي، حيث استطاعت البلاد بناء منظومة شاملة تجمع بين صرامة الحوكمة الشرعية ومرونة الابتكار المالي، مما مكّنها من ترسيخ مكانتها كمركز عالمي في هذا المجال. وقد أظهر تحليل التجربة الماليزية مدى قدرة الدولة على توظيف أدوات التمويل الإسلامي في دعم القطاعات الإنتاجية، لاسيما قطاع الصناعات الغذائية، الذي يُعد من المكونات الأساسية للاقتصاد الحلال.

كما أظهر الفصل أن التمويل الإسلامي في ماليزيا لا يُعتبر مجرد خيار ديني أو أخلاقي، بل يمثل دعامة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، حيث أسهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع قاعدة الاندماج المالي، وتعزيز الصادرات الغذائية الحلال. هذا إلى جانب المبادرات المبتكرة التي أطلقتها المؤسسات المالية الماليزية لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من الاستفادة من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، لاسيما عبر رقمنة المعاملات وإدماج التكنولوجيا المالية.

الفصل الخامس:

التجربة السعودية والإماراتية والدروس

المستفادة

تمهيد:

أصبحت صناعة التمويل الإسلامي اليوم ركيزة أساسية ضمن المنظومة المالية العالمية، بفضل ما تتمتع به من مرونة وملاءمة مع احتياجات التنمية المستدامة، إلى جانب اتساقها مع القيم الأخلاقية والاجتماعية. وقد برزت بعض الدول الإسلامية كنماذج رائدة في بناء أنظمة متكاملة للتمويل الإسلامي، استناداً إلى أطر تشريعية ومؤسسية قوية، وفي طليعة هذه الدول: المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، اللتان تمكنتا من إرساء منظومات مالية إسلامية متطورة تُحتذى على الصعيدين الإقليمي والدولي.

يرتكز هذا الفصل على تحليل معمق لتجربتي البلدين في مجال التمويل الإسلامي، مع تسليط الضوء على علاقتهما بقطاع الصناعات الغذائية، وهو من القطاعات الحيوية المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة. ويهدف إلى إبراز خصوصيات النموذجين السعودي والإماراتي، واستقراء العوامل المشتركة التي ساهمت في نجاحهما.

ويتطرق الفصل في الأخير إلى استخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية المختارة في الدراسة ككل، بما يفيد الدول الساعية إلى تنمية التمويل الإسلامي وعلى رأسها الجزائر وتوظيفه لخدمة القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها قطاع الصناعات الغذائية، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مباحث كالتالي:

- ❖ المبحث الأول: التجربة السعودية في تمويل الصناعات الغذائية عن طريق التمويل الإسلامي.
- ❖ المبحث الثاني: التجربة الإماراتية في تمويل الصناعات الغذائية عن طريق التمويل الإسلامي.
- ❖ المبحث الثالث: سبل الاستفادة من التجارب المدروسة.

المبحث الأول: التجربة السعودية في تمويل الصناعات الغذائية عن طريق التمويل الإسلامي

تُعد المملكة العربية السعودية أكبر سوق للتمويل الإسلامي في العالم من حيث حجم الأصول المتداولة، وتُصنّف الأكبر من حيث الصيرفة الإسلامية، والتأمين التكافلي، وصناديق الاستثمار الإسلامية، كما تُصنّف كثاني أكبر سوق للصكوك الإسلامية. وتشير أحدث البيانات إلى ارتفاع حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية بنهاية سنة 2024 إلى ما يقارب 906 مليار دولار أمريكي¹،

المطلب الأول: التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية

1- الإطار التنظيمي والرقابي للمالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية:

تتشارك ثلاث هيئات تنظيمية في مهمة الإشراف والرقابة وتنظيم التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك مختلف المكونات والفاعلين في هذا القطاع من المصارف، والتأمين، وسوق رأس المال الإسلامي، والتمويلات غير المصرفية.

حيث يُعنى البنك المركزي السعودي (SAMA) بمهمة الإشراف على قطاع الصيرفة الإسلامية، والتأمين التكافلي، والتأمين غير المصرفي، بينما تخضع سوق رأس المال الإسلامي إلى سلطة هيئة السوق المالية السعودية (CMA)، ويدخل تحت إشراف هاتين الهيئتين شركات التكنولوجيا المالية (Fintech) وفقاً لنوع المنتج أو الخدمة المقدمة.

بينما تُعنى الهيئة العامة للأوقاف (Awqaf) بالإشراف على كل ما يتعلق بخدمة الوقف.

¹ Divan center, (Saudi Arabia's asset management sector reaches \$266 billion and is poised for further growth), accessed: 09/05/2025, <https://divancentre.org/en/saudi-arabias-asset-management-sector-reaches-266-billion-and-is-poised-for-further-growth/>.

* البنك المركزي السعودي (SAMA) :

تأسس البنك المركزي السعودي سنة 1952 تحت اسم "مؤسسة النقد العربي السعودي"، ليتم تغيير الاسم في نوفمبر 2020 إلى "البنك المركزي السعودي"، وهو هيئة حكومية تتمتع بالاستقلالية، ويقوم بمهام عديدة، على رأسها الإشراف على القطاع المصرفي في المملكة والرقابة على العمليات المتعلقة بهذا القطاع. يأتي نظام الرقابة على البنوك في المملكة، والذي يغطي كلاً من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مكملاً لإطار الحوكمة الشرعية. ويُعد هذا الإطار الأول من سلسلة اللوائح التنظيمية الجديدة التي وضعها البنك المركزي السعودي بهدف تعزيز تنظيم المصارف الإسلامية والإشراف عليها.

من جهة أخرى، تدخل كل من التأمين التكافلي والتمويل العقاري (التمويل غير المصرفي) ضمن إطار الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بشكل حصري، وذلك وفقاً لما تنص عليه اللوائح والقوانين في هذا المجال.

تتسم الحوكمة الشرعية في المملكة العربية السعودية بكونها لا مركزية، حيث تتولى المؤسسات المصرفية هذه المهمة على مستوى الهيئة الشرعية الداخلية في كل مؤسسة، وتقع على عاتق هذه الهيئة مسؤولية الفصل في طبيعة المنتجات المالية الإسلامية الجديدة ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.

وبهذا، تخضع المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية لنظام مراقبة المصارف، والذي تم استحداثه سنة 1966، كما تعمل في ظل اللوائح التنظيمية الخاصة بإطار الحوكمة الشرعية التي يصدرها البنك المركزي، والتي تستند في الأساس إلى الممارسات الدولية الخاصة بالمصارف الإسلامية، والتي تم وضعها من قبل هيئات متعددة الأطراف¹.

¹ Saudi central bank & Islamic finance services board, (Saudi Arabia islamic finance report (2021), p 22. https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Documents/Saudi_IF_Report_2021_Final_DIGITAL_v3.pdf.

* الإطار التنظيمي للتأمين التعاوني (التكافلي):

تخضع الشركات العاملة في مجال التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية لنظام مراقبة شركات التأمين، الذي صدر سنة 2004، وتبعته بعد ذلك لوائح تنفيذية متعددة. يلزم هذا النظام شركات التأمين في المملكة باتباع هيكل متوافق مع الشريعة الإسلامية في إطار نموذج التأمين التكافلي، كما يشمل آليات تنظيمية أخرى، كلائحة قواعد سلوك التأمين، وقواعد اعتماد منتجات التأمين، ولائحة الاستثمار.

* الإطار التنظيمي للسوق المالية:

تخضع السوق المالية الإسلامية لمجموعة من القواعد التي تشمل تأسيس وطرح وإدراج الصكوك وصناديق الاستثمار. وتتضمن هذه القواعد مجموعة من التنظيمات الخاصة بالعروض المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تشكل نسبة كبيرة من سوق الدين السعودي.

يُعد "قانون سوق رأس المال" التشريع الأساسي الذي ينظم الإصدار في السوق المالية، بما في ذلك إصدار الصكوك، وتُكلف "هيئة السوق المالية" بمهمة تكييف وتطبيق المعايير الموضوعية من طرف الهيئات الدولية.

كما تخضع عملية إصدار الصكوك وتداولها في السوق المالي السعودي لقواعد "طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة"، والتي تنظم مختلف جوانب عملية الطرح والإفصاح والمتابعة.

أما فيما يخص صناديق الاستثمار، فتخضع مختلف العمليات المرتبطة بها — من تأسيس وتسجيل وطرح وإدارة هذه الصناديق — إلى "لوائح تنظيم صناديق الاستثمار"، بالإضافة إلى عملية الرقابة على هذه الأنشطة، وتطبق هذه اللوائح على مختلف صناديق الاستثمار الإسلامية.

* الأطر التنظيمية للأوقاف:

أعطى قانون الهيئة العامة للأوقاف، الذي تم إصداره سنة 2015، الصلاحيات الكاملة لهيئة الأوقاف بصفتها الجهة المخولة لتنظيم قطاع الأوقاف والمحافظة عليه وتطويره وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة قواعد الشريعة الإسلامية. وفي سنة 2018، قامت الهيئة بإصدار إطار تنظيمي للترخيص بإنشاء صناديق استثمار الوقف، والتي فتحت المجال نحو الاستثمار في هذا القطاع¹.

2- مؤشرات أداء قطاع التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية:

أولاً: قطاع الصيرفة الإسلامية

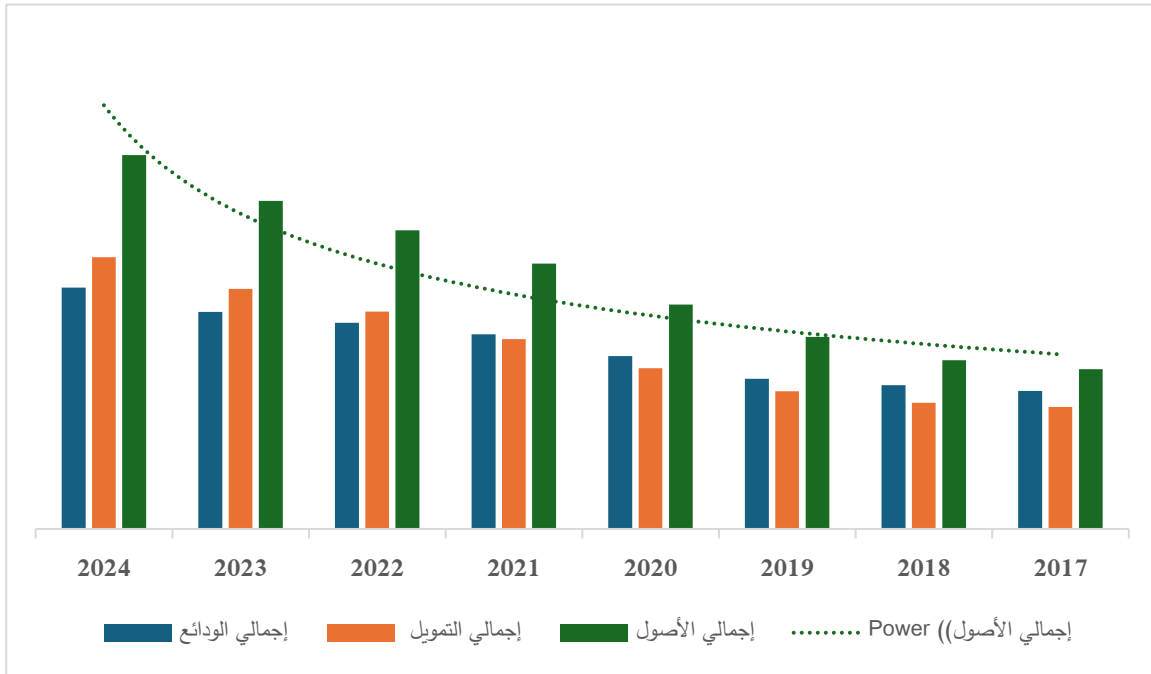
تُعتبر المملكة العربية السعودية الأولى عالمياً من حيث حجم أصول الصيرفة الإسلامية، من بين الدول التي تعتمد على النظام المصرفي المزدوج، حيث تنشط المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية. وتُساهم المملكة بنسبة 28% من أصول المصارف الإسلامية حول العالم، وفقاً لأحدث البيانات. وقد بلغت قيمة أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة حوالي 906 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 3.399.029 مليون ريال سعودي في أواخر 2024²، محققة بذلك معدل نمو سنوي مركب على مدى سبع سنوات قدره 12.93% مقارنةً بقيمة الأصول التي تم تحقيقها سنة 2017، والتي بلغت 1,453,543 مليون ريال سعودي.

¹ Saudi central bank & Islamic finance services board, Op.cit, p22.

² البنك المركزي السعودي، (الإحصاءات النقدية والمالية)، www.sama.gov.sa

وقد شكّلت هذه الأصول ما نسبته 75% من إجمالي أصول النظام المصرفي السعودي بنهاية 2024، ويأتي هذا النمو مدعومًا بارتفاع التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والذي يشكل ما نسبته 72.71% من إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية في المملكة¹.

الشكل رقم (19): تطور أصول التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية في الفترة 2017-2024



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي

من جهته، عرف التمويل المصرفي الإسلامي المقدم من المصارف والنوافذ الإسلامية في المملكة سنة 2024 نموًا متزايدًا، بلغ نحو 2.471.647 مليون ريال سعودي، مقارنةً بـ 2.181.732 مليون ريال تم تسجيلها سنة 2023، بمعدل نمو سنوي يبلغ 11.72%².

¹ المرجع نفسه.

² البنك المركزي السعودي، (الإحصاءات النقدية والمالية)، مرجع سابق.

تضم المنتجات المالية الإسلامية مجموعة من الصيغ المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كعقود المربحة، والتورق، والإجارة، والمضاربة، والمشاركة، وغيرها.

وتُشكل عقود المربحة ما نسبته 50.9% من إجمالي العقود الإسلامية لسنة 2024، أي ما يعادل 1.259.013 مليون ريال سعودي، تليها التورق بنسبة 38.36% بقيمة 948.173 مليون ريال سعودي، في حين ساهمت عقود الإجارة بنسبة 8.87% بقيمة 219.366 مليون ريال. أما بقية العقود كالمضاربة والمشاركة والعقود الأخرى، فلم تتجاوز نسبتها 1.82%، أي ما يعادل 45.093 مليون ريال سعودي.

الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية:

تتألف الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من الودائع تحت الطلب، والودائع الادخارية والزمنية المودعة في المصارف والنوافذ الإسلامية.

وقد وصل إجمالي هذه الودائع في نهاية سنة 2024 إلى حوالي 2.194.815 مليون ريال سعودي، بنسبة نمو تُقدَّر بـ 10% عن سنة 2023.

وقد جاءت هذه الزيادة مدعومة بالنمو في الودائع المدارة للربح، التي تشمل ودائع المربحة وغيرها، والتي تمثل ما يقارب 23.7% من إجمالي الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب النمو في حسابات الاستثمار بمشاركة الأرباح، التي تمثل نحو 7.5% من إجمالي هذه الودائع¹.

ثانياً: الصكوك

تُعتبر المملكة العربية السعودية من أبرز الدول الرائدة في مجال إصدار الصكوك، وقد عرفت نموًا متسارعًا في إجمالي الإصدارات بدايةً من سنة 2017، مدعومةً بالبرنامج المسطر من طرف الحكومة، والذي

¹ البنك المركزي السعودي، (الإحصاءات النقدية والمالية)، مرجع سابق.

ساهم في تحفيز الشركات على زيادة الإصدارات.

وتحتل المملكة المرتبة الثانية عالميًا من حيث الإصدارات الجديدة وإجمالي الصكوك القائمة، كما تُصنّف كأكبر مصدر سيادي للصكوك، وتُعتبر السوق السعودية ثالث أكبر سوق لإصدار الصكوك من طرف الشركات¹. خلال السنوات الأخيرة، تضاعف حجم سوق الصكوك الصادرة عن جهات سعودية، حيث وصل سنة 2024 إلى 599 مليار ريال سعودي، في حين بلغ إجمالي قيمة إصدارات الصكوك والسندات المدرجة نحو 610 مليار ريال سعودي².

بشكل عام، عرف إصدار الصكوك زيادة بأكثر من سبعة أضعاف منذ سنة 2016، ليصل إلى ما يقارب 36.3 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2020. كما شهدت السوق السعودية نموًا ملحوظًا في الإصدارات الجديدة منذ عام 2017، بفضل برنامج إصدار الصكوك الذي أطلقته الحكومة السعودية، في سعي منها إلى تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة.

عمل هذا البرنامج على تطوير ودعم سوق الإصدارات المحلية، وشهد عام 2018 إطلاق برنامج آخر جديد للمتعاملين الرئيسيين بالصكوك الحكومية، المقومة بالعملة المحلية، وبفترات استحقاق مختلفة تصل إلى 30 سنة.

ساهمت هذه الاستراتيجية في إرساء منحنى عائد محلي مرجعي للصكوك، كما ساهمت في زيادة حجم الإصدارات المحلية من الشركات، على غرار شركة المراكز العربية سنة 2019، وشركة ACWA Power التي أصدرت صكوكًا سنة 2021.

¹ Saudi central bank & Islamic finance services board, Op.cit, p31.

² منصة أرقام، (السوق السعودي: 610.7 مليار ريال حجم إصدارات الصكوك والسندات المدرجة بنهاية الربع الثالث 2024)، تاريخ الاسترداد: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1768220,2025/06/30>

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الهيئة العامة للسوق المالية سنة 2019 خطة لتشجيع المزيد من الإصدارات وتعزيز التداول في السوق الثانوية، عن طريق تقديم حوافز للمستثمرين والشركات المصدرة. كما تم سنّ قوانين تقضي باستفادة هذه الشركات من تخفيضات في الرسوم التنظيمية المتعلقة بالإصدارات الجديدة والمتكررة، إلى جانب تخفيض القيم الاسمية للصكوك من مليون ريال إلى 1,000 ريال سعودي، من أجل تسهيل دخول صغار المستثمرين.

من جهته، ساهم خفض عملات التداول والإعفاءات الضريبية في تعزيز التداول في السوق الثانوية وزيادة السيولة المتداولة.

ويهدف هذا الاهتمام الكبير الذي توليه سلطات القرار في المملكة بسوق الصكوك إلى تحقيق الانسجام مع أفضل الممارسات العالمية، ويُعد مساهمًا أساسيًا في عمليات التمويل والنمو الاقتصادي، كما يُشكل ركيزة هامة ضمن تطوير القطاع المالي¹.

ثالثاً: صناديق الاستثمار الإسلامية

تُعتبر صناديق الاستثمار العامة في المملكة العربية السعودية في معظمها متوافقة مع الشريعة الإسلامية بشكل شبه تام. وتستحوذ صناديق الاستثمار الإسلامية في المملكة على 35.2% من مجموع الأصول المُدارة التابعة لصناديق الاستثمار الإسلامية عالميًا، وفقًا لتقرير "استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية" لسنة 2022.

وقد بلغت قيمة الأصول المُدارة التابعة للصناديق الإسلامية 92.8 مليار ريال سعودي في نفس السنة. أما عدد الصناديق الإسلامية، فقد بلغ 187 صندوقًا يضم استثمارات متنوعة في الأصول المتوافقة مع الشريعة

¹ Saudi central bank & Islamic finance services board, Op.cit, p31.

الإسلامية، وشكّل استثمار النقد النسبة الأكبر من حجم هذه الاستثمارات بنسبة 51.8% من إجمالي الأصول المُدارة، يليه الاستثمار في الصكوك بنسبة 21.1% ثم الاستثمار في الأسهم بنسبة 20.4%¹.

عملت الهيئة العامة للسوق المالية سنة 2016 على خلق فرص جديدة في قطاع الصناديق الإسلامية، بإصدار قرار لطرح وإدارة صناديق الاستثمار العقارية المتداولة، وبحلول سنة 2017 تم إطلاق أول صندوق استثمار عقاري إسلامي في المملكة العربية السعودية تحت اسم الجزيرة موطن، من قبل شركة الجزيرة كابيتال، ليتبعه إطلاق 14 صندوقاً إسلامياً مماثلاً في السنتين الموالتين.

هذا النوع من الصناديق الإسلامية يُعد أداة فعالة لتنويع الاستثمارات، خاصةً الاستثمارات طويلة الأجل، كونه يوفر عوائد سنوية متوسطة تتراوح بين 6% إلى 8%، كما أنه يوفر حماية ضد التضخم، ويمكنه استقطاب رؤوس الأموال الإسلامية الاستثمارية المُعطلة، لا سيما من شركات التأمين التكافلي، التي عادةً ما تعاني من قلة الخيارات الاستثمارية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما شكّل ظهور ما يُعرف بـ صناديق مؤشرات الصكوك (Sukuk ETFs) سنة 2019 دفعة قوية لهذا القطاع. ويوجد حالياً صندوقان من هذا النوع:

1. صندوق البلاد للصكوك الحكومية السعودية.

2. صندوق الإنماء لصكوك الحكومة².

رابعاً: شركات التأمين التكافلي

تقدّم شركات التأمين في المملكة العربية السعودية منتجات وخدمات التأمين التعاوني المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتمارس أنشطتها حسب نموذج التأمين التعاوني، وذلك وفقاً للمادة رقم (1) من

¹ البنك المركزي السعودي، (التقرير السنوي التاسع والخمسون 2023)، ص 148.

² Saudi central bank & Islamic finance services board, Op.cit, p35.

نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

وقد بلغ إجمالي الأقساط المكتسبة لشركات التأمين 53.4 مليار ريال سعودي لسنة 2022، مقابل 42 مليار ريال تم تسجيلها سنة 2021، بمعدل نمو وصل إلى 26.9%.

تُعتبر سوق التأمين التكافلي في السعودية الأكبر عالمياً، حيث تستحوذ على ما يقارب 40% من إجمالي مساهمات التأمين التكافلي عبر العالم¹.

خامساً: الوقف

تُعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي عملت على استغلال الوقف كأداة تمويلية تُساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وقد وضعت السلطات في المملكة خطة طريق طموحة تهدف إلى تحديث هذا القطاع، وتطوير مؤسساته، وتعزيز دوره كمصدر تمويلي للتنمية المستدامة في المملكة. تُموّل أصول الوقف في المملكة وتُدار من قبل جهات متنوعة، حكومية وغير حكومية، بما في ذلك الجامعات، والمستشفيات، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والمكاتب العائلية. تتولى هذه الكيانات إدارة أصول الوقف سواء بصفة مباشرة عن طريق النظار، أو بصفة غير مباشرة عن طريق مكاتب متخصصة في إدارة الاستثمار.

وقد وصل إجمالي أصول الوقف في المملكة في نهاية 2020 إلى حوالي 63 مليار دولار أمريكي. وتشرف الهيئة العامة للأوقاف على ما يقارب 4 مليار دولار منها، فيما لا يزال الجزء الأكبر من هذه الأصول تحت إدارة المنظمات غير الحكومية (22 مليار دولار) وشركات الوقف الخيرية (12 مليار دولار).

¹ البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، مرجع سابق.

سادسا: التكنولوجيا المالية الإسلامية (FinTech)

تُعد المملكة العربية السعودية أكبر سوق للتكنولوجيا المالية الإسلامية (Fintech) على مستوى العالم، حسب تقرير "التقنية المالية الإسلامية العالمية (Global Islamic Fintech Report)".

وقد قُدِّر التقرير حجم عمليات التكنولوجيا المالية الإسلامية في المملكة بنحو 45 مليار ريال سعودي في عام 2023، مقابل 98 مليار ريال في سنة 2022¹، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 10.8%.

ويمثل هذا الحجم 40.62% من إجمالي حجم السوق العالمية لقطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية. وتوقع التقرير استمرار نمو حجم العمليات في هذا القطاع بالمملكة، ليلبلغ 195 مليار ريال بحلول سنة 2026، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 15%.

تُقدم شركات التكنولوجيا المالية في المملكة خدمات وحلولاً متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث توفر التقنيات الحديثة مجالاً واسعاً للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع المبادئ الشرعية، لفئة كبيرة من العملاء، عبر استخدام التقنيات الحديثة في التمويل، والتأمين، وحلول الأعمال، وتوفير البيانات، والمدفوعات وغيرها.

خلال السنوات الأخيرة، شهدت صناعة التكنولوجيا المالية في المملكة توجهات جديدة، ومن أبرز هذه

التوجهات:

تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي خلقت زخماً كبيراً للتكنولوجيا المالية الإسلامية كأداة فعالة للتمويل.

¹ Dinars standard, (global Islamic fintech report 2024/2025), p8.

ومن بين المنصات الناشطة في هذا المجال، منصة "تعميد" للتمويل الجماعي، والتي تُعتبر أول شركة FinTech إسلامية في المملكة، وتعمل على تقديم خدمات متنوعة، كتمويل أوامر الشراء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال ربط المستثمرين بالمؤسسات والأفراد.

3- محركات قطاع التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية:

كان للإطار التنظيمي دور محوري في توجيه مسار التمويل الإسلامي داخل المملكة العربية السعودية، حيث أسهم في خلق إطار قوي ومستدام في قطاع المالية الإسلامية.

أ/ دور البنك المركزي وهيئة السوق المالية في بناء الإطار التنظيمي:

ساهم كل من البنك المركزي السعودي ساما وهيئة السوق المالية بدور بارز في بلورة منظومة متكاملة للقطاع المالي الإسلامي. ومن أبرز التطورات في هذا السياق، صدور لائحة جديدة للمنتجات والخدمات المصرفية دخلت حيز التنفيذ في مارس 2024¹، لتُحدث نقلة نوعية مقارنة بالإرشادات السابقة التي كانت سارية منذ أكتوبر 2017. وقد جاءت هذه اللائحة بهدف تسريع وتيرة إدخال منتجات جديدة إلى السوق وتحسين كفاءة إدارة المخاطر.

وفي مارس 2022، أصدر البنك المركزي تعليمات بشأن إدارة مخاطر السيولة، كما يعمل بشكل مستمر على تطوير سوق الريبو المحلي، بما في ذلك أدوات الريبو الإسلامي². أما فيما يتعلق بالامتثال الشرعي، فقد شدد الإطار التنظيمي الجديد على أهمية الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة في الرقابة على مدى

¹ البنك المركزي السعودي، كتيب القواعد، تعليمات المنتجات والخدمات البنكية الجديدة، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30
<https://rulebook.sama.gov.sa/ar/%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA>

² البنك المركزي السعودي، كتيب القواعد، تعاميم قطاع التمويل، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30
<https://rulebook.sama.gov.sa/ar/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%85>

التزام المؤسسات بالشرعية، من خلال الموافقة على السياسات الشرعية والإشراف على قرارات هيئة الرقابة الشرعية، مع ضمان استقلالية هذه الأخيرة.

ب/ رؤية 2030:

تعد رؤية السعودية 2030 إلى جانب برنامج تطوير القطاع المالي خارطة طريق استراتيجية لإعادة تشكيل الاقتصاد الوطني، وتحفيز النمو في قطاع التمويل الإسلامي كجزء من هذا التحول الشامل. أطلقت الرؤية عام 2016، بينما تتبعها البرنامج المالي في 2018، بهدف تنويع مصادر الدخل وزيادة معدلات الادخار وتوسيع نطاق الفرص التمويلية والاستثمارية في قطاعات رئيسية مثل البنوك والتأمين وأسواق الأسهم والدين¹ وقد دفعت هذه الرؤية الشاملة إلى إصلاحات هيكلية ملموسة داخل القطاع المالي، وهو ما عزز موقع التمويل الإسلامي كمكون رئيسي ضمن الأجندة الاقتصادية الجديدة. إن نجاح 93% من مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالرؤية حتى عام 2024 يؤكد مدى فاعلية هذا التوجه الحكومي، والذي انعكس إيجاباً على بيئة الأعمال المالية وفتح آفاقاً واسعة أمام التمويل الإسلامي للابتكار والنمو².

ج/ البيئات التنظيمية والبنوك الرقمية:

في إطار سعيها لتعزيز الابتكار المالي، أطلقت ساما ما يُعرف بالبيئة التنظيمية التجريبية، وهي مبادرة تسمح باختبار المنتجات والخدمات الجديدة تحت إشراف تنظيمي. كما أنشأت بالشراكة مع هيئة السوق المالية مبادرة فنتك السعودية عام 2018، لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

¹ موقع رؤية 2030، (برنامج تطوير القطاع المالي)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30

<https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/programs/financial-sector-development-program>

² Centuro global, (Saudi Vision 2030: Saudi Arabia's Transformation Program Explained (2025 Update)), accessed: 29/03/2025, <https://www.centuroglobal.com/article/saudi-arabia-vision-2030/>

وقد أسفر هذا الدعم عن منح تراخيص لثلاثة بنوك رقمية، من بينها STC Bank وD360، اللذان أُطلقا في أواخر 2024، إلى جانب Vision Bank الذي بدأ عملياته في مارس 2025، ويعتمد نموذجًا مصرفيًا إسلاميًا قائمًا على الحوسبة السحابية¹.

يسهم هذا النموذج في تسهيل إدخال الحلول التقنية الجديدة إلى السوق بطريقة آمنة، كما يعزز التنافسية ويشجع دخول فاعلين جدد إلى القطاع المالي.

د/ الابتكار وتطوير المنتجات:

شهد قطاع التمويل الإسلامي في السعودية تطورات ملحوظة في السنوات الأخيرة، مدفوعة بزيادة الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة، إلى جانب التوجه الرسمي نحو الرقمنة والاستدامة.

✓ تطور المنتجات المصرفية الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية داخل المملكة إلى تلبية احتياجات العملاء من خلال توسيع نطاق منتجاتها، وقد ساعدت اللائحة الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2024 في تسريع عملية طرح هذه المنتجات. تشمل صيغ التمويل المعتمدة عقود المرابحة والسلم والاستصناع والإجارة والمشاركة والمضاربة.

وإلى جانب ذلك، هناك اهتمام متزايد بدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المنتجات المالية. فقد بدأت بعض البنوك بالاستثمار في التقنيات الخضراء وتطبيق أنظمة إدارة بيئية حديثة. ويعكس هذا التوجه قدرة التمويل الإسلامي على التكيف مع المتطلبات العالمية الجديدة، ليس فقط من خلال التمسك بمبادئ الشريعة، وإنما أيضًا عبر تقديم حلول تناسب توجهات السوق وتلبي تطلعات المستثمرين المعاصرين.

¹ Finastra, (Vision Bank becomes operational with Finastra's cloud-native, Islamic banking treasury solution), accessed:25/05/2025, <https://www.finastra.com/press-media/vision-bank-becomes-operational-finastras-cloud-native-islamic-banking-treasury>

✓ تنوع الصكوك:

شهد سوق الصكوك تطورًا واضحًا من حيث التنوع والابتكار، خاصة منذ انطلاق برنامج إصدار الصكوك الحكومي في عام 2017، الذي أسهم في زيادة الإصدارات السيادية. ومن أبرز الابتكارات، نمو إصدارات الصكوك الخضراء والمستدامة، حيث بلغت قيمتها عالميًا حوالي 11.94 مليار دولار في عام 2023، مثلت منها الصكوك الخضراء نحو 65%¹. وقد استحوذت المملكة على ما يقارب 38% من هذه الإصدارات في 2024.

وفي خطوة مهمة، أصدرت الرابطة الدولية لأسواق رأس المال سنة 2024 توجيهات تتيح استخدام أصول أوسع كأساس لإصدار الصكوك، بشرط توجيه العائدات نحو مشاريع بيئية أو اجتماعية.

✓ التكنولوجيا المالية:

شكّلت التقنيات المالية الحديثة نقطة تحول كبيرة في تجربة العملاء بالمملكة. مع دخول بنوك رقمية مثل STC Bank وD360، وبدء تشغيل Vision Bank، تغيرت أنماط استخدام الخدمات المصرفية بشكل جذري. أصبحت المدفوعات الرقمية كـ STC Pay وApple Pay، إضافة إلى خدمات اشترِ الآن وادفع لاحقًا مثل Tamara وTabby، شائعة على نطاق واسع، حتى باتت المعاملات غير النقدية تُشكل حوالي 79% من إجمالي عمليات التجزئة في 2024².

كما ساعدت منصات التمويل الجماعي وخدمات الإقراض مثل منصة Lendo في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حلول شرعية وسريعة لمعالجة مشكلات السيولة. وقد أسهمت هذه المنصات في

¹ Islamic Financial Services Board, (STABILITY REPORT 2024), accessed 25/05/2025, <https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2024/09/IFSB-Stability-Report-2024-8.pdf>. P09.

² Arab news, (Saudi Arabia to drive Islamic finance growth in 2025, S&P says), accessed 25/05/2025, <https://www.arabnews.com/node/2597874/business-economy>.

توسيع نطاق الشمول المالي، لا سيما للمواطنين الذين كانوا يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية.

ومن خلال الاعتماد على تقنيات مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي، أصبحت المؤسسات قادرة على تقديم خدمات مالية أكثر تخصيصاً ودقة، وتعزيز الامتثال والشفافية، مما ينسجم مع أهداف التحول الرقمي الكبرى لرؤية 2030¹.

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية

يُعتبر قطاع الأغذية والمشروبات من القطاعات سريعة النمو عالمياً، وتشهد المملكة العربية السعودية ديناميكية عالية في أنشطة الصناعات الغذائية، وهي قطاعات تضم فرصاً ومزايا تنافسية عالية. وتُعد المملكة مركزاً هاماً في صناعة الأغذية، حيث تولي اهتماماً خاصاً بتطوير قطاعات التمور، ومنتجات الألبان، والمأكولات البحرية، واللحوم، إذ تُعتبر هذه القطاعات ضمن الاستراتيجية الوطنية لتطوير هذه الصناعة في المملكة. ويُعد إنتاج وتصنيع المنتجات الغذائية والمشروبات والمنتجات الزراعية من القطاعات ذات الصلة بالأمن الغذائي الوطني، ويشمل ذلك مجالات الزراعة، والصيد البحري، والتصنيع الغذائي.

تاريخياً، كانت المنتجات الزراعية في المملكة العربية السعودية تقتصر على التمور والخضروات الموجهة بشكل عام للاستهلاك المحلي، واستمر ذلك حتى أواخر السبعينيات، حيث أطلقت الحكومة السعودية برنامجاً لتعزيز التنمية الزراعية وتحديث التقنيات الزراعية من خلال شق الطرق الريفية، وتحسين شبكات الري وصيانتها، وإنشاء مراكز التخزين.

¹ Qatar Financial Centre (QFC), (Global Islamic Fintech Report), p05, accessed 25/05/2025, <https://www.qfc.qa/-/media/project/qfc/qfcwebsite/documentfiles/research/global-islamic-fintech-report-2023-24.pdf>.

وبذلك عرفت المملكة نموًا متسارعًا لهذا القطاع، وتحولت المساحات الصحراوية إلى حقول مزروعة، مما سمح بالوصول إلى الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.

تُعتبر المملكة الآن من بين الدول الآسيوية الأبرز في تصدير القمح، والتمور، ومنتجات الألبان، والبيض، والأسماك، والدواجن، والخضروات وغيرها.

1. إنتاج المحاصيل الزراعية:

تُعتبر التمور المحصول الرئيسي في المملكة، حيث بلغ إجمالي عدد أشجار النخيل في سنة 2023 حوالي 37 مليون نخلة، وتجاوزت الكمية المنتجة من التمور 1.903 ألف طن¹، بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 7.55% عن سنة 2017، حيث بلغ حجم الإنتاج آنذاك 1.224 ألف طن.

يليه محصول القمح بكمية إنتاج وصلت إلى 1.300 ألف طن، والذي عرف زيادة ملحوظة، حيث لم يتعدّ المحصول في سنة 2017 حدود 620 ألف طن.

فيما جاء محصول البطاطس في المركز الثالث بكمية إنتاج 621 ألف طن، تلاه البطيخ في المركز الرابع بـ 613 ألف طن.

في المقابل، عرفت الطماطم والزيتون تراجعًا نسبيًا مقارنة بسنة 2022، حيث تم تسجيل كمية إنتاج بلغت 392 ألف طن و342 ألف طن سنة 2023، مقارنة بـ 658 ألف طن و389 ألف طن على التوالي².

عرف قطاع إنتاج وتصنيع الأغذية في المملكة نموًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، ويُعزى هذا النمو إلى نمو السكان، وارتفاع الدخل الفردي، وتغيرات نمط المعيشة، بالإضافة إلى الدعم الحكومي والاتفاقيات التجارية.

¹ الهيئة العامة السعودية للإحصاء، (نشرة الإحصاءات الزراعية لسنة 2023).

² المرجع نفسه.

وقد قُدِّر حجم سوق الأغذية والمشروبات في المملكة بـ 176 مليار ريال سعودي سنة 2021، كما يُتَوَقَّع أن يواصل نموه ليصل إلى 262.5 مليار ريال سعودي في أفق سنة 2030.

2. إنتاج اللحوم:

بلغ إنتاج اللحوم في المملكة سنة 2022 حوالي 1.388 كيلو طن، وجاء إنتاج لحوم الدواجن في المركز الأول بكمية بلغت 1.107 كيلو طن، بمعدل نمو سنوي بلغ 11.7% عن سنة 2017. يليه لحم الضأن بـ 119 كيلو طن، مع ملاحظة تراجع طفيف مقارنة بسنة 2021، التي بلغ فيها الإنتاج 173 كيلو طن، بينما جاء لحم البقر في المركز الأخير بكمية وصلت إلى 31 كيلو طن، مع تراجع سنوي قُدِّر بـ 14.6% عن سنة 2017¹.

3. إنتاج الألبان:

أما في مجال الألبان، فتشير البيانات أن حجم الإنتاج لسنة 2023 وصل إلى حوالي 2.817.339 ألف لتر²، وتُعد هذه المادة من المواد الأكثر استهلاكاً، وقد عرفت سنة 2022 تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها بنسبة 117%، كما بلغت قيمة الصادرات منها حوالي 3.928 مليون ريال. وفيما يلي جدول يوضح صادرات المملكة العربية السعودية من المنتجات الزراعية والحيوانية لسنة 2022.

¹ الهيئة العامة السعودية للإحصاء، (إحصاءات الثروة الحيوانية 2023).

² الهيئة العامة السعودية للإحصاء، (نشرة الإحصاءات الزراعية لسنة 2023)، مرجع سابق.

الجدول رقم (05): صادرات المملكة العربية السعودية من المنتجات الزراعية والحيوانية لسنة 2022

2022		مجموعات المنتجات
القيمة	الكمية	
150,392,653	5,036	حيوانات حية
605,043,541	43,020	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل
767,748,482	44,959	أسماك وقشريات، رخويات وغيرها من اللافقريات المائية
3,928,794,501	739,561	ألبان ومنتجاتها؛ بيض؛ عسل طبيعي؛ منتجات أخرى للأكل
1,817,845	454	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر
20,962,448	10,815	أشجار ونباتات أخرى حية؛ بصيالات وجذور؛ أزهار وأغصان للزينة
93,043,085	62,393	خضار ونباتات وجذور ودرنات غذائية، صالحة للأكل
1,294,777,849	326,656	فواكه وأثمار صالحة للأكل؛ قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام
69,954,214	2,707	بن وشاي ومته وبهارات وتوابل
995,513	181	حبوب
61,954,840	22,825	منتجات مطاحن؛ شعير ناشط (مالت)؛ نشاء؛ إينولين؛ دابوق القمح (جلوتين)
15,050,057	423	حبوب وبذور وأثمار زيتية ومنوعة؛ نباتات للصناعة أو للطب؛ قش وعلف
33,698,799	1,794	صمغ اللك؛ صمغ وراتنجات وغيرها من عصارات وخلاصات نباتية
11,938	1	مواد صفر نباتية؛ منتجات أخرى من أصل نباتي
1,882,007,852	294,240	شحوم ودهون وزيت حيوانية أو نباتية؛ شموع من أصل حيوان أو نباتي
318,502,733	36,738	محضرات لحوم وأسماك أو قشريات أو رخويات أو لافقريات مائية أخرى
2,026,499,722	760,204	سكر ومصنوعات سكرية
192,317,287	10,321	كاكاو ومحضراته

محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب؛ فطائر	314,677	2,769,611,464
محضرات خضر، فواكه وأثمار أو محضرات من أجزاء أخرى من النباتات	405,477	1,204,011,980
محضرات غذائية متنوعة	60,328	349,243,818
مشروبات، سوازل وخل	260,566	784,080,408
بقايا ونفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة للحيوانات	283,677	450,641,511
تبغ وأبدال تبغ مصنعة	0	0
الإجمالي	3,687,054	17,021,162,540

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، نشرة الإحصاءات الزراعية لسنة 2022

تنشط في المملكة العربية السعودية مجموعة من الشركات المختصة في الصناعات الغذائية، ولعل من

أبرزها:

- **شركة المراعي:** تأسست شركة المراعي عام 1977 وتعد حالياً أكبر شركة ألبان متكاملة رأسياً على مستوى العالم، والأكبر لإنتاج وتوزيع الأغذية والمشروبات في المنطقة، يقع المقر الرئيسي لشركة المراعي في مدينة الرياض.
- **شركة نادك:** الشركة الوطنية للتنمية الزراعية، ويشار لها اختصاراً "نادك"، شركة سعودية متخصصة في الصناعة الغذائية والزراعية. تأسست عام 1401هـ/ 1981م، برأس مال قدره 400 مليون ريال. تدير الشركة عملياتها من مقرها في العاصمة السعودية؛ الرياض، وتسوق منتجاتها في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي.

- **شركة سدا فكو:** تأسست الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدا فكو) في عام 1976م، وهي واحدة من الشركات الرائدة في المملكة العربية السعودية في مجال تصنيع وبيع وتوزيع الأغذية وتزاول أعمالها في منطقة الشرق الأوسط.
- **الصافي دانون:** شركة الصافي دانون المحدودة، هي شركة سعودية، متخصصة في الألبان ومنتجاتها، تأسست عام 1401هـ/1981م، وتعد من أوائل الشركات السعودية في مجال الألبان الطازجة ومشتقاتها. تدير الشركة عملياتها من مقرها في محافظة الخرج جنوب العاصمة السعودية؛ الرياض. تنتج شركة الصافي دانون المحدودة، مجموعات من منتجات الحليب والألبان ومشتقاتها، منها: الحليب الطازج، اللبن الطازج، الحليب طويل الأجل، الحليب المدعم، العصير، الزبادي، الجبن، اللبنة.
- **المنجم فودز:** شركة المنجم للأغذية، هي شركة مساهمة سعودية، مختصة في استيراد وتوزيع وتسويق المواد الغذائية الجافة، والمبردة، والمجمدة، وتعد من أكبر شركات الأغذية في السعودية، بدأت أعمالها كمؤسسة فردية لتجارة المواد الغذائية في عام 1369هـ/1950م، وتدير الشركة 14 فرعاً، منها 12 مخزن تبريد وتجميد، وتعمل مع نحو 60 مورداً عالمياً، وتزود نحو 18 ألف منفذ للبيع بالمواد الغذائية، ويبلغ رأس مالها 600 مليون ريال.
- **رد سي فارمز: (Red Sea Farms)** هي شركة سعودية متخصصة في التكنولوجيا الزراعية، تعمل على تطوير تقنيات زراعية مستدامة باستخدام المياه المالحة وأشعة الشمس، بهدف توفير الغذاء للمناطق التي تعاني من ندرة المياه. تهدف الشركة إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال استخدام أنظمة زراعية بيئية ومستدامة¹.

¹ موقع سعوديبيديا، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30، <https://saudipedia.com>.

المطلب الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في المملكة العربية

السعودية

تعرف المملكة العربية السعودية توجهاً متسارعاً نحو تعزيز دور التمويل الإسلامي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر جزءاً أساسياً من خطة رؤية المملكة 2030، نظراً لما يحوزه هذا التوجه من فرص استثمارية واعدة، وكونه يشكل حلاً تمويلية في كثير من القطاعات، وعلى رأس هذه القطاعات قطاع الصناعات الغذائية، والذي توليه المملكة اهتماماً خاصاً كونه يعتبر من أحد دعائم الأمن القومي للبلد.

تشير البيانات التي يصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى أن حجم التمويل المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والممنوح لقطاع الصناعات التحويلية بلغ 40.824 مليون ريال سعودي في نهاية 2024¹. من جهة أخرى، يعتمد تمويل قطاع الصناعات الغذائية في المملكة أساساً على مجموعة من الصناديق المتخصصة، من بين هذه الصناديق:

- صندوق التنمية الصناعية السعودي وهو مؤسسة مالية حكومية أنشئت سنة 1974 لتمويل ودعم وتنمية القطاع الصناعي عن طريق تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل لتأسيس مصانع جديدة أو تطوير وتحديث وتوسعة مصانع قائمة.
- استحدث هذا الصندوق في السنوات الأخيرة مجموعة من المنتجات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تتميز بفترات سداد بعيدة مع إمكانية تخفيض الملاءة المطلوبة وصرف دفعات مقدمة، وتشمل أنشطة الصندوق المدعومة الصناعات الغذائية والمشروبات.

¹The Islamic Financial Services Board, (Saudi Arabia Islamic finance data, takaful data, Islamic banking windows), accessed: 30/06/2025, <https://data.ifsb.org/>.

- في نفس السياق، يتوجه صندوق التنمية الزراعية، وهو مؤسسة ائتمانية حكومية متخصصة في تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي وتنمية القطاع الزراعي ورفع كفاءته الإنتاجية، نحو تفعيل شراكات مع مؤسسات تمويلية إسلامية. على غرار مذكرة التفاهم التي تم توقيعها سنة 2022 مع المؤسسة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات، وهي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والتي تضمنت تعاوناً بين الصندوق ومؤسسة التأمين الإسلامي فيما يخص التعريف بالتأمين الإسلامي، وتأمين ائتمان الصادرات، والتأمين على الاستثمار الأجنبي، وهو ما يشكل انطلاقة في التعامل من خلال التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية¹.

كما تبنت المملكة مجموعة من المبادرات التمويلية المبتكرة التي تجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة. من بين أبرز هذه المبادرات، يبرز برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة "ريف"، الذي خصصت له الحكومة نحو 8.75 مليار ريال في مرحلته الأولى الممتدة حتى عام 2025، إلى جانب دعم إضافي بقيمة 3 مليار ريال من صندوق التنمية الزراعية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال تغطية ما يقارب 43% من إجمالي احتياجات الطاقة الغذائية في المناطق المستهدفة.

وفي السياق ذاته، تم إطلاق منصة "ثمار" للتمويل الجماعي الإسلامي، التي تمثل أحد النماذج الجديدة في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة. تعمل المنصة بإشراف البنك المركزي السعودي، وتعتمد على آليات تمويل مثل المراجعة والمضاربة، وتستهدف تمويل احتياجات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، خاصة فيما يتعلق بالمشتريات، بما يوفر بديلاً تموالياً مرناً ومتوافقاً مع القيم الإسلامية.

¹ موقع صندوق التنمية الزراعي، (تعزيز التعاون بين الصندوق والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، تاريخ الاسترداد:

<https://adf.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/News0215.aspx>، 2025/06/30

من جهة أخرى، أقرت الحكومة السعودية مجموعة من الإجراءات التنظيمية بهدف رفع مساهمة التمويل الإسلامي في القطاع الصناعي، من خلال إطلاق مبادرات لتعبئة موارد الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الصكوك والأسهم والتمويل الجماعي ورأس المال الاستثماري، مما يتيح لصناعة التمويل الإسلامي ميزات تفاضلية في الابتكار والتنوع والتأثير الاقتصادي.

كما عرفت سنة 2022 فوز شركة المراعي الرائدة في صناعة الألبان والعصائر بجائزة أفضل صفقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي جائزة تُمنح للمؤسسات والشركات التي تُبرم صفقات مالية تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية.

وكانت صفقة شركة المراعي عبارة عن قرض طويل الأجل عبر ثلاثة بنوك مشتركة في المملكة لإعادة تمويل صكوك بقيمة 1.6 مليار ريال، وهو ما يدل على سعي هذا النوع من الشركات إلى الانتقال إلى التمويل الإسلامي ضمن استراتيجية وطنية مدروسة في هذا الشأن¹.

كما تعتبر "مبادرة السعودية الخضراء" توجهاً وطنياً طموحاً نحو تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية. فقد بدأت وزارة البيئة والمياه والزراعة تنفيذ خطط لزراعة 45 مليون شجرة فاكهة في المدرجات الزراعية، إلى جانب زراعة 4 ملايين شجرة ليمون باستخدام المياه المجددة، وذلك ضمن أهداف تمتد حتى عام 2030. من المتوقع أن تساهم هذه المبادرات في تقليص واردات المملكة من الفواكه بنسبة تتجاوز النصف، ما يعادل نحو 4.5 مليار ريال، ما يُعد خطوة استراتيجية في دعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد².

¹ موقع المراعي، (المراعي تفوز بجائزة أفضل صفقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لعام 2022)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/25، <https://www.almarai.com/ar/corporate/media-center/almarai-news/best-shariah-compliant-deal-award>.

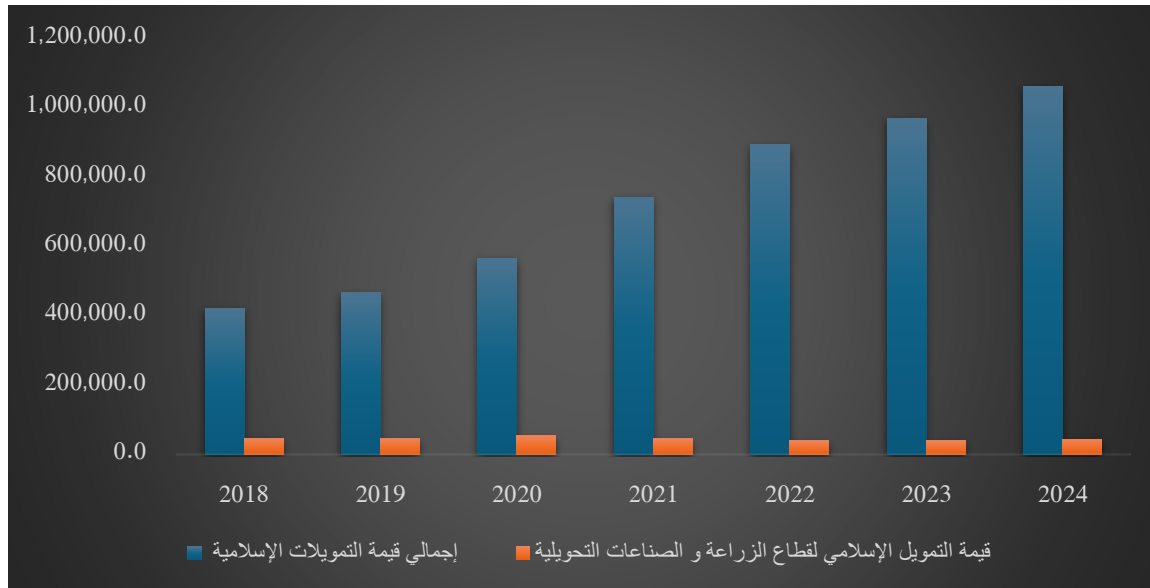
² موقع صندوق التنمية الزراعي، (صندوق التنمية الزراعية يوقع اتفاقيتي تعاون للتمويل مع مصرف الراجحي ومجموعة سامبا المالية)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/25، <https://adf.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/news0059.aspx>.

وفي إطار الشراكات والتعاون الدولي، أطلقت المملكة "برنامج الاستثمار الزراعي السعودي المسؤول في الخارج"، استجابة لتوجيهات مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. يهدف هذا البرنامج إلى تأمين إمدادات مستقرة من السلع الغذائية الأساسية من خلال تمويل مشاريع زراعية خارجية تتراوح قيمتها ما بين 30 و75 مليون دولار، مع التركيز على الاستدامة والالتزام بالمعايير الأخلاقية.

كما تواصل المملكة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لاسيما في مجال الصناعات الغذائية، ما يفتح المجال أمام تدفق استثمارات محلية وأجنبية جديدة، ويسهم في دعم النمو الصناعي وتحقيق الاكتفاء الغذائي بشكل مستدام¹.

الشكل رقم (20): قيمة التمويل الإسلامي الموجه لقطاع الزراعة والصناعات التحويلية في المملكة العربية

الفترة 2018-2024، (الوحدة مليار ريال سعودي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التمويل الإسلامي في ماليزيا الصادر عن مجلس الخدمات المالية

الإسلامية، <https://data.ifsb.org/dashboard>

¹ منصة الاقتصادية، (رغم التحديات.. الزراعة الرقمية العربية تنطلق بقيادة 6 مشاريع سعودية)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/25، https://www.aleqt.com/2022/08/13/article_2371006.html

تشير المعطيات إلى أن حجم التمويلات الإسلامية في المملكة شهد نموًا كبيرًا على مدى سبع سنوات، حيث ارتفع من نحو 421 مليار ريال في عام 2018 إلى أكثر من تريليون ريال في 2024، ما يعكس توسعًا ملحوظًا في استخدام أدوات التمويل الإسلامي داخل الاقتصاد السعودي، سواء في المشاريع الحكومية أو الخاصة.

لكن عندما نركز على التمويل المخصص للزراعة والصناعات التحويلية، نلاحظ أن قيمته لم تواكب نفس وتيرة النمو، بل ظلّ يتحرك ضمن هامش يتراوح في الغالب بين 39 و53 مليار ريال. فعلى سبيل المثال، في سنة 2020، التي سجّلت أعلى تمويل لهذين القطاعين، وصلت القيمة إلى نحو 53.5 مليار ريال، بينما انخفضت في السنوات التالية إلى حدود 39 مليار، قبل أن تعود لترتفع قليلًا في عام 2024 إلى نحو 44 مليار ريال.

هذه الفجوة بين الارتفاع العام في التمويل وبين استقرار أو انخفاض المبالغ الموجهة للزراعة والصناعة قد تعكس توجّهًا نحو إعادة توزيع الموارد التمويلية، إما نحو قطاعات أكثر ربحية أو نحو مجالات جديدة كال تقنية والطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن استمرار التمويل بنسب معتبرة لهذين القطاعين يبرز أهميتهما في تحقيق الأمن الغذائي والصناعي، ويؤكد أنهما لا يزالان يحتلان موقعًا مهمًا ضمن أولويات التمويل الإسلامي، حتى وإن لم يكونا في صدارة القطاعات الممولة.

من الملاحظ أيضًا أن التمويل لهذه القطاعات لم يتأثر كثيرًا بجائحة كورونا، حيث استمرت الأرقام في مستويات مقبولة، ما يشير إلى نوع من الاستقرار الاستراتيجي في دعم الأنشطة الحيوية، خاصة تلك المرتبطة بالإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي.

المبحث الثاني: التجربة الإماراتية في تمويل الصناعات الغذائية عن طريق التمويل الإسلامي

بدأت مسيرة التمويل الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة قبل ما يقارب 50 عامًا، مع تأسيس أول مصرف تجاري إسلامي في العالم عام 1975. وتبع ذلك، بعد أربع سنوات، إطلاق أول شركة تأمين تكافلي في الدولة. ومنذ ذلك الحين، شهدت الإمارات العديد من التطورات في هذا القطاع، حيث اتّسمت السنوات الأخيرة بمبادرات جديدة في مجال التمويل الإسلامي المستدام.

المطلب الأول: التمويل الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة

يعتبر صدور القانون الاتحادي لعام 1985 بشأن البنوك والمؤسسات المالية وشركات الاستثمار الإسلامية أول انطلاقة فعلية لصناعة التمويل الإسلامي في الإمارات العربية. وقد كان هذا أول قانون في الدولة يُدخل مفهوم الرقابة الشرعية المركزية من خلال الهيئة الشرعية العليا (HSA)، كما أتاح للمؤسسات المالية الإسلامية المشاركة في الأنشطة التجارية والاقتصادية الحقيقية، وهو ما ميّزها عن نظيراتها من المؤسسات التقليدية. في حين يشمل التنظيم الحالي للمؤسسات المالية الإسلامية في دولة الإمارات عدة مجالات ضمن هذه الصناعة، بما في ذلك البنوك الإسلامية، وشركات التمويل الإسلامي، وشركات التأمين التكافلي، ومديرو الأصول، بالإضافة إلى الصكوك والصناديق الإسلامية. وتخضع هذه القطاعات وفئات الأصول للتنظيم والرقابة من قبل مصرف الإمارات المركزي (CBUAE)، إلى جانب جهات تنظيمية أخرى.

الجدول رقم (06): النصوص التنظيمية لصناعة التمويل الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة

2004	2010	2014	2018	2020	2022
قانون تنظيم الأعمال المالية الإسلامية الصادر عن مركز دبي المالي العالمي (DIFC)	إصدار القرار رقم (4) لسنة 2010 بشأن التأمين التكافلي عن مجلس إدارة هيئة التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة	لوائح تنظيم الصكوك الصادرة عن سوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع	اعتماد معايير الشريعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) من قبل مصرف الإمارات المركزي (CBUAE)	إصدار معيار الحوكمة الشرعية وأول معيار مستقل للنوافذ الإسلامية من قبل مصرف الإمارات المركزي (CBUAE)	سنّ قانون المعاملات التجارية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير التمويل الإسلامي في دولة الإمارات

لعام 2023 الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

1- الجهات التنظيمية والرقابة لصناعة التمويل الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة:

- البنك المركزي الإماراتي (CBUAE): وهو السلطة التي تشرف وتنظيم وممارسة الرقابة على كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، شركات التأمين التكافلي وشركات التمويل الإسلامي.
- هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA): تتولى هذه الهيئة تنظيم الصكوك والصناديق الاستثمارية الإسلامية.
- سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA): تعنى هذه السلطة بالمشاركة مع سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبو ظبي العالمي (FSRA) بتنظيم كيانات التمويل الإسلامي والصناديق الاستثمارية الإسلامية، ويحدد نطاق صلاحية سلطة دبي للخدمات المالية بما يتعلق بتنظيم مركز دبي العالمي والمنطقة المالية الحرة في دبي، في حين تختص سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبو ظبي

العالمي بتنظيم كيانات التمويل الإسلامي في سوق أبو ظبي العالمي والمنطقة المالية الحرة في أبو ظبي.

❖ قانون المعاملات التجارية:

يُعد صدور قانون المعاملات التجارية (القانون الاتحادي رقم 50 لسنة 2022) بتاريخ 3 أكتوبر 2022¹ محطة بارزة في تطور صناعة التمويل الإسلامي في دولة الإمارات ويمثل هذا القانون أول تشريع تجاري يعترف بالمعاملات المالية الإسلامية وينظمها ضمن فصل مخصص لها. وقد وضعت سلطة التشريع في دولة الامارات اعتبارات للتطور الصناعي والتكنولوجي الذي يؤثر في التجارة والمعاملات التجارية بشكل عام.

ينص هذا القانون على الزامية الرجوع إلى المعايير والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا (HSA) لتفسير المواد الواردة في ذلك الفصل من القانون (الفصل السادس من الكتاب الثالث – العمليات المصرفية). ويهدف إلى توفير أرضية قانونية لابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة، مع ضمان حماية مصالح وحقوق جميع الأطراف ذات الصلة. كما يتضمن القانون عدة أحكام تتعلق بالهيكل الأساسية المستخدمة في التمويل الإسلامي، مثل:

- المرابحة
- الاستصناع
- السلم
- الإجارة

¹ مرسوم بقانون اتحادي رقم 50 مؤرخ في: 2022/10/03، متعلق بإصدار قانون المعاملات التجارية، الجريدة الرسمية، العدد 737، لسنة 2022، تاريخ الاسترداد 2025/07/04، <https://uaelegislation.gov.ae>

2- مؤشرات أداء قطاع التمويل الإسلامي الإمارات العربية المتحدة

أولاً: قطاع الصيرفة الإسلامية:

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة رابع أكبر سوق للمصارف الإسلامية في العالم، وذلك وفقاً لتقرير تنمية التمويل الإسلامي لعام 2023. (IFDI 2023) وتنتهج الدولة نظام مصرفي مزدوج تعمل فيه البنوك الإسلامية — التي تشمل البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بشكل مستقل، والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية — جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية.

في عام 2022، بلغ عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية في الإمارات 24 مؤسسة، منها 8 بنوك إسلامية مستقلة و16 نافذة إسلامية تابعة لبنوك تقليدية. بنوك إسلامية مستقلة محلية، وفرعان لبنوك إسلامية أجنبية، بالإضافة إلى 11 بنكاً محلياً و5 بنوك أجنبية تقدم خدمات إسلامية من خلال نوافذ متخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام انخفضت مقارنة بعام 2018، الذي شهد وجود 9 بنوك إسلامية مستقلة و18 نافذة إسلامية، ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدد من عمليات الاستحواذ والاندماج، أبرزها استحواذ بنك دبي الإسلامي على بنك نور في عام 2020.

كما شهد 2022 نمو نسبي في جميع مؤشرات الاستقرار المالي الرئيسية لقطاع الصيرفة الإسلامية في الدولة. فقد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية 17.7%، وهو ما يتجاوز بشكل مريح متطلبات مصرف الإمارات المركزي (CBUAE)، المستندة إلى معايير بازل 3 مقارنة بنسبة 17.4% للقطاع المصرفي الإماراتي ككل. ويُعزى الانخفاض الطفيف في نسبة كفاية رأس المال منذ عام 2020 إلى ارتفاع خسائر الائتمان الناجمة عن زيادة حالات التعثر في القطاعين المؤسسي والاستهلاكي بعد جائحة كوفيد.

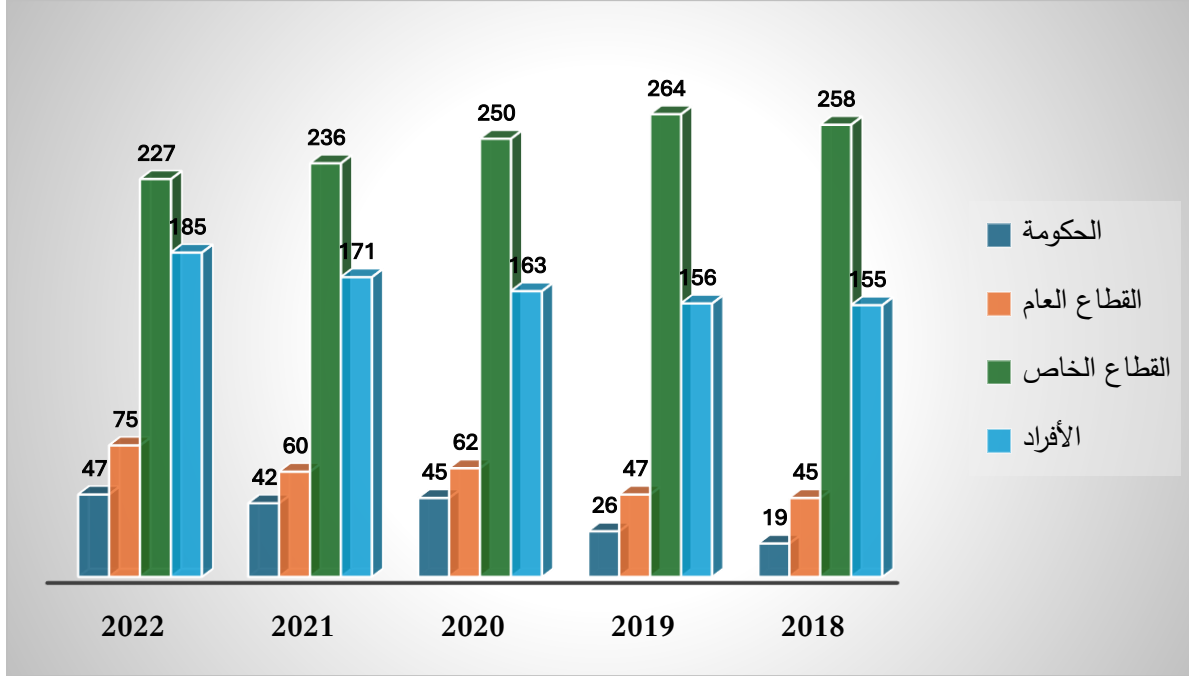
أما من حيث السيولة، فقد حافظت البنوك الإسلامية على نفس متوسط نسبة الأصول السائلة البالغ 19.1% وهو ما يُعادل متوسط القطاع المصرفي الإماراتي بالكامل، ويُعد أعلى بكثير من متطلبات مصرف الإمارات المركزي البالغة 10%.

وفيما يخص الربحية، فقد تحسّن متوسط العائد على الأصول ليصل إلى 1.8%. من ناحية أخرى بلغت قيمة أصول المصرفية الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة سنة 2022 حوالي 845 مليار درهم إماراتي، بعد أن سجلت معدل نمو سنوي مركب (CAGR) بنسبة 3% خلال السنوات الخمس السابقة. وقد بلغت أصول البنوك الإسلامية 631 مليار درهم، في حين بلغت أصول النوافذ الإسلامية 214 مليار درهم، ما يعكس نموًا بنسبة 8% للبنوك الإسلامية و49% للنوافذ الإسلامية مقارنة بسنة 2018. في سنة 2022 بلغ إجمالي أصول النوافذ الإسلامية 25% من إجمالي الأصول المصرفية في الدولة بينما وبلغ أصول المصارف الإسلامية 23% من إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية¹.

¹ The central bank of UAE, (UAE Islamic finance report 2023), accessed: 05/07/2025, https://www.centralbank.ae/media/djmorepc/cbuue_uae-islamic-finance-report-2023.pdf

الشكل رقم (21): التمويل الممنوح من قبل قطاع الصيرفة الإسلامية

(الوحدة:مليار درهم إماراتي)



المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على بيانات التقرير السنوي للمالية الإسلامية لسنة 2023 عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

شكّل التمويل الموجّه للشركات والأفراد لسنة 2022 جزءًا كبيرًا من محافظ البنوك الإسلامية في دولة

الإمارات، بنسبة 43% و35% على التوالي. وقد انخفض التمويل الموجه للشركات منذ عام 2020، في

حين ارتفع التمويل المقدم للحكومة والأفراد منذ بداية جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وكان قطاع

المستهلكين الأفراد المحرك الرئيسي لنمو تمويل التجزئة يتلوه التمويل العقاري ثم تمويل المركبات.

ويشير النمو العام في التمويل الذي يقّمه قطاع الصيرفة الإسلامية إلى انتعاش النشاط الاقتصادي

لكل من المستهلكين الأفراد والشركات بعد الجائحة، وتسهم قوة الأوضاع الاقتصادية في التخفيف من أثر

ارتفاع أسعار الفائدة على الطلب على التمويل. كما جاء هذا النمو مدعوماً بالقدرات التمويلية القوية التي تتمتع بها البنوك الإسلامية.

أما من حيث هياكل التمويل المستخدمة، فكانت الإجارة والمرابحة من أكثر الصيغ توظيفاً من قبل البنوك الإسلامية في دولة الإمارات.

- الإجارة هي عقد إيجار يُستخدم في تمويل الأصول الثابتة مثل المنازل، والعقارات الأخرى، والمعدات والآلات.

- المرابحة هي صيغة تمويل تقوم على عقد بيع يُستخدم لشراء سلع مثل المركبات، بهامش ربح متفق عليه مسبقاً.

أما آليات تقاسم الأرباح والخسائر الأكثر استخداماً في تمويل الأصول، فكانت:

- الوكالة (الوكالة بالاستثمار)

- المضاربة

- المشاركة

أما فيما يخص الودائع في المصارف الإسلامية، فقد سجّل قطاع الصيرفة الإسلامية في دولة الإمارات أعلى معدل نمو منذ عام 2019، وهو ما جاء كنتيجة مع تعافي الاقتصاد الكلي في الدولة بعد مرور عامين على بداية الجائحة. وقد ارتفعت الودائع بالتوازي مع التمويل بنسبة 4% في عام 2022، مما ساهم في تعزيز قدرة البنوك الإسلامية على الإقراض ودعم السيولة.

ومن ناحية المطلوبات، شكّلت الودائع 66% من إجمالي المطلوبات لدى البنوك الإسلامية، تليها

أدوات تمويل السوق الرأسمالية الإسلامية بنسبة 5%.

وقد ساهم كل من الشركات والأفراد بأكبر حصة من إجمالي الودائع، بنسبة 33% و38% على التوالي. ورغم أن القطاع الخاص لا يزال يمثل جزءًا كبيرًا من إجمالي الودائع، إلا أن مساهمته كانت أقل بـ 9% مقارنة بعام 2021. وفي الوقت نفسه، شهدت البنوك الإسلامية نموًا في ودائع القطاع الحكومي¹.

ثانياً: قطاع التأمين التكافلي:

تنشط في سوق التأمين في دولة الامارات العربية المتحدة 10 شركات تقدم خدمات في التأمين التكافلي من أصل 62 شركة تعمل في قطاع التأمين، وتلتزم شركات التأمين التكافلي بشكل كامل بأحكام الشريعة الإسلامية. وعلى عكس ما هو معمول به في القطاع المصرفي، لا يُسمح لشركات التأمين التقليدية بتقديم خدمات التأمين الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية في الإمارات.

بالإضافة إلى ذلك يضم سوق التأمين شركتين تنشطان في مجال إعادة التأمين شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)² وشركة ميثاق للتأمين³ التكافلي كلتاهما تعملان من مركز دبي المالي العالمي. ساهم قطاع الممتلكات والمسؤوليات سنة 2022 بنسبة 45% من إجمالي المساهمات المكتتبة في قطاع التأمين التكافلي مقارنة بنسبة مساهمة 31% تم تسجيلها في 2021. وكان تأمين المركبات هو المساهم الأكبر في هذا القطاع، حيث شكّل 47% من إجمالي مساهمات الممتلكات والمسؤوليات. وقد بدأت مساهمات تأمين المركبات في الارتفاع منذ عام 2020 نتيجة الخصومات الكبيرة التي سمحت بها هيئة التأمين لمشغلي التأمين بسبب جائحة كوفيد.

¹ The central bank of UAE, (UAE Islamic finance report 2023), Op.cit.

² موقع لوكينشور، (قائمة شركات تأمين تكافل في الإمارات)، تاريخ الاسترداد: 2025/07/04،

<https://lookinsure.com/ar/insurance-companies/takaful>

³ موقع سوق دبي المالي، (دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين - أمان ش.م.ع)، تاريخ الاسترداد: 2025/07/04،

<https://www.dfm.ac/ar/the-exchange/market-information/company/AMAN/profile>

أما من حيث النمو السنوي، فقد سجل خط التأمين البحري والجوي أعلى نسبة زيادة مقارنة بعام 2021، حيث بلغت نسبة مساهمة الخطيين 75% وذلك بعد عودة نشاط قطاع السفر إلى مستوياته ما قبل الجائحة. من جهة أخرى كان صدور قانون التأمين ضد التعطل عن العمل في سبتمبر 2022 من العوامل التي ساهمت في نمو التأمينات علة الممتلكات والتأمينات على المسؤولية حيث وفر هذا القانون نظام تأمين يحصل بموجبه موظفو القطاعين الخاص والاتحادي على تعويضات مالية في حالة فقدان الوظيفة، مقابل مساهمة مالية. وقد تم توقيع هذا النظام مع تسع شركات تأمين، من بينها شركتان للتأمين التكافلي. وجاء تأمين الصحة التكافلي كثاني أكبر خط أعمال من حيث إجمالي المساهمات المكتتبة، بحصة بلغت 38%، بينما شكّل التكافل العائلي نسبة 16% من إجمالي المساهمات، مسجلاً تراجعاً بـ 16% عما تم تحقيقه في 2021.

أما من حيث صافي المساهمات المكتتبة فقد سجل تأمين الصحة التكافلي نسبة 43% من هذه المساهمات، تلاه قطاع الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 41%، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى خط تأمين المركبات الذي شكّل 76% من مساهمات هذا القطاع¹.

ثالثاً: قطاع الصكوك:

تُعد دولة الإمارات العربية رابع أكبر سوق عالمي من حيث إصدار الصكوك وقيمتها القائمة، وفقاً لبيانات مجموعة بورصة لندن (LSEG)، ويعود ذلك إلى الدور البارز الذي تلعبه المؤسسات المالية الإسلامية في الدولة.

¹ The central bank of UAE, Op.cit, p 31.

وقد شهدت الإمارات نشاطاً أكبر في إصدار الصكوك خلال النصف الأول من عام 2023 مقارنة بكل من عامي 2021 و2022 بالكامل، حيث بلغ إجمالي الإصدارات 28.7 مليار درهم في النصف الأول من 2023، مقابل 24.6 مليار درهم خلال عام 2022 بأكمله.

كما ارتفعت القيمة القائمة للصكوك بنسبة 15%، من 187 مليار درهم في عام 2022 إلى 215.24 مليار درهم في النصف الأول من عام 2023.

وقد كانت حكومة الشارقة أكبر جهة إصدار للصكوك خلال السنوات الخمس الماضية، يتلواها بنك دبي الإسلامي وبنك أبو ظبي الإسلامي. وقد شكّلت هذه الكيانات الثلاثة مجتمعة 74% من إجمالي إصدارات الصكوك في دولة الإمارات.

كانت عملة الإصدار خلال السنوات الخمس الماضية تقوم بالدولار الأمريكي، إلا أن الإصدارات المقومة بالعملة المحلية تشهد تزايداً في شعبيتها. ويرجع ذلك جزئياً إلى إصدار أول صكوك خزانة بالدرهم من قبل الحكومة الاتحادية في الربع الثاني من عام 2023، وذلك بعد اعتمادها من الهيئة الشرعية العليا وقد هدفت هذه الصكوك المقومة بالدرهم إلى تنويع هيكل التمويل ودعم نمو أسواق رأس المال الإسلامية المحلية من خلال تطوير منحى العائد متوسط الأجل. وتم إصدار هذه الصكوك على شرائح لآجال 3 و5 و10 سنوات. ومن بين الجهات الأخرى التي أصدرت صكوكاً بالدرهم الإماراتي خلال النصف الأول من عام 2023 كان مصرف الإمارات الإسلامي (EIB)، والذي أصبح أول بنك في دولة الإمارات يُصدر صكوكاً بالعملة المحلية.

أما العملات الأخرى التي تم إصدار صكوك بها من قبل جهات إماراتية خلال السنوات الخمس الماضية فتشمل: الرينغيت الماليزي، الدينار الكويتي، والريال السعودي.

ويضم سوق الصكوك الإماراتي كل من الجهات السيادية والشركات وقد كانت البنوك — سواء التقليدية أو الإسلامية — هي المصدر الرئيس للصكوك المصدرة من جانب الشركات خلال السنوات الخمس الأخيرة. كما شهدت السوق دخول شركات من قطاعات أخرى، مثل: التكتلات التجارية، والخدمات اللوجستية، وشركات الطيران، وتطوير العقارات¹.

3- محركات تطور التمويل الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة:

شهدت السنوات الأخيرة نمواً كبيراً في الأطر التنظيمية لقطاع المالية الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة، وتوجه رسمي من أجل تطوير هذا القطاع، ومن أبرز هذه التوجهات:

✓ تأسيس الهيئة العليا الشرعية: تأسست هذه في سنة 2017، وبدأت فعلياً ممارسة مهامها في العام التالي. تُعد جهة مرجعية تابعة للمصرف المركزي، وتضم بين خمسة وسبعة أعضاء يتمتعون بكفاءة عالية في فقه المعاملات المالية وفق الشريعة الإسلامية. تتولى هذه الهيئة مهمة وضع الإطار العام للمبادئ والمعايير الشرعية التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات المالية، كما تضطلع بمهمة الإشراف على أعمال لجان الرقابة الشرعية الداخلية في تلك المؤسسات لضمان اتساقها مع الضوابط الشرعية².

ليتم بعدها إصدار مجموعة من اللوائح والمعايير الرئيسية من أهمها:

- لائحة حوكمة الشركات للمصارف.
- معيار حوكمة الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- معيار ووحدة وظيفة الامتثال الشرعي.

¹ The central bank of UAE, Op.cit, p 31

² مرسوم بقانون اتحادي رقم 14 مؤرخ في: 2018/09/23، في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 637، لسنة 2018، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30، <https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1083>.

▪ لائحة التأمين التكافلي.

▪ لائحة الكفاءة والملاءمة¹.

✓ المبادرات الحكومية والرؤية الاستراتيجية:

من خلال تبني سياسات وطنية طموحة ومبادرات مباشرة تعكس التزاماً استراتيجياً بتعزيز هذا القطاع، ومن بين هذه المبادرات:

• الاستراتيجية الوطنية للتمويل الإسلامي والصناعة الحلال:

عمل مجلس الوزراء الإماراتي على وضع "الاستراتيجية الوطنية للتمويل الإسلامي والصناعة الحلال"، وهي مبادرة تتدرج ضمن إطار الرؤية الأشمل الممتدة بين عامي 2017 و2024. وترمي هذه الاستراتيجية إلى رفع حجم أصول المؤسسات المصرفية الإسلامية من 986 مليار درهم إلى 2.56 تريليون درهم خلال فترة زمنية لا تتجاوز ست سنوات، بالإضافة إلى زيادة قيمة الصكوك الإسلامية المدرجة لتتجاوز 660 مليار درهم بحلول عام 2031. وقد وُكِّلت مهمة الإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى لجنة متخصصة يرأسها محافظ المصرف المركزي، وهو ما يعكس الأهمية المؤسسية لهذا التوجه².

• دعم التمويل المستدام:

انعكست توجهات الحكومة نحو تحقيق التنمية المستدامة على تنامي سوق الصكوك الخضراء، لتحتل الإمارات مركزاً متقدماً إقليمياً وعالمياً، حيث تُصنّف حالياً في المرتبة الأولى إقليمياً والثانية عالمياً من حيث حجم الصكوك المستدامة القائمة. وقد تم توجيه المؤسسات المالية الإسلامية لتضطلع بدور أكثر

¹ مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، (الحوكمة، الضوابط الداخلية والمساهمة)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30، <https://rulebook.centralbank.ae/ar/entiresection/48>

² Westpost، (مجلس الوزراء الإماراتي يعتمد استراتيجية للمالية الإسلامية وصناعة الحلال)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30، <https://westpost.news/%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3>

فاعلية في هذا المسار، لا سيما بعد إصدار الهيئة العليا الشرعية لمجموعة من المبادئ التوجيهية في عام 2023، والتي تهدف إلى ضبط ممارسات التمويل الإسلامي بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية¹.

• إسهامات المناطق الحرة المالية:

أسهمت المناطق المالية الحرة، مثل مركز دبي المالي العالمي (DIFC) وسوق أبو ظبي العالمي (ADGM)، في ترسيخ بيئة اقتصادية داعمة للابتكار المالي والتكنولوجي، وقد شكّلت هذه المناطق منصات جذب للشركات العالمية المتخصصة في مجالات التكنولوجيا المالية، مما عزّز من مكانة الإمارات كمركز مالي دولي رائد، وأسهم في توسعة نطاق تطبيقات التمويل الإسلامي². تدل هذه المبادرات على إرادة سياسية واضحة لدمج قطاع التمويل الإسلامي ضمن الأجندة الاقتصادية الوطنية، لا بوصفه قطاعاً مالياً بديلاً فحسب، بل كأداة فاعلة لدعم مسار التنويع الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز تنافسية الدولة في أسواق الاستثمار العالمية.

✓ الابتكار والتحول الرقمي في قطاع التمويل الإسلامي:

يشهد قطاع التمويل الإسلامي في دولة الإمارات تطوراً متسارعاً مدفوعاً بالتبني المتزايد للتكنولوجيا المالية وهو ما يُعدّ عاملاً حاسماً في تعزيز كفاءة الخدمات المالية ورفع مستوى التفاعل مع متطلبات المستخدمين المعاصرين.

¹ khaleej-times, (50 years of Islamic banking: UAE has become a global hub for Islamic finance), accessed: 25/05/2025, <https://www.khaleejtimes.com/business/50years-of-islamic-banking-uae-has-become-a-global-hub-for-islamic-finance>.

² Finance middle east, (Islamic wealth management goes mainstream as ethical investing and fintech drive global growth), accessed: 25/05/2025.

• اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين:

ساهم الانفتاح الواسع على التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين وتحليل البيانات الضخمة، في إحداث نقلة نوعية داخل القطاع المصرفي الإسلامي. فقد بدأت البنوك والمؤسسات المالية في الاستفادة من هذه الأدوات ليس فقط لتسريع عملياتها وتحسين كفاءتها، بل أيضاً لتقديم خدمات أكثر دقة وملاءمة لتوقعات العملاء. ومن بين أبرز الأمثلة على ذلك، يُعتبر بنك دبي الإسلامي من أوائل البنوك التي أدخلت تقنيات التعلم الآلي ضمن خدماته، حيث أصبح بإمكانه تقديم حلول مصرفية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفردية لكل عميل¹.

من خلال هذه الاستراتيجية، أصبح التمويل الإسلامي يشمل نطاقاً واسعاً من فئات الأصول، مثل العقارات، والإيجار التمويلي، والسلع، والصكوك. ومن بين الأمثلة البارزة على ذلك، أطلق بنك دبي الإسلامي منتجاً جديداً يُعرف باسم "NEST"، يركز على التمويل العقاري المستدام، فيما قدّم "المشرق الإسلامي" حساب "Nature Saver"، الذي حاز على جائزة "أكثر المنتجات المصرفية الإسلامية ابتكاراً" في دولة الإمارات لعام 2024. كما دخل مصرف "الإمارات الإسلامي" مجال تداول الثروات والأسهم الرقمية المتوافقة مع الشريعة².

المطلب الثاني: الصناعات الغذائية في الإمارات العربية المتحدة

يُعدّ قطاع الأغذية والمشروبات في دولة الإمارات العربية المتحدة من أسرع القطاعات نمواً وأكثرها تكاملاً في منطقة الشرق الأوسط، مستفيداً من موقعها الاستراتيجي، وتنوع التركيبة السكانية للمستهلكين، واستقرارها الاقتصادي، والدعم الحكومي القوي. وباعتبارها لاعباً رئيسياً في مجالات التجارة الإقليمية، والخدمات

¹ Dubai Islamic bank, (Dubai Islamic bank annual report 2024), accessed: 30/06/2025, <https://www.dib.ae/docs/default-source/reports/dib-integrated-annual-report-2024.pdf>.

² بنك دبي الإسلامي، (النتائج المالية لمجموعة بنك دبي الإسلامي للعام 2023)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/306،

<https://www.dib.ae/ar/about-us/news>

اللوجستية، والسياحة الغذائية، فقد رسّخت دولة الإمارات مكانتها كقائدة في مجالات الابتكار والاستدامة في قطاع الأغذية والمشروبات.

يُقدَّر سوق الأغذية في دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 37.5 مليار دولار أمريكي، ويشهد هذا القطاع نموًا قويًا مدفوعًا بعدة عوامل، من بينها النمو السكاني السريع، وارتفاع مستويات الدخل المتاح للإنفاق، وتدفق السياح إلى الدولة. كما أن هناك زيادة ملحوظة في الطلب على المنتجات الفاخرة، والعضوية، والصحية، وذلك نتيجة لتركيز وطني متزايد على تبني أنماط غذائية أكثر صحة¹. وتُعزّز مكانة الإمارات كمركز استراتيجي لإعادة التصدير من قوة هذا القطاع، مما يجعله أحد المحركات الرئيسة في الاقتصاد الوطني.

تسعى الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي إلى جعل الإمارات واحدة من بين الدول العشرة الأولى في مجال الأمن الغذائي بحلول عام 2051. واعتبارًا من عام 2024، خصصت الحكومة أكثر من مليار دولار أمريكي لدعم مشاريع الأمن الغذائي، بما يشمل تطوير الزراعة المحلية، وتبني تقنيات الأغذية الحديثة، وتوسيع استخدام أساليب الزراعة البديلة، مثل الزراعة المائية والاستزراع السمكي. كما تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون مع شركات دولية لتطوير قدرات الإنتاج والمعالجة داخل الدولة. ويُعدّ التوجه نحو تقليل الاعتماد على واردات الغذاء محركًا رئيسًا للابتكار وزيادة الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

شهد قطاع الصناعات الغذائية في الإمارات نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم السوق نحو 13 مليار دولار في النصف الأول من عام 2024، مع توقعات بالوصول إلى 43.98 مليار دولار بحلول 2029 بمعدل نمو سنوي مركب 17.09%. ويعود هذا النمو إلى عدة عوامل، من أبرزها الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة الذي جعلها مركزًا لوجستيًا يربط آسيا وأفريقيا وأوروبا، والتنوع السكاني الكبير الذي يخلق

¹ وزارة التغير المناخي والبيئة الإماراتية، (توجهات الاستهلاك الغذائي في الإمارات)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/05،

<https://www.moccae.gov.ae>

طلبًا متنوعًا على المنتجات الغذائية، إضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسات الداعمة للأعمال، والمناطق الحرة التي توفر تسهيلات استثمارية، فضلاً عن السياحة التي تعزز الطلب على المنتجات الغذائية المتنوعة. في عام 2022، شكّلت الخدمات ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بنسبة 47.7%، بينما ساهم قطاع التصنيع بنسبة 9.7%، والأنشطة الصناعية الأخرى بـ 41.8%، في حين بقيت الزراعة عند نسبة متواضعة بلغت 0.8%¹. وبحلول عام 2023، برزت صناعة الأغذية والمشروبات كأحد المحركات الرئيسة لقطاع التصنيع، حيث أسهمت بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، مما جعلها ثاني أكبر قطاع بعد النفط والغاز².

وفي هذا السياق، أطلقت الإمارات "استراتيجية التجمع الغذائي"، والتي تهدف إلى رفع مساهمة قطاع الغذاء في الاقتصاد الوطني من 30 مليار إلى 40 مليار درهم، بالإضافة إلى تعزيز قيمة التجارة الخارجية في القطاع من 25 مليار إلى 40 مليار درهم. ويُظهر هذا التوجه مدى أهمية قطاع الغذاء في الرؤية الاقتصادية الأوسع للدولة.

من جهة أخرى، واصل قطاع الأنشطة المالية والتأمين أدائه القوي، محققًا نموًا لافتًا بنسبة 7.9% خلال الربع الأول من عام 2024، ومساهمًا بنسبة 13.4% في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ما يعكس حيوية القطاع المالي وقدرته على دعم النمو الاقتصادي المستدام في البلاد³.

¹ Focus economics, (UAE Economic Data & Projections), accessed: 30/06/2025, <https://www.focus-economics.com/countries/uae/>.

² وزارة الاقتصاد والسياحة الإماراتية، (ناتج المحلي الإجمالي للدولة ينمو بنسبة 3.6% خلال النصف الأول من 2024)، تاريخ الاسترداد: <https://www.moet.gov.ac/-/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC->, 2025/06/30

³ logic consulting, (The UAE'S economic journey in 2024), accessed: 30/06/2025, <https://logic-consulting.com/wp-content/uploads/2024/12/The-UAEs-Economic-Journey-in-2024.pdf>.

1- الإنتاج الزراعي المحلي:

رغم التحديات المناخية التي تواجهها، تمكنت الإمارات من تحقيق تقدم ملموس في مجال الإنتاج الزراعي. ففي عام 2023، بلغ إنتاج الفواكه قرابة 424.4 ألف طن، فيما وصل إنتاج الخضروات إلى نحو 345.5 ألف طن. أما إنتاج التمور، الذي يمثل قطاعًا ذا قيمة اقتصادية وتاريخية، فقد تجاوز 405 آلاف طن¹.

ويقدر حجم الزراعة المحلية بحوالي 3.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مع توقعات ببلوغه 5.4 مليار دولار بحلول عام 2033، مما يعكس تطورًا في تقنيات الزراعة المحلية والدعم الحكومي للقطاع².

2- قطاع الألبان والصناعات التحويلية:

يُعد قطاع الألبان من الركائز الرئيسية في الصناعات الغذائية الإماراتية، حيث بلغت قيمته 4.8 مليار دولار في عام 2024، ومن المتوقع أن تصل إلى 7 مليار دولار في عام 2033. ويُعزز هذا النمو وجود أكثر من 568 منشأة تصنيع غذائي في الدولة، تُنتج سنويًا نحو 5.9 ملايين طن من المواد الغذائية، من بينها 2.3 مليون طن من المنتجات الأساسية، ما يؤكد على تطور القدرات التصنيعية وتنوع المنتجات.

¹ CBRE Group, (UAE Food Sector Report H2 2024), accessed 25/05/2025, https://mktgdocs.cbre.com/2299/cde7437d-dea5-41f1-9f18-e34b1773d177-1372920787/UAE_Food_Sector_Report_H2_2024.pdf

² Ibid.

3- التصدير والتجارة الخارجية في الأغذية:

رغم أن الإمارات تعتمد بنسبة تتراوح بين 80 إلى 90% على استيراد المواد الغذائية، إلا أنها تشهد توسعاً متزايداً في نشاط التصدير. فقد ارتفعت صادراتها من الأغذية والمشروبات بنسبة 19% خلال النصف الأول من عام 2024، لتصل إلى نحو 38.3 مليار دولار.

في المقابل، بلغت واردات الأغذية حوالي 23 مليار دولار في عام 2023، بينما وصلت قيمة الصادرات من المنتجات الغذائية والمشروبات إلى نحو 6.6 مليار دولار، ما يعكس نشاطاً تجارياً ديناميكياً في هذا القطاع¹.

تضم دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ألفي شركة متخصصة في تصنيع الأغذية والمشروبات، وتُحقق هذه الشركات مجتمعة إيرادات سنوية تُقدّر بنحو 7.63 مليار دولار أمريكي. ويُشكل هذا القطاع ما نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي للدولة، مما يجعله ثاني أكبر قطاع صناعي بعد صناعة النفط والغاز. وتشير التوقعات إلى أن القيمة الإجمالية لصناعة الأغذية والمشروبات في الإمارات ستبلغ نحو 23.2 مليار دولار بحلول عام 2025².

ومن بين أبرز الشركات الفاعلة في هذا القطاع الحيوي:

*صناعات الإمارات الغذائية(EFI) :

تُعد من الشركات الوطنية الكبرى في الزراعة والألبان، حيث تدير مزارع كبيرة لإنتاج الحليب في العين بمعدل 30 مليون لتر سنوياً. تملك شركات مثل (الأعلاف والدقيق) و(حياتنا)، وتتبنى نموذجاً متكاملًا يبدأ من استيراد الحبوب إلى تصنيع منتجات الألبان، مما يسهم في الأمن الغذائي في أبو ظبي.

¹ CBRE Group, (UAE Food Sector Report H2 2024), Op.cit.

² Usuaebusiness, (The U.A.E.'s Food Security Vision: Innovation, Investment, and Partnerships), accessed 27/05/2025, https://usuaebusiness.org/wp-content/uploads/2024/11/SectorUpdate_FoodReport_Web.pdf.

* الإسلامي للأغذية:

تأسست عام 1981 وتُعد من أبرز موردي اللحوم الحلال والأغذية المجمدة. توسعت في إنتاج النقانق لتصل إلى 1500 طن سنوياً، وتركز على الجودة والاستدامة من خلال الطاقة المتجددة والشراكات الزراعية. تسوّق علامتها "لي فيدا" دولياً.

* هانتر فودز (Hunter Foods) :

مقرها دبي، وهي مبتكرة في إنتاج الوجبات الخفيفة مثل "Hunter's Gourmet"، وتُصدر إلى أكثر من 65 دولة. تساهم في معارض غذائية ومبادرات الابتكار، وتستعمل تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتطوير منتجاتها¹.

المطلب الثالث: مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً رائداً عالمياً في توظيف التمويل الإسلامي لتطوير الصناعات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. تكمن قوة هذه التجربة في التكامل الاستراتيجي بين المبادئ الإسلامية في التمويل والتطبيقات العملية المبتكرة التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في 2024 أطلقت دولة الإمارات استراتيجية الإمارات للمالية الإسلامية وصناعة الحلال كإطار شامل يهدف إلى ترسيخ مكانة الدولة كمركز عالمي رائد في هذا المجال وتوسيع الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف طموحة، منها رفع قيمة صادرات المنتجات الحلال من 74 مليار درهم إلى حوالي 315 مليار درهم بحلول عام 2031، بمعدل نمو يبلغ 325.7%².

¹ Dubiz, (The Top Food Manufacturing Companies in UAE), accessed: 27/05/2025, <https://dubiz.co/food-manufacturing-companies-in-uae/>.

² One Arabia, (Islamic Finance and the Halal Industry in the UAE: Key Drivers of Growth and Economic Diversification), accessed: 27/05/2025, <https://arabic.onearabia.me/local/islamic-finance-halal-industry-uae-growth-diversification-011-88603.html>.

تتضمن الاستراتيجية تطوير بيئة متكاملة لأنشطة التمويل الإسلامي تشمل المصرفية الإسلامية، والتكافل، والصكوك، والخدمات المالية غير المصرفية، وذلك بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

➤ الشراكات الاستراتيجية:

من أجل تعظيم الأثر التنموي وتعزيز الشمول المالي، أبرم مصرف الإمارات للتنمية سلسلة من الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات مالية، من أبرزها اتفاقية التعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامي. وتهدف هذه الاتفاقية إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات ذات الصلة، من خلال برنامج ضمان مشترك يقوم بموجبه مصرف الإمارات للتنمية بضمان ما يصل إلى 50% من قيمة التمويلات المقدمة من الشريك المصرفي، ما يساهم في تخفيض مخاطر التمويل وتحفيز الإقراض المنتج¹.

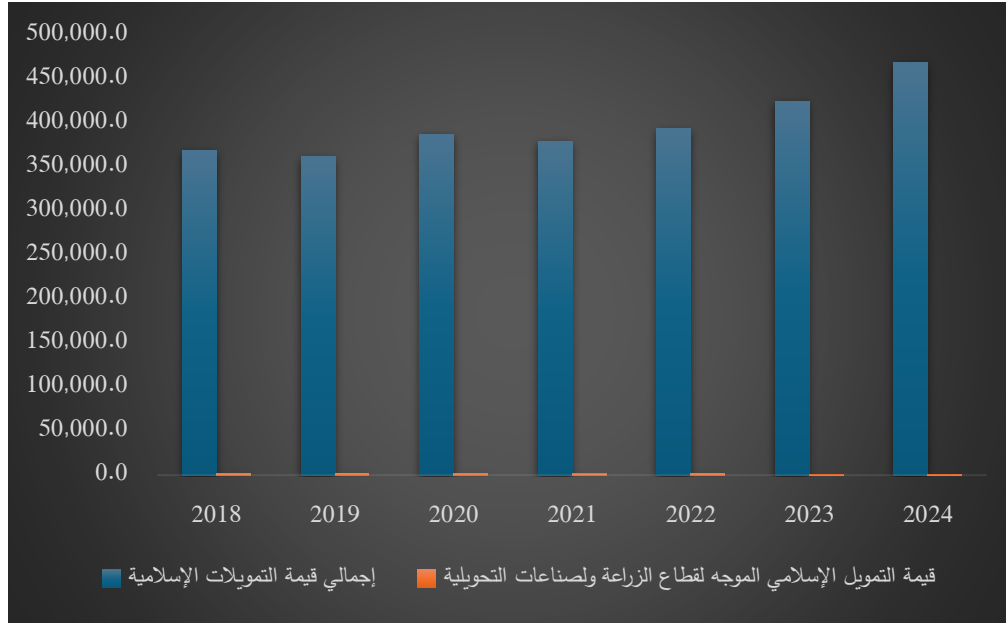
من جهة أخرى، تبنى بنك دبي الإسلامي في إطار هذه الاستراتيجية دعم القطاع الزراعي من خلال مشاركته في صفقة تمويل مشترك ضخمة بقيمة 1.85 مليار دولار أمريكي لصالح شركة "أولام الزراعية"، إحدى أبرز الشركات العالمية في مجال الأعمال الزراعية. وقد اضطلع البنك بدور محوري في هذه الصفقة، حيث تولى مهمة المنسق الرئيسي المفوض، بالإضافة إلى كونه وكيل الاستثمار الرئيسي للشريحة الإسلامية التي بلغت قيمتها 250 مليون دولار أمريكي ضمن هذا التمويل².

¹ ارم بيزنيس، «الإمارات للتنمية» يستعرض حلول تمويل الأمن الغذائي بمعرضين في دبي، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30، <https://www.erembusiness.com/economy/o1djsd1>.

² منصة أرقام، (دبي الإسلامي يُشارك في تسهيلات تمويلية بقيمة 1.9 مليار دولار لشركة أولام الزراعية)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/25، <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1828168>.

الشكل رقم (22): قيمة التمويل الإسلامي الموجه لقطاع الزراعة والصناعات التحويلية في الإمارات

الفترة 2018-2024، (الوحدة مليار درهم إماراتي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التمويل الإسلامي في ماليزيا الصادر عن مجلس الخدمات المالية

الإسلامية، <https://data.ifsb.org/dashboard>

تُظهر البيانات أن التمويل الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة عرف نموًا تدريجيًا على مستوى إجمالي التمويلات بين عامي 2018 و2024، حيث ارتفعت القيمة من حوالي 370 مليار درهم إلى أكثر من 470 مليار درهم. هذا النمو يعكس توسعًا في الاعتماد على أدوات التمويل الإسلامي كمكون رئيسي في النظام المالي، سواء في التمويلات العقارية أو التجارية أو الصناعية.

لكن عندما نركز على التمويل الموجه خصيصًا للقطاع الزراعي والصناعات التحويلية، نجد أن هناك تباينًا واضحًا. في السنوات الأولى من السلسلة، وتحديدًا من 2018 إلى 2022، بقي حجم التمويل موجّهًا لهذه القطاعات ضمن مستويات متقاربة نسبيًا، تتراوح بين 1.5 إلى 2.2 مليار درهم سنويًا، ما يشير إلى اهتمام ضعيف نسبيًا بهذه الأنشطة الحيوية.

إلا أن التغيير الأبرز حصل في السنتين الأخيرتين، 2023 و2024، حيث تراجع التمويل بشكل حاد ليصل إلى 371.6 مليون درهم فقط في 2023، ثم إلى 248.1 مليون في 2024. هذا الانخفاض الكبير يعكس تحولاً في أولويات التمويل، وإعادة توجيه السيولة نحو قطاعات أخرى تعتبر أكثر استراتيجية أو أكثر ربحية، مثل التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، أو قطاع الخدمات المالية.

كما يمكن أن يكون هذا الانخفاض مرتبطاً بتغيرات في نمط الاستثمار داخل هذه القطاعات نفسها، بحيث أصبحت المشاريع الزراعية والصناعية أقل اعتماداً على التمويل المصرفي التقليدي، وأكثر توجهاً نحو الشراكات أو التمويل الذاتي أو حتى الاستفادة من المبادرات الحكومية غير التمويلية.

المبحث الثالث: سبل الاستفادة من التجارب المدروسة

يُعدُّ تتبُّع التجارب الدولية الناجحة في توظيف التمويل الإسلامي أداة فعالة لاستخلاص رؤى واستراتيجيات قابلة للتكيف مع السياقات الوطنية. ويركز هذا المبحث على تحليل الدروس المستفادة من تجارب ثلاث دول رائدة: ماليزيا، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، في ربط التمويل الإسلامي بقطاع الصناعات الغذائية.

المطلب الأول: سبل الاستفادة من التجربة الماليزية

تُعد ماليزيا نموذجًا رائدًا في دمج التمويل الإسلامي ضمن إستراتيجية تنموية شاملة، لا سيما في قطاع الصناعات الغذائية الحلال، حيث تمكنت من بناء منظومة متكاملة تستند إلى أسس شرعية وتنظيمية متينة وآليات مالية مبتكرة. وقد ساهم بنك نيغارا ماليزيا بدور محوري من خلال إرساء إطار قانوني متقدم، من أبرز مساهماته قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013، وإطار الحوكمة الشرعية لعام 2019، فيما تولى جهاز (JAKIM) مسؤولية تنظيم وإصدار شهادات الحلال، بما يضمن التوافق مع المعايير الشرعية والصحية. ولم تكتف ماليزيا بالإصلاحات المؤسسية، بل عمدت إلى تنويع أدواتها المالية، حيث وظّفت التمويل الأصغر الإسلامي، وأطلقت الصكوك الخضراء، واستغلت الوقف الإنتاجي في تمويل مشاريع تنموية، مع توظيف واسع للتكنولوجيا المالية (FinTech) عبر منصات رقمية موجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد دعمت هذه الجهود بإستراتيجية وطنية لتطوير الصناعات الحلال، شملت توفير بنية تحتية متطورة، ومنح تسهيلات ضريبية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، مما مكن البلاد من التحول إلى مركز عالمي لصناعة الأغذية الحلال. كما أولت الحكومة اهتمامًا كبيرًا ببناء الوعي وتعزيز القبول العام للتمويل الإسلامي، في حين طوّرت المصارف

الماليزية مجموعة واسعة من المنتجات المالية، كالمشاركة، المرابحة، السلم، والإجارة، بما يلبي حاجات الأفراد والشركات، ويخدم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

الدروس المستفادة للجزائر من التجربة الماليزية:

1- تطوير الإطار المؤسسي:

يمكن للجزائر، في سياق سعيها لتطوير منظومة التمويل الإسلامي، أن تستفيد من التجربة الماليزية الرائدة من خلال إنشاء هيئة مركزية للرقابة الشرعية تُلحق بالبنك المركزي، على غرار مجلس الاستشارات الشرعية التابع لبنك نيغارا ماليزيا. تتولى هذه الهيئة مهمة وضع معايير شرعية موحدة تُطبق على مختلف المؤسسات المالية الإسلامية، مع ضمان مراقبة مدى التزام المنتجات والخدمات المالية بتلك المعايير. كما تضطلع بدور محوري في صياغة الأطر التنظيمية الداعمة لنمو هذا القطاع الحيوي. وإلى جانب ذلك، يُعد تطوير إطار شامل للحوكمة الشرعية خطوة أساسية، ويمكن الاسترشاد بالنموذج الماليزي في إعداد وثيقة سياسة حوكمة شرعية جزائرية تُعزز من الشفافية وتكفل الالتزام بالضوابط الشرعية في جميع العمليات المالية.

2- تطوير نظام الشهادات الحلال:

في إطار تعزيز منظومة الاقتصاد الإسلامي في الجزائر، يُعد تطوير نظام وطني متكامل لشهادات الحلال خطوة أساسية، ويمكن في هذا السياق استلهام تجربة ماليزيا عبر تأسيس هيئة وطنية تُعنى بشهادات الحلال، على غرار مؤسسة جاكيم (Jakim) تضطلع هذه الهيئة بمهمة إصدار شهادات الحلال للمنتجات الغذائية سواء المحلية أو المستوردة، إلى جانب صياغة معايير وطنية خاصة تتماشى مع متطلبات السوق الجزائرية. كما تتولى الرقابة على سلسلة التوريد لضمان التزامها بالضوابط الشرعية، وتعمل على إعداد برامج تدريبية وتوعوية تساهم في رفع مستوى الوعي بأهمية المعايير الحلال. ومن أجل بناء منظومة فعالة ومتكاملة،

يمكن الاستفادة من المعايير الماليزية المعتمدة، مثل المعايير المتعلقة بنظم الإدارة وفق القيم الإسلامية، والمعايير الخاصة بمتطلبات المنتجات الحلال، مع تكييفها لتتلاءم مع الخصوصية المحلية والسياق الجزائري.

3- الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية:

يشكل الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية أحد المحاور الجوهرية لتعزيز مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، خاصة في مجالات حساسة كالصناعات الغذائية. وفي هذا الإطار، يمكن للجزائر أن تطور منتجات تمويل أصغر إسلامية مستوحاة من التجربة الماليزية، كتجربة "BangKIT"، مع تركيز خاص على تمويل المشاريع الزراعية الصغيرة المرتبطة بالأمن الغذائي، ودعم رواد الأعمال في مجال الصناعات الحلال، عبر آليات تمويل متوافقة مع الشريعة مثل القروض الحسنة. كما يُعد إصدار صكوك خضراء خطوة مبتكرة لتمويل مشاريع الزراعة المستدامة، وتحسين تقنيات الإنتاج الغذائي الصديق للبيئة، إلى جانب تمويل استخدام الطاقة المتجددة في هذا القطاع الحيوي. ومن جهة أخرى، يمكن تفعيل دور الوقف الإنتاجي من خلال إطلاق برامج وقفية تستهدف الصناعات الغذائية، مثل تأسيس مراكز إنتاج وتدريب مبنية على مفهوم الوقف، وإنشاء صناديق وقفية لتمويل المشاريع الصغيرة، فضلاً عن دعم تنمية المناطق الريفية من خلال آليات وقفية مبتكرة تدمج البعد التنموي بالامتثال الشرعي.

4- تطوير رأس المال البشري:

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري عنصراً محورياً في تطوير منظومة التمويل الإسلامي، ومن هذا المنطلق يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة الماليزية الرائدة في مجال التدريب والتكوين، من خلال تطوير برامج تدريبية متخصصة تستهدف الكوادر العاملة في القطاع المصرفي الإسلامي. وتشمل هذه البرامج دورات متقدمة في مفاهيم وأدوات التمويل الإسلامي، إلى جانب تكوينات دقيقة في مجالات الحوكمة الشرعية والامتثال

لضمان جودة الأداء وتطابقه مع المعايير الشرعية. كما يُمكن تعزيز هذا التوجه عبر إبرام شراكات أكاديمية مع الجامعات والمؤسسات التعليمية الماليزية الرائدة، بما يتيح تبادل الخبرات والمعارف ويساهم في بناء قاعدة معرفية محلية متينة في هذا المجال.

5- استراتيجية التكنولوجيا والرقمنة:

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، تبرز الحاجة إلى تبني استراتيجية وطنية لتوظيف التكنولوجيا في خدمة منظومة الحلال والتمويل الإسلامي. وفي هذا السياق، يمكن تطوير نظام رقمي للاعتراف بالمنتجات الحلال، يعتمد على تقنيات مسح الباركود وتطبيقات الهواتف الذكية، بما يمكّن المستهلك من التحقق الفوري من مطابقة المنتجات للمعايير الشرعية، على غرار التجارب الرائدة. وبموازاة ذلك، يُمكن إنشاء منصات تجارة إلكترونية متخصصة في تسويق المنتجات الغذائية الحلال، تُدمج فيها حلول التمويل الإسلامي لتسهيل المعاملات التجارية بين المنتجين والمستهلكين، مما يفتح آفاقاً جديدة لتعزيز الاقتصاد الحلال وتوسيع سوقه محلياً ودولياً.

6- الشراكات الاستراتيجية:

تمثل الشراكات الاستراتيجية ركيزة أساسية في دعم جهود تطوير منظومة التمويل الإسلامي والصناعات الحلال في الجزائر، وذلك من خلال الانفتاح على التجارب الدولية الناجحة. وفي هذا الإطار، يُعد التعاون مع ماليزيا خياراً واعداً، لما تمتلكه من خبرة عميقة في هذا المجال. ويمكن أن تشمل هذه الشراكات برامج لتبادل الخبرات بين البنوك الإسلامية في البلدين، وتعزيز التعاون في مجالات البحث والتطوير من أجل تصميم منتجات مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة، فضلاً عن العمل المشترك لتطوير معايير موحدة للمنتجات الحلال. كما يُنصح بالانخراط في الشبكات الإقليمية المعنية بالتمويل الإسلامي والصناعات الحلال في منطقة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا، بما يتيح تبادل المعارف وبناء جسور التعاون مع شركاء إقليميين يسعون بدورهم إلى تعزيز هذا القطاع الحيوي

المطلب الثاني: سبل الاستفادة من التجربة السعودية:

تمثل المملكة العربية السعودية نموذجًا عالميًا رائدًا في توظيف التمويل الإسلامي كأداة استراتيجية لدعم القطاعات الإنتاجية، وعلى وجه الخصوص قطاع الصناعات الغذائية، وذلك ضمن رؤيتها الطموحة "رؤية المملكة 2030" الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. وقد أسست المملكة لهذا التوجه من خلال إطار تنظيمي ومؤسسي متين، حيث أدت كل من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية أدوارًا حيوية في وضع التشريعات الرقابية التي تضمن الامتثال لأحكام الشريعة وتعزز استقرار النظام المالي الإسلامي. وتُعد السعودية من أكبر الأسواق المصرفية الإسلامية عالميًا، إذ تستحوذ على نحو 28% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية، فضلاً عن ريادتها في قطاع التأمين التكافلي. كما شهد قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية تطورًا لافتًا، حيث تم إطلاق منصات رقمية مثل "تعميد" و"إمكان العربية"، وبلغت قيمة تعاملاتها حوالي 45 مليار ريال سعودي سنة 2023، ما ساعد على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ورفع كفاءتها. وعلى صعيد آخر، استثمرت المملكة بشكل كبير في تنشيط دور الوقف كأداة تمويلية، حيث قُدرت أصوله بما يفوق 63 مليار دولار، واستُخدمت في مشاريع إنتاجية وخدمية تعزز التنمية الاقتصادية. وفيما يخص الصناعات الغذائية، وفّرت السعودية بيئة تمويل إسلامية قوية مكنت شركات رائدة كشركة "المراعي" و"نادك" من التوسع، كما دعمت الابتكار الزراعي المستدام بهدف تقليص التبعية للأسواق الخارجية وضمان استدامة الأمن الغذائي.

الدروس المستفادة للجزائر من التجربة السعودية:

1- تطوير الإطار المؤسسي:

يُعد تطوير الإطار المؤسسي خطوة محورية لضمان نمو سليم ومستدام للقطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر. وفي هذا السياق، يمكن استلهام تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال إعادة هيكلة دور بنك الجزائر ليضطلع بمهام أكثر فاعلية في تنظيم ومتابعة أنشطة البنوك الإسلامية. وتشير العديد من الدراسات إلى أهمية مراجعة النظام التنظيمي الحالي، الذي لا يزال يرتكز على نموذج تقليدي موحد، والانتقال نحو نظام مزدوج يُراعي الخصوصيات التشغيلية والشرعية للمصارف الإسلامية، مما يضمن لها بيئة تنظيمية ملائمة تعزز من قدرتها التنافسية وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية للقطاع المالي ككل.

2- تطوير معايير الحوكمة الشرعية:

يُعد تطوير معايير الحوكمة الشرعية من الركائز الأساسية لتعزيز مصداقية القطاع المالي الإسلامي وضمان التزامه بأحكام الشريعة. وفي هذا الإطار، تبرز التجربة السعودية كنموذج يُحتذى، حيث اعتمدت معايير دقيقة وصارمة في مجال الحوكمة الشرعية والامتثال، استنادًا إلى المرجعيات الدولية كمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وتشير الدراسات إلى وجود فجوة في الإطار التنظيمي الجزائري، خاصة فيما يتعلق بمدى وضوح التزام القوانين المحلية، بما في ذلك قانون النقد والمصارف الصادر سنة 2023، بهذه المعايير الأخلاقية والشرعية. لذا، فإن تبني معايير حوكمة شرعية واضحة وملزمة يُعد خطوة ضرورية لتعزيز الشفافية والثقة في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في الجزائر.

3- منصات التمويل الجماعي:

تطوير منصات التمويل الجماعي الإسلامي على غرار منصة "أصيل" السعودية، مع التركيز على القطاع الزراعي والغذائي في الجزائر.

4- استراتيجية التمويل الأخضر:

يمثل المصرفية الخضراء الإسلامية توجهًا استراتيجيًا واعدًا لتعزيز الاستدامة البيئية في القطاعين الزراعي والغذائي، وذلك من خلال توظيف أدوات التمويل الإسلامي في دعم المشاريع التي تراعي الأبعاد البيئية. ويشمل هذا التوجه تمويل المبادرات الهادفة إلى تحقيق زراعة مستدامة تُقلل من الأثر البيئي، وتشجيع استخدام تقنيات إنتاج غذائي تراعي المعايير البيئية، إلى جانب تطوير حلول مبتكرة في مجالات الري والطاقة، مثل اعتماد أنظمة ري ذكية ومصادر طاقة متجددة. ويُعد هذا التوجه منسجمًا مع مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على تحقيق النفع العام وتقادي الضرر، مما يجعله إطارًا مثاليًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياق الجزائري.

5- صناديق الاستثمار المتخصصة:

إنشاء صناديق استثمار متخصصة على غرار صندوق الاستثمارات العامة السعودي، مع التركيز على الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي محليًا وإقليميًا.

6- تطوير منتجات التمويل المبتكرة:

يشكل تطوير منتجات تمويل إسلامية مبتكرة عاملاً أساسيًا لدفع عجلة الاستثمار في القطاعين الزراعي والغذائي، ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من النموذج السعودي الذي يُولي أهمية خاصة للتنوع في صيغ التمويل القائم على المشاركة. فمن جهة، تُعد المرابحة والمتاجرة أدوات مناسبة لتمويل المشاريع الغذائية قصيرة

الأجل، بما يضمن سرعة دوران رأس المال وتحقيق عوائد مستقرة. ومن جهة أخرى، توفر صيغتنا المشاركة والمضاربة إطارًا ملائمًا للمشاريع الزراعية طويلة المدى، حيث يقوم التمويل على تقاسم الربح والخسارة بما ينسجم مع طبيعة هذه المشاريع. كما يُمكن توظيف عقد السلم لتمويل المحاصيل الزراعية المستقبلية، إلى جانب استخدام الاستصناع في دعم سلاسل الإنتاج الغذائي، مما يتيح تمويلًا مرناً ومتوافقاً مع احتياجات الفلاحين والمُصنّعين في مختلف مراحل دورة الإنتاج.

7- استخدام تقنية البلوك تشين:

يشكل اعتماد تقنية البلوك تشين خطوة متقدمة نحو تعزيز الشفافية والموثوقية في قطاع التمويل الزراعي والغذائي الإسلامي، إذ تتيح هذه التقنية تسجيل المعاملات بشكل آمن وغير قابل للتلاعب، مما يقلل من مخاطر الاحتيال ويعزز ثقة المستثمرين. ويمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة مصرف الراجحي، الذي وظف البلوك تشين بنجاح في تحسين كفاءة العمليات التمويلية، خاصة فيما يتعلق بتتبع سلاسل الإمداد، وتوثيق العقود، وضمان الامتثال للمعايير الشرعية. ويسمح هذا التوجه الرقمي بإيجاد بيئة تمويل أكثر أماناً وفعالية، تُسهم في دعم المشاريع الزراعية والغذائية ضمن إطار إسلامي حديث ومتطور.

8- تفعيل دور الوقف:

يعد تفعيل دور الوقف من بين الوسائل التمويلية ذات الطابع المستدام التي يمكن أن تسهم بفعالية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تمتلك الجزائر فرصة مهمة لتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للوقف، بما يتيح توسيع استخدامه ليشمل تمويل المشاريع التنموية ذات الأثر المجتمعي، خصوصاً تلك المرتبطة بسلاسل الإنتاج الغذائي. ومن خلال توجيه الأوقاف نحو إنشاء مشاريع إنتاجية وخدمية في

المجال الغذائي، يمكن توفير فرص عمل، ودعم الفئات الهشة، وتعزيز الأمن الغذائي في إطار يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: سبل الاستفادة من التجربة الإماراتية

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً كبيراً في مجال التمويل الإسلامي، حتى أصبحت من أبرز المراكز العالمية في هذا القطاع. وقد جاء هذا النجاح نتيجة لقدرتها على ربط أدوات التمويل الإسلامي بقطاعات اقتصادية مهمة، مثل الصناعات الغذائية الحلال، واستغلال هذه الأدوات في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق التنوع في مصادر الدخل. ويعود جزء كبير من هذا النجاح إلى تبني الإمارات نظاماً تنظيمياً مرناً يشجع على الابتكار، من خلال إنشاء هيئات شرعية مستقلة، وتجربة المنتجات المالية الجديدة في بيئة خاضعة للرقابة، مع تحديث القوانين باستمرار لمواكبة التطورات. كما اهتمت الدولة باستخدام التكنولوجيا في هذا المجال، فأنشأت منصات وتطبيقات رقمية لتقديم خدمات مالية إسلامية بطريقة سهلة وسريعة، مما ساعد على تقليل التكاليف وتوسيع عدد المستفيدين. كذلك، طورت الإمارات سوقاً متقدمة للصكوك الإسلامية، استخدمتها في تمويل مشاريع كبرى. ومن جهة أخرى، ركزت الدولة على دعم الصناعات الغذائية الحلال وربطها بأهداف التنمية المستدامة، من خلال تقديم تمويلات وخدمات مالية متخصصة، وضمان رقابة صحية وشرعية دقيقة. ولم تهمل الإمارات الجانب البشري، إذ عملت على تدريب الكفاءات المتخصصة في التمويل الإسلامي، وزيادة وعي المجتمع بأهميته ودوره في دعم الاقتصاد.

الدروس المستفادة للجزائر من التجربة الإماراتية:

1- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي:

يُعد تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي من الركائز الأساسية لانطلاق فعال ومستقر للتمويل الإسلامي في الجزائر. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة الملحة إلى سنّ قانون شامل ينظّم المعاملات التجارية الإسلامية، على غرار القانون الذي اعتمدته دولة الإمارات عام 2022. ويُفترض أن يغطي هذا الإطار التشريعي جميع صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة، وأن يُنظّم بشكل دقيق عمل النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، مع الالتزام التام بالمعايير الشرعية الموحدة، لاسيما تلك الصادرة عن هيئة أيوفي، كما ينبغي أن يتضمن إنشاء هيئة شرعية عليا وطنية تتولى الإشراف والرقابة الشرعية على المستوى المركزي، بما يضمن توحيد المرجعية ويمنع التفاوت في الفتاوى. من شأن هذا الإطار القانوني الواضح أن يوفّر بيئة تنظيمية جاذبة، تُعزز ثقة المستثمرين والعملاء على حد سواء، وتُمهّد الطريق لتوسّع التمويل الإسلامي بشكل مستدام ومدرّس.

2- الاستثمار في التكنولوجيا المالية الإسلامية:

يشكل الاستثمار في التكنولوجيا المالية الإسلامية خطوة استراتيجية لدفع عجلة الابتكار وتحسين كفاءة الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. ويمكن للجزائر أن تتجه نحو تطوير منصات رقمية متخصصة في تقديم خدمات تمويلية إسلامية، إلى جانب تصميم تطبيقات ذكية تُسهّل على المستخدمين الوصول إلى صيغ التمويل الشرعي مثل المرافحة، والمضاربة، والسلم. كما يُعد تبني تقنيات متقدمة كالبوك تشين وسيلة فعالة لتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة مستوى الشفافية والثقة في المعاملات. وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من التجربة الإماراتية الرائدة في إنشاء مختبرات تنظيمية regulatory sandboxes. وهي بيئات اختبار مرنة تُتيح للشركات

الناشئة والمؤسسات المالية تجريب منتجات وخدمات جديدة ضمن إشراف شرعي وتنظيمي محكم قبل إطلاقها على نطاق واسع، مما يعزز الابتكار دون الإخلال بالضوابط الشرعية والتنظيمية.

3- تطوير سوق الصكوك الإسلامية:

يشكل تطوير سوق الصكوك الإسلامية أحد المفاتيح الأساسية لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو قطاعات إنتاجية استراتيجية، كالصناعات الغذائية والزراعية. ولتحقيق ذلك، تحتاج الجزائر إلى سنّ تشريع خاص يُنظم إصدار وتداول الصكوك وفقًا لأحكام الشريعة، على غرار ما قامت به دولة الإمارات، التي أرسّت إطارًا قانونيًا واضحًا ومتكاملًا في هذا المجال. كما يُعد تأسيس هيئة مستقلة تُشرف على تنظيم السوق وضمان التزامه بالمعايير الشرعية والتنظيمية خطوة ضرورية لبناء الثقة. وينبغي أيضًا تنويع أنواع الصكوك المطروحة، بما يشمل صكوك المشاركة والإجارة والسلم وغيرها، لتلبية احتياجات مختلف المشاريع التنموية. ويمكن في مرحلة أولى إطلاق إصدارات نموذجية بالتعاون مع مؤسسات مالية إماراتية رائدة، ما يُسهم في تقليل المخاطر، ونقل الخبرة، وتعزيز جاذبية السوق الجزائرية لدى المستثمرين المحليين والدوليين.

4- تطوير المنتجات المتخصصة للقطاع الغذائي :

يمثل تطوير منتجات مالية متخصصة تخدم القطاع الغذائي خطوة محورية لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. ولضمان فعالية هذا التوجه، من الضروري تصميم حلول تمويلية تُغطي مختلف مراحل سلسلة القيمة الغذائية، بدءًا من الإنتاج الفلاحي، مرورًا بعمليات التصنيع، وصولًا إلى التسويق والتوزيع. ويمكن في هذا السياق توظيف صيغ إجارة الخدمات لتمويل احتياجات المزارعين من معدات وتجهيزات، إضافة إلى اعتماد صيغ المشاركة والمضاربة لتمويل المشاريع الجماعية، لاسيما في إطار التعاونيات أو المبادرات المحلية. كما يُستحسن تقديم حزم تمويل مرنة ومتدرجة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الموسم الزراعي، ودورية

الإنتاج، ونوعية المحاصيل، بما يضمن ملاءمة التمويل مع الواقع الميداني واحتياجات الفلاحين والفاعلين في سلسلة الإنتاج الغذائي.

خلاصة الفصل:

مثّلت التجارب الماليزية والسعودية والإماراتية نماذج متقدمة وملهمة في مجال توظيف أدوات التمويل الإسلامي لخدمة القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها قطاع الصناعات الغذائية الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي. وقد أظهر هذا الفصل، من خلال تحليل هذه التجارب الثلاث، أن النجاح في هذا المجال لا يتوقف على توفر الأدوات المالية الإسلامية فحسب، بل يتطلب بيئة تشريعية ومؤسسية متكاملة، وسياسات عمومية واضحة، ورؤية استراتيجية طويلة المدى.

ففي ماليزيا، شكّل التدرج في الإصلاحات، والمواءمة بين البعد الشرعي والتقني، والانفتاح على الابتكار، عناصر أساسية مكنت البلاد من بناء بنية تحتية قوية للتمويل الإسلامي، ساهمت في دعم قطاع الصناعات الغذائية ضمن رؤية شاملة للاقتصاد الحلال. أما السعودية، فقد وظفت أدوات التمويل الإسلامي في إطار رؤية 2030 كآلية لتعزيز الإنتاج المحلي وتنمية الصادرات الغذائية، من خلال الصكوك، وتمويل سلاسل الإمداد، وتوسيع قاعدة التمويل الموجه للقطاع الفلاحي والصناعي. وفي الإمارات، تجسدت التجربة في الجمع بين الإبداع المالي والاستثمار في التكنولوجيا المالية الإسلامية، مع توجيه التمويل نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الغذائي، وجعل الدولة منصة إقليمية للاقتصاد الحلال.

لقد كشفت هذه التجارب مجتمعة عن عدد من الدروس الجوهرية، من بينها: أهمية الإرادة السياسية، ضرورة إشراك مختلف الفاعلين الماليين والاقتصاديين، وأهمية التخصص في الأدوات التمويلية الموجهة للقطاعات الإنتاجية. كما أبرزت أن التمويل الإسلامي، إذا ما تم دمج في سياسات التنمية الاقتصادية بطريقة ذكية وممنهجة، يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لتحقيق الأمن الغذائي وتحفيز النمو المستدام.

وعليه، فإن استخلاص هذه الدروس وتكييفها مع خصوصيات كل دولة، يفتح المجال أمام بناء نماذج وطنية قادرة على الاستفادة من إمكانيات التمويل الإسلامي، وتوظيفها لدعم القطاعات الحيوية، وتحقيق التنمية المتوازنة المنشودة.

خاتمة

خاتمة:

شهد التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً في الساحة الاقتصادية، ليس فقط في الدول الإسلامية فحسب، بل حتى في الأسواق العالمية التي بدأت تدرك فعاليته كبديل تمويلي واقعي وأخلاقي في آن واحد. فخلافاً للتمويل التقليدي القائم أساساً على الفائدة والضمانات المالية، يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ ربط المال بالاقتصاد الحقيقي، من خلال صيغ تركز على الشراكة وتقاسم الربح والخسارة، ما يجعله أكثر ملاءمة للأنشطة الإنتاجية، خصوصاً في القطاعات التي تحتاج إلى تمويل متوسط أو طويل الأجل مثل الصناعات الغذائية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة كفاءة هذا النوع من التمويل ومدى قدرته على الاستجابة لاحتياجات مشاريع الصناعات الغذائية، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها هذا القطاع في البلدان النامية، ومنها ضعف التمويل، تقلب الأسعار، وغياب بدائل تمويلية مرنة ومستقرة.

جاءت الدراسة مقسمة إلى خمسة فصول رئيسية، تناول كل منها جانباً أساسياً من الموضوع. في البداية، حاولنا بناء أرضية مفاهيمية واضحة حول التمويل الإسلامي، من خلال استعراض خصائصه وأهدافه وأهم الفروقات بينه وبين النظام التمويلي التقليدي، إلى جانب تسليط الضوء على مفهومي الكفاءة الاقتصادية والتمويلية في ضوء الشريعة الإسلامية.

بعد ذلك، انتقلنا في الفصل الثاني إلى الحديث عن المعاملات المالية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية، مع التركيز على صيغ التمويل المختلفة كعقود البيع والإيجار والمشاركة، والتي تشكل أدوات فعالة لدعم الأنشطة الاقتصادية إذا ما أُحسن استخدامها، بالإضافة إلى أساليب التمويل المباشرة في السوق المالية وسوق التأمين التكافلي. ثم خصصنا الفصل الثالث لتحليل قطاع الصناعات الغذائية، بدءاً من نشأته وتطوره وأهميته الاقتصادية، وصولاً إلى تشخيص الواقع الجزائري من حيث التحديات التمويلية التي تواجه هذا القطاع وسبل

تجاوزه. واختتمنا بفصلين يتناولان تجارب بعض الدول التي قطعت أشواطاً متقدمة في هذا المجال، مثل ماليزيا والسعودية والإمارات، بهدف استخلاص دروس يمكن أن تفيد السياق الجزائري.

نتائج اختبار فرضيات البحث:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب البحث، أصبح بالإمكان اختبار صحة الفرضيات المطروحة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** " يعمل نظام التمويل الإسلامي اعتماداً على مختلف صيغه وآلياته بشكل فعال على رفع الكفاءة التمويلية لمشاريع الصناعات الغذائية"، تعتبر الفرضية صحيحة إذا تم استغلال منتجات التمويل الإسلامي بالشكل الصحيح وتفعيل اندماجه في النظام المصرفي والمالي، نظراً لخصائص هذا النوع من التمويلات والذي يركز بشكل أساسي على مبدأ المشاركة في العائد والخسارة، بدل نظام الفائدة الربوي الذي يتميز بعدم المرونة والحساسية لمختلف المخاطر المالية مما قد يحد من قدرة المشروع على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة بشكل أمثل، ويشكل عقبة في وجه النهج التوسعي لهذا النوع من الصناعات. بالإضافة إلى ضمان عدالة توزيع وتخصيص الموارد بغض النظر عن حجم المشروع أو طبيعته الاقتصادية بشكل يساهم في تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل حجر الأساس في فرع الصناعات الغذائية التحويلية.
- **الفرضية الثانية:** " الكفاءة التمويلية لأساليب التمويل الإسلامي تفعل الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الصناعات الغذائية"، من خلال دراسة تجارب الدول المختارة، تعد هذه الفرضية صحيحة فمعايير الكفاءة التمويلية لمنتجات التمويل الإسلامي وارتباطها بالاقتصاد الحقيقي والحركة التجارية الحقيقية، بالإضافة إلى المشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية، تعمل على التخصيص الأمثل للموارد المالية وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية الحقيقية ذات البعد الاستراتيجي على رأسها قطاع الصناعات الغذائية، وتفعيل الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الفاعلية في هذا القطاع وهو ما تم تأكيده من خلال تطور فرع الصناعات الغذائية في عينة البلدان التي تم دراستها.
- **الفرضية الثالثة:** "تعاني مشاريع الصناعات الغذائية من مشكل ضعف تنوع مصادر التمويل وقلتها"، لم تؤكد النتائج صحة هذه الفرضية، حيث أظهرت الدراسة وجود العديد من البدائل التمويلية التقليدية في عينة البلدان المختارة والتي ترتبط في الأساس بصناديق تمويل متخصصة بالإضافة إلى

القروض التي توفرها التي البنوك التقليدية والتي تعمل على تقديم الدعم المالي للمشاريع المرتبطة بالزراعة والصناعات الغذائية.

- **الفرضية الرابعة:** "تركز معظم مشاريع الصناعات الغذائية على نظام التمويل التقليدي وندرة الاعتماد على التمويل الإسلامي كمصدر للتمويل"، أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية في العينة المختارة وذلك راجع إلى عدة أسباب لعل من أبرزها كون أساليب التمويل الإسلامي تعتبر حديثة نسبياً إذا ما تم مقارنتها مع أساليب التمويل التقليدية، بالإضافة الى نقص الوعي والغموض الذي يشوب هذا النوع من التمويلات والعمليات المرتبطة به في كثير من الأحيان.
- **الفرضية الخامسة:** "تساهم منتجات التمويل الإسلامي بنسبة ضئيلة من مجموع التمويل المصرفي للمشاريع الصناعية"، تعتبر هذه الفرضية صحيحة نظراً لاعتماد مشاريع الصناعات الغذائية في معظمها على القروض والمنتجات التمويلية التي تقدمها المؤسسات المصرفية التقليدية، إلى جانب الصناديق المتخصصة في تمويل هذا النوع من الصناعات والتي تعتمد بشكل أساسي على الائتمان.

نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

1. أثبت التمويل الإسلامي كفاءته من خلال صيغته المتنوعة، التي تقوم على مبادئ المشاركة وتقاسم الأرباح والخسائر، مما يجعله ملائماً لحاجات المشاريع الاقتصادية، خاصة في ظل الأزمات وتقلبات السوق.
2. تُعد الصيغ التمويلية الإسلامية بديلاً حقيقياً عن الفائدة الربوية، حيث تمنح المشاريع إمكانيات تمويل مرنة، وشروطاً تتماشى مع القدرة الإنتاجية، وهو ما يعزز من كفاءتها التمويلية والاقتصادية.
3. بينت تجارب بعض الدول الإسلامية الرائدة، مثل ماليزيا، الإمارات، والسعودية، أن التمويل الإسلامي كان له دور فعال في دعم وتوسيع مشاريع الصناعات الحلال، بما فيها الصناعات الغذائية، من خلال توفير أدوات تمويل مصممة خصيصاً لهذا الغرض.

4. أظهرت العقود التمويلية الإسلامية، لا سيما المشاركة، المربحة، والإجارة، فعاليتها في تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، في تلك التجارب الدولية، ما يعكس قابلية تكييفها مع احتياجات القطاع الغذائي.
5. هناك ضعف واضح في التنسيق بين مؤسسات التمويل الإسلامي وفاعلي القطاع الغذائي، مما يقلل من فرص الاستفادة الفعلية من أدوات التمويل الإسلامي المتاحة حالياً.
6. لا ينبغي النظر إلى التمويل الإسلامي كمجرد بديل عن التمويل التقليدي، بل كآلية تنمية متكاملة، يمكنها أن تسهم في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة، شريطة توفر بيئة قانونية ومؤسسية مناسبة تعزز من فعاليته وانتشاره.
7. تشير التجارب المدروسة إلى أن نجاح التمويل الإسلامي في دعم مشاريع الصناعات الغذائية لا يرتبط بتوفر الموارد والمنتجات التمويلية فحسب، بل يتطلب كذلك:
 - وجود إرادة سياسية واضحة.
 - أطر قانونية وتنظيمية محفزة.
 - تعاون وثيق بين المؤسسات المالية والحكومية والقطاع الخاص.
 - وتوجيه الابتكار المالي نحو احتياجات القطاعات الإنتاجية، لا سيما الغذائية.

التوصيات:

- انطلاقاً من نتائج البحث والتحليل المقارن، توصي هذه الدراسة بما يلي:
1. **تطوير الإطار التشريعي:** اعتماد قانون شامل للمعاملات المالية الإسلامية، يتضمن الصيغ التمويلية، النوافذ الإسلامية، وأسس الرقابة الشرعية، أسوة بالإمارات والسعودية.
 2. **إنشاء هيئة شرعية وطنية:** تكون تابعة لبنك الجزائر، تسهر على توحيد المرجعية الشرعية، وتقديم الإرشاد للمؤسسات المالية، والتأكد من سلامة المنتجات المطروحة.
 3. **إطلاق منتجات مالية متخصصة:** تطوير صيغ تمويل إسلامية تلائم قطاع الصناعات الغذائية، مثل صكوك السلم لتمويل المحاصيل، والإجارة للآلات، والمشاركة في المشاريع التحويلية.

4. إنشاء سوق وطنية للصكوك الإسلامية: بوصفها أداة لجذب الاستثمارات طويلة الأجل وتمويل المشاريع الزراعية والصناعية الكبرى، مع إمكانية الاستفادة من الدعم التقني الإماراتي والمالي.
5. ربط التمويل الإسلامي بشهادات الحلال: تأسيس منظومة وطنية متكاملة تُنسّق بين المؤسسات التمويلية والجهات المخولة بإصدار شهادات حلال، بما يعزز تنافسية المنتجات الجزائرية في السوق المحلي والدولي.
6. استثمار التكنولوجيا المالية: تطوير منصات رقمية إسلامية تُمكن المنتجين الزراعيين والمستثمرين من الولوج السلس إلى خدمات تمويل شرعي، مع التركيز على الشفافية والرقابة.
7. تكوين الكفاءات البشرية: إنشاء مراكز تدريب وجامعات متخصصة في التمويل الإسلامي، بشراكات مع جامعات ومراكز إماراتية ومالية، لضمان توفير الكفاءات المطلوبة محليًا.

آفاق الدراسة

رغم محاولتنا للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تبقى هذه الدراسة محدودة مقارنة باتساع مجال البحث في موضوع التمويل الإسلامي، وهو ما يفتح آفاقًا جديدة ممكنة للدراسة والتوسع، لتكون إشكاليات لبحوث مستقبلية على غرار:

- تحليل جدوى الصيغ التمويلية الإسلامية، كالسلم والمشاركة والإجارة، في مراحل سلسلة القيمة الغذائية.
- دراسة دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تسهيل الوصول إلى التمويل، خاصة للمشاريع الصغيرة، بما في ذلك التمويل الجماعي الإسلامي.
- تحليل الأثر الكمي لأساليب التمويل الإسلامي في تنمية القطاعات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد 04، الجزء 32، دار المعارف، القاهرة، مصر.
2. ابن منظور، لسان العرب، المجلد 08، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار صادر، بيروت، لبنان.
3. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار صادر، بيروت، لبنان.
4. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق زهير الشاويش، روضة الطابين وعمدة المفتين، المجلد 11، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991.
5. أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، ط 02 المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط 02، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.
6. أبي حسين أحمد ابن فارس ابن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار احياء التراث العربي، الطبعة 01، بيروت، لبنان، 2001.
7. أحمد ابن محمد ابن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، الطبعة 02، مصر.
8. ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

10. حامد حسن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2011.
11. حسين شحاتة وعطية فياض، الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية، دار الطباعة والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001.
12. ديبان محمد الدبيان، المعاملات المالية اصالة ومعاصرة، المجلد الأول، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2012.
13. سامر مظهر قطنجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع، سوريا، 2010.
14. صالح صالح، النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
15. عباس حسني محمد، العقد في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة بالقانون الوضعي تكشف تفصيلا عن تفوق التشريع الاسلامي، الجزء 01، الطبعة 01، المملكة العربية السعودية، 1993، ص22.
16. عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007.
17. عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019.
18. عبد الكريم عيون، جغرافيا الغذاء في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
19. عبد الكريم قندوز وآخرون، دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد التدريب وبتاء القدرات، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

20. عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، أحكام عقود التمويل في الفقه الاسلامي، دار كنز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2017.
21. عطية رمضان، موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية الاسلامية ودورها في توجيه النظم المعاصرة، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
22. علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الجزء 06، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط02، بيروت، لبنان، 2003.
23. علاء الدين الزعتري، فقه المعاملات المالية المقارن صياغة جديدة وأمثلة معاصرة، دار العصماء، سوريا، 2010.
24. علي أحمد الندوي، موسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الاسلامي، المجلد 01، دار عالم المعرفة، الإسكندرية.
25. علي الشرقاوي، إدارة النشاط الإنتاجي: مدخل التحليل الكمي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002.
26. علي عبد الله الدليمي، مقدمة في تكنولوجيا وتصنيع الأغذية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.
27. علي محيي الدين القره داغي، التأمين التكافلي الإسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، الجزء 02. دار البشائر الإسلامية بيروت، 2011.
28. فاطمة بكدي ورايح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

29. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، فتح القدير، الجزء 03، دار الفكر.
30. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية، جامعة 07 أكتوبر، ليبيا، 2010.
31. محمد رواس قلعجي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للنشر والتوزيع، لبنان، 1988.
32. محمد سكمال المجاجي، أحكام عقد البيع في الفقه الإسلامي المالكي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، لبنان، 2001.
33. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.
34. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
35. مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام اخراج جديد بتطوير في الترتيب والتبويب وزيادات، الجزء 01، دار القلم، سوريا، 2004.
36. مصطفى أحمد الزرقا، عقد البيع، دار القلم، دمشق، سوريا، 2012.
37. منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، كولالمبور، ماليزيا، 2011.
38. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2004.

39. نزيه عبد المقصود مبروك، صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.

40. نظام محمود الشافعي، موسوعة صناعة وحفظ الأغذية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.

41. هشام أحمد صادق، اقتصاديات التنمية الصناعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2015.

42. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2016.

43. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية، الجزء 30، مطابع دار الصفوة، الكويت، 1994.

44. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر للطباعة، دمشق، سوريا، 1985.

45. يحي محمد حسن، مبادئ الصناعات الغذائية، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 1984.

ب- الرسائل الجامعية:

1. ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي: التجربة الماليزية

نموذجًا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد

خيضر بسكرة، 2017.

2. أسماء حاجي، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2009-2017)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2018-2019.
3. حسن حسين حسن آل سلمان، التحكيم في العقود الإدارية في النظام السعودي والفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، 2011.
4. سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل الى أصول التمويل الاسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت.
5. سعيدة حروفوش، دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة السودان ماليزيا والجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.
6. سليم موساوي، مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2016.
7. سليمان هناء، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 03-دراسة مقارنة-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2023.
8. شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011.

9. عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.
10. عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007.
11. عبد الوهاب عبادات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
12. عمر عبد الله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العربية والإسلامية، جامعة الأزهر، مصر.
13. كريمة عمران، دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
14. كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2013.

15. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.
16. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، المملكة العربية السعودية.
17. ناصري نصر الدين، عقود المشاركة وأهميتها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2024.
18. هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013-2014.

ج-المجلات:

1. أبو عبيدة أحمد محمد، القاعدة الفقهية: المشقة تجلب التيسير معناها ودليلها: تطبيقاً على ما يخرج من تخفيفات في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 32، العدد 01، جانفي 2017، جامعة الأزهر، مصر.
2. احمد ابراهيم أحمد كشك، التعاقد بنظام اقتسام الوقت (تايم شير - timeshare) دراسة فقهية مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، المجلد 36، العدد 36، أكتوبر 2020، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

3. أحمد أسعد المسعودي، التكييف الشرعي لعقد البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T)، مجلة البحوث الأكاديمية، المجلد 17، 2021، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع مصراتة، ليبيا.
4. أحمد شحدة أبو سرحان، عقد بوت حقيقته وتكييفه الفقهي وحكمه الشرعي، مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 03، 2019/08/18، الجامعة الأردنية، الأردن.
5. أنس البقاعي وآخرون، تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 01، سوريا.
6. براكنية الطاهر و خليل عبد الرزاق، تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي في عقود البناء التشغيل والتحويل (b.o.t) - عقد الاستصناع أنموذجاً-، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد 02، 2022/12/25، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
7. بركاني نوفل، عقد اقتسام الوقت -دراسة على ضوء التشريع الجزائري وبعض القوانين المقارنة-، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، 2020/10/06، المركز الجامعي بالنعامة، الجزائر.
8. بزاوية سيدي محمد، الاستصناع المعاصر في الفقه الإسلامي من خلال تجربة بنك التنمية الإسلامي، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 14، العدد 01، 2024/06/30، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
9. بن ساعد سعاد وبوفاغس سعيدة، صيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي . المزارعة والمغارسة والمساقاة أنموذجاً، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 01، 2021/06/27، جامعة العلوم الاسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر.
10. بوطبة سليمة ونعيمي عبد المنعم، وقف المنافع والحقوق المعنوية وتطبيقاتها المعاصرة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 05، 2021/12/29، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر.

11. تيسير محمد برمّو، استثناء المنفعة في عقد البيع في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 29، العدد 02، 2013/12/31، جامعة دمشق، سوريا.
12. حسين علي جاسم الخنفر، العارية تعريفها وشروطها وأحكامها الشرعية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، المجلد 39، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة الأزهر، مصر.
13. رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 05، العدد 01، 2010/12/01، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر.
14. راضية أمقران، التورق مفهومه حكمه وتطبيقاته، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 01، 2017/03/15، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
15. سعد محمد عثمان عبد الرحيم، عقد المقابلة في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية أصولية قانونية، مجلة كلية الآداب بقنا، المجلد 30، العدد 52، جانفي 2021، 2021/06/01، جامعة جنوب الوادي، مصر.
16. سليمة هالم ورايح خوني، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، 2015/06/30، جامعة الوادي، الجزائر.
17. شيخ نسيم، التكليف الفقهي لعقد المقابلة، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 02، العدد 03، 2013/09/15، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر.
18. صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية: بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

19. صالح صالحي، الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية مدخل مقارنة مع آليات التمويل التقليدية، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، 2013/06/30، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
20. طارق محمد أبوتايه، عقد البوت (B O T) في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، المجلد 44، العدد 04، 2017، الجامعة الأردنية، الأردن.
21. طواهرية نور الدين وقنيعي عبد الحق، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ودورها في تحفيز المقاولاتية والمقاولة النسوية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 27، العدد 02، 2024/07/27، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
22. عابدي لامية ومعيضة مسعود أمير، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، 2022/10/15، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، الجزائر.
23. عبد الباسط عبد الصمد عليه وسليمان زواري فرحات، التمويل الإسلامي في نمو مؤسسات القطاع الخاص في ماليزيا (1999-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 3، العدد 2، 2028/12/31، جامعة الوادي.
24. عبد الرحمن أجاه أبوه، عقود التوريد.. رؤية فقهية جديدة، مجلة الشهاب، المجلد 07، العدد 01، 2021/03/15، جامعة الوادي، الجزائر.
25. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد التملك الزمني، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، 2020/11/25، المملكة العربية السعودية.

26. عرابة إبراهيم وشريف طويل شريف طويل نورالدين، انعكاس سياسة التمويل على قطاع الصناعات الغذائية التحويلية في الجزائر للفترة 2017-2022، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 14، العدد 02، 01-07-2024، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر.
27. عربي عثمان، دور الوقف الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، المزارعة والمساقاة أنموذجا (دراسة شرعية قانونية مقارنة)، مجلة المعيار، المجلد 27، العدد 04، 2023/06/05، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر.
28. عطية الجبيري وسعد ميلاد، معوقات تطبيق التمويل الإسلامي "صيغة المشاركة" في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 01، العدد 04، 2019/12/24، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر.
29. علي سماي، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 04، العدد 01، 2010/06/03، جامعة بسكرة، الجزائر.
30. علي مكيد وفريدة بن عياد، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 01، 2018/06/30، جامعة المدية، الجزائر.
31. علي موسى حسين، السلم ودوره في التمويل والاستثمار وأثره على البنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 01، 2021/04/01، جامعة الجلفة، الجزائر.
32. العيفة عبد الحق ومومني إسماعيل، متطلبات تطوير تمويل صيغ المشاركات الزراعية في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 01، 2021/06/27، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر.

33. فاطمة الزهراء سبيع ومحمد قويدري، صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على فقه البيوع ومدى شمولها على مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 02، العدد 05، 2017/03/15، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، الجزائر.
34. قُش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2019، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
35. لسبط عبد الله، أثر تطبيق التورق المصرفي المنظم على صيغ التمويل الإسلامية المبنية على فقه البيوع، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 02، 2023/12/20، جامعة الجلفة، الجزائر.
36. لشهب الصادق وبوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 1، العدد 01، 2015/12/01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
37. لطرش ذهبية، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 15، العدد 15، 2015/06/01، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
38. لطيف زيود وآخرون، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 61، العدد 4، سوريا، 2004.
39. مجدي غيث، حكمة العمل المصرفي الإسلامي المبني على نظام المشاركة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، المجلد 16، العدد 62، 2010/10/01.

40. محمد إبراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية للبنوك بدولة الكويت باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 02، جامعة عين شمس، مصر، 2002.
41. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، العدد 03، 2018، جامعة المنصورة، مصر.
42. محمد حسين الزغول، تفعيل صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية لتمويل قطاع التوريد، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021/06/05، جامعة الوادي، الجزائر.
43. محمد رمضان عقل، دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 45، العدد 04، أكتوبر 2023، كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة، مصر.
44. محمدي نور الهدى وحفصاوي نور الهدى، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 01، 2023/05/15، جامعة باتنة، الجزائر.
45. مختاري بلعيد وقشبي قويدر، قاعدة العادة محكمة وأثرها في فضّ النزاع بين الزوجين المادة 73 من قانون الأسرة الجزائري -نموذجاً-، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، 2024/06/01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
46. مسلم الطاهر، عقد المزارعة لتنمية واستثمار الأراضي الزراعية الوقفية في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 69، 2022/11/05، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر.

47. نضال أحمد الفيومي وعز الدين الكور، كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 01، عمان، الأردن، 2008.
48. هيثم عبد الحميد خزنة، التورق المصرفي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، مجلة معارف، المجلد 07، العدد 01، 2012/06/12، جامعة البويرة، الجزائر.
49. يوسف خبزاي وكريم زايدي، عقد السلم ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإحياء، المجلد 23، العدد 01، 2023/01/30، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- د-التقارير الرسمية والوثائق الحكومية:
1. البنك المركزي السعودي، (الإحصاءات النقدية والمالية).
 2. البنك المركزي السعودي، (التقرير السنوي التاسع والخمسون 2023).
 3. البنك المركزي السعودي، كتب القواعد، تعاميم قطاع التمويل.
 4. البنك المركزي السعودي، كتيب القواعد، تعليمات المنتجات والخدمات البنكية الجديدة.
 5. بنك دبي الإسلامي، (النتائج المالية لمجموعة بنك دبي الإسلامي للعام 2023).
 6. غرفة صناعة الأردن، قطاع الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية، 2015.
 7. مجلس الخدمات الإسلامية، (المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي)، 2009.
 8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 43).
 9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد 41).
 10. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (تقرير: أوضاع الأمن الغذائي العربي).

11. الهيئة العامة السعودية للإحصاء، (إحصاءات الثروة الحيوانية 2023).

12. الهيئة العامة السعودية للإحصاء، (نشرة الإحصاءات الزراعية لسنة 2023).

هـ-القرارات واللوائح القانونية:

1. قانون رقم: 05-07 المؤرخ في: 2007/05/13، يعدل ويتمم الأمر رقم 58-75 المؤرخ في

1975/09/26، يتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية العدد 31 لسنة 2007.

2. مرسوم بقانون اتحادي رقم 14 مؤرخ في: 2018/09/23، في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت

والأنشطة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 637، لسنة 2018.

3. مرسوم بقانون اتحادي رقم 50 مؤرخ في: 2022/10/03، متعلق بإصدار قانون المعاملات التجارية،

الجريدة الرسمية، العدد 737، لسنة 2022

4. قرار رقم: 170(18/08) بشأن عقد التملك الزمني، مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

و-المداخلات في الملتقيات والندوات:

1. أحلام بوقفة وعلاي سارة، آفاق التمويل المخاطر لمشاريع الصناعات الغذائية في الجزائر، مداخلات في

الملتقى الدولي: الصناعات الغذائية في الجزائر: واقع الحال وآفاق النمو، جامعة عبد الحميد مهري،

قسنطينة، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2019.

2. حسين حامد حسان، أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، مداخلات في المؤتمر الدولي

للاقتصاد الإسلامي، دبي، 2004.

3. سليمان ناصر، دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، مداخله في المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 19-20 نوفمبر 2013.
4. صفية أحمد أبوبكر، الصكوك الإسلامية، مداخله في المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي الى 03 جوان 2009.
5. صفية بن قدور وكمال جريو، مساهمة صناديق الاستثمار الإسلامية في تنشيط السوق المالية: السوق المالية السعودية نموذجًا، مداخله في المؤتمر الدولي الأول للأسواق المالية الناشئة بين رؤى تقليدية ومستقبل إسلامي، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، الجزائر، 17-18 نوفمبر 2015.
6. عبد الستار أبو غدة، التبرع والهبة وأهميتها كبدايل للتعويض في التكافل، مداخله في منتدى التكافل الدولي السعودي الأول، جدة، 2004.
7. عبد المجيد الصلاحين، صناديق الاستثمار الإسلامية، مفهومها، خصائصها وأحكامها، مداخله في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات آفاق وتحديات، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007.
8. عبد الملك منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة الى تشريعات جديدة، مداخله في المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، 31 ماي الى 03 جوان 2009.

9. علي القرة داغي، صكوك الاستثمار: تأصيلها وضوابطها الشرعية، مداخلة في منتدى التمويل والاستثمار الإسلامي الأول للشرط الأوسط، الأردن، 01-02 مارس 2010.
10. فؤاد محمد محيسن، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، مداخلة في ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، 2009.
11. كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية والتحديات المعاصرة، مداخلة في المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي الى 03 جوان 2009.

ز-المصادر الإلكترونية:

1. اتحاد المصارف العربية، (الأمن الغذائي في الوطن العربي)، الأمانة العامة، إدارة الأبحاث والدراسات، 2020، تاريخ الاسترداد: 2025/05/15،
<https://uac-org.org/OpenFile?publicationEid=1271>
2. الإذاعة الجزائرية، (واردات الحليب والسكر قاربت 27 مليار دولار على مدى الـ 11 شهر الأولى من 2014)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/05،
<https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20150105/25279.html>
3. ارم بيزنيس، («الإمارات للتنمية» يستعرض حلول تمويل الأمن الغذائي بمعرضين في دبي)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30، <https://www.erembusiness.com/economy/o1djsd1>
4. البنك الدولي، (حالة سوق الصكوك وآفاق النمو)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/13،

<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/state-of-the-sukuk-market-and-prospects-for-growth>

5. البنك الدولي، (مقال: ما هو الأمن الغذائي؟)، تاريخ الاسترداد: 2025/4/23،

6. صحيفة الشرق الأوسط، (الصيرفة الإسلامية تتجاوز 4 تريليونات دولار من الأصول المالية)، تاريخ

الاسترداد: 2025/04/22،

<https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/5086294%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9>.

7. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30، <https://www.ifsb.org/ar>

8. مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، (الحوكمة، الضوابط الداخلية والمساهمة)، تاريخ الاسترداد:

<https://rulebook.centralbank.ae/ar/entiresection/48>، 2025/06/30،

9. منصة أرقام، (البحرين الرابعة عالميًا والثانية إقليميًا بمؤشر تنمية التمويل الإسلامي)، تاريخ الاسترداد:

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1516253>، 2025،/04/05

10. منصة أرقام، (السوق السعودي: 610.7 مليار ريال حجم إصدارات الصكوك والسندات المدرجة بنهاية

الربع الثالث 2024)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30،

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1768220>

11. منصة أرقام، (المركزي السعودي: ارتفاع قيمة عقود التمويل الإسلامية إلى 2181.7 مليار ريال

بنهاية الربع الرابع 2023)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30،

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1730664>

12. منصة أرقام، (دبي الإسلامي يُشارك في تسهيلات تمويلية بقيمة 1.9 مليار دولار لشركة أولام الزراعية)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/25،

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1828168>.

13. منصة أرقام، (المقصود ب Fintech وكيف تساهم في تشكيل مستقبل المدفوعات في المنطقة)، تاريخ الاسترداد: 2025/04/05،

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/439782>

14. منصة الاقتصادية، (رغم التحديات.. الزراعة الرقمية العربية تتطلق بقيادة 6 مشاريع سعودية)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/25،

https://www.aleqt.com/2022/08/13/article_2371006.html

15. موقع صندوق التنمية الزراعي، (صندوق التنمية الزراعية يوقع اتفاقيتي تعاون للتمويل مع مصرف الراجحي ومجموعة سامبا المالية)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/25،

<https://adf.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/news0059.aspx>

16. موقع اتحاد اذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي، (مكانة ماليزيا القوية في التمويل الإسلامي العالمي تثبت جهودها الدؤوبة في صناعة الحلال)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30،

<https://osbu-oic.org/?p=13484>

17. موقع المراعي، (المراعي تفوز بجائزة أفضل صفقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لعام 2022)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/25،

<https://www.almarai.com/ar/corporate/media-center/almarai-news/best->

[.shariah-compliant-deal-award](https://www.almarai.com/ar/corporate/media-center/almarai-news/best-shariah-compliant-deal-award)

18. موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تاريخ الاسترداد: 2025/06/06،

[/https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar](https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar)

19. موقع جريدة الفجر، (وزير الفلاحة: تقليص واردات المواد الغذائية بـ 2 مليار دولار آفاق 2024)،

تاريخ الاسترداد: 2025/05/05، <https://alfadjr.dz/article/29790>

20. موقع دائرة الإفتاء العام، (حكم عقد التمليك الزمني "التايم شير")، تاريخ الاسترداد 2025/01/15،

<https://www.aliftaa.jo/QuestionPrint.aspx?QuestionId=3483>

21. موقع رؤية 2030، (برنامج تطوير القطاع المالي)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30

22. موقع سعودبيديا، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30، <https://saudipedia.com>

23. موقع سوق دبي المالي، (دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين - أمان ش.م.ع)، تاريخ الاسترداد:

2025/07/04،

24. موقع صندوق التنمية الزراعي، (تعزيز التعاون بين الصندوق والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار

وانتمان الصادرات)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30،

<https://adf.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/News0215.aspx>

25. موقع لوكينشور، (قائمة شركات تأمين تكافل في الإمارات)، تاريخ الاسترداد: 2025/07/04،

26. موقع منظمة الصحة العالمية، (تعريف جديد للتمويل من أجل الأمن الغذائي والتغذية)، تاريخ الاسترداد:

2025/07/07،

<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/9fe5f353-4d54-4850-a160-1a5f21bb81ff/content/state-food-security-and-nutrition-2024/definition-financing-food-security.html#gsc.tab=0>

27. وزارة الاقتصاد والسياحة الإماراتية، (الناتج المحلي الإجمالي للدولة ينمو بنسبة 3.6% خلال النصف الأول من 2024)، تاريخ الاسترداد: 2025/06/30،

<https://www.moet.gov.ae/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC->.

28. وزارة التغير المناخي والبيئة الاماراتية، (توجهات الاستهلاك الغذائي في الإمارات)، تاريخ الاسترداد: 2025/05/05، <https://www.moccae.gov.ae>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1. B. Dervaux, A. Coulaud, dictionnaires du management et de contrôle de gestion, 2eme édition, dunod, Paris, 1999.
2. Carl L. Moore and al, Managerial Accounting, Edward Anold Publishers Ltd, London, UK, 1969.
3. Greene, W. H, The Econometric Approach to Efficiency Analysis in the Measurement of Productive Efficiency and Productivity Growth, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, 1993.
4. Muhammad Ayub ,Understanding Islamic Finance, John Wiley & Sons Ltd, England, 2007.
5. OCDE, Moderniser l'État : la route à suivre, Éditions OCDE, Paris, 2005.
6. Ralph Dale Kennedy and Stewat Yarwood McMullen, Financial Statements from Analysis and interpretation, R. D. Irwin, the 6 edition, Illinois USA, 1952.

7. Syeda Fahmida Habib ,Fundamentals of Islamic Finance and Banking ,Wiley Finance Series, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom, 2018.
8. Vincent Plauchet, Mesure et amélioration des performances industrielles, tome 2, UPMF, France, 2006.

ب-الرسائل الجامعية:

1. ABDELADIM Leila, Les privatisation d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb : Maroc, Algérie, Tunisie, Thèse de doctorat, université Panthéon-Assas, paris, France,1998.
2. BENZERROUG Ramzi Mourad, Analyse de la performance du secteur industriel agroalimentaire face au défi de la sécurité alimentaire en Algérie : cas de l'industrie céréalière algérienne, thèse de Doctorat, faculté des sciences économiques, sciences commerciales et sciences de gestion, université d'Alger3, 2013.
3. Zala Virambhai, a study of productivity and financial efficiency of textile industry of India, PhD thesis on philosophy in commerce, Saurashtra university, Gujaral state, India, 2010.

ج-المجلات:

1. BOUKELLA Mourad, Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire, Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Volume 45, Numéro 4, 15/12/2008, Université Ben Youcef Benkhedda d'Alger, Algérie.
2. BOUKELLA Mourad, Restructuration industrielle et développement : le cas des industries agroalimentaires en Algérie, les cahiers du CREAD, n°45, 3ème trimestre, 1998.
3. DAHMANI Ahmed, L'expérience algérienne des réformes : Problématique d'une transition à l'économie de Marché, Annuaire de l'Afrique du Nord (AAN), tome XXXVII, 1998, CNRS éditions.
4. Daraio Cinzia and Simar Léopold, Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis :Methodology and Applications, Springer, USA, 2007.
5. Hasan Kazak & Osman Okka, Islamic Finance-Growth Nexus: Evidence from Malaysia, Economica Jurnal Ekonomi Islam, vol 13, 2022.
6. Kolawole Ogundari. &. Ojo Sheyi, An examination of technical economic and allocative efficiency of small farms, journal of Central European Agriculture, vol7, no3, Zagreb, Croatia 2006.

7. Norman N. Potter and Joseph H. Hotchkiss, Food Science, 5th ed, Springer, 1998.

هـ-التقارير الرسمية والوثائق الحكومية:

1. CBRE Group, (UAE Food Sector Report H2 2024).
2. CHEHAT F, Les politiques céréalières en Algérie, In Agri Med : agriculture, pêche, alimentation et Développement rural durable dans la région méditerranéenne. Rapport annuel Paris, 2006.
3. CHEHAT Fouad, Les politiques céréalières en Algérie, Rapport annuel, Agri. Med, CIHEAM, édition 2006.
4. Dinars standard, (global Islamic fintech report 2024/2025).
5. Dubai Islamic bank, (Dubai Islamic bank annual report 2024).
6. Global Islamic Finance and Impact Investing Platform, (Sukuk perceptions and forecast study 2022).
7. Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, (Islamic finance development report 2024).
8. Islamic Financial Services Board, (STABILITY REPORT 2024).
9. Ministère de l'agriculture l'agroalimentaire et du foret et ministère du redressement productif français, Enjeux des industries agroalimentaires françaises, PIPAME, France, 2012.
10. Ministry of Agriculture and Food Industries Malaysia, (national agrofood policy 2021-2030).
11. Ministry of economy Malaysia, open DOSM, Gross Domestic Product (GDP),
12. Ministry of Investment, Trade and Industry Malaysia, (food processing industry report 2023).
13. MIPI, (Rapport sur les 1ères assises nationales des Industries agroalimentaires), mars 2010.
14. Office National des Statistiques, ACTIVITE INDUSTRIELLE DE 2012-2021, Algérie : Office National des Statistiques, 2023.
15. Office National des Statistiques, LA PRODUCTION AGRICOLE, compagne 2020/2021, Algérie : Office National des Statistiques, 2023.

16. Organisation de coopération et de développement économiques (OECD), glossaire des principaux termes relatifs à l'évaluation et la gestion axée sur les résultats, Paris, France, 2002.
17. Qatar Financial Centre (QFC), (Global Islamic Fintech Report).
18. Saudi central bank & Islamic finance services board, (Saudi Arabia islamic finance report (2021).
19. The central bank of UAE, (UAE Islamic finance report 2023).
20. UBIFRANCE, Un secteur dominé par les industries privées, Agro ligne, n°97, Novembre/ Décembre 2015.
21. World bank group, (Islamic Finance and the Development of Malaysia's Halal Economy (2022).
22. World Health Organization, (Global Food Safety Initiative Report), 2021.

و- المداخلات في الملتقيات والندوات:

1. E. Cherif, Le marché des industries alimentaires en Algérie, Agroligne, no. 97, Novembre– Décembre 2015.
2. Francesco Porcelli, Measurement of Technical Efficiency: A brief survey on parametric and non-parametric techniques, working paper, Department of Economics, University of Warwick, UK, 2009.
3. Jason Allen & Ying Liu, Efficiency and economies of scale of large Canadian banks, working paper, Bank of Canada, May 2005.
4. Joaquín Maudos and al, Cost and profit efficiency in European banks, working paper, Instituto Valenciano Investigations Economics, Valencia, Spain, 1999.

ز-المصادر الالكترونية:

1. Arab news, (Saudi Arabia to drive Islamic finance growth in 2025, S&P says), accessed 25/05/2025, <https://www.arabnews.com/node/2597874/business-economy>.
2. Azmi law news later, (Initiatives and Incentives of Green Sukuk in Malaysia), accesse/06/2025, <https://www.azmilaw.com/insights/initiatives-and-incentives-of-green-sukuk-in-malaysia/>
3. Bix Malaysia, (Malaysia Sukuk Market in a Glance), accessed: 30/05/2025, <https://www.bixmalaysia.com/learning-center/articles-tutorials/malaysia-sukuk-market->

- in-a-glance?gad_source=1&gad_campaignid=17951105962&gbraid=0AAAAACQo9uvs4jJQYUrFmUI-Euw_OuuKd&gclid=EAiaIQobChMI-NfVm_GnjgMVUZZQBh0oMDOCEAAYASAAEgLMRPD_BwE
4. Bretagne Commerce Internationale, l'agroalimentaire et ses réseaux de distribution en Algérie et au Maroc, Bretagne Commerce Internationale, 2021, accesse/11/2023 ,
 5. Centuro global, (Saudi Vision 2030: Saudi Arabia's Transformation Program Explained (2025 Update), accesse/03/2025, <https://www.centuroglobal.com/article/saudi-arabia-vision-2030/>
 6. Divan center, (Saudi Arabia's asset management sector reaches \$266 billion and is poised for further growth), accessed: 09/05/2025, [https://divancentre.org/en/saudi-arabias-asset-management-sector-reaches-266-billion-and-is-poised-for-further-growth./](https://divancentre.org/en/saudi-arabias-asset-management-sector-reaches-266-billion-and-is-poised-for-further-growth/)
 7. Dubiz, (The Top Food Manufacturing Companies in UAE), accessed: 27/05/2025, [https://dubiz.co/food-manufacturing-companies-in-uae./](https://dubiz.co/food-manufacturing-companies-in-uae/)
 8. Economist impact, (Global Food Security Index 2022), accessed: 01/12/2023 ,
 9. Finance middle east, (Islamic wealth management goes mainstream as ethical investing and fintech drive global growth), accessed: 25/05/2025.
 10. Finastra, (Vision Bank becomes operational with Finastra's cloud-native, Islamic banking treasury solution), accessed 25/05/2025, <https://www.finastra.com/press-media/vision-bank-becomes-operational-finastras-cloud-native-islamic-banking-treasury>
 11. Fitch Ratings, (Islamic Assets Under Management Dashboar), accesse/06/2025, <https://www.fitchratings.com/research/non-bank-financial-institutions/islamic-assets-under-management-dashboard-2024-18-03-2024>
 12. Focus economics, (UAE Economic Data & Projections), accesse/06/2025, <https://www.focus-economics.com/countries/uae./>
 13. https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/resources/Economist_Impact_GFSI_2022_Algeria_country_report_Sep_2022.pdf
 14. https://www.bretagnecommerceinternational.com/voy_content/uploads/2021/01/presentation-webinaire-ii-semaine-maghreb-agroalimentaire-algerie-maroc-19-01-2021-bci-info.pdf.

15. khaleej-times, (50 years of Islamic banking: UAE has become a global hub for Islamic finance), accessed: 25/05/2025, <https://www.khaleejtimes.com/business/50years-of-islamic-banking-uae-has-become-a-global-hub-for-islamic-finance>.
16. logic consulting, (The UAE'S economic journey in 2024), accessed: 30/06/2025, <https://logic-consulting.com/wp-content/uploads/2024/12/The-UAES-Economic-Journey-in-2024.pdf>.
17. Mordor Intelligence, (Malaysia Food service Market SIZE & SHARE ANALYSIS - GROWTH TRENDS & FORECASTS UP TO 2030), accessed: 05/05/2025, <https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/malaysia-foodservice-market>.
18. Muhammad Taqi Usmani, (Sukuk and their contemporary applications), p03, accessed: 07/07/2025, <https://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2009/11/Sukuk-and-their-Contemporary-Applications.pdf>
19. One Arabia, (Islamic Finance and the Halal Industry in the UAE: Key Drivers of Growth and Economic Diversification), accessed: 27/05/2025, <https://arabic.onearabia.me/local/islamic-finance-halal-industry-uae-growth-diversification-011-88603.html>.
20. Securities commission Malaysia, Malaysian Capital Market Hits Record RM4.2 trillion in 2024, Stays Resilient Amid Earnings Growth, accessed: 01/06/2025, <https://www.sc.com.my/resources/media/media-release/malaysian-capital-market-hits-record-rm42-trillion-in-2024-stays-resilient-amid-earnings-growth>.
21. Standard and poors, (Islamic finance 2024-2025: resilient growth anticipated despite missed opportunities), accessed: 05/04/2025, <https://www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/240429-islamic-finance-2024-2025-resilient-growth-anticipated-despite-missed-opportunities-13074068>
22. The Islamic Financial Services Board, (Saudi Arabia Islamic finance data, takaful data, Islamic banking windows), accessed: 30/06/2025, <https://data.ifsfb.org/>
23. Trace data research, (Malaysia Islamic banking market outlook to 2029), accessed: 06/06/2025, <https://www.tracedataresearch.com/industry-report/malaysia-islamic-banking-market>
24. Usuaebusiness, (The U.A.E.'s Food Security Vision: Innovation, Investment, and Partnerships), accessed 27/05/2025, https://usuaebusiness.org/wp-content/uploads/2024/11/SectorUpdate_FoodReport_Web.pdf.

25. ycp group Malaysia, (Understanding the Islamic Finance Industry in Malaysia),
accesse/06/2025, <https://ycp.com/insights/article/islamic-finance-industry-in-malaysia>

